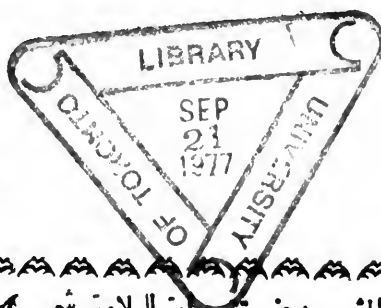


Hasbiyat
al-Allāmah
Abī al-Hajā

حاشية العلامة أبي النجاء على شرح
الشيخ خالد الأزهرى على متن
الأجرومية في علم
العربية رجهما
الله تعالى
آمين



«وبالهامش مع الشرح بعض تقريرات لالامة شمس»
«الدين الانبائي رحمه الله آمين»

«ومحل ميهه ابدكاني حضرتي مصطفى أفندي فهمي»
«وحسين أفندي شرف بالكتيبه»

«طبع»

«بالمطبعة العامرة الشرفيه»

«سنة ١٣١٤ هجرية»

PJ

6101

I133A3

1896

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

(قوله الجار والمجرور متعلق)

معنى كون الجار متعلقا بالاعمال انه مرتبط به من حيث انه يوصل معناه على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف للمولود وهو التعديدية العامة لجميع حروف الجر فمن قبل معنى انها حروف جرائها تجر معاني الافعال للاسماء والانصب بشعور الزوائد ابقاء الجار على ظاهره

ومعنى كون الجار رور متعلقا بالاعمال انه مرتبط به من حيث وصول معنى العمل على الوجه السابق اليه وانه في محل نصب معمول له فعمل ان جعل الجار متعلقا ايضا بالنصب على خصه ووص القول بأن المحل لمجموع الحرف ومدخوله كما قد يتوهم أفاده العلامة الأمير ومثل الزائدة الشبيهة بالزائد (قوله بمحذوف) انما حذف لكثرة الاستعمال وافهم المعنى بدون ذكره ولان المقصود المتعلق بالكسر بدليل قول المطول نقلا عن دلائل الإعجاز ما من كلام فيه زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء أو نفيه عنه الا وهو الغرض والمقصود من الكلام انه ولتذهب نفس السامع كل مذهب يمكن في المقام

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الحمد لله الذي فتح أبواب قبضته لمن اصطفاه من عباده ورفع عن احراب حضرته عوامل الجزم فذاقوا لذته أنسه ووداده وجمع لهم مفردات الفضائل جمعه السالم ونصب لهم علامات الفواضل بيل المراحم والمكارم وأشهد أن لا اله الا الله الواحد الذي أعرب عن مستتر الاحوال بظاهر المقال وبنى على ضم الشريعة العربية موضع الاعزاز والاحلال وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله سيد من خفص جناحه بباب الافاده وأفضل من ميز منسوب اعلام السعادة والسيادة صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين أخلصوا في افعالهم الماضية على السنة والكتاب فلم يضار عوا في حالهم المستقيم يوم العرض والحساب وسلم تسليما كثيرا كثيرا الى يوم الدين آمين (أما بعد) فهذه عبارات شريفة ونسكات طريفة على شرح العلامة الشيخ خالد على متن التجرومية أخذت أغلبها من حاشية شيخ مشايخنا العلامة المدافعي على ذلك الكتاب وضممت اليه ما تيسر من غيرها فان كان من الحاشية المذكورة لم أعزه اليها للاختصار وللعلم بانى أخذت منها المعظم اذهى بحر زخار وما كان من غيرها أنسبه الى قائله في الغالب اذا كان أمرا عزيزا المطالب وأنبه على ما فهمه ففهمى الفاتر وأدركه ذهني الدائر حرصا على نسبة المقال للقائل ليعلم الحق من الباطل والحامل الى على اختصار هذه الحاشية طوله على المبتدئين أمثالي وما فيها مما لا يناسب حالهم وحالي مع قصورهم في هذا الزمان عن ادراك أقل ما كان فيرجو من الله أن تكون هذه الحاشية مقبولة نافعة ولدرجات الاخلاص طالعهم والمؤمل ممن اطاع علم افوجدهم اخلاصا لا يبادر بالتشنيع وأن لا يحمله التعصب على أن يكون للحق غير مطيع بل يبادر لهذا المسكين بالاعتذار فان المطلوب اقالة العثار خصوصاً وهو لم يقصدهم أن يقال بل هي خاصة ان شاء الله تعالى لوجه الكرم الاكرم ذي الجلال وهو حسبي ونعم الوكيل وأسأله الستر الجليل قال الشارح (بسم الله الرحمن الرحيم) الجار والمجرور متعلق بمحذوف اتفاقا قدره البصريون اسم أي ابتدائي والكوفيون فعلا أي ابتدئي قيل يلزم على الاول عمل المصدر محذوف وذلك ممنوع ويجاب بان عمل المصدر في الظرف وعديله بما فيه من رائحة الفعل لا بالحل على الفعل ولفظ الجلالة محذوف ولانه مضاف اليه والجار له المضاف والرحمن الرحيم نعت بعد نعت هذا هو المشهور وقال في المعنى الرحمن بدل لانعت والرحيم بعده نعت له

لا نعت اسم الله اذ لا يتقدم البديل على النعت انتهى وهذا القولان مبنيان على أن الرحمن علم أوصفة قال
 بالاول الاعلم وابن مالك وبالثاني الزمخشري وابن الحاجب قال في المعنى والحق قول الاعلم وابن مالك اه وبظهر
 أثر الخلاف في الجار للرحمن ما هو فعل القول بأنه نعت يجري فيه الخلاف في التابع للجرور في غير البديل أهو
 مجرور بما جاز المتبوع أو بنفس التبعية والاصح منهم الاول وعلى القول بأنه بدل يكون مجروراً بمجذوف مماثل
 للعامل في المتبوع لما تقرر أن البديل على نية تكرار العامل على الاصح أفاده الشارح في اعرابه على الالفية
 (قوله يقول) فعل مضارع وأصله يقول بسكون القاف وضم الواو كنهى استثقلت الضمة على الواو فقلت
 الى ما قبلها واو- ترض بان الضمة لا تستقل على الواو اذا سكن ما قبلها ولذلك ظهر الاعراب على الواو والياء
 اذا سكن ما قبلها ما كد لو وطي وأجيب عن ذلك بان حكمة نقل الضمة الى ما قبلها في يقول مشاكلة المضارع
 أصله وهو الماضي فتكون ساكنة في المضارع كما هي ساكنة في أصله وهو الماضي الذي هو قال فان قلت
 هي في الماضي محركة بحسب الاصل اقولهم أصل قال قول أجيب عن ذلك بان قولهم أصل قال قول اغما هو
 تدریب وتعليم ولم تنطق به العرب وتعبيراً بالمصنف بالمضارع مشربان الخطبة قبل التانيث أفاده عبد المعطى
 (قوله العبد) فاعل يقول والمراد به هنا الانسان حرا كان أورقيقا لانه مملوك لبارئه وهو صفة في الاصل وغلبت
 عليه الانسية فصار من الاسماء التي غالب عليها الاستعمال والمراد بالعبد هنا المتبوع مأخوذ من العبودية التي
 هي التذلل والخضوع لامن العبادة التي هي غايه التذلل والخضوع اه من عبد المعطى (قوله الفقير) صفة
 لعبد أي دائم الفقر أي الحاجة ان كان صفة مشبهة أو كثيرا الفقر ان كان صيغة مبالغة (قوله الى مولاه) أي
 سيده وناصره وقوله الغني يحتمل أن يكون بالجر صفة لمولاه وهو الظاهر أي الذي لا يحتاج الى غيره بل كل
 ما سواه محتاج اليه ويحتمل أن يكون بالرفع صفة للعبد أي الغني بولاه عما سواه وهو بعيد (قوله خالد) بدل
 من العبد أو عطف بيان عليه فان نعت المعرفة اذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل واعربت هي بدلا أو
 عطف بيان وصار المتبوع تابعا ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال (قوله ابن عبد الله) بدل أو
 عطف بيان من خالد وقوله ابن أبي بكر بالجر على أنه تابع لعبد الله على أنه بدل منه أو عطف بيان عليه وقوله
 الازهري بالرفع صفة لخالد ويجوز على بعد جرحه صفة لعبد الله بناء على أنه كان أزهريا أيضا (قوله عامله الله)
 أي قابله وجازاه والمفاعلة ليست على بابها فهي بمعنى أصل الفعل وهذه الجملة المراد منها انشاء الدعاء لنفسه
 والالطاف التوفيق والخفي أي الظاهر فهو من باب أسماء الاضداد اه من عبد المعطى (قوله وأجراه) المراد
 بالاجراء الدوام والاستمرار لا الحركة المخصوصة والعوائد جمع عائدة اسم فاعل عاود والاضافة من اضافة
 الصفة للموصوف والمعنى اللهم أدم عليه مرات برك العائدة ولا حاجة الى تقدير مضاف قبل عوائد أي استمرار
 عوائد الخ كما فعل المحشي لا غناء معنى الاجراء المتقدم عنه مع لزوم الركة في العبارة عليه لان المعنى حينئذ
 اللهم أدم دوام عوائد الخ فتأمل ويحتمل أن يكون المراد بالعوائد جمع عائدة بمعنى الصلة والمعروف فالاضافة
 بيانية أي عوائد هي برك والبراسم جامع لكل خير (قوله الخفي) بالحاء المهملة بعد هاء غاء وهو المبالغ في
 الاكرام والكثير الواسع (قوله الحمد لله) هو مبتدأ أخبره الجار والمجرور المنعلق بمجذوف تقديره كائن أو استقر
 والحمد هو الوصف بالجمل على الفعل الجميل الاختباري حقيقة أو حكما على وجه التعظيم ظاهرا وباطنا كذا
 عرفه السيد الصفوي وقوله أو حكما لادخال الحمد على صفاته تعالى الذاتية والله اسم للذات الواجب الوجود
 المستحق للجمع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق أو للرازق ونحوهما مما يؤولهم اختصاص الحمد بوصف دون
 وصف أي قال الله اشارة الى استحقاقه تعالى الحمد بكل وصف (قوله رافع) بدل من لفظ الجلالة لاصفة لانه
 نكرة فان اضافة اسم الفاعل لمعه وله لا تفيد التعريف ولفظ الجلالة أعرف المعارف وقوله مقام بالجر ولا
 يصح نصبه لانه أي لفظ رافع ليس فيه أل وقول بعضهم يجوز فيه النصب غلط والمراد بالمقام المنزلة والرتبة
 الحسية وهي الدرجات في الجنة أو المعنوية وهي المكانة عند الله تعالى وقوله المنتصبين مضاف اليه أي
 المنتصدين وفيه وفي قوله رافع براعة استهلال أفاده عبد المعطى (قوله لنفع العبيد) أي ايصال الخير اليهم

يقول العبد الفقير الى
 مولاه الغني خالد بن عبد
 الله بن أبي بكر الازهري
 عامله الله باطفته الخفي
 وأجراه على عوائد بره
 الخفي الحمد لله رافع مقام
 المنتصبين لنفع العبيد

(قوله في غير البديل) وهو
 النعت وعطف البيان
 والتوكيد (قوله بما جاز
 المتبوع) وهو هنا المضاف
 أو الاضافة أو الحرف
 المنوي قوله أو بنفس
 التبعية قيل من حيث
 المعنى وقيل من حيث
 الاعراب فتحته قولان
 ففي العامل هنا أقوال
 خمسة (قوله مماثل للعامل
 في المتبوع) قد علمت أن
 العامل في المتبوع فيه
 أقوال ثلاثة فيكون
 المماثل فيه أقوال ثلاثة
 أيضا (قوله على الاصح)
 مقابله أن العامل هو
 العامل في المتبوع قيل
 اصاله وقيل نيابة عن
 المقدرفه- ذان قولان
 مضروبان في الاقوال
 الثلاثة التي في عامل
 المتبوع فيكون حاصل
 الضرب ست صور تنضم
 للثلاثة السابقة فيكون
 المجموع- وع نفسه قال
 السيوطي ولو قيل العامل
 في جميع التوابيع هو
 المتبوع إمكان له شواهد

المخافضين جناحهم -
 لاستفيد الجازمين بأن
 تسهيل الفو إلى العلوم
 من الله من غير شك ولا
 تردد والصلاة والسلام
 على سيدنا محمد المصطفى
 بالاسان الفصح مع عافى
 ضميره من غير غرابة ولا
 تناقض ولا تنقيح وعلى آله
 وأصحابه أولى الفصاحة
 والبلاغة والتجريد
 (وبعد)

(قوله من المصلحة) بيان
 لما أى الفائدة اصطلاحاً
 هى المصلحة التى تترتب
 على الفعل وقوله من
 حيث هو كذلك الضمير
 يعود على ما والحيثية
 للإطلاق وبينه بقوله
 سواء الخ يعنى ان الفائدة
 أعم مطابقاً من النرض
 المسمى بالعلة الغائبة وهو
 ما لا جله الاقدام على
 الفعل فكل غرض فائدة
 وليس كل فائدة غرضاً
 مثلاً اذا حفر لاجل دفن
 فوجده كان فائدة وغرضاً
 فان لم يجده بل وجد الماء
 كان فائدة فقط اه
 مداني بهدنة له ما نقله
 المحشى عن الشنوائى
 والظاهر ان الحيثية للتقديم
 (قوله سواء الخ) نعم
 زائد والمعنى ان الفائدة
 هى المصلحة الملحوظة من
 جهة كونها مصلحة لامن
 جهة كون الفعل لاجلها
 سواء صاحب هذه
 الملاحظة ملاحظاً ان

والعبد أحد جوع العبد الاحد عشر المعلومه (قوله المخافضين جناحهم) أى الملبين جانهم فى الكلام
 استمارة تصريحية تبعية حيث شبه الالة جانهم اطاب الفائدة بخفض الطائر جناحه وأطاق الخفض على
 الالة الجانب ثم اشتق من الخفض معنى الالة خافضين بمعنى ملينين وانبات الجناح ترشح وفيه احتمالات
 أخر فراجعها فى الحاشية وقوله لاستفيد معناه طالب الفائدة التى هى لفظة ما استفيد من علم أو مال
 واصطلاحاً ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك - وسأعلم يكن ما لا جله الاقدام على الفعل أو
 كان ما لا جله الاقدام على الفعل اه شنوائى (قوله الجازمين) أى القاطعين بيقينهم وقوله بأن تسهيل أى
 تيسير وقوله فهو بالمعنى اللغوى أى الجهة والطريق وقوله الى العلوم جار ومجرور متعلق بالفعول (قوله من
 غير شك) أى من غير تردد لان الشك هو التردد بين أمرين لازمة لاحدهما على الآخر فطف التردد عليه
 عطف نفسه وكونه طف لنفسه سير اذا أريد بالتريد المساوى فقط أما اذا أريد المطلق الاعم من الراجح
 والمرجوح والمساوى كان عطف عام على خاص وعلى كل فالترديد يعنى التردد لانه القائم بهم وليس المراد به
 المعنى المصدري الذى هو فعل الفاعل أفاده المحشى وعبد المعطى (قوله والصلاة والسلام الخ) جملة خبرية
 لفظاً قدمت النساء للدعاء بالصلاة أى الرحمة عليه والسلام أى السلامة من النقائص والمطلوب بهذه الجملة أمر
 زائد على ما حمل له فى كل وقت من الصلاة والسلام فى العبارة حذف والتقدير والصلاة والسلام زيادة على
 ما هو حاصل له صلى الله عليه وسلم (قوله على سيدنا) الضمير لالة قلا فقيرهم أولى وألجج مع وهو أنسب (قوله
 محمد) بدل من سيدنا أو عطف بيان عليه لاصفة لانه علم والعلم ينفعت ولا ينفعت به لوجوده نعم يصح ان يكون صفة
 نظر الأصل فانه فى الأصل اسم مفعول الفعل المضعف والحاصل أنه ان نظراً الى أصله صح جملة صفة وان نظر
 الى ما بعد العلية كان بدلاً أو عطف بيان فقط (قوله للمعرب) من الاعراب بالمعنى اللغوى وهو الابانة
 والاطهار أى الميعين وقوله بالاسان يحتمل أن يراد به اللفظ من اطلاق اسم المحل على الحال فيكون وصفه بالفصح
 بالمعنى المقرر عند علماء المعانى والبيان ويحتمل ان يراد به الجارحة المخصوصة فيكون وصفه بالفصح بمعنى
 خلوصه من المكنة والجزع النطق (قوله عافى ضميره) أى عن كل شئ فى ضميره والعموم مستفاد من
 المقام اذ هو مقام مدح الكمال الفصاحة ولا يكون الفصح قصيحا حتى يعرب عن كل شئ عافى ضميره من غير
 غرابة الخ والمراد بالضهير السر أفاده عبد المعطى (قوله من غير غرابة) الغرابة هى كون الكلمة وحشية غير
 ظاهرة بالمعنى ولا مألوفة الاستعمال نحو ما لم تك تكاً كأنهم على كتكاً ككتم على ذى جنة افرنقوا اه عبد
 المعطى (قوله ولا تناقض) هو كون الكلمة ثقيلة على اللسان والتناقض اى الحروف وامافى الكلمات فاما
 فى الحروف فهو وصف فى الكلمة بوجوب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها نحو مستنشر رات أى مرتفعات
 وأما فى الكلمات فهو كونها ثقيلة على اللسان نحو قوله

وقبر حرب بمكان قفر * وابس قرب قبر حرب قبر اه عبد المعطى
 (قوله ولا تنقيح) هو كون الكلام معقدا لا يظهر معناه بسهولة كقول الشاعر
 ومما مثله فى الناس الاممكا * أبوامه حى أبوه يقاربه

(قوله وأصحابه) ليس جمع صاحب اذ لا يجمع فاعل على أفعال ولا جمع محب باسكان الحاء لان فعلا الصصح
 العين لا يجمع على أفعال بخلاف المعتل فانه يجمع على أفعال ككثوب وأواب وبيت وأبيات بل هو جمع محب
 بكسر الحاء كقصر مخفف محب باسكانها أو هو اسم جمع محب بالاسكان (قوله أولى) يعنى أصحاب مجرور بالياء
 لانه ملحق بجمع المذكور السالم وهو ذوات الال والاصحاب (قوله الفصاحة) هى ملكة فى النفس يقتدر بها على
 التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ويوصف بها الكلمة والكلام والمنكاه عبد المعطى (قوله والبلاغة) هى
 ملكة فى النفس يقتدر بها على كلام بليغ ويوصف بها الكلام والمنكاه فقط اه عبد المعطى (قوله والتجريد)
 بالراء أى الذين تجردوا عن النقائص وفى بعض النسخ بالواو أى الذين جردوا والحروف فى افعال ولا يخفى
 اشتغال هذه الخطبة فى مواضع عديدة على براعة الاستهلال (قوله وبعد) الواو فيها نائبة عن أما وأما نائبة عن

مهمما وأصل الكلام مهمما يكن من شيء بعد البسطة والجدلة الخ فيهما مبتدأ أو الاسمية لازمة لها أو يكن شرط
 والفاء لازمة له فحين تضمنت أمامه في الابتداء والشرط لزمهما ما لزمهما وهي الفاء والاسمية إقامة للآزم وهو
 الفاء والاسمية مقام الملزوم وهو مهمما أو يكن وابقاء لآثره في الجملة لئلا يكتسب ما تدرى قيام الاسمية بما لا يكون حقا
 الصقوها للاسم أي أوقفوها قبله بالأفصل وقولنا في الجملة يصح أن يرجع لقولنا مقام الملزوم وذلك لأن الفاء
 وإن قامت مقام الشرط ليست في موضعه حقيقة لأن موضعه حقيقة ما قبل الظرف الذي هو بعد على القول
 بأنه من معمولات الجزاء والاسمية بمعنى الصقوا الاسم لم تقع في موضع المبتدأ إذ موضعه حقيقة موضع أما
 لأنها نائية عنه ويصح أن يرجع لقولنا وابقاء لآثره وذلك لأن آثار المبتدأ أي علاماته كثيرة من الاسمية والخبر
 والجملة بينهما فلو صقوا الاسم بمنزلة وجود آثاره في الجملة وكذا علامات الشرط كثيرة من الشرط أي التعليل
 والفاء والجزاء فلزم الفاء بابقاءها في الجملة اه من الشرط أي على التحرر وأما هنا مجرد التوكيد أي توكيد
 مضمون الكلام أوله وانغضيل الجملة الواقعة في ذهنه بناء على أن التفصيل لا يفارقها وفيه تكلف والحق أن
 التفصيل يفارقها وبعد هذه لا تقع بين كلامين متحدين لكونها لا تنتقل من غرض إلى آخر فلا يقال السلام
 عليكم أما بعد فالسلام عليكم وانغاضيل الكلامين متغايرين بينهما نوع مناسبة كما هنا فلا تقع أول الكلام ولا
 آخره ومعناها انقبض قبل وتكون ظرف زمان كثيرا أو مكانا قليلا وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ
 ولا مكان باعتبار الرقم وإلها أربعة أحوال من جهة الاعراب مشهورة والعامل فيها أن قلنا انها من متعلقات
 الشرط فعل الشرط والتقدير مهمما يكن من شيء بعد ما تقدم أو العامل فيها أما أو الواو النائية عنها وإن قلنا
 انها من متعلقات الجزاء كانت معمولة للجزاء والتقدير مهمما يكن من شيء فاقول بعد البسطة والجدلة هذا الخ
 وهذا الثاني أولى لأنه حينئذ يكون المعلق عليه وجود شيء مطلق عن التقيد بكونه بعد البسطة والجدلة
 وذلك أمر محقق لأن الـ يكون لا يخلو عنه فيكون معلق عليه أيضا محققا بخلافه على الأول فإن المعلق عليه
 وجود شيء مقيد بكونه بعد البسطة والجدلة (قوله فهذا) أي الحاضر في ذهن من الالفاظ سواء تقدمت
 الخطئة على التألف أو تأخرت عنه لأن المشار إليه على الراجح هو الالفاظ الذهبية باعتبار دلالتها على المعاني
 (قوله شرح) أي الالفاظ مرتبة ترتيبا خاصا باعتبار دلالتها على معان مخصوصة بناء على المختار عند المحققين
 وسيدهم من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على
 معان مخصوصة (قوله لطيف) أي قصير (قوله لالفاظ الآجرومية) متعلق بشرح لأنه في الأصل مصدر
 وقد علمت مما تقدم قريبا أن أسماء الكتب عبارة عن الالفاظ المخصوصة فتكون الآجرومية عبارة عن
 الالفاظ أيضا وحينئذ فإضافة ألفاظها إليها يحتمل أنها من إضافة المسمى إلى الاسم أي الالفاظ مسماة بالآجرومية
 ويحتمل أنها من الإضافة البيانة أي الالفاظ هي الآجرومية وعلى كل يلزم من شرح الالفاظ أن يكون شرحا
 للمعاني أيضا اه من المحشى وعبد المعطى والآجرومية نسبة إلى مؤلفها ابن آجروم على القاعدة التي هي إذا
 نسب إلى المركب الإضافي المبدوع ابن أو أب يحذف صدره وينسب إلى محزه قال ابن مالك

وانسب إلى صدره وصدرها * ركب مزجا واثان تما
 إضافة مبدوءة باب أو أب أو ماله التعريف بالثاني وجب

وآجروم بهزة مفتوحة مدودة فخيم مضمومة ثم راء مشددة مضمومة فواو معناه بلسان البر بالفقه المصوف
 وهو أبو عبد الله محمد بن داود الصنهاجي نسبة إلى صنهاجة وهي قبيلة بالمغرب نسب إليها وكان من أهل فاس
 اه من المحشى (قوله في أصول علم العربية) أي في بيان ذلك أي في بيان جنس أصول الخ وقرينة إرادة
 الجنس المشاهدة أي وفي بيان الفروع أيضا وانما اقتصر على الأصول لأنها أهم فهي أولى بالتنبيه عليها
 اه من عبد المعطى والأصول جميع أصل وهو لغة ما بنى عليه غيره واصطلاحا قضية كلية يتعرف منها أحكام
 جزئيات موضوعها أي أحكام الأفراد المندرجة تحت موضوعها مثلا قولنا الفاعل مرفوع قضية كلية
 تعمز بيا وعمر أو بكر من قام زيد وقدم عمر وورق بكر ويعرف من هذه القاعدة رفع زيد وعمر وورق بكر مثلا الذي
 هو حكم من الأحكام ويرادف الأصل القاعدة والاساس والضابط والقانون فبكل واحد منها معناه لغة

فهذا شرح لطيف لالفاظ
 الآجرومية في أصول
 علم العربية

ينفع به المبتدى ان شاء الله تعالى ولا يحتاج ٦ اليه المنتهي غمته للمعارف والفن والاطفال للامارسين للعلم من غول الر جال حاني

واصطلاحا ما ذكر في الاصل ثم ان الظرفية ظرفية مجازية على سبيل الاستعارة بالمكنية حيث شبه الدال والمدلول بالظرف والمظروف تشبيها مضمر في النفس واثبات في تخييل وفيها احتمالات اخرى فراجعها في المحتوي وعلم العربية المراد به هنا خصوص علم النحو والاضافة فيه من اضافة المسمى الى الاسم لان العربية اسم للعلم الذي اريد به هنا النحو وضافة اصول الى علم من اضافة العام الى الخاص وتسمى بالبيان اي اصول هي علم اي مسائل وفائدة الاضافة تعريف المهد الخارجي اي اصول المعينة المعروفة عند اهل هذا الفن (قوله) ينتفع به المبتدى اقتصر عليه لان نفعه به اتم والا فهو نافع لغيره ايضا ولذا قال ولا يحتاج اليه المنتهي ولم يقل ولا ينتفع به المنتهي ويحتمل انه اقتصر على المبتدى تواضعا وهما ولم يذكر الشارح المتوسط لانه لم يخرج عنهما لانه بالنسبة الى ما انتفع به منتبه والى ما لم ينتفع به ممتد (قوله ان شاء الله تعالى) التي بها تبركا وامثالا لا لالاية ومعلوم ان شاء فعل ماض والله فاعل ومفعوله محذوف اي ذلك وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله (قوله غمته) اي الغمته للصغار في الفن وال في الفن للمهد اي الفن المعهود وهذا وهو النحو وقوله والاطفال عطف مرادف (قوله) للامارسين للعلم اي المستعربين على الاشتغال به وال في العلم للمهد والمراد به النحو فيكون المقام للاضمار واتى بالمظهر للايضاح (قوله من غول الر جال) من اضافة المشبه الى المشبه اي الر جال الذين هم كالفحول جمع فحل وهو ذكر الابل اذا كان كرميا في ضربه اي مناهم في الهمة (قوله حاني عليه) اي امرني بتأنيفه او اعانتني عليه بحاله وقاله (قوله شيخ الوقت) اي اهل الوقت او الشيخ في الوقت او شبه الوقت بتلميح على سبيل الاستعارة المكنية واثبات شيخ تخييل (قوله والطريقة) اي وشيخ اهل الطريقة وهم السادة الصوفية (قوله ومعدن) بفتح الميم واسكان العين وكسر الدال على المشهور والسلوك بضم السين المهملة مصدر رسلك اي موضع التسليم والعمل بالطريقة الموصلة الى الله تعالى والحقيقة هي ان يشهد بنور اودعه الله في سويداء قلبه ان كل باطن له ظاهر وعكسه وهي باطن الشريعة والمزوم اها بالحقيقة بدون اثر برة باطنة والشريعة بدون الحقيقة عاطلة اها من عبد المعطى (قوله سدي ومولاي) لفظان مترادفان بمعنى المرتفع قدره (قوله العارف) اي المتصف بالمعرفة وهي حصول العلم بعد ان لم يكن ولهذا لا يقال الله عارف بل عالم والمراد به عند اهل الله ما كان عن كشف صريح بعد تهذيب صحيح او المراد به ملاحظة ذاته وصفاته في كل افعاله (قوله بربه) اي مالكه العلي اي المرتفع (قوله نفعني الله تعالى) جملة خبرية لفظا انشائية معنى اي اللهم انتفعني ببركاته والبركة لغة الزيادة والثناء والمراد به انتفاعه ومعارف اها من عبد المعطى وكان الاولى ان نعمهم هنا فيقول نفعني والمسلمين الخ كما صنع في السبعة الثانية الا ان يقال حذف من الاول دلالة الثاني عليه وان كان الاكثر انعكاس (قوله واعاد) اي افاض لان العود الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه وائس مراد اله اذا المراد ادام او جدد مرة بعد اخرى اها من عبد المعطى (قوله علي) قدم نفسه لخبر ابد بنفسك واقوله تعالى مقدم ما النفس رب اغفر لي ولاخي اها من عبد المعطى بزيادة (قوله صالح دعواته) من اضافة الصفة للوصف اي دعواته الصالحة اي التي يحصل منها خير الدنيا والاخرة اها عبد المعطى (قوله انه) يجوز فتح الهمزة على تقدير لام التعليل ويكون تعليلا بغير داي قدرته على ما يشاء واكونه حقيقة بالاجابة ويجوز كسرها على الاستئناف الباني فيكون تعليلا بحجة اهي جواب عن سؤال مقدر كان قال له لاي شئ قصرت سؤالك عليه فقال انه الخ (قوله على ما يشاء قد ير) المشيئة والارادة بمعنى واحد وهي صفة ازماء متعاقبة في الازل بتخصيص الحوادث باوقات حدوثها والقدر صفة ازماء تؤثر في المقدورات عند تماثلها افعيالا زالا في المستقبل اهاش وقوله تؤثر فيه مساححة لان التأثير للذات بواسطة اتصافها بالقدره قال هو الفعل للذات بذى الصفات اها محشى (قوله وبالاجابة جدير) اي حقيق (قوله الكلام الخ) لما كان الكلام مقصودا بالذات بالنظر الى الكلمة لان التفاهم يقع به بخلاف الكلمة مقدمه المصنف عليه واخرها في قوله واقسامه الخ على ما يأتي من انه تقسيم للكلمة ولم يتوب له لانه واقسامه من المقدمات بخلاف الاعراب وما بعد من الابواب فانه مقصود بالذات من الفن فحينئذ الكلام مقصود بالذات وغير مقصود باعتبارين مختلفين فبالنظر الى الكلمة مقصود بالذات وهي تبسيع تقديم عليها بالنظر الى الاعراب

ينتفع به المبتدى ان شاء الله تعالى ولا يحتاج ٦ اليه المنتهي غمته للمعارف والفن والاطفال للامارسين للعلم من غول الر جال حاني عليه شيخ الوقت والطريقة ومعدن السلوك والحقيقة سدي ومولاي العارف بربه ادمي الشيخ عباس الازهرى نفعني الله تعالى ببركاته واعاد على وعلى المسلمين من صالح دعواته انه على ما يشاء قد ير وبالاجابة جدير (الكلام)

(قوله حيث شبه الدال والمدلول الخ) هذا الانسب ما سبق من تقدير المصنف حيث قال اي في بيان ذلك والمناسب له ان يقال شبه الشيء مع غيره بالظرف مع المظروف بجامع عدم الخروج في كل الا ان يقال كلامه هنا على حذف مضاف اي ومتعلق المدلول تأمل (قوله وفيها احتمالات في الحاشية) فراجعها حاصل احتمالاتها على انها تشبيهية الاستعارة بالمكنية كما قال والاستعارة المتبعة ان شبه الحال التي بين الدال والمدلول بالحال التي بين الظرف والمظروف وهو الظرفية الحسية ثم استعبرت الثانية للاولى ثم استعبرت في واكتفى عصام بالقشبة فلا يحتاج الى استعارة المتعاق والاستعارة التتميلية ان شبهت الصورة المنتزعة بالصورة المنتزعة ولا يضر افراد المستعار الذي هو في اذ قد ذكر السعد انه قد يكون المستعار في التتميلية مفردا على مركب وهو كذلك هنا وتشبه بليغ اي كانه فيه ثم انه ذكر قبل هذه الواجهة التي احرها في القشبة اوجها اخر راجعها وما

وما بعده من الابواب مقصود بالاتبعة وبعضهم قدم الكلمة عليه نظرا لكونها جزأه والجزء مقدم على كله
طبعاً فناسب تقديمه وضعاً ثم إن ال في الكلام يحتمل أن تكون عوضاً عن المضاف اليه اما الضمير أي كلامنا
أو الظاهر أي كلام النحاة ويحتمل أن تكون لتعريف العهد الذي في أي الكلام المعهود عند النحاة المعروف
فيما بينهم وقد أشار المصنف الى هذين الاحتمالين بقوله في اصطلاح النحويين وعلى كل من الاحتمالين يخرج
كلام اللغويين فانه ما يتلفظه به معطلاً كان أو مستمعاً لمفرد أو مركباً مفيداً أو غير مفيد وما تحصل به الفائدة
وإن لم يكن لفظاً كخط وإشارة فالنسبة حينئذ بينه وبين كلام النحاة العموم والخصوص المطلق في كلام النحاة
أخص في كل كلام نحوي كلام لغوي ولا عكس فيجتمعان في الكلام النحوي لصداقه عليهما وينفرد اللغوي
في لفظ معطل أو مستعمل غير مفيد أو في مفيد غير لفظ كخط وإشارة (قوله في اصطلاح النحويين) اصطلاح
لغة مطابق للاتفاق واصطلاحاً اتفاق طائفة مخصوصة على أمر معهود بينهم متى أطلق انصرف اليه وهذا الجار
والجارور متعلق بمحذوف حال من الكلام ولا يقال انه حينئذ حال من المبتدأ وحيى الحال منه ممنوع على
الصحيح لانه ليس حالاً من المبتدأ وذلك لان قوله الكلام على حذف مضاف تقديره تفسير الكلام الخ حذف
ذلك المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع ارتفاعه فهو حال من المضاف اليه وحيى الحال من المضاف
اليه صحيح مع المستوع ومن المستوع عمل المضاف في المضاف اليه كما هنا فان تفسيره مصدر فهو على حد الذي الله
مرجعه كما قال في الخلاصة ولا تجز حالاً من المضاف له الخ (قوله هو اللفظ) أي مسماه اللفظ أي الكلام
مقصود على اللفظ ومفهوم فيه كما يفيد تعريف الجزأين أعني المبتدأ وهو الكلام والخبر وهو اللفظ والاتباع
بضمير الفصل تؤكد لذلك فهو من قصر المبتدأ على الخبر وليس المراد أن اللفظ المقصود على الكلام فيكون
من قصر الخبر على المبتدأ اذ يجري في الكلمة والكلمة وهذا اذا قطع النظر عن صفة الخبر وهو اللفظ وهي
المركب وعن صفة المركب وهي المفيد فان لوحظ انصاف الخبر بذلك قبل الاخبار به عن الكلام كان فيه قصر
المبتدأ على الخبر والعكس الا أنهم صرحوا بان الجملة المعرفة الطرفين انما تفيد حصراً للمبتدأ في الخبر ثم ان اللفظ
في الاصل مصدر بمعنى الطرح والرمي مطلاً قائم جعل بمعنى اسم المفعول وخص بما يلفظه اللسان والخلق
والشفتان فلهم فيه تصرفان وصار حقيقة عرفية في ذلك فلا يرد أنه في ذلك حينئذ مجاز والمحدود تصان عنه
وبهذا يجب عما قيل المراد باللفظ الملقوظ به حقيقة كزبد أو حكم وهو المقدر كما الضمير فيكون مستعملاً في
حقيقته ومجازاً أي فيجاء عن هذا بان استعماله في المقدر حقيقة عرفية ولم يبدل اللفظ بالقول مع كونه
خاصاً بالمستعمل بخلاف اللفظ لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد نحو قال الشافعي كذا يعني رآه
واعتقده (قوله أي الصوت) هو في اللغة ما يسمع سواء اعتمد على بعض حروف المعجم ويقال له غير ساذج وهو
المعبر عنه باللفظ أول يعتمد عليه ويقال له ساذج وغفل كغالب أصوات الحيوانات فهو على قسمين وعرف
أهل السنة الصوت بأنه كقصة تحدث بحض خلق الله تعالى من غير تأثير لتوج الهواء ولا للقرع الذي هو
امساس بمعنى أي بشدة ولا للقلع الذي هو انفصال بمعنى بشرط كون كل من المقلوع والمقلوع منه والقارع
والمقروع ذات لابة لا كالقطن فانه اذا صدمه شيء لان معه وكذا لو انفصل بعضه عن بعض لم يخرج له صوت
(قوله المشتمل) أي المحتوى على بعض الحروف جمع حرف وهو الصوت المعتمد على مقطع أي يخرج من
مخارج الحروف محقق وهو اللسان والخلق والشفتان أو مقدر وهو الجوف فالخرف صوت خاص واشتمال
مطلق الصوت عليه من اشتمال العام على الخاص فلا يعترض عليه بخو أو العطف مما هو على حرف واحد
فانه صوت وكيف يشتمل على بعض الحروف وذلك البعض هو نفس ذلك الحرف فيتحذف المشتمل والمشتمل
عليه والشيء لا يشتمل على نفسه وقد علمت الجواب وأن المراد أن الصوت المطلق يشتمل على واو العطف
مثلاً وهو صوت مفيد بالاعتماد على يخرج (قوله الهمجائية) نسبة الى الهمجاء وهو تقطيع الكلمة لبيان
الحروف التي تربت منها بذكر أسماء تلك الحروف فاذا عدت الحروف ملفوظة بأنفسها لم يكن ذلك ثم جمعها
وخرج بالهمجائية حروف المعاني كن وعلى (قوله التي أوها الاالف) هو على حذف مضاف في الاول أي أول

في اصطلاح النحويين (هو
اللفظ) أي الصوت
المشتمل على بعض
الحروف الهمجائية التي
أولها الاالف وآخرها الباء

(قوله ويحتمل أن تكون
لتعريف العهد) الذي
عليه السعدان ال في
المعرف للحقيقة ويمكن أن
يقال لا مانع من كونه العهد
والحقيقة معاً فيما اذا كانت
الحقيقة هما اختلف فيها
الاصطلاحات فيكون
المعهود وهو الحقيقة وإن
كان كلام الحواشي لا يفيد
قوله بعض الافاضل (قوله
يخرج كلام اللغويين الخ)
ويخرج أيضاً الكلام
عند المتكلمين فانه المعنى
القائم بذاته تعالى
والكلام عند الفقهاء فانه
ما يبطل الصلاة من حرف
مفهم أو حرفين وإن لم
يفهم أو عند المنطقة فانه
القضية المتعلقة في الذهن
كان حكمت في ذهنك
على زبدانه قائم أو غير
قائم والكلام في جميع
هذه الاصطلاحات يفتح
الكاف اذ هو وبكسرهما
معناه الجراحات وبضمهما
معناه الأرض الوعرة ذات
الحجارة يقال فلان كلمني كلاماً
بالفتح فأورثني كلاماً
بالكسر فوقت على
الكلام بالضم

(بالوضع) العربي وهو جعل اللفظ دالة على المعنى بان يكون من الاوضاع العربية كما قال بعضهم وقال جمهور الشارحين المراد بالوضع هنا القصد وهو ان يقصد المتكلم افادة السامع وهذا الخلاف له التفات الى الخلاف في ان دلالة الكلام دل هي وضعية ام عقلية والاصح الثاني فان من عرف معنى زيد مثلا وعرف معنى قائم وسمع زيد قائم باعـ رابه الخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهذا الحد الجاعة منهم الجزولي وحاصله يرجع الى اعتبار امور اربعة للفظ والتركيب والافادة والوضع

(قوله ولم يقبده المتن بذلك التقيد الخ) فيه نظر اذ مقتضى قوله واصطلاحا المفيد الخ ان الاسناد ليس قيد ازا اذ اعلى معنى المفيد في الاصطلاح فيكون قول الشارح بالاسناد فائدة يحسن انما المعنى المفيد لا قيد ازا اذ اعلى معنى عليه والاظهر من تعريف المحشى ان يقال المفيد هو الدال بالفعل على نسبة ايجابية او سلبية والظاهر ان يراد بالاسناد في كلام الشارح ضم كلمة ولو حكما الى اخرى كذا في قوله

اسمائهم الا ان في الثاني اى اولها مسمى الا ان في قوله واخرها الباء والمراد اولها واخرها ما ذكر في الذكر عاد وقال بعضهم اولها واخرها اى شرعا (قوله الركب) اى حقيقة او حكما فالاول كقام زيد والثاني كزيد في جواب من قال من الجائي (قوله فصاعدا) حال حذف عاملة اى فذهب المركب صاعدا عن كلمتين يعنى ما تركب من كلمتين او اكثر (قوله المفيد) ذهب للمركب ولم يجعل صفة ثانية لانه اذا اجتمع فصول في حد كان كل فصل منها اقتدا فبقوله اكونه اعم منه وهو لغة المفيد مطاوعا واصطلاحا للمفيد بسبب الاسناد ولم يقبده المتن بذلك القيد اعنى بسبب الاسناد كما زاده الشارح لانه انما لا على الموقف والجواز التعريف بالا هم (قوله سكوت المتكلم) وقيل سكوت السامع وقيل هو او انما اقتصر الشارح على الاول لانه المختار اذا السكوت يناسب المتكلم دون السامع وحده او مشاركا لانه ليس متكلما حتى يقال يحسن سكوته وان كانت الاقوال متلازمة كما هو ظاهر (قوله عليهم) فيه حذف اى على الكلام المفيد لها (قوله بحيث الخ) اى بشرط ان لا يصير الخ فالحقيقة لا تنقيد (قوله منتظرا لشيء آخر) اى انتظارا تاما بعد فهم المعنى فالمرسوط عدمه هو الانتظار التام بعد فهم المعنى كانتظار المسند اليه او بالعكس فخرج الانتظار الناقص كانتظار المفيد والحال فلا يشترط عدمه وكذا الانتظار قبل فهم المعنى لانه واقع ولا بد (قوله لشيء آخر) اى للفظ آخر غير ما سمعته (قوله بالوضع) متعلق بالمفيد فهو قيد له والحاصل انه يشترط في الافادة ان تكون ما ير من الاول ذكره الشارح بقوله بالاسناد والثاني ذكره المتن بقوله بالوضع اى النوعي لا الشخصي فان المركبات حقائق ومجازات والمفردات المجازات وضعها النوعي لا تخصي بخلاف المفردات الحقيقية (قوله العربي) خرج الجحى كما سيذكره الشارح (قوله وهو جعل اللفظ الخ) اى الوضع يقطع النظر عن صفته اعنى العربي فالضمير راجع للموصوف بدون صفته والمراد بالوضع من حيث اعتبار الالفاظ فيه بدال قوله جعل اللفظ الخ والا فتعريفه اعم مما هنا لانه وضع شئى بازا شئى آخر بحيث اذا فهم الشئى الاول فهم شئى الثانى فكلامه فيه اطلاق من جهة ان هذا التعريف اعنى قوله جعل اللفظ الخ يشمل وضع غير اللغة العربية وفيه تقييد من جهة ان المراد خصوص وضع الالفاظ (قوله كما قال بعضهم) راجع لتفسير الوضع بالعربى لا لقوله وهو جعل اللفظ الخ والكاف لتشبيه ما قاله الشارح من تفسير الوضع بالعربى بما قاله بعضهم من ذلك وليس فيه اتحاد المشبه والمشبه به للحصول المغايرة بينهما بالفاظ وهذا كاف (قوله هنا) اى في حد الكلام (قوله افادة السامع) اى المخاطب اى افهامه معنى من اللفظ يحسن سكوت المتكلم عليه ففعل افادة محذوف وهو معنى الخ (قوله له التفات) اى له ابتناء على الخلاف في ان دلالة الكلام دل هي وضعية فيكون المراد بالوضع الوضع العربى او عقلية فيكون المراد به القصد هذا ولقائل ان يقول لا نسلم ابتناء تفسير الوضع بالقصد على القول بان دلالة الكلام عقلية بل يصح اعتبار القصد في الكلام على القول بان دلالة الكلام وضعية كما لا يخفى (قوله دل هي الخ) دل هنا بمعنى الهمزة اى هي وضعية فلا يترض على الشارح بان دل لا يوثق لها بمعا دل وهو قد اتى به لها في قوله ام عقلية فلا يقال دل زيد ام عمرو الا اذا جعلت دل بمعنى الهمزة او جعلت ام منقطعة (قوله والاصح الثاني) هذا خلاف المختار والمختار ان الكلام موضوع بالوضع النوعي فدل لا لتوضعية اما على انه موضوع بالوضع الشخصي فهي عقلية جزما (قوله مثلا) مفعول محذوف اى امثل بزيد مثلا قوله عمرو ويكر وخالد الخ (قوله قائم) اى مثلا كرافعة وقاعد الخ ومسمى زيد بالذات الشخصية ومسمى قائم ذات اتصلت بالقيام فاذا عرف كل واحد منهما على انفراد وسمع الى آخره (قوله باعرا به المخصوص) متعلق بمحذوف من مفعول يسمع وهو ز يد قائم اى وسمع لفظا يد قائم معربا باعرا به المخصوص (قوله فهم بالضرورة) اى عقل بمجرد نظر العقل من غير احتياج الى نظرو فكم ومعرفة وضع بل بمجرد السماع (قوله معنى هذا الكلام) وهو نسبة القيام الى زيد والمراد فهمه ان لم يكن مفهوما له قبل ففى كلام الشارح قيد محذوف ثم ان قوله بالضرورة اى من غير احتياج الى معرفة وضع مبنى على الاصح عنده الذى هو وضعه عند غيره كما تقدم فعلى الراجح بتوقف الفهم على الوضع (قوله وهذا الحد) اى تعريف الكلام بمما ذكره المتن (قوله الى اعتبار امور اربعة) زاد ابن مالك في التفسير

مثال اجتماعها زيد قائم فصدق على زيد قائم أنه لفظ لأنه صوت مشتمل على الزاي والباء والدال والقاف والالف واله مزه والميم وهي بعض حروف ألف با تا ثا إلى آخرها وصدق على زيد قائم أنه مركب لأنه تركب من كلمتين الأولى ٩ زيد والثانية قائم وصدق على زيد قائم أنه مفيد لأنه أفاد فائدة لم تكن

عند السامع لكون السامع كان يحمله قيام زيد وصدق على زيد قائم أنه مقصود لأن المتكلم قصد بهذا اللفظ إفادة المخاطب فيخرج بقوله اللفظ الإشارة والكتابة والنصب والعقد وتسمى الدوال الأربعة ونحوها ويخرج بقوله المركب المفردات كزيد وعمرو والاعداد المسرودة والمعلوم للمخاطب قد عرفت ضعفه فالراجح دخوله في الكلام النحوي (قوله والمجهول علما) أي والاسناد المجهول علما وانما قد يجهله علما لأنه اذا لم يكن علما كان كلاما (قوله ونحو ذلك) لا طائل تحته فالاولى حذفه (قوله والمفيد بالعقل كإفادة) أي المفيد بواسطة العقل فقط كذی إفادة حياة الخ أي ككلام ذی إفادة حياة الخ أو المراد إفادة المفيد بالعقل كإفادة الخ فلا بد من حذف مضاف من الاول أو من الثاني ليصح التمثيل ثم ان إضافة إفادة الى حياة من إضافة المصدر لفاعله بعد حذف الفاعل أي إفادة اللفظ المسموع حياة المتكلم به الغير المشاهدة ولذا قال من وراء جدار أي ونحوه من كل سائر فهو من ذكر الخاص وإرادة العام والمراد أن هذا لا يسمى كلاما بالنسبة الى هذه الإفادة أي إفادة حياة المتكلم وان سمي كلاما بالنسبة الى إفادة المعنى الذي طريقه الوضع وانما قلنا بواسطة العقل فقط لاجل قوله من وراء جدار والافلو كان المتكلم مشاهدا لم تكن إفادة حياته بالعقل فقط بل به وبالبصر (قوله ويخرج على التفسير الثاني الخ) تقدم ضعفه (قوله على لسانه) أي منه (قوله ومحاكاة بعض الطيور) يحتمل أنه من إضافة المصدر لفاعله أي محاكاة بعض الطيور والالفاظ التي علمها الغير بماها كالوعلم انسان طائرا أن يقول عند الصباح قد أقبل النهار ثم سمعته يقول ذلك فانك تعلم أن النهار قد أقبل وليس بكلام لأنه لم يقصد الإفادة وانما نطق به الطائر على عادته هكذا قال بعضهم ويحتمل أنه من إضافة المصدر لفاعله أي محاكاة الانسان بعض الطيور الذي ينطق بما يفيد قاصدا تشبيهه به وبه قال بعضهم أيضا (قوله وما أشبه ذلك) أي أشبهه ما تقدم من كلام النائم وما معه أي وما أشبهه من كل ما ليس مقصودا في نفسه كجملته الصلة (قوله ولما كان الخ) دخول على كلام النائم وقوله لا بد له أي لإفادته من أجزاء أي اثنين فكثر فإراد بالجمع ما فوق الواحد فلا بد ان بعض المركبات قد يتركب من جزئين فقط كالكلام الذي نحن فيه (قوله احتاج) جواب لما ان كانت حرفا وعاملا ان كانت ظرفا فهي حين أو اذا على الخلاف (قوله معبرا) حال من فاعل احتاج وقوله عنها أي عن الأجزاء وقوله مجازا حال من الأقسام أي حال كون الأقسام مجوزا بها عن معناها الحقيقي وهو الجزئيات ومعنى ذلك أن المتن عبر عن الأجزاء بالأقسام التي معناها الحقيقي الجزئيات لا الأجزاء على سبيل المجاز حيث قال وأقسامه ولم يقل وأجزأه وذلك المجاز مجاز بالاسم متعارفة المصروفة وأجزأها أن يقال شبهت الأجزاء بالأقسام بحسب الاندراج فان الأجزاء مندرجة تحت كلاً والأقسام مندرجة تحت مقسمها واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو لفظ الأقسام واستعمل في المشبه وهو الأجزاء (قوله فقال) عطف على معبراً بناؤيه بالفعل أي عبر فقال قال في الخلاصة واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا

(قوله أي أجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها) أي جانبها لا من جهةها واكلها أشار بهذا الى دفع ماورد

له من أجزاء يتركب منها احتاج الى ذكر أجزاء الكلام معبراً عنها بالأقسام مجازا كما قبل الزجاجي في جملة فقال (وأقسامه) أي أجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها لا من جهةها (ثلاثة) لأربع لها بالاجماع ولا التبعات

على تسمية هذه الثلاثة أجزاء وهو أن يقال أن أجزاء الشيء لا يوجد جسد ونها والكلام يوجد بدون الفـ
والحرف كجسد أي فلا يصح تسمية هذه الثلاثة أجزاء وحاصل الجواب أن هذا السؤال لا يرد إلا لو أريد بالأجزاء
الأجزاء الحقيقية ونحن لا نسب ذلك بل المراد بالأجزاء العرفية أي التي أشبهت إطلاق الأجزاء على ما في عرف
النحاة وهي لا يلزم من عدمها عدم ما هي جزء له لا ترى أنه يعنى في العرف الشجر والظفر واليد والرجل أجزاء
لـ يد مثلا ومع ذلك لا يقال بأنه دأمر زيد بأنه دأمر هذه الأجزاء فبني كون هذه الثلاثة أجزاء لكلام أنه يتركب
من جاتم أو هو ويصدق بتركبه من كاهم نحو هل زيد قائم ومن اثنين منها نحو ضرب زيد ومن واحد نحو زيد
قائم ونخلص من ذلك أن هذا التقسيم أي تقسيم الكلام إلى هذه الثلاثة من تقسيم الكل إلى أجزائه أي
أجزائه العرفية لوجود ضابطه وهو عدم صحة الأخبار بالتقسيم عن كل واحد من الثلاثة فلا يصح أن يقال الاسم
كلام الخ لما بينهما من المغايرة فإن الاسم يشترط فيه الأفراد والكلام يشترط فيه التركيب وتنافي اللوازم
بقتضى تنافي اللزومات وذلك كله بناء على أن الضمير في وأقسامه يرجع إلى الكلام وهو الظاهر ويصح أن
يرجع إلى اللفظ لا بقيد المركب وما بعده ويراد باللفظ الكلمة فيكون من تقسيم الكل إلى أجزائه لوجود
ضابطه حيث أنه ذو صحة الأخبار بالتقسيم عن كل من الثلاثة فيصح أن يقال الاسم كلمة الفـ هل كلمة الخ وتكون
الاقسام مستعملة في معناها الحقيقية وهو الجزئيات ولا حاجة للتجوز الذي ذكره الشارح ولا يرد السؤال المتقدم
الذي أشار الشارح إلى جوابه بقوله من جهة تركيبه من مجموعها الخ كما هو ظاهر لأن ذلك مبني على أن الضمير
راجع للكلام هذا البصاح مراد الشارح وما في الحاشية (قوله لمن زاد) أي لزيادة من زاد الخ فهو على حذف
مضاف وعدم الالتفات إلى هذا القول وإبطاله من وجهين الأول أنه بعد أنه قد اجتمع على أنه لا رابع
وخرق الإجماع ممتنع بناء على أن إجماع النحاة في الأمور اللغوية معتبر بتعين اتباعه ويمتنع خرقه ووقع لبعض
العلماء تردده في الثاني أن ما زاده داخل في أول الثلاثة وهو الاسم كما ينادى عليه تسميته باسم الفـ هل فليس
خارجا عن حقيقة الثلاثة (قوله خاتمة) بكسر اللام من الخلاف أي سماه خليفة لأم من المخالفة (قوله وعلى
بذلك) أي أراد بذلك الرابع اسم الفـ هل أي أي اسم فـ هل من الأفعال فاسم الفـ هل في كلام الشارح مفرد
مضاف فيه سائر أسماء الأفعال وإن كان الذي مثل له اسم فعل الأمر لأن المثال لا يخصص (قوله فانه خاف
عن اسكت) أي خليفة عن لفظة في أفادة ما يفيد الفعل وفي هذا بيان لوجه التسمية بخالفة وهذا مبني على أن
مدلول اسم الفعل لفظ الفعل والمختار عند المحققين أنه وضع للدلالة على المعنى المصدرى وهو السكون في صه
ثم استعمل في معنى الفـ هل مجازا (قوله اسم) أي وما عطف عليه فليس الخبر هو اسم فقط حتى يقال لا يصلح
الأخبار بالواحد عن الثلاثة أو العدة برأوا لها اسم الخ وهذا بالنظر لما أعربه الشارح من تقدير المبتدأ أعني
قوله وهذه الثلاثة أما بقطع النظر عنه وابقاء كلام المتن على حاله فاسم وما بعده بدل من ثلاثة بدل مفصل
من مجمل (قوله وهذه الثلاثة أقسام) تقسيمه إلى هذه الثلاثة ليسا كل ما صنعه في الفـ هل والحرف من تقسيم
كل ثلاثة أقسام والأقسام قسمان فقط لأن المبهم من المظهر (قوله نحو هذا) أي والذي وليس المبهم غير اسم
الإشارة والموصول (قوله جاء) أي وضع معنى وفي ذلك وصف الشيء بوصف ناقله لأن الجـ لا ينصف به
الحرف بل ناقله أي واضعه (قوله معنى) أصـ له معنى تحركت الباء وانفتح ما قبلها فقلت أنا ووجه قوله جاء
المعنى في محـ ل نصب حال من حرف لأنه علم على الكلمة التي دلت على معنى في غير ما فقط هذا هو الظاهر
(قوله نحو هل) أي فتدخل على الفعل نحو هل قام زيد وعلى الاسم نحو هل زيد قائم ومحـ ل كونها مشتركة
أن لا يكون الفعل في حينها فإن كان في حينها فعل اختصت به ومن ثم ذكرنا في باب الاشـ متغال أن نحو هل
زيد قائم فاعل فـ هل محذوف يفسره المذكور وفي نحو هل زيدارأيت مفعول فـ هل محذوف يفسره المذكور
والنقد يرهل رأيت زيدارأيت (قوله إذا كانت أجزاء كلمة الخ) أعلم أن حروف التهجى من زيد مثلا إنما هي
زي ذ واما زاي ويا ووال فهذه أسماء تلك الحروف وأن حروف التهجى المذكورة لا معنى لها مطلقا سواء
كانت أجزاء كلمة كالمثال المتقدمة أم لا كبت الخ وحينئذ لا يصح تقييد الشارح لها في الأحـ تراعى إذا
كانت أجزاء كلمة لاقتضائه أنها إذا لم تكن كذلك كان لها معنى مع أنه ليس كذلك وأيضاً الذي احتج به

١- من زاد رابعا وسماه
خاتمة وعنى بذلك اسم
الفعل نحو صه فانه خلف
عن اسكت وهذه الثلاثة
(اسم) وهولثلاثة أقسام
مضمرة محـ و أنارمظهـر
كزيد ومبـمـm
(وفعل) وهولثلاثة أقسام
أيضا ماض كضرب
ومضارع كيضرب وأمر
كاضرب (وحرف جاء
المعنى) وهو على ثلاثة
أقسام أيضا حرف مشترك
بين الأسماء والأفعال نحو
هل وبل وحرف مختص
بالأسماء نحو في وحرف
مختص بالأفعال فـمـمـمـمـمـm
واحتج بقوله جاء المعنى
من حروف التهجى إذا
كانت أجزاء كلمة

بذلك القيد ليس نهائياً هو أسماء وهي مسميات أو مجاب عن الشارح بأنه أراد حروف التهجى الحقيقية
وهي المسميات والمجازية وهي الأسماء من إطلاق اسم المدلول على الدال في الثاني فالتقديم بقوله إذا كانت
أجزاء كلمة بالنظر للحقيقة وما خرج بذلك القيد منظوره للمجازية فالاعتراض مبنى على أن المراد الحقيقة
والحاصل أن الحروف على ثلاثة أقسام الأول حروف المعاني كمن وعن وهي قسم الأسماء والأفعال في قوله
وحرف جاء معنى الثاني حروف التهجى وهي مسميات ألفباء الخ وتسمى حروف المعاني الثالث أسماء
مسميات الحروف وهي أسماء حقيقة لقولها أسماء الأفعال كذا كره الشارح ولا يطلق عليهم حروف
التهجى إلا مجازاً من إطلاق اسم المدلول على الدال كما مر وهذه هي التي أطلق عليها الشارح حروف التهجى
فساغ له الاحتراز عن بقوله إذا كانت أجزاء كلمة كما تقدم وحديثاً فالاحتراز بقوله جاء معنى من حروف
التهجى الحقيقية وهي المسميات التي يتركب منها الكلمات أما المجازية وهي أسماء تلك الحروف فلا يصح
الاحتراز عنها لأنهم إذا دخل في أول الثلاثة وهو الاسم هذا البصاح ما في الحاشية (قوله كزاي زيد الخ) لا بد من
تقديم مضاف أي كسميات الخ لأن غرضه التمثيل للحروف التي هي المسميات وهو أنما مثل باسمائها (قوله
لامطلقاً) أي لم يحتزم من حروف التهجى المطلقة سواء كانت أجزاء كلمة وهي الحقيقة أم لا وهي المجازية
(قوله إذا لم تكن كذلك) أي أجزاء كلمة (قوله اسم جه) أي اسم مسماه جه (قوله كتبت جيماً وهذه الجيم
أحسن من جيماً) فالدليل على أنها أسماء دخول التنوين في الأول وأل على الثاني ومن والإضافة على
الثالث (قوله وكذا الباقي) أي باقي الحروف فهو كتبت دال وهذه الدال أحسن من دالك (قوله وإذا أردت
الخ) أشار به إلى أن قول المصنف فالاسم الخ جواب شرط مقدور وهذه الفاء تسمى فاء الفصيحة لأنها تفصح
عن الشرط المقدرة هي رابطة للشرط المقدرة بالجزء الظاهر (قوله فالاسم) أي أفرادها والمراد بعضها لا كلها إذ
من الأسماء ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كترال ودراك وليس المراد حقيقة وما هيته لصديقها بفر دواحد
(قوله المتقدم) فيه إشارة إلى أن الألف واللام لله الذكري تقدم مضموم إذ كزاي في قوله اسم والقاعدة
أن النسكرة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى وبذلك ظهر حكمه تجريد الثلاثة من أل في قوله وأقسامه
اسم وفعل وحرف وتجاوبت إياها في قوله فالاسم الخ (قوله بالخفض) عبارة كوفية والجربة عبارة بصرية والخفض
خاص بالأسماء وهو مقابل للجزم في الأفعال وإنما اختص الخفض بالاسم حتى صرح جعله علامة لأن كل مجرور
مخبر عنه في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم فلا يجزى الأفعال قيل كان ينبغي حينئذ التعريف بطلق الأخبار عنه
لا بخصوص الخفض فالجواب أن الأخبار عنه علامة خفية إذ الأخبار عنه لا بدركه المتيقن بخلاف الخفض ثم
اعلم أن الاسم في اللغة كل ما بان عن مسماه فيصمد به وبالفعل وبالحرف إذا غلب أن المعنى اللغوي
أعم من الاصطلاح وفي الاصطلاح كلمة ذات معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وضعاً وقولنا كلمة يشمل كل
كلمة لأنه بمنزلة الجنس وقولنا ذات على معنى في نفسها أي بالواسطة يخرج الحرف إذ دلالة على معنى في غيره
وقولنا لم تقترن بزمان وضعاً يخرج الفعل إذ لا بد من اقتترانه بأحد الأزمنة الثلاثة وقولنا وضعاً أقيد في القيد
مدخل لما عرضت دلالة على الزمان من الأسماء كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل ومخرج لما استلخ
عن الدلالة على الزمان من الأفعال كعسى وإيس (قوله والخفض) أي لفظه لأجل صحة الأخبار عنه بقوله
عبارة وإيس آل لله لأنه لم يرد مفعولاً والمراد بالعبارة المعبر به (قوله عن النسكرة الخ) فيه قصور ودوراً
القصور فلا ينصاه على النسكرة فلم يشمل الماء والفحة النابتة بين عناء وأمال الدور فلا خذله المعروف في
التعريف ويوجب عن الأول بأنه اقتصر على النسكرة لأنها الأصل وعن الثاني بأنه تعريف لفظي فالخاطب
به من علم النسكرة التي تحدث بنحو باء الجر ولا يعلم أنها تسمى خفضاً فالقصد به بيان اللفظ والتسمية ثم إن
تعريف الخفض به هذا التعريف إنما هو تعريف للفظ الخفض كما يرشد إليه تقديم المضاف المتقدم لهجة
الأخبار عنه بقوله عبارة والتعاريف ليست للألفاظ وإنما للمعاني فكان الأولى للشارح أن يقول في تعريفه
على أن الأعراب لفظي وهو نفس الكسرة وما ناب عنها أو يقول على أن الأعراب معنوي وهو تغيير
مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها هذا البصاح ما في الحاشية (قوله عند دخول عامل الخفض) المراد

كزاي زيد وبائه وداله
لامطلقاً لأن حروف
التهجى إذا لم تكن كذلك
كانت أسماء معان فيسم
مثلاً اسم جه والدليل على
أنها اسم قبولها لعلامات
الاسم فهو كتبت جيماً
وهذه الجيم أحسن من
جيماً وكذا الباقي وإذا
أردت معرفة كل من
الاسم والفعل والحرف
(فالاسم) المتقدم في
التقديم (يعرف) من
قسميه الفعل والحرف
(بالخفض) في آخره
والخفض عبارة عن
الكسرة التي تحدث عند
دخول عامل الخفض
ككسرة الدال من زيد
في نحو قولك مررت بزيد
فزيد اسم

(قوله وهذه هي التي أطلق
عليها الشارح حروف
التهجى) أي مجازاً (قوله
فلا يصح الاحتراز عنها)
أي بقوله جاء معنى لأنهم
تدخل في الحرف وإنما
الاحتراز عنها بقول
الشارح إذا كانت أجزاء
كلمة (قوله أي كسميات
الخ) تقدم لك أن كل حكم
ورد على الدال ظاهره هو
وارد على المدلول باطنه فلا
حاجة للتأويل أه شيخنا

بما مل الحذف الحرف والاسم ولا ثالث لهما على الاصح ومقابلته ان الجر قد يكون بالتبعية وقد يكون بالمحاورة
وسأتي ما في ذلك ان شاء الله تعالى (قوله ويعرف ذلك) أي كونه اسما (قوله والتنوين) الواو بمعنى أو التي
لمنع الخلو يعني أن الاسم لا يخلو عن أحدهما وقد يجتمعان لا بمعنى مع لانها تنصرف باشتراط اجتماعهما (قوله
وهو) أي اصطلاحا وأما لغة فهو مصدرونوت أي أدخلت نونا فاطلاقا على المجاز من اطلاق اسم المتعلق
بالكسر على المتعلق بالفتح (قوله ساكنة) أي أصله فلا يرد نحو ريكها المارض نحو ومحظور انظر (قوله تتبع
آخر الاسم) فيه دور لاقتضائه توقف معرفة الاسم على معرفة التنوين اكونه علامة له وتوقف معرفة التنوين
على معرفة الاسم اكونه مأخوذا في تعريفه وقد يقال الجهة منه فكة لانه قد يعرف الاسم بغير التنوين من
العلامات فلا تتوقف معرفته أي الاسم على معرفته ثم المراد بالآخر الآخر حقيقة كدال زيد أو حكا كدال
يدوباضافة آخر إلى الاسم خرج نون التنوين في نحو نوافعا لانها في آخر الفعل ولهذا لم يمتزج الى زياده قول
بعضهم في التعريف لغير تنوين (قوله وتفاوت في الخط) أي في غاي الاحوال وهو الرفع والجر فلا يرد انه
يرسم ألفا في حالة النصب (قوله استغناء عنها الخ) علة لقوله تفاوت في الخط أي الاستغناء عنها بالاشكالية المكررة
فهو من اضافة الصفة للموصوف والمكرر هو الشكالية الثانية أما الاولى فهي لبيان الاعراب واعتراض هذا
التعليل بان الكامة قد لا تشكل فالاولى قول الرضي وانما لم يرسم للتنوين بدل لان الكتابة منهية على الوقف
والتنوين بسقط فيه جوارورا (قوله نحو زيد ورجل ووصه ومسلمات) أشار بتعداد الامثلة الى أقسام التنوين
الخاصة بالاسم وهي أربعة الاول تنوين التمكن ويقال له تنوين التمكن وتنوين الامكانية وهو الاخر
الاسماء المعربة المنصرفه غير جمع المؤنث السالم وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية اكونه
لم يشبه الحرف فينبى ولا الفعل فيمنع من الصرف نحو زيد ورجل وقيل ان تنوين رجل تنوين تنكير وردبانه
معرب وتنوين التنكير كما سيأتي لا يدخل الاعلى المنبئات الثاني تنوين التنكير من اضافة الدال للدلول
وهو اللاحق لبعض الاسماء المنبئية فربا بين معرفتها ونكيرتها فان نون منها كان نكرة ومالم ينون كان معرفة
فهو يدل على ان ما لحقه أريد به غير معين ويقع مما عا في باب اسم الفعل كصه ومه وايه وقياسا في العلم
المختوم بويه كسيبويه وعمريه ونفطويه تقول سيبويه بلاتنوين اذا أردت شخصا معينا اسمه سيبويه
وايه بكسر الهـ حمزة بلا تنوين اذا استتردت محاط بك من حديث معين فاذا أردت شخصا اسمه سيبويه
أو أردت استزادة من حديث ما أي أي حديث كان فونتهما في سيبويه بلاتنوين معرفة بالعلمه وايه كذلك
معرفة من قبيل المعرف بال العهدية وهو مبني على أن مدلول اسم الفعل المصدر رأى مدلوله وهو الحديث
وهو الصحيح كما تقدم وأما على القول بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال تنكرات كذا في الحاشية وقوله
لان جميع الافعال تنكرات كذا في التصريح أيضا واعترضه محشمه الروداني بانه اسم للفظ الفـ هل لا معناه
الذي هو تنكيره حتى يكون نكرة بل مما هو لفظ مخصوص فلا يشك في أنه علم له أي علم شخصي وانما كان علما
شخصيا لان اللفظ لا يتعدد بتعدد اللفظ والتعدد بتعدد تدقيق فلسفي لا يعتبره ارباب العربية اه من
الحقنى على الاشعوني قال في الحاشية وفي كلام بعضهم انه اذا قدر رأى اسم الفعل معرفة جعل علما معنوية
الفعل الذي هو وعنه كما في أسامة واذا قدر نكرة كان لو احد من أحاد الفعل الذي بتعدد بتعدد اللفظ به فتعريفه
من قبيل تعريف علم الجنس فصيح ذلك وان كان مدلوله فعلا اه وقوله لمعقولة الفعل الخ أي الفـ هل من
حيث حصوله في العقل من غير اعتبار اللفظ به وغرضه بهذه العبارة صحة جعل اسم الفعل معرفة وتنكيره على
القول بان مدلوله لفظ الفعل الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق نحو ومسلمات مما جمع بالف واء مزيدتين
سمى بذلك لانهم جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم فان الالف والتاء في جمع المؤنث علامة الجمع
كالواو والتاء في جمع المذكر السالم ولم يوجد ما يقابل النون الزائدة فلدفع توهم اضافة أو افراد فزيد التنوين لذلك
حتى لا يلزم مزيه الفرع على الاصل اذ لو لم يزد التنوين للزم أن في الفرع زيادة بخلاف الاصل والفرع هو جمع
المذكر السالم اكونه معربا بالحروف والاصل هو جمع المؤنث السالم اكونه معربا بالحركات لان الاصل في

ويعرف ذلك بكسر آخره
(والتنوين) وهو نون
ساكنة تتبع آخر الاسم
في اللفظ وتفاوت في الخط
استغناء عنها بترك الاشكالية
عند الصـ بط بالـ لم نحو
زيد ورجل ووصه ومسلمات
وحينئذ فهذه أسماء
لوجود التنوين في آخرها

(قوله مجاز) أي بحسب
الاصـ والافـ والافـ
حقيقة والذي في حواشي
الاشعوني انه في الاصل
ادخال النون أو التنوين
ثم نقل الى النون المدخلة
مطلقا ثم غلب على هذه
النون تأمل (قوله وقد
يقال الجهة منه فكة) فيه
ان معنى انفكاك الجهة
وجود توقف كل على
الآخر امكن من جهتين
وفيما ذكره توقف التنوين
وعدم توقف الاسم فلم
يظهر التعبير بانفكاك
الجهة

(ودخول الالف واللام) عليه في أوله نحو الرجل والغلام فالرجل والغلام اسمان لدخول ١٣ الالف واللام عليهما في أولهما (و) دخول

(حروف الخفض) عليه في أوله أيضا نحو من الرسول فالرسول اسم لدخول حرف الخفض عليه في أوله وهو من وحاصل ما ذكره من علامات الاسم أربع اثنتان تلحقان الاسم في آخره وهما الخفض والتنوين واثنتان تدخلان عليه في أوله وهما الالف واللام وحروف الخفض وعكس الترتيب الطبيعي لطول الكلام على حروف الخفض وعطف العلامات بالواو والمفردة لمطلق الجمع اشعار بان بعضها قد يجمع بعضا في الجملة كالخفض مع التنوين أو مع الالف واللام وقد لا يجمع كالالف واللام مع التنوين

(قوله الأولى ودخول ال) (الخ) هذا ظاهران قلنا ان ال نشأبة وضعها مفردة بجملة التتبع وتكون همزة مفتوحة قطع اكن لما كثر استعمالها حذفت أو قلنا ان المقدم للتتبع الجملة أيضا اكن الهمزة همزة وصل تحذف في الدرج لكن معتد بها في الوضع بحيث تعد بها الكلمة ثنائية وأما قلنا ان المقيد للتتبع ريف هو اللام فقط والهمزة لا وصل غير معتد بها في الوضع فالتعبير عما ذكره المصنف ظاهر

الاعراب الحركات والحروف نوابغها كما سيأتي الرابع تنوين العوض وهو ثلاثة أقسام الأول عوض عن جملة أو جمل وهو اللاحق لادعواصم اضافة اليه في نحو يومئذ وحينئذ والاصل يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا الخذف الجملة وحي عبا للتنوين عوضا عنها الاختصار اذ التقي ساكنان اذ التنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين والاضافة في ذلك من اضافة الاعم الذي هو يوم أو حين الاخص الذي هو وقت اذ كان كذا وكذا الثاني عوض عن كلمة وهو تنوين كل في نحو قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته أي كل انسان وتنوين بعض في نحو قوله تعالى فضلنا بعض النبيين على بعض أي على بعضهم الثالث عوض عن حرف وهو اللاحق للجمع مع المنة الامة على وزن فواعل نحو جوارو غواش وقواض في حالي الرفع والجرباء على أن الاعلال مقدم على منع الصرف وهو المختار لان الاعلال متماقي بجوهر الكلمة ومنع الصرف حال من أحوالها بعد تمامها فاصله جوارى بالضم أو بالكسر والتنوين استثقلت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لان لقاء الساكنين ثم وجد صيغة منتهى الجموع الاقصى تقدير الان المحذوف الة كالثابت ولهذا لم يجر الاعراب على الراء فحذفت تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعا فهو تنوين من الياء لانتقطع طماعية رجوعها وذهب بعضهم إلى أن منع الصرف مقدم على الاعلال قال كما تشهد به لغة من أثبت الياء حال الجربة مفتوحة فاصله جوارى بلا تنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت وأتى بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت الياء لان لقاء الساكنين وكذا يقال في حالة الجر وانما كانت الفتحة في حالة الجر تقبله لتبانيها عن ثقل وهو الكسرة فعلى هذا يكون التنوين عوضا عن حركة وهي الضمة والفتحة النائية عن الكسرة لأن حرف وبذلك صرح المبرد والزجاجي وقيل هو عليه أيضا عوض عن حرف بان يقال استثقلت الضمة على الياء ثم وجد في آخره مزيد ثقل ليكون ياء مكسورا ما قبلها وقد أعل مع ال والاضافة في الرفع والجر بتقدير اعرابه استثقالا فاذا خلا من ال والاضافة فطرق اليه التغير وأمكن فيه التنوين بعض تخفف بحذف الياء ثم عوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بالصيغة (قوله ودخول الالف واللام) الأولى ودخول ال ليكون جارية على القاعدة من أن الكلمة التي على حرفين ينطق بلفظها وظاهره أن كل اسم تدخل عليه الالف واللام فيرد عليه الالف واللام وبان هذه علامة فلا يضر ويجاب بان المراد الاسم الصالح للالف واللام يعرف بصحة دخول الالف واللام عليه وبان هذه علامة فلا يضر انفع كما هي في الفرق في ال بين المعرفة والزائدة والموصولة كالضارب ومثلها في لغة حمير ولا يرد دخول ال الموصولة على المضارع في قوله ما أنت بالحقكم الترضى حكومته لأنه شاذ على الرابع نعم تستثنى الاستفهامية في قولهم آل فعلت يعني هل فعلت (قوله في أوله) تفسير عليه أو بدل منه (قوله ودخول حروف الخفض) نبيه باعادة المضاعف الذي هو لفظ دخول على أن حروف الخفض معطوفة على الالف واللام (قوله في أوله) أي على أوله سواء كان اسما صريحا نحو من الرسول أو مؤولا نحو عجبت من أن تقوم وسواء كان مدخولا الذي هو الاسم المذكور كما مثل أو مقدر نحو والله مالي بتمام صاحبه لان مدخول حرف الجر اسم تقدير أي بلبيل مقول فيه نام صاحبه (قوله وعكس الترتيب الطبيعي) المراد بالترتيب الطبيعي هنا أن يتسكروا أولا على ما يدخل في الأول وآخر على ما يدخل في الآخر والمصنف رحمه الله تعالى خالف هذا فتسكروا أولا على ما يدخل في الآخر وآخر على ما يدخل في الأول وعذره طول الكلام على حروف الخفض لان عادتهم تقديم ما قبل الكلام عليه كما ذكره الشارح ويكون المراد بالترتيب الطبيعي ما تقدم سقط ما يقال ان الترتيب الطبيعي هو أن يكون وجود الثاني متوقفا على وجود الأول ويكون الأول علة للثاني كتوقف الابن على الأب وما هنا ليس كذلك (قوله عطف العلامات) فيه تغليب فانه لم يعطف كل العلامات ضرورة أن الأولى ليست معطوفة (قوله اشعارا) فيه انه لا اشعار له عطف بذلك نعم هو صادق بذلك (قوله وقد لا يجمع الخ) هذا يعني عنه قوله في الجملة وأتى به لا يضاف (قوله كالالف واللام مع التنوين) لانه يكون للتذكير وهي

الهمزة واللام ليسا كلمة واحدة حتى ترد تلك القاعدة اهشيبيني لكن المنقول اننا ان جرينا على انها زائدة معتد بها في الوضع فلك في الامر ان التعبير بال نظر للاعتداد وهو لا يقبس والتعبير بالالف واللام نظر الزيادة وقد استعمل سيدي به العبارتين كما افاده المرادى تأمل

تكون للتعريف ولا يجتمعان في مادة واحدة انضادهما وكذا التنوين مع الاضافة لانه يؤذن بالانفصال وهي
تؤذن بالانفصال وما أحسن قول بعضهم كافي تنوين وانت اضافة * فأن ترأى لا تحمل مكانها
(قوله ثم استطرد) عطف على منوهم أي قال ذلك ثم استطرد والاستطرد اذ كر الشئ في غير محله المناسبة لان
حمل حروف الخفض آخر الكتاب وانما ذكرت هنا المناسبة لأنها من خواص الاسم وفي كون ذلك استطرادا
وقفه لانه لما ذكر أن الاسم يعرف بدخول حروف الخفض احتاج الى بيانها فكان قائم لا يقول له وما هي
حروف الخفض فقال من الخ (قوله من) أي وما عطف عليهم افسط ما يقال انه اخبر بالمفرد الذي هو من عن
الجمع الذي هو حروف لانه مرجع هي ولا يقال ان هـ حرف وهو لا يقع مبتدأ ولا خبر الا ان المراد افظها والحرف
اذا أريد لفظه صار اسما فيصح الحكم عليه وبه (قوله الابتداء) أي زمانا كسرت من يوم الجنس الى يوم
الجمعة أو مكانا كسرت من البصرة الى الكوفة والمراد بالغاية في قولهم لا بداء الغاية المسافة من اطلاق
الجزء واردة الكل (قوله ومن معانيه الانتهاء) أي انتهاء الغاية أي المسافة المخصوصة من زمان أو مكان
(قوله المجاوزة) هي لغة بعد شئ عن شئ واصطلاحا بعد شئ عن المحرور بها بواسطة إيجاد مصدر الفعل الممدى
بها أي الذي قبلها وتكون حقيقة في الاجسام كرميت السهم عن القوس ومحجاز في المعاني نحو أخذت العلم
عن زيد (قوله رميت السهم عن القوس) أي باعدت السهم عن القوس بسبب الرمي وهذا مثال للمجازة
الحقيقية والمعنى فيه صحيح مستقيم وبقدم مثال المجازية وهو أخذت العلم عن زيد والمعنى فيه غير صحيح لان
المعنى جاوزت العلم عن زيد أي باعدته عنه بواسطة الأخذ وهذا لا يصح وانما المعنى أنه سبحانه وتعالى خلق
فيلك علما بواسطة أخذك عنه كما خلق في العلم فكان العلم الحاصل لك تجاوزا زمنه البتة والمعنى في رضى الله
عنهم ان الرضا كانه لماسعهم وفاض تجاوز عنهم كالماء اذا مالا مكانه تجاوزا زمنه الى غيره (قوله الاستعلاء) أي
العلو فالسهم والنوازاتان والمعنى ان من معانيه ان شأنا علا وتفوق على المحرور بها حقيقة كمثل الشارح
وهو صعدت بكسر العين كفرحت على الجبل أو مجازا نحو عليه دين (قوله الظرفية) هي حلول شئ في شئ
وهي حقيقة في الاجسام وضابطها أن يكون للظرف احتواء للظروف فخير كمثل الشارح ومحازية وضابطها
أن يفقد التحيز والاحتواء أو أحدهما مثال ما فقد رافقه معا النجاة في الصدق ومثال ما فقد فيه التحيز دون
الاحتواء العلم في صدور يدم ومثال عكسه زيد في البرية (قوله بضم الراء) أي وقض الباء مشددة أو مخففة وبها
قرئ قوله تعالى ربما يولد الذين كفروا (قوله ومن معانيه التقليل) أي على قوله والتكثير على كثرة وقبل لم
توضع لواحد منهم ما بل يستفاد أحدهما بالقرينة وعليه ففي التعمير بقوله ومن معانيها نظرا لاقصصاته نسبة
المعنى اليها وقد أشار للشهور فيها مع شروطها بعضهم بقوله

خلف لي للتكثير رب كثيرة * وجاءت لتقليل ولكنه يقل
ونصد برها شرط وتاخير عامل * وتنكير محرور بها كذا نقل

وزيد على هذه الشروط أن يكون عاملا فاعلا ماضيا لانما في جواب ماض منفي اما ظاهر أو مقدر زكاة والرب
رجل كريم لقبيته جوابا لمن قال ما لقيت رجلا كريما أي لا تنكير لقاء الكرام بالمرأة فاني اقيمت منهم قايلا ولهذا
لا يجوز رب رجل أضربه وهي تعمل ظاهرة كما مثل ومقدرة قال ابن مالك * وحذفت رب فجرت بعد بل الخ
وباشترط تنكير محرور بها علم أنها لا تتجر الضمير وقد تجر قايلا بشرط أن يكون ضمير غيبة مفردا مذكرا أبدا
مفسرا بتمييز مطابق للمعنى المراد نحو رب رجلا رب امرأة رب رجلين رب امرأتين رب رجلا رب نساء ثم ان رب
حرف شبهه بالزائد وفتح عليه ابن هشام في المعنى أن محل محرورها في نحو رب رجل عندي رفع بالابتداء وفي
نحو رب رجل صالح اقيمت نصب على المعنوية وفي نحو رب رجل صالح لقبيته رفع أو نصب كما في هذا القبيته
وزيد اضربه (قوله التعددية) اعلم ان باء التعددية تسمى باء النقل أيضا وهي المعاقبة للهزة في تصدير الفاعل
مفعولا والتعددية بهذا المعنى مختصة بالباء مثال ذلك ذهبت زيد يعني أذهبت أي صيرته ذاهبا واما التعددية
بمعنى اتصال معنى الفعل للاسم فتشتركة بين أحرف الجر التي ليست زائدة ولا شبهة بالزائد والاولى * بل
التعددية في كلام الشارح على الاولى حتى تتميز الباء عن سائر الحروف لكن يذكر عليه المثال وهو قوله

ثم استطرد فذكر حرجة
من حروف الخفض فقال
(وبى) أي حروف
الخفض (من) بكسر الميم
ومن معانيه الابتداء
(والى) ومن معانيها
الانتهاء ومثاله ما سرت
من البصرة الى الكوفة
فالبصرة والكوفة اسمان
لدخول حرف الخفض
عليهما وهو من في الاول
والى في الثاني (وعن)
ومن معانيه المجاوزة نحو
رميت السهم عن القوس
فالقوس اسم لدخول
عن عليه (وعلى) ومن
معانيه الاستعلاء نحو
صعدت على الجبل
فالجبل اسم لدخول على
عليه (وفى) ومن معانيها
الظرفية نحو والماء في
الكوز فالكوز اسم
لدخول في عليه (ورب)
بضم الراء ومن معانيها
التقاييل نحو رب رجل
كريم لقبيته فرب رجل اسم
لدخول رب عليه (والباء)
الموحدة ومن معانيها
التعددية نحو مرت
بالوادي فالوادي اسم
لدخول الباء عليه
(والكاف) ومن معانيها

مررت بالوادي فانه محتمل للتعدية بالعامية أغنى المشتركة بينهم وبين حروف الجر فانه محتمل أن الباء فيه بمعنى في
 وأن تكون للاصاق وان تكون للتعدية الخاصة أي صيرت الوادي مجرورا به لئلا يكون المناقشة في المثال ليست
 من دأب المحصلين وكان الأولى للشارح أن يذكر بدل التعدية الاصاق لانه الأصل في معاني الباء ولم يذكر
 له سيبويه غيره وهو حقيق نحو به داء أي التصق به داء ومجازي نحو مررت بز يد أي التصق مروري بمكان
 يقرب منه فكأنه التصق به (قوله التشبيه) هو في اللغة مصدر شبه الشيء بالشيء إذا جعله شبهه قال تعالى
 وأمكن شبههم أي ألقى لهم شبهه على غيره وفي الاصطلاح الحاق ناقص في الشرف أو في الخسة بكامل فيه ما
 وقد مثل الشارح للحاق الناقص في الشرف بالاكامل فيه بقوله زيد كالبدر ومثال الحاق الناقص في الخسة
 بالاكامل فيه هازيد كالجرار في الجار في البلاد فأكل من زيد فيها (قوله ومن معانيه الملك) بكسر الميم واسكان
 اللام وضابطها أن تقع بين ذاتين وتكون داخلة على من ذلك نحو المال للخليفة وتكون لشبه الملك وبعبارة
 بالاختصاص وضابطها أن تقع بين ذاتين وتكون داخلة على ما لا يملك نحو الباب للدار وتكون للاستحقاق
 إذا وقعت بين معنى وذات نحو الخدم لله (قوله للخليفة) بالفاء الذي يخاف غيره فعلة بمعنى فاعل أو الذي
 استخافه غيره فعلة بمعنى مفعول (قوله والسين) أي وفتح السين (قوله بمعنى اليمين) أي الحلف (قوله
 وحروف القسم من حروف الخفض) أشار به إلى أن قول المبتن وحروف القسم بالرفع معطوف على من
 ويحتمل أن يكون مجروراً عطفاً على الألف واللام أي ودخول حروف القسم ويكون من ذكر الخاص بعد
 العام وتبكتته اختصاصها بالذات على القسم مع الجر بخلاف باقي حروف الخفض فانها جارة ولا تدل على
 القسم (قوله ثلاثة) أشار به إلى أن الخ بر مجموع الواو والباء والتاء فلا يقال أخـ بر بالمفرد عما يرجعه الجمع
 (قوله الواو والباء والتاء) وشروط الواو ثلاثة أحدها حذف فعل القسم معها فلا يقال أقسم والله وذلك لكثرة
 استعمالها في القسم فهي أكثر استعمالاً من أصلها أي الباء والثاني أن لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال
 والله أخبرني كما يقال بالله أخبرني والثالث أنها لا تدخل على الضمير فلا يقال وكما يقال بل وهذه الشروط
 في التاء الثلاثة فوق وتزيد اختصاصها بلفظ الجلالة كقوله وحكي الأخفش تربي وترب الكعبة وهو شاذ وأما
 الموحدة فلا يشترط فيها شيء من ذلك وقد جمع بعضهم هذه الشروط وما هي فيه بقوله

في ظاهر مع حذف فعل القسم بالواو مع ترك السؤال أقسم

وهذه الشروط في التاء وزد تخصيصها بالله والباء

أه وكان الأولى للمصنف تقديم الباء الموحدة على الواو لاصلاتها وكونها أعم الحروف لانه لا يشترط فيها شيء
 لئلا يكون بما يقال قدمت الواو أكثر دوراتها على الاستة وان كانت الباء أصلها (قوله وقد تجعل هاء) أي
 تبدل التاء على قلة هاء (قوله هاء الله) بقطع الهاء وتوصلها أو كلاهما مع اثبات الألف وحذفها (قوله لله
 لا يؤخر الاجل) بكسر اللام ونقل فتحها أي مع جميع المظاهر والاصل والله لا يؤخر الاجل ويؤخر يصح أن
 يكون مبنياً للفاعل والاجل مفعول له والفاعل ضمير يعود إلى الله ويصح أن يكون مبنياً للمفعول والاجل
 نائب الفاعل وعلى كل الجملة جواب القسم لا محل لها من الاعراب (قوله والفاعل الخ) هو الفاعل الذي
 يحدته الفاعل من قيام وقعود وغير ذلك واصطلاحاً كلمة دلت على معنى في نفسها واقتربت بزمان وضاعف كامة
 بمنزلة الجنس وخرج بقوله دلت على معنى في نفسها الحرف وخرج بقوله واقتربت بزمان الاسم وخرج بقوله
 وضاعف الاسم الفاعل كضارب واسم المفعول كضرب وخرج أيضاً أسماء الأفعال كهيئات فان اقتربت بالزمان
 ليس بحسب الوضع لانها أمام موضوعه لفظ الفعل ولفظه غير مقترن وإنما المقترن معناه كما ذهب إليه بعضهم
 وأما لانها وضعت للمعنى المصدري ثم استعملت غالباً في معنى الفاعل كما ذهب إليه آخرون ودخل نحو عسى
 وأيس ونعم وبئس عماد وفعل ويدل على الزمان في الأصل وعدم دلالة عليه عارض لئلا يكون أشبه بالحرف في
 الجود وعدم التصرف فانسج عن ذلك والمراد بالوضع ما يشتمل التقدير لانه لم يثبت في عسى وضعه للزمان
 لكن لما وجدت فيه خواص الفعل وهي تاء التأنيث وتاء الفاعل قدر ذلك ادراجها في نظم اخواته فان قلت

التشبيه نحو زيد كالبدر
 فالبدر اسم لدخول المكاف
 عليه (واللام) ومن
 معانيه الملك نحو المال
 للخليفة فالخليفة اسم
 لدخول اللام عليه
 (وحروف القسم) بفتح
 القاف والسين المهملة
 بمعنى اليمين وحروف القسم
 من حروف الخفض
 ولكن سميت حروف
 القسم لدخولها على
 القسم به (وهي) ثلاثة
 (الواو) وتختص بالظاهر
 نحو والله والطور (والباء)
 الموحدة وتدخل على
 الظاهر نحو بالله وعلى
 المضمرة نحو وبك لا فعلن
 (والتاء) المشناة فوق
 وتختص بلفظ الجلالة
 غالباً نحو والله وأصلها الواو
 وقد تجعل هاء نحو والله
 لا فعلن وقد تختص باللام
 نحو والله لا يؤخر الاجل
 (والفاء)

بكسر الفاء به - رف من
 قس - به الاسم والحرف
 (بقدر) الحرفية وتدخل
 على الماضي نحو - وقد
 قام وع - على المضارع نحو
 قديمة - وم فقام - وقوم
 فعلان لدخول قد عليهما
 بخلاف قد الاسمية فانها
 تختص بالاسماء لانها تعني
 حسب نحو قد ز يددرهم
 (والسين وسوف)
 ويختصان بالمضارع نحو
 - يقوم وسوف يقوم
 فية - وم فعل مضارع
 لدخول السين وسوف
 عليه (وتاء التانيث
 الساكنة) وتختص
 بالماضي نحو - وقالت
 (الحرف) يعرف بانه

(قوله وسين الصبرورة)
 أي السين التي لها دخل في
 الصبرورة والافعال
 على الصبرورة السين
 والتاء (قوله علم جنس)
 الظاهر أنه علم شخص نظير
 ما تقدم في اسم الفعل
 (قوله لعدم تغيير الصورة)
 هذه الالة انما تنتج جواز
 البناء لا وجوبه كما تقدم
 فالفعل مراده مبنى جوازا
 والظاهر على الاعراب
 تع - بن الحكيمة (قوله اذا
 سكنا) الاولى مطلقا لان
 الكلام فيما قبل القيد
 أعني الساكنة

هذا التعريف منتهى بما لا يتصور معه زمان نحو أراد الله في الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لا زمان مع
 الارادة والخلق قلنا يكفي في ذلك توهم العقل للزمان (قوله بكسر الفاء) احترازا عن مفتوحها فانه مصدر وأما
 المكسور فرفه والكتابة المخصوصة وهذا بحسب الاصطلاح والافهام في اللغة مصدران لفعل يفعل (قوله بقدر)
 أي بقبوله دخول قد الحرفية عليه وهي المفهومة عند الاطلاق فتقيد الشارح اهل البيان الواقع والافهام
 المرادة للمصنف فلا اعتراض عليه لان المراد يدفع الابراد اذ ادل عليه دليل والدليل هنا انصرف الاسم اليها
 عند الاطلاق (قوله وتدخل على الماضي) أي للتحقيق في غالب الاحوال نحو قد قام زيد وقد أفلح المؤمنون
 وانقرىب الحال نحو قد قامت الصلاة (قوله وعلى المضارع) أي للتأنيل اما في وقوع الفعل ولا يكون الا في
 غير كلام الله عز وجل نحو قد يقوم زيد وقد يصدق الكذوب وقد ينجو البخل وامام في متعلق معنى الفعل مع
 تحقيق وقوع الفعل ويكون في القرآن نحو قد يعلم ما أنتم عليه أي من الاحوال أي ما أنتم عليه أقل معلوماته
 فقد أفادت في هذا المثل التحقيق والتأنيل معا لكان الاول باعتبار الفعل والثاني باعتبار متعلقه (قوله لانها
 بمعنى حسب) ونستعمل مبنية وهو الغالب اشبهها بقدر الحرفية في لفظها واكثر من الحروف في وضعها (قوله
 نحو قد الخ) به كون الدال أي حسب زيد درهم فقد اسم مبتدأ مبني على السكون في محل رفع وزيد مضاف
 اليه ودرهم خبره ونستعمل معرفة لاضافتها بالمنفعة من تختم البناء فتقول قد ز يددرهم برفع قد على الابتداء
 ودرهم على الخبرية مثل قولك حسب زيد درهم وقد تكون اسم فعل بمعنى يكفي فترفع الفاعل وتنتصب
 المفعول تقول قد ز يددرهم أي يكفيه درهم ويوصف الاضافة بالمنفعة من تختم البناء بتدفع الاعتراض بانها
 كيف تبنى مع انها مضافة والاضافة من خواص الاسماء فيضعف شبهها بالحرف وحاصل الجواب ان الاضافة
 لا تمنع جواز البناء بل وجوبه فيجوز معها البناء والاعراب (قوله والسين) أل للعهود الذمهي أي السين المعهودة
 عند الفاء وهي سين الاستقبال التي معناها التنفيس تخرج السين المحبوبة وسين الصبرورة كاستحجر
 الطين أي صار حجرا وغيرهما (قوله وسوف) هي كلمة تنفيس كاسين الا انها تدل على الاستقبال البعيد دون
 السين فانها تدل على الاستقبال القريب فهي أكثر تنفيسا لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى وهذا كله
 على ان السين وسوف كلمتان مستقلتان وهو مذهب الجمهور وقيل ان السين منتهى من سوف دلالة
 بتقابل الحروف على تقرير الفعل ومعنى التنفيس تأخير الفعل في الزمان المستقبل وعدم التضييق في
 الحال يقال نفسه أي وسعته ونفسه أي وسعته وانما لم يعرف المصنف سوف بأل كما عرف السين لان
 سوف أريد بها لفظها والكتابة اذا أريد بها لفظها صارت - لم جنس والاعلام لا تدخل عليها أل الاسماعا
 اذ يمنع اجتماع أداتى تعريف على معرف واحد وهو مبني على الفتح لعدم تغير الصورة الحرفية بخلاف السين
 فان صورة حرفيته مس فقيرت الى سين وجعلت اسما وصار معرفا بدخول أل فأعرب (قوله وتاء التانيث)
 أي الدالة على تانيث المسند اليه أي كونه مؤنثا فاعلا كان أو أنثاء عنه أو اسم كان فخرجت تاء رب وتعت
 اذا سكتا لانها فيهما - التانيث اللفظ (قوله الساكنة) أي اصالة فلا يضر تحريكه العارض نحو قالت اخرج
 قالت امة قالتا تينا طائفة - بن فخر جت المتحركة أصالة فان حركتها ان كانت اعرابا اختصت بالاسم كفاطمة
 وان كانت غير اعراب دخلت على الثلاثة كلاقوة ورب وتقوم هند واعلم ان ما ذكره المصنف من علامات
 الماضي والمضارع فقط وهي ثلاثة أقسام ما شترك بينهما وهو قد ولا تدخل الاعلى المتصرف المثبت المجرد
 من ناصب وجازم لا تدخل على الانشاء فلا يقال قد رحم الله زيد بمعنى الله - م رجه وما اختص بالمضارع
 وهوالسين وسوف وما اختص بالماضي وهوتاء التانيث الساكنة أصالة ولم يذكر المصنف ما اختص بالامر
 وهو دلالة على الطالب مع قبوله بآء المخاطبة كاضربي أو نون التوكيد كاضربن وامل تركها لاهل السيرها على
 المبتدئ بسبب انها مركبة من شيئين كما علمت أولانه جرى على مذهب الكوفيين القائلين بان الفعل قسمان
 ماض ومضارع والامر قطعة من المضارع (قوله والحرف) دلالة الطرف واصطلاحا مادل على مبنى في
 غيره ولم يكن أحد جزأى الجملة فقولنا مادل على معنى في غيره معناه أنه يشترط في دلالة على معناه الافرادى

(ما لا يصلح معه دليل الاسم) أى ما يعرف به الاسم من الخلف والنون ودخول الالف واللام وحرف الخلف (و) ما (لا) يصلح معه (دليل الفعل) أى ما يعرف به الفعل من قد والسبب وسوف وتاء التانيث الساكنة فعدم صلاحيته لدليل الاسم ولدليل الفعل دليل على حقيقته ونظير ذلك كما قال ابن مالك ج ح خ فعلا الجيم نقطة من أسفل وعلامة الخاء المجمة نقطة من فوق وعلامة الحاء الملهمة عدم النقطة بالكلمة (باب الاعراب)

(قوله لان اسم الفعل الخ) قال العلامة الشيباني قلت لا اسم لم هذا ان صح القول بأن اسم الفعل نائب عن لفظ الفعل المراد منه مدلوله اذا الفعل يعمل محذوفاً ما على القول بأنه دال على مصدره فيصح منه أن يعمل محذوفاً لان المصدر لا يعمل محذوفاً فكذا ما تاب عنه ودل عليه واكوتهم نظروا الى ضعف اسم الفعل بالنباية لكن لا يخفى انه ليس كل نائب ضعيفا له وفيه انه هنا ضعيف بسبب دلالة على معنى الفعل بالواسطة

ذكر المتعاقب فاذا قلت سرت من البصرة مثلاً فمضى من وهو لا بد ان لا يستفاد الا بذكر البصرة الا ترى انك اذا وقفت على الحرف دون ما بعده لا يفهم معناه حتى يؤتى بما بعده وبذلك يخرج الاسم والفعل فانه ما يدلان على معنى في أنفسهما فانه يفهم من زيد الشخص المعروف ومن قام وحده قيام ماض فالقيام من الحروف والمضى من الصيغة وبقولنا ولم يكن أحد جزأى الجملة يدفع ايراد الموصول ونحوه فانه وان كان يدل على معنى في غيره وهو الصلة لأنه الا أنه يكون أحد جزأى الجملة لنحو وأعجبنى الذي قام أبوه وكذلك أسماء الاستفهام وشبهها الا ترى انك اذا قلت من أبوك فقد دلت من على معنى في غيره وهو الاستفهام عن الأب (قوله ما لا يصلح الخ) أى كلمة لا يصلح معها الخ وبإيقاع ما على كلمة اندفع ايراد الجملة بانها اصدق عليها قوله ما لا يصلح معه دليل الاسم ولادليل الفعل فكان حتى التعمير تأنيث الضمير في معناه لأنه ذكره مراعاة للفظ ما فان قيل ان أريد بدليل الاسم والفعل خصوص ما ذكره فقط ورد عليه ان لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره وليست بحرف وان أريد ما ذكره وما لم يذكره فهو حواله على مجهول أوجب بان لنا ان نختار الاول وغاية ما يلزم كون هذا التعريف تعريفاً بالاعم وهو جائز عند المتقدمين لانه يستفاد به التمييز في الجملة ولنا ان نختار الثاني ونقول المقصود بهذه المقدمة المبتدى وهو لا يستقل بالافادة والموقف بينهما لم يلم بذكره المصنف وعلى الاول تكون اضافة دليل الى ما بعده للبعد المذكور وعلى الثاني تكون للاستغراق وكان الاولى ان يعبر المصنف بالعلامة بدل الدليل لان الدليل دلالة قطعية والعلامة دلالة ظنية والمراد هنا الدلالة الظنية ولعله اغماضاً بالدليل لان الدليل والعلامة والبرهان والحجة عند أهل هذا الفن بمعنى واحد والمراد بالصلاحية المنفية الصلاحية اللغوية لا العقلية ولا الشرعية لان الكلام في مصب الالفاظ وهذا امر اغوى لا مدخل للعقل والشرع فيه والمعنى أن يشهد أهل اللغة أن دخول هذا اللفظ على هذا اللفظ معيب كدخول من أوأل أو سوف مثلاً على البناء أو رب مثلاً (قوله ولا دليل الفعل) عطف بالواو ودون أوله قيد اشتراط المعية في النفي وأعاد حرف النفي للنصب على المعية لان الواو وان كانت ظاهرة فيم الاتفيد ما نصفاً الا ترى انك لو قلت ما جاءني زيد وعمر وكان ظاهراً في انتفاء مجيئه ما معاً محتملاً لا انتفاء مجيئه أحدهما فاذا قلت ما جاءني زيد ولا عمر وكان نصاً في انتفاء مجيئه ما معاً (قوله فعدم صلاحيته) استشكل بان العدمي لا يكون علامة للوجودى وأوجب بان العدمي قسمان عدم مطلق وهو الذى لا يكون علامة للوجودى وعدم مقيد وهو يكون علامة له وما دنا من الثاني لان المراد عدم علامة الاسماء والافعال لا العدم مطلقاً واغماضاً جعلوا علامة الاسم والفعل وجودية وعلامة الحرف عدمية دون العكس لانها أشرف منه والوجودى أشرف من العدمي فاعطى الأشرف للأشرف والأخس للأخس (قوله بالكلمة) أى لامن أسفلها ولا من فوقها (باب الاعراب) هذه ترجمة وهى كلمتان تانيتم ما وهى الاعراب مجرورة لا غير وأما الاولى وهى لفظ باب فيجوز فيه الرفع والنصب فالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا باب الاعراب أو على أنه مبتدأ محذوف خبره تقديره باب الاعراب هذا محله واذا دار الامر بين هذين التقديرين قيل الاول أولى لان الخبر محط القاء فالاولى بالحذف المبتدأ وقيل الثانى هو الاولى لان المبتدأ مقصود لذاته والخبر مقصود لغيره فالخبر أولى بالحذف وأما النصب فعلى أنه مفعول لفعل محذوف تقديره أقرأ أو علم باب الاعراب ولا يصح أن يكون المحذوف اسم فعل تقديره هالك لان اسم الفعل لا يعمل محذوفاً على الاصح وأما الخبر محرف محذوف تقديره انظر في باب الاعراب فنه الجهور لان الجار لا يعمل محذوفاً لا شدواً ولا على السبك الرفع لان فيه ابقاء أحد ركني الاسناد وبقوله النصب وأضغفها الجر لما تقدم والباب لغة ما يدخل منه الى غيره واصطلاحاً ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة على ما اختاره السيد من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ مخصوصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة وضافته الاعراب من اضافة الدال للدلول أى باب دال على الاعراب أى على حقيقة وأقسامه لانه تكلم عليه ما فيه فتكلم على الاول بقوله هو تنبيه الخ وعلى الثانى بقوله وأقسامه أربعة الخ والاعراب في اللغة له معان كثيرة المناسبة منها هنا الا بانه والتعريف اظهره ونقله في الاصطلاح عنه ما لان الكلمة اذا أعربت ظهرت منها ما هو بان وتغيرت عن حالة الوقف وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان أحدهما

أنه انقلب أي نفس الحركات والسكون وما ينوب عنهما وعليه فحده ما جى به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف أي شئ جى به إيان الأمر الذي يطلبه العامل كالفاعلية والمفعولية والاضافة ويقابله البناء فحده ما جى به لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وأيس حكاية ولا نقلا ولا ابتعا ولا تخصاصا من سكونين والثاني أنه معنوي والحركات دلائل عليه وعليه فحده ما قاله المصنف تغيير الخ ويقابله البناء فحده لزوم آخر الكلمة حالة واحدة فغير كامل يخرج نحو سبحان الله ولا اعتلال لخروج الفتي ونحوه والبناء لغة موضح شئ على شئ على صفة يراد به الشئ وبه لم من تعريف الاعراب والبناء تعريف ما اشتق منهما وهو المعرب والمبني (قوله بكسر الهمزة) استترا من الاعراب بفقهها وهو اسم لسكان البوادي (قوله في اصطلاح من يقول الخ) اختار هذا المذهب الاعلم وكثير وهو ظاهر مذهب سيبويه واعترض هذا المذهب بأنه يقتضي أن التغيير الأول ليس أعرابا لأن العوامل لم تختلف وأيس كذلك (قوله تغيير الخ) اعترض بأن التغيير فعل الشخص والقصد تفسير الاعراب الذي يتصف به اللفظ فلا يصح تفسير به وحده عام مع أن الخبر عين المبتدأ واجب بان المراد بالتغيير أثره وهو التغيير لأنهم كثير ما يطلقون المصدر ويريدون به الحاصل بالمصدر من اطلاق اسم السبب على المسبب وهو بهذا المعنى يصح وصف اللفظ به (قوله أحوال) جمع حال وهو الصفة أشار به إلى أن المتغير إما هو صفة أو آخر الكلمة لا ذاتها وفيه قصور لأنه لا يشمل تغير ذات الأواخر بأن يبدل حرف بحرف آخر حقيقة كما في المثني والجمع حال النصب والجر أو حكما كما فيهم حال الرفع لأن الألف والواو صارا الشئين بعدما كانا شئ واحد لأنهما اصارا علامتين للثنية والجمع وعلامتين للأعراب بعدما كانا لأول فقط وبعبارة المتي بدون ذلك التقدير صادقة بذلك وبتغيير الصفة بأن تبدل حركة بحركة أخرى حقيقة كما في زيد حال نصبه وجوه أو حكما كما في غير المنصرف حال جره بعد نصبه ويمكن أن يجاب عن الشارح بأنه أغا قيد بالأحوال نظرا إلى أن الأصل في الاعراب أن يكون بالحركات (قوله أو آخر الكلام) لاختلفت العوامل) اعترض بأن الأواخر جمع وأقله ثلاثة فلزم أن لا يتحقق الاعراب إلا بتغيير ثلاثة أو أكثر والأمر بخلافه وأجيب بأن الاضافة للجنس وهي تبطل معنى الجمعية فالمراد جنس الأواخر اصادق بالواحد وبالأكثر واعترض أيضا بان الكلام اسم جنس جعي أقل ما يطلق عليه ثلاث كلمات فلا يدخل في التعريف تغيير آخر كلمة واحدة أو كلمتين وأجيب بان لامة للجنس فالمراد جنس الكلام واعترض أيضا بان العوامل جمع أقسام ثلاثة فلزم أن لا يتحقق الاعراب إلا باختلاف ثلاثة عوامل والأمر بخلافه وأجيب بجواب ما تقدم قوله وهذا الاعتراض بعينه وورد على قول الشارح أحوال وحواله أن الاضافة للجنس وتقييده بالأواخر وبأن الحركات الاعراب لا للاختلاف فلا يقال ما خرج به يخرج بقوله لا اختلاف العوامل لأن التغيير بسبب العوامل لا يكون إلا في الأواخر ولك أن تجعله للاختلاف من الأوائل والواسط كغير التاكسير والتصغير في قولك في زيد زيد وزيد ولا يصح خروج ذلك بما بعده لأن هذا سابق وقع في مركزة والاعتراض بالمنأخر على المتقدم غير موجب (قوله حقيقة أو حكما) حالان من أو آخر يعني أن آخر الكلمة قد يكون آخر حقيقة بأن لم يحدف منها شيء كدال زيد وقد يكون آخر حكما بأن يحدف منها آخرها كيدودم فإن أصلها ما يدي ودعي حذفت الياء وجعلت الدال واليم في حكم الآخر بان صارتا محل الاعراب وكلا لأفعال الجنسية نحو يغفلان فان علامة الاعراب فيه ثبوت النون مع أنها ليست آخر ولا متصلة بالآخر بل بالضمير الذي هو الفاعل لكن لما كان الفاعل كالجزء من الفعل لم يعد فاصلا وكانت منزلته منزلة الآخر (قوله تصغيره مرفوعا الخ) الضمير راجع للآخر وهو يقتضي أن المرفوع أو المنصوب أو المنخفض هو نفس الآخر وليس كذلك فان الذي يوصف بأحد هذه الثلاثة أغاها هو الكلمة بتمامها أو أواخرها في محل ظهوره ويجاب بان الضمير راجع للآخر باعتبار الكلمة بتمامها فهو من اطلاق الجزء واردة الشكل ثم أن قوله مرفوعا الخ فيه قصور لأنه لا يتناول الجزم في الفعل المضارع مع أنه داخل في الكلام كما سيذكره بعد ويجاب بأنه اقتصر في البيان على اعراب الاسم أشرفه وقوم بعد أن كان موقوفاً به اعتبار الانتقال من السكون إلى أحد هذه الثلاثة على السدول ولم يعتبر الانتقال من أحد هالي الآخر وهذا الحكم ويجاب بان الانتقال من أحد هالي الآخر يعلم أنه اعراب بالاولى لأنه إذا

بكسر الهمزة (الاعراب)
في اصطلاح من يقول
انه معنوي (هو تغيير)
أحوال (أو آخر الكلام)
حقيقة كما آخر زيد أو
حكما كما آخر يدودم
والمراد بتغيير الآخر
تصغيره مرفوعا أو
منصوبا أو مخفوضا

بعد ان كان موقوفا قبل التركيب والمراد بالكام هنا الاسم المتمكن والفعل المضارع الذي لم ١٩ يتصل بالآخره نون الاناث ولم يشاره

نون التوكيد (الاختلاف
العوامل) متعلق بتغيير
ع-لى الله-له والمراد
باختلاف العوامل تعاقبها
ع-لى اليكلم (الداخله
عليها) واحدا بعد واحد
والعوامل جميع عام-ل
والمراد بالعامل ما به يتقوم
المعنى المقضى للاعراب
سواء كان ذلك العامل لفظيا
أو معنويا فالعامل اللفظي
نحو جاء فانه يطلب الفاعل
المقضى لا-رفع ونحو-و
رايت فانه يطلب المفعول
المقضى لانصب ونحو الباء
فانها تطلب المضاف اليه
المقضى للجبر والعامل
المعنوي هو الابداء-بدء
والجبر والمراد بدخول
العوامل مجيئها المانقضية
من الفاعلية والمفعولية
والاضافة سواء اسمت
أم حذفت

(قوله اى لفظا أو تقديرا)
يحمل انه راجع للنفي أو
مادة-خ-لوحوز الجمع
وحقيقة-نصب-دق النفي
بش-لاث-ص-ور انتقاء
المباشرة فى اللفظ وفى
التق-د-ير فنحو لبت-لون
وانتقاؤها فى التقدير دون
اللفظ فنحو لا يص-د-نك
وانتقاؤها فى اللفظ دون
التق-د-ير فنحو-ولان-ين
الفقير ويكون مفهوم النفي
حينئذ صورة واحدة
وهى وجود المباشرة فى
اللفظ والتق-د-ير فنحو

الانتقال من الوقف يسمى اعرابا فبالاولى الانتقال من حالة من حالات الاعراب الى اخرى (قوله بعد ان
كان موقوفا) اى ساكنالا متحركا بحركة اعراب ولا بناء (قوله هنا) اى فى تعريف الاعراب (قوله الاسم
المتمكن) اى المعرب سواء كان أمكن اى منصرفا كزيد أو غير منصرف كاحمد (قوله نون
الاناث) اى نون النسوة والمراد ان نون الموضوعه لهن وان اسمتهما فى الذكور كما فى قوله فى صفة
الاموصون عمرون بالذهن-ا خفقا عياهم * ويرجع من دارين يجر الحقائق
(قوله ولم يشاره نون التوكيد) اى لفظا أو تقديرا فالتبشيرة نحو انبتلون ولا يص-د-نك فهمان المعرب (قوله
على انه علة له) اى علة لوجوه وتسميته اعرابا ففى وجد اختلاف العامل وجد التغيير متى انعدم الاختلاف
انعدم التغيير وأورد عليه أنه قد يوجد اختلاف ولا يوجد التغيير كما فى ضربت زيدا وان زيد اورايت زيد او قد
يوجد التغيير ولا يوجد اختلاف العامل كما فى المعرب ابتداء المفعول من الوقف الى وجهه من اوجه الاعراب
وأجيب عن الاول بان المراد باختلاف العوامل اختلافها فى العمل وهى فى ضربت زيدا وان زيد اورايت
زيدا لم يختلف عملها لانه واحد وهو انصب فلذا لم يتغير الاخر فاختلافها فى العمل يلزمه تغيير الاخر وعن
الثانى بان المراد باختلاف العوامل اختلافها اولو من عدم الى الوجود وهذا غير ما ذكره الشارح كذا يفهم
من الحاشية أقول هذا لا ينافى ما فى الشارح لاحتمال ارتكاب التجوز فى التعاقب الذى فيه بان يراد به ما يشمل
الوجود بعد عدم من اطلاق المزموم وهو التعاقب وارادة الازم وهو الوجود بعد عدم فتأمل بالانصاف وخارج
بقيد اختلاف العوامل تغير الاواخر لا بسبب كحتم اذا فحتم بدفعها أو بسبب آخر كانه غير بسبب الاتباع
كالحمد لله بكسر الدال فان ذلك لا يسمى اعرابا (قوله الداخلة عليها) صفة للعوامل وحاز ذلك وان كان
الموصوف جمع لان جميع ما لا يعقل يعامل معاملة الواحد من يعقل والضمير فى عليها راجع الى اليكلم واليكلم
اسم جنس جمعى يجوز فى ضميره التذكير والتأنيث والتذكير أكبر (قوله واحد بعد واحد) منصوب على
أنه مفعول مطلق اى دخول واحد بعد دخول واحد أو على الحال اى حال كونها مترتبة فى الدخول فلا
يجتمع اثنان منها على تركيب واحد من جهة واحدة (قوله جمع عامل) وانما ساغ جمعه على فواعل مع شذوذ
جميع فاعل على فواعل لان محل ذلك فى غير مسائل مستتفة منها ما لم يكن فاعلا مستملا اسماء والاساغ كما هنا
فان العامل صار علما بالغلبة لامر مخصوص (قوله والمراد بالعامل) المقام للاضمار ولم يقل بالعوامل بالجمع
لان التعاريف للحقيقة المدلول عليها بالافرد وليست الافراد المدلول عليها بالجمع (قوله ما به يتقوم الخ) اى
شئ مملووظ به أو مقدر أو معنوى بسببه يتحصل معنى من المعانى المقضية اى الطالبة للاعراب اى لبيان
الحركات والسكنات (قوله لفظيا) اى ظاهرا أو مقديرا (قوله نحو جاء) اى جاء ونحوه كرجع وذهب (قوله
فانه يطلب الفاعل) اى المتصرف بالفعل وقوله المقضى اى الطالب للرفع اى من حيث فاعليته لا من حيث
ذاته فاندفع اراد أن المقضى للرفع انما هو الفاعلية لا الفاعل كما علم من تعريف العامل وانما كانت الفاعلية
مقتضية للرفع لانه علامة عليها فافهم وقس عليه ما بعده (قوله فانه) اى رايت بحملته من الفعل والفاعل
على ما هو ظاهر كلامه وهو أحد أقوال أربعة ذكرها الشارح فى شرح التوضيح أمجها أن الفعل وحده هو
الذى يطلب المفعول الواقع هو عليه (قوله المقضى) اى الطالب للانصب من حيث المفعولية لا من حيث
الذات كما علم مما مر (قوله فانه تطلب المضاف اليه) المراد بالمضاف اليه هنا هو الجبر وروى أن حرف الجر تسمى
حروف الاضافة لانها تصنف معانى الافعال الى الاسماء وتوصلها اليها ولا فرق فى المضاف اليه بين الحقيقة فى كما
مثل والحدى كما فى بحسبك زيد فان الباء فيه وان كانت زائدة حصل بها كون الشئ مضافا اليه حكما وصورة
فلا يقال ان تعريف العامل لم يشملها (قوله المقضى) اى الطالب للجبر اى من حيث الاضافة لا من حيث
الذات فلا تغفل (قوله الابتداء) اى فى المبتدا (قوله والتجرد) اى فى الفعل المضارع (قوله مجيئها) اى
تقتضيه) اى حصولها وتحققها مع الحكم وتسلطها عليها فدخلت العوامل المقدرة والمتأخرة والمعنوية (قوله
من الفاعلية الخ) بيان لما والماء فيه وفيما بعده ما المصدر فمصدران فافاعلية كون الاسم فاعلا حقيقة
أوفى حكم الفاعل فى كونه عمدة والمفعولية كون الاسم مفعولا حقيقة أوفى حكم المفعول فى كونه فضلا أو مشبها

ليس يحسن وحينئذ يرد عليه ان الصورة الاخيرة من صور المنطوق من صور البناء لا من صور الاعراب

وسواء تقدمت على المعمولات كرايت زيد أو تأخرت نحو زيد أريت وقول المكودي أن العوامل لا تكون الا قبل المعربات حرى على
الاصل الغالب وقول المصنف (لفظاً أو تقديرًا) حالان من تغيير يعنى أن تغيير أو آخر الحكم نارة يكون في اللفظ نحو يضرب زيد وان أكره
حاقا ولم أذهب به مرفوعا لظا بالرفع في يضرب وزيد والنصب في أكره وحاقا وبالجزم في أذهب وبالجزم في عرو ونارة يكون التغيير على سبيل
الفرض والتقدير وهو المنوى كالتنوي ٢٠ الضمة في موسى يشى والفتحة في أن خشى الفتى والكسرة في نحو مررت بالحافوسى

ويعنى مرفوعا بضمة مقدرة وأخشى والفتى منصوبان بفتحة مقدرة والراحمة وضمة بكسرة مقدرة وهذا هو المراد بقوله لفظاً أو تقديرًا وأوهنا للتقسيم لا للترديد وكيفية الاعراب اللفظى أن تقول في نحو يضرب زيد يضرب فعل مضارع مرفوع للتجريد من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره والعامل فيه الرفع التجريد من الناصب والجازم وزيد فاعل بيضرب وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره والعامل فيه الرفع يضرب وتقول في مثل أن أكره حاقا لن حرف نفي ونصب وأكره فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره والناصب له ان وحقا مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره والناصب له أكره وتقول في لم أذهب به مرفو لنفي وجزم وأذهب فعل مضارع مجزوم ولم علامة جزمه سكون آخره لفظا والجازم لم وبعمر وجار

به كما في اسم ان ولما كانت الاضافة مصدرا بنفسه لم يحتاج الى الحاق باء المصدر بها وهى كون الاسم مضافا اليه في كلامه على تقدير اليه (قوله وسواء تقدمت الخ) مثل ذلك ما لو فارت كالا ابتداء في المبتدأ نحو زيد قائم (قوله حرى على الاصل الغالب) أو مراده أن العوامل لا تكون الا قبل المعربات بحسب الرتبة يعنى أن رتبة العوامل التقدم على المعربات وان تأخرت لفظا وعلى هذا تكون اللفظة قبل في كلامه مستعملة في حقيقةها ومجازها (قوله وقول المصنف لفظاً أو تقديرًا الخ) اعراب هذه الجملة الواقعة من الشارح أن يقال قول مبتدأ وهو يعنى المقول وقوله لفظاً أو تقديرًا بدل منه أو عطف بيان مرفوعا بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية أى حكاية كلام المتن وقوله حالان خبر المبتدأ وصح الاخبار عنه وهو مرفوع بدلك مع كونه مثنى لانه وان كان مفردا لفظا مثنى معنى لان المقول اثنان قوله لفظاً وقوله تقديرًا (قوله حالان) وعليه يكونان مصدرين يعنى المفعول والمعنى حال كون التغيير ملفوظا أى مافوظا أثره أو ما يدل عليه وهو علامة من الحركات ومآتاب عنهما أو تقديرًا أى مقدرا أثره أو ما يدل عليه فوجها حالان سببيان وبذلك التفسير اندفع إيراد أن التغيير معنى من المعانى وقولا يكون لفظا ولا تقديرًا وفى الحاشية أوجه أخرى في اعراب المتن فراجعها أن شئت (قوله نارة) منصوب على المفعول المطلق نحو ضربته مرة وأعلى الظرفية أى في مرة (قوله يكون) أى التغيير أى علامته لما تقدم قرر بما وقوله فى اللفظ أى ظاهرة فى اللفظ (قوله فتناظرا بالرفع) أى بآثره أو علامته لأن الرفع معنوي بناء على قول المصنف أن الاعراب معنوي (قوله وبالجزم) أى وتلفظ بالجزم فيه خفاء لان كلام الجزم وعلامة ليس لفظا لانه عدمى اذ هو عدم الحركة نعم يصح أن يقال فى علامته التى هى السكون انها اللفظية يعنى أنها متعلقة باللفظ لان السكون حذف الحركة (قوله والتقدير) عطف تفسير (قوله وهو المنوى) أى المنوى أثره أو علامته لما تقدم بقرينة قوله كما تنوى الضمة فان الضمة المنوية ليست نفس التغيير وانما هى علامته (قوله وهذا هو المراد بقوله لفظاً أو تقديرًا) كان الاولى أن يقول وهذا بعض ما أراد بقوله لفظاً أو تقديرًا ان الاعراب التقديرى ليس منحصرا فى الاسم المقصور والفعل المضارع المفعول الآخر بل هما بعض ما يقدرفيه الاعراب (قوله وأوهنا) أى فى تعريف الاعراب فى هذا الكتاب للتقسيم أى تقسيم الاعراب الى قسمين (قوله لا للترديد) هو مصدر رد الكلام أى كرره وليس مراد ابل المراد الشك فم كان الاولى أن يقول لا للتردد (قوله وكيفية الاعراب الخ) أراد بالاعراب هنا تطبيق التركيب على القواعد النحوية مطاقا سواء كان مبنيا أو معربا فلا ينافى ذلك قوله ان حرف نفي ونصب مع ان الحروف مبنية وليس المراد به هنا مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا (قوله اللفظى) أى الذى تكون علامته لفظية فلا ينافى ما تقدم من أن الاعراب عند المصنف معنوي (قوله ضمة ظاهرة فى آخره) هل المراد بعد آخره أو قبل آخره أو مع آخره اختلف الناس على ثلاثة مذاهب قال ابن جني والاول هو مذهب سيبويه وكلام الشارح محتمل للمذاهب الثلاثة يجعل فى الصحاح أى ضمة ظاهرة مع آخره (قوله وكيفية الاعراب التقديرى) أى تطبيق التركيب على القواعد النحوية كما سبق ومعنى التقدير المقدر علامته (قوله التعذر) هو أن لا يكون الحرف الذى هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كالاسم الذى فى آخره ألف سواء كانت موجودة فى اللفظ كما صاوالر حاقا ومحدوفة لانتفاء الساكنين وأما الاستئصال فهو أن يكون الحرف الذى هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية لكنها ثقيلة عليه كالاسم الذى فى آخره باء مكسورة ما قبلها كقاض وداع والقاضى والداعى (قوله وفاعل يخشى) لم يقل وفاعله خوف الالتباس بعود الضمير للتجريد لانه أقرب مذكو (قوله مستتر فيه جوازا) أى استتارا جائزا أو ذا جواز والمستتر جواز هو ما يخلفه الظاهر وذلك فى فعل الغائب

ويعنى مرفوعا بضمة مقدرة وأخشى والفتى منصوبان بفتحة مقدرة والراحمة وضمة بكسرة مقدرة وهذا هو المراد بقوله لفظاً أو تقديرًا وأوهنا للتقسيم لا للترديد وكيفية الاعراب اللفظى أن تقول في نحو يضرب زيد يضرب فعل مضارع مرفوع للتجريد من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره والعامل فيه الرفع التجريد من الناصب والجازم وزيد فاعل بيضرب وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره والعامل فيه الرفع يضرب وتقول في مثل أن أكره حاقا لن حرف نفي ونصب وأكره فعل مضارع منصوب بان وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره والناصب له ان وحقا مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره والناصب له أكره وتقول في لم أذهب به مرفو لنفي وجزم وأذهب فعل مضارع مجزوم ولم علامة جزمه سكون آخره لفظا والجازم لم وبعمر وجار

ومجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة فى آخره والجار له الباء وكيفية الاعراب التقديرى أن تقول فى مثل موسى يخشى أو موسى مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه الرفع الابتداء ويخشى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه الرفع التجريد وفاعل يخشى مستتر فيه جواز تقديره هو وهو وفعاله جملة فعلية فى محل رفع

الخبرية لموسى والرافع محل الجلة الواقعة خبر المبتدأ وتقول في نحو ان أخشى الفتي ان حرف نفى ونصب وأخشى فعل مضارع منصوب بان
وعلاية نصبه فحقة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه ان والفتي مفعول به وهو منصوب بخشى وعلاية نصبه فحقة مقدرة
على الالف منع من ظهورها التعذر وتقول في مررت بالرحامرت فعل وفاعل الفاعل التاء وبالرحا جار ومجرور متعلق بعرو المجرور
مخفوض وعلاية خفضه كسرة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر وهذا اذا كانت الالف موجودة فان كانت محذوفة فنحو جاء فتي
ورأيت فتي ومررت بفتي فانك تقول في الرفع علامه رفعة ضمة مقدرة على الالف المحذوفة لانتقاء الساكنين وفي النصب علامه نصبه

فحقة مقدرة على الالف
المحذوفة لانتقاء الساكنين
وفي الجر علامه جر كسرة
مقدرة على الالف المحذوفة
لانتقاء الساكنين وتقول
فيما اذا منع من ظهور
الحركة الاستثقال فنحو جاء
القاضي فالقاضي فاعل
يجاء وهو مرفوع وعلاية
رفعه ضمة مقدرة على الباء
منع من ظهورها الاستثقال
ومررت بالقاضي فالقاضي
مجرور بالباء وعلاية جر
كسرة مقدرة على الباء منع
من ظهورها الاستثقال
هذا كله اذا كانت الباء
موجودة فان كانت محذوفة
فجاء قاض ومررت
بقاض فانك تقول في الرفع
علامه رفعة ضمة مقدرة
على الباء المحذوفة لانتقاء
الساكنين وفي الجر كذلك
وقس على هذه الامثلة
ما أشبهها حيث كان في
آخر الاسم المعرب حرف
صحيح أو حرف علة يشبه
الصحيح كالواو والياء الساكن
ما قبلها - ما كد لو طي
فالأعراب ظاهر فيه وحيث
كان في آخره ألف مفتوح
ما قبلها كالفتى أو باء

أو الغائبة كقام ويقوم وقامت وتقوم واسم الفاعل نحو زيد قائم أو بوه وأما المستتر وجوباً فهو ما لا يخلفه الظاهر
والا ضمير المنفصل وذلك في الفعل المضارع المبدوء بالهمزة أو بآنون أو بتاء المخاطب الواحد وفي فعل الامر
المستند الى واحد وأفعال الاستثناء كخلا وعدا وفعل التعجب وأقل التفضيل واسم فعل الامر والمضارع
والمصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله (قوله لانتقاء الساكنين) أي لدفع التناقض ما وذلك لان أصل فتي فتو
قلبت الواو ألفا تحركها وانفتاح ما قبلها فالتنوين في الالف والساكنين في الالف لانها جزء كلمة دون
التنوين لانه كلمة مستقلة وحذف الجزء أولى من حذف الكل كذا في الحاشية أقول وهو مخالف لنص
عبارة ابن مالك في الخلاصة من أن أصل فتي فتي بالياء لا بالواو حيث قال كذا الذي الباء أصله نحو والفتى
الخ وقال نفس المحشى على الاشعوى في ذلك الموضوع ولا يرد الفتوة أي على انه يأتي فان الباء قلبت فيها واو
لانضمام ما قبلها اه (قوله الاستثقال) أي الثقل في النطق بالياء مضمومة أو مكسورة وأسقط النصب
لانه يظهر خلفه (قوله وفي الجر كذلك) أي بان تقول علامه جر كسرة مقدرة على الباء المحذوفة لانتقاء
الساكنين فان الأصل جاء قاضي ومررت بقاضي بآنيات الباء مع التحريك والتنوين استثقلت الحركة على
الباء فحذفت فالتنوين ساكنان الباء والتنوين فحذفت الباء لذلك لانتقاء واذا دخلت ال أو الاضافة رجعت
الياء وذهب التنوين فنحو هذا القاضي وقاضيك وأما في حالة النصب فالفتحة ظاهرة كما مر خلفه مطلقا
ويتون ان لم يصف وما لم يكن فيه ال كرأيت قاضيا وهذا حكم الوصل وأما الوقف فلا كثر على أنه كالوصل
فتقول في المعرفة هذا القاضي بالآنيات وفي النكرة هذا قاض بالحدف وقد جاء بالعكس (قوله حيث كان)
أي اذا وجد حيث يعني اذا فهو مضمن معنى الشرط وكان تامة بمعنى وجد (قوله يشبه الصحيح) أي في نحوه
للحركات الثلاث وظهورها عليه (قوله كالواو الخ) الكاف استقصائية اذ ليس هناك غير هذين الحرفين (قوله)
فالأعراب ظاهر) أي ان لم يمنع منه مانع كالإضافة الى ياء المتكلم فنحو جاء غلامي (قوله والياء تقدر فيها الحركة)
أي الضمة والكسرة وكذا الفتحة النائية عن الكسرة فيما لا ينصرف فتقدر على الباء كما تقدم في نحو مررت
بجوار وأما الفتحة فتظهر خلفها عليها كما تقدم وكذا تقدر الضمة فقط في الواو والياء في الفعل المضارع الذي
آخره واو أو ياء فنحو يدع ويرمي وتظهر الفتحة عليهم - ما للفتحة (قوله ثلاثة أحوال) حال تقدر فيه الحركة
الاستثقال وحال تقدر فيه للتعذر وحال تظهر فيه حيث لا تعذر ولا استثقال كذا في الحاشية وأقول النكير
السابق لم يظهر منه أحوال الفعل المنقوص فتأمل (قوله وان الانتقال الخ) أي وظهر ان الانتقال أي
التحول من الوقف أي حالة الوقف أي السكون الى الرفع أي حالة الرفع الخ أي ظهر ذلك من قوله فيما سبق
والمراد بتغيير الآخر الخ حيث فسر التغيير الواقع خبرا عن الأعراب بتصديره مرفوعا الخ (قوله ومن النصب
الى غيره) أي الجري في الاسم والجزم في الفعل ثم ان كلامه معترض باقتضائه ان الانتقال هو نفس الأعراب
وابس كذلك وانما الأعراب هو الحال الحاصل بالانتقال فالانتقال من الوقف الى الرفع مثلا ليس اعرابا بل
الأعراب هو الرفع المنتقل اليه وهو التغيير المخصوص وأجيب بان المراد بالانتقال تغيير حالة الوقف بحالة
غيره فهو من ذكر المزموم واردة لازمه (قوله مجازا) حال من أنواع أي حالة كون الأنواع متجاوزا بها عن
معناها الأصلية وانما كان اطلاق الأنواع على ما هنا مجازا لان النوع كلي مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة
وذلك غير متأت هذا لان الرفع مثلا مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة لان حقيقة بالضمة غير حقيقة بالواو

مكسور ما قبلها كالفاضي فالاعراب مقدرة فيه الا ان الالف تقدر فيها الحركة تعذرا لكونها لا تقبل التحريك والياء تقدر فيه الحركة
استثقالا لكونها تقبل الحركة ولا كنهان ثقلية عليها والمراد بالالف الالف في اللفظ والانتفات الى كونها تكتب بياء في مثل يخشى والفتى
فظهر ان لا تحرك من الاسم والفعل المعربين ثلاثة أحوال وان الانتقال من الوقف الى الرفع ومن الرفع الى النصب ومن النصب الى
غيره هو الأعراب وان تلك الأحوال المنتقل اليها تسمى أنواع الأعراب مجازا وقد بينها بقوله

ملاوكذا البقية وهذا الجوز انما يظهر على ما ذهب اليه غير المصنف من كون الاعراب افعلا وان نفس
الرفع وما بعده هو الاعراب وذلك لانها حينئذ لم تندرج تحت جنس مقول على كثير من مختلفين بالحقيقة ولم
تندرج تحتها الاشياء متفقة بالحقيقة فاستأنواعا منطوقة بل انواع عرفية وأما على ما ذهب اليه المصنف من
كون الاعراب معنويا فهي انواع حقيقة لا ندراجها تحت الاعراب بمعنى التغير المطلق فالرفع مثلا لا تغير
مخصوص مندرج تحت مطلق التغير وله افراد تنبئ بالضمه وتغير بالواو الخ فهي انواع منطقية حينئذ كذا
في الحاشية وأقول في قول الشارح وان تلك الاحوال الخ شيء وذلك لانه لم يظهر من كلامه السابق أن تسمية
تلك الاحوال المنقول اليها انواعا تسمية مجازية وانما الذي ظهر من قوله السابق والمراد بتغير الآخر الخ ان
هذه انواع للاعراب وأما المجازية في اطلاق لفظ الانواع عليهم ان عدم انطباق تعريف النوع عليهم افتراض
بانصاف (قوله وأقسامه الخ) جواب عن سؤال مقدركان سائلا لانه أنت قد ذكرت حقيقة الاعراب فهل
لهذه الحقيقة افراد أولا فاجاب بقوله وأقسامه الخ أي جزئياته لأجزائه فالاقسام هنا مستعملة في حقيقة
وهي الجزئيات بخلاف ما تقدم في الكلام فانما يعني الاجزاء على سبيل المجاز كما تقدم وانما كان ذلك لان
الكلام مركب فيشكل من الاسم والفعل والحرف جزؤه وأما الاعراب فليس مركبا لانه التغير المخصوص
فيشكل من هذه الاربعة يقال له اعراب لوجود التغير فيه فهي جزئياته وتقسيمه اليها من تقسيم الكل الى
جزئياته لوجود ضابطه (قوله أي اقسام الاعراب) أي سواء كان في الاسم أو في الفعل وسواء كان بالضمه أو
غيره فالقسم الاعراب المطلق لا بخصوص كونه ضمة مثلا لا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وهذه
الاقسام أقسام له على كونه لفظيا ومعنويا بالذات لوجعته له على أحدهما التوهم أن له على الآخر أقساما آخر
غيرها وبس كذلك فالرفع نفسه اعراب على القولين وكذا البقية وأما الضمة مثلا فهي نفس الاعراب على
أنه لفظي وعلامة له على أنه معنوي (قوله بالنسبة الى الاسم والفعل) أي بالنظر الى مجموعها وهذا جواب عما
يقال ان أراد أن هذه الاقسام أقسام اعراب الاسم كانت ثلاثة الرفع والنصب والخفض أو أقسام اعراب
الفعل كانت ثلاثة أيضا الرفع والنصب والخزم وحاصل الجواب أنه أراد أقسام اعرابه من غير ملاحظة
واحد منها بخصوصه (قوله رفع الخ) بدل من أربعة بدل مفصل من مجمل ثم اعلم أن لكل واحد من هذه
الاربعة معنى في اللغة ومعنى في الاصطلاح على كلا القولين في الاعراب فالرفع لغة العلو والارتفاع واصطلاحا
على أن الاعراب لفظي نفس الضمة وماتاب عنها وعلى أنه معنوي تغير مخصوص علامته الضمة وماتاب
عنها والنصب لغة الاستقامة والاسم مواتب واصطلاحا على أن الاعراب لفظي نفس الفتحة وماتاب عنها وعلى
أنه معنوي تغير مخصوص علامته الفتحة وماتاب عنها والخفض لغة تقيض الرفع واصطلاحا على أن
الاعراب لفظي نفس الكسرة وماتاب عنها وعلى أنه معنوي تغير مخصوص علامته الكسرة وماتاب عنها
والجزم لغة القمع واصطلاحا على أن الاعراب لفظي نفس السكون وماتاب عنه وعلى أنه معنوي تغير
مخصوص علامته السكون وماتاب عنه والمراد على وجه مخصوص في سائر هذه التعاريف الاصطلاحية
بأن يكون في الاخر لا اختلاف القوامل فيخرج البناء (قوله وخفض في اسم وجزم في فعل) انما اختص
الخفض بالاسم لثقله وخفة الاسم بواسطة مدلوله وهو الذات واختص الجزم بالفعل لثقله وثقل الفعل
بتركب مدلوله وهو الحدث والزمان فاعطى الثقل للتحفيف والخفيف للثقل للتبادل (قوله على سبيل
الاجمال) أي طريق هي الاجمال والمراد به عدم تعيين متعلقاتها من اسم أو فعل وقوله وأما على سبيل
التفصيل أي طريق هي التفصيل والمراد به تعيين متعلقاتها فالمصنف قسمها أولا في قوله وأقسامه أربعة
باعتبار ذاتها وقسمها ثانيا في قوله فلا أسماء الخ باعتبار متعلقاتها أي محلها من الاسم والفعل (قوله فلا أسماء)
أي معربة كانت أو مبنية بدليل اطلاقه فيها وتقدمه في الافعال بالمعربة وإذا كان المراد الافعال المعربة ورد
أن يقال ان الافعال المعربة هي المضارع فقط فلا معنى للجمع ويجاب بان الجمع بالنظر للافراد وبعضهم
جعل كلام المصنف في خصوص المعربة من الاسماء والافعال وقصره عليه بدليل ان فرض الكلام
في اقسام الاعراب فيكون في كلامه حذف الصفة في الموضعين خلاف ما صنفه الشارح (قوله المذكور)

(وأقسامه) أي أقسام
الاعراب بالنسبة الى
الاسم والفعل (أربعة رفع
ونصب) في اسم وفعل
نحو يقوم زيد وان زيدا
لن يـ (وم (وخفض) في
اسم نحو - ومررت بزيد
(وجزم) في فعل نحو لم يـ
هذا على سبيل الاجمال
وأما على سبيل التفصيل
(فلا أسماء - من ذلك)
المذكور من الاقسام
الاربعة (الرفع) نحو جاء
زيد (والنصب) نحو رايت
زيدا (والخفض) نحو -
مررت بزيد (والجزم
فيها) أي لا جزم في الاسماء
(ولا افعال) المعربة (من
ذلك) المذكور

(قوله للتبادل) معناه ان
الاسم الخفيف اذا انضم
اليه الخفيف الثقيل كان
معادلا وموازنا للفعل
الثقل المنضم اليه الجزم
الخفيف تخفة كل واحد
تجبر ثقل الآخر فتحصل
معادلة بين الاسم والفعل
وبس المراد بالتبادل بين
الاسم وبين ما أعطى له
وبين الفعل وبين ما أعطى
له لان هذا لا يحصل الا
اذا أعطى الاسم الجزم
الخفيف والفعل الخفض
الثقل تدبر

(الرفع) نحو يقوم

(والنصب) نحو

ان يقوم (والجزم)

نحو ولم يقم (ولا خفض

فيها) أى لا خفض فى

الأفعال والحاصل أن

هذه الأقسام الأربعة

ترجع الى قسمين قسم

مشترك وقسم مختص

فالمشتك شيان الرفع

والنصب والمختص شيان

الخفض والجزم وبيان

ذلك أن الرفع والنصب

يشترك فيهما الاسم

والفعل وأن الخفض

يختص بالاسم وأن الجزم

يختص بالفعل وذلك

مستفاد من كلامه لأنه

كرر الرفع والنصب مع

الاسماء والأفعال فعلمنا أنه

مشتك بينهما وخص

الاسماء بالخفض ونفى

عنها الجزم وخص الأفعال

بالجزم ونفى عنها الخفض

ثم لكل من الرفع والنصب

والخفض والجزم علامات

لا بد من معرفتها فذلك

أعقبه بقوله

(باب معرفة علامات)

أقسام (الأعراب) التى

هى الرفع والنصب والخفض

والجزم (لرفع) من حيث

هو (أربع علامات

الضمة) على الأصل

(والواو والاب والنون)

نمايتعن الضمة قدم

الضمة لاصالتها وثبوت

بالواو لكونها تتشأن

الضمة اذا أشبعت فهى

ينتهي

أشار به الى أن اسم الإشارة راجع للأربعة باعتبار تأويلها بالمدكور والاف ذلك اسم إشارة للفرد والمشار إليه وهو الأربعة جميع (قوله الرفع) أى ظاهر أو مقدر أو محلول كذا فيما بعده (قوله والحاصل) أى المتحصل من ذلك أن الخ (قوله مشترك) أى مشترك فيه فهو من باب الحذف والابصال لأن فعله انما يتعدى الى المفعول به بنفى وكذا اسم مفعوله تقول اشتركت فى كذا فهو مشترك فيه (قوله فالمشترك) مبتدأ خبره شيئا وصح الأخبار به مع أنه منتهى عن المشترك مع أنه مفرد لان لاه للجنس ومدخوله صادق بالواحد والمتعدد وكذا يقال فى قوله المختص شيان (قوله لانه كرر الرفع والنصب) أى ذكرهما مرة مع الاسماء وأخرى مع الأفعال (قوله فعلمنا أنه) أى القسم أى قسم الرفع والنصب والافق العبارة أنهم ما (قوله علامات) المراد بالجمع ما فوق الواحد بالنظر للجزم لانه ليس له الا علامتان أو يقال الجمع فيه باعتبار الافراد الشخصية وهى ممكنة التحقق فى افراد الفعل المعرب (قوله أعقبه بقوله) أى أتى عقبه بقوله باب الخ (باب معرفة علامات الأعراب)

من اضافة الدال للدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم وهو الجرجاني فى مسمى الكتب والابواب والفصول انه الفاظ المختصه الدالة على المعانى المخصوصة أى هـ ذ ادال معرفة الخ والمراد بالمعرفة الادراك و اضافة الباب اليها من اضافة السبب للسبب أى باب هو سبب حصول معرفة الخ فلا ينافى ما تقدم من أنه من اضافة الدال للدلول لان ذلك بالنظر لدلوله أى الباب وهو علامة الأعراب وان لفظ المعرفة مستدرك وهذا بالنظر للمعرفة وأنها غير مستدركة ثم ان المصنف عبر بالمعرفة مع أنها لا تقال الادراك الجزئيات كزيد وعمر ورو والبساط وهى ما لا يقبل الانقسام كغاية النقطة وما هنا ليس كذلك لان العلامات أمور كلية فكان الاولى أن يعبر بالعلم لانه يقال لا كل كالحیوان والانسان أو اركب كالنسبة فى نحو زيد قائم وأجيب بأنه جار فى ذلك على ما ذهب اليه الاكثر من أنهم ما معنى واحد وأنه نزل العلامات لفظها المفهومة من التعبير بجمع المؤنث السالم الذى هو من جوع القلة منزلة الجزئى الذى لا تكثر فيه هـ ثم ان كلام المصنف معترض بشئ آخر وهو أنه ترجم لشيء وهو المعرفة ولم يذكره وذكر شيئا وهو علامات الأعراب التى عقد لها الباب ولم يترجم له والجواب أن المعرفة لما كانت تتشأن من هذا الباب أضافه اليها اضافة السبب للسبب كما تقدم لان من طالعهم وفهم معانى مسائله حصلت له معرفة علامات الأعراب وقدر الشارح لفظ أقسام لان العلامات التى ذكرت ليست علامات للأعراب المطابق والمادلت الضمة على خصوص الرفع وانما كانت تدل على اعراب مطلق أى كانت تدل على الحقيقة والمابهية لا خصوص الافراد وانما هى علامات لأقسام الأعراب كما يدل على ذلك قول المتن فاما الضمة الخ وايضاً الأعراب نفسه ليس مشترك مع غيره حتى يحتاج الى علامات غير والعلامات انما أتوتى بها للتمييز الاشياء المشتركة بعضها عن بعض و اضافة علامات الى ما قدره الشرح وهو افظ أقسام على معنى اللام على ما مشى عليه المصنف من أن الأعراب معنوى وأما على انه لفظى فالاضافة ببيان أى علامات هى أقسام الأعراب (قوله التى هى الرفع الخ) نعمت للأقسام ولا يضر الفصل بالمضاف اليه وهو الأعراب لان المتضايفين كالشيء الواحد (قوله من حيث هو) أى لا بقيد كونه فى الاسم لان علاماته ثلاثة فقط الضمة والواو والالف ولا بقيد كونه فى الفعل لان علاماته اثنتان الضمة والنون ولا بقيد كونه فيهما لان علاماته خمسة ولا بقيد كونه بالضمة أو بالواو أو بالالف أو بالنون لثلاث يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغـ يره وكذا يقال فى النصب والخفض والجزم فالحيثية حيثية اطلاق (قوله أربع علامات) ذكر الاعداد لان المعدود وهو علامات مؤنث (قوله على الأصل) متعلق بمحذوف اما نعت للضمة أى الكائنة على الأصل أو حال منها أى كائنة على الأصل والصفة لبيان الواقع والحال لازمة فلا يمترض بأنه يقتضى أن للضمة أصلية وضمة غير أصلية وهى وفاسد (قوله نيابة) بالنصب حال من الاحرف الثلاثة بناو يله باسم الفاعل أى حال كونها نائبة لمكان وقوع المجهول المنكر حالاً مما يحى وان كان كثيراً فالاولى نصبه على انه مفعول مطلق أى تنوب نيابة (قوله لاضاتها) أى أرجحهم فى الدلالة على الرفع دون غيرها (قوله وتنبى بالواو) أى أتى بالواو وانبا (قوله تشا) أى تحدث وقوله فهى ينتهى أى لولدها عنها وهذا التعليل تبع فيه الشارح قول ابن جنى فى الخصائص وهو أن حروف العلة

ناشئة عن الحركات ومركبة منها فالواو مركبة من ضمتين والالف من فقتين والياء من كسرتين وهو قول
 ضعيف والصحيح انها سائلا لا تركيب فيها واعلم به فيقال انه تنبى بالواو اكونها افراغا في النباية عن الضمة
 (قوله وثالث بالالف) اى ذكرها ثالثا (قوله لانها أخت الواو) حقيقة الاخت ومذكرها هو الاخ المشارك
 لغيره في الولادة أو الرضاع ويستعار لكل مشارك لغيره في شئ كما هنا فان الف أخت الواو اى مشاركتها في
 المد الخ ففيه اسمة معارة مصرحة أصلية ولا يخفى تقريرها (قوله واللين) عطف عام على خاص لان الواو
 والالف والياء حروف علة مطلقا وحروف لين ايضا ان سكنت الواو والياء مطلقا وحروف مد ايضا ان جازس
 الواو والياء ما قبلهما بان انضم ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء في كل حرف مد حرف لين ولا عكس وكل
 حرف لين حرف علة ولا عكس (قوله اضعف شيها) من اضافة الصفة للوصف (قوله في الغنة) بيان لوجه
 الشبهة وقوله عند سكونها أى النون ظرف للغنة فهو يفيد أن حروف العلة قيم اغنة وان النون اذا سكنت
 كذلك فاشبهت النون حروف العلة وهذا شبه ضعيف فخرت النون لذلك (قوله ولكل واحدة الخ) اعترض
 بأنه يقتضى ان لكل واحدة ثلاثة مواضع كما هو مقتضى الجمع مع ان الواو ايسر لها الاموضعان والالف
 والنون ليس لكل منهما الاموضع واحد كما سيأتى وأجيب بان الجمع في مواضع باعتبار الافراد الشخصية
 وهى ممكنة التحقق في أفراد ما سيأتى أو بان المد را بكل هنا لكل المجموعى ومن بينانية لا تبعيضية أى
 للمجموع الذى هو هذه العلامات مواضع وهذا لا يستلزم أن يكون لكل واحدة منها عدة مواضع (قوله
 الاول في الاسم المفرد) قد ينظر فيه لانه يجب اما أن يكون الشئ طرفا لنفسه ان كان الاول هو الاسم المفرد
 أو يكون الاول غير الاسم المفرد وكل منهما باطل فيكون الاحسن أن يقول الشارح بعد قول المصنف في
 الاسم المفرد وهو الاول مثلا ويمكن توجيه كلامه بان يكون التقدير الاول يحى في الاسم المفرد من محى العام
 في الخاص بمعنى تحقه فيه لان ماهية الاول الذهنية اعم من الاسم المفرد وان كانت اياه بحسب الخارج فتأمل
 وقس عليه نظائره والمفرد المراد به هنا أى في باب الاعراب ما ليس مثنى حقيقة أو حكما ولا مجموعا حقيقة أو
 حكما ولا من الاسماء الخمسة ولو كان مركبا كعبدا لله وبعلبك (قوله نحو جاز يد الخ) مثل للمذكر بمثالين
 ولتؤنث بمثالين ايضا للاشارة الى انه لا فرق بين الاعراب اللفظى والتقديرى في كل منهما وكذا يقال في جمع
 التكسير (قوله والاسارى) بفتح الهمزة وضعها جمع أسرى بفتح الهمزة جمع أسير بفتح الهمزة فالاسارى جمع
 الجمع (قوله والعذارى) جمع عذراء وهى البكر (قوله ما تغير فيه بناء مفردة) أى جمع وهو ما دل على أكثر
 من اثنين تغير فيه صيغة واحدة فالمراد بالمفرد فيه ما قبل المركب أى ما تغير فيه بناء مفردة عن حالته قبل الجمع
 أى تغير الغير اعلال ولا الحاق علامة جمع ولا يعرب معه بالحروف فسقط بالاول ما تغير فيه بناء واحدة للاعلال
 وهو جمع تصحج نحو قاضون ومصطفون وبالثانى ما تغير فيه بناء واحدة لاحاق علامة الجمع وهو جمع
 مذكر سالم كزيدون أو جمع مؤنث سالم كهذات وبالثالث ما تغير فيه بناء واحد وهو معرب بالحروف
 كسئون وأرضون وبإيقاع ما على جمع كما تقدم لا يرد المثنى لكونه تغير فيه بناء الواحد ثم لا فرق في التغير بين
 ان يكون مشاهدا وهو ما ذكره الشارح أو تقديرا كفلان فانه يستعمل في المفرد والجمع بلفظ واحد لكن ان
 جعلته جمعا فضمة أوله كضمة أسدوان جعلته مفردا فضمة كضمة قفل والتغير أمر اعتبارى لانه يقدر
 زوال الضمة الكائنة في الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع عند سيبويه ويعرف الجمع من المفرد بالضمير أو
 بالنعى أو بغير ذلك فقول ذلك سائرة للمفرد وذلك سائر فى للجمع واشتريته ان كان مفردا واشتريته ان
 كان جمعا (قوله وهو) أى تغير مفردة أو ما تغير فيه بناء مفرد وعلى الثانى يحتاج لتقدير مضاف بعد قوله
 الاول والثانى الخ أى الاول صاحب التغير بالزيادة الخ ثم ان هذا التقسيم الى الستة بحسب الوجود لا بحسب
 القسم العقلي والافهى ثمانية لانها ما زائدة فقط أو بنقص فقط أو بهما معا أو بدمهما وكل منها ما مع
 تغير شكل أولا لكانه أسقط منها قسمين لعدم وجودهما فى كلاهما وهما وجود الزيادة والنقص وعدمهما
 مع عدم التغير فيهما (قوله نحو صنو وصنوان) الصنو وفرع الشجرة والصنوان يستعمل مثنى وجمعا

وثالث بالالف لانها أخت
 الواو في المد واللين وختم
 بالنون لضعف شيها
 بحروف العلة في الغنة
 عند سكونها ولكل
 واحدة من هذه
 العلامات الأربع مواضع
 تختص بها (فاما الضمة
 فتكون علامة للرفع في
 أربعة مواضع) الاول
 (في الاسم المفرد) سواء
 كان مذكرا أو مؤنثا
 والتى أم مؤنث نحو جاءت
 هند وحبل (و) الثانى في
 (جمع التكسير) سواء
 كان مذكرا أو مؤنثا
 والاسارى أو مؤنثا
 جاءت الهند والندارى
 والمراد بجمع التكسير
 ما تغير فيه بناء مفردة
 وهو ستة أقسام الاول
 التغير بالزيادة على
 المفرد من غير تغير شكل
 نحو صنو وصنوان
 الثانى التغير بالنقص
 عن المفرد من غير تغير
 شكل

نحو تخمة ونختم * الثالث التغير بتبديل الشكل من غير زيادة ولا نقص نحو أسد وأسد * الرابع ٢٥ التغير بالزيادة على المفرد مع تغيير

الشكل كرجل ورجال
* الخامس التغير بالنقص
عن المفرد مع تغيير الشكل
كرسول ورسول * السادس
التغير بالزيادة والنقص
كغدير الشكل نحو غلام
وغلمان فهذه كلها ترفع
بالضمة (و) الموضع الثالث
في (جمع المؤنث السالم)
وهو ما جمع بالف وتاء
مزيدتين نحو وجاءت
الهنديات وتقييد الجمع
بالتأنيث والسلامة جري
على الغالب والافيد يكون
جمعاً مذكراً نحو اصطبلات
جمع اصطبل وقدي يكون
مكسراً نحو حبلات جمع
حبل (و) الرابع في (الفاعل)
المضارع الذي لم يتصل
بآخره شيء يوجب بناءه
كنون النسوة نحو يترصدن
أو نون التوكيد نحو ليسجن
وليسكن أو ينفق اعرابه
كالف الاثنين نحو يضربان
أو أو الجمع نحو يضربون
أو ياء المخاطبة نحو تضربن
ومثال المضارع الذي
لم يتصل بآخره شيء من
ذلك نحو يضرب ويخشى
(و) أو الف فتكون علامة
لرفع في موضعين الأول
(في جمع المذكر السالم)
نحو جاء الزيدون وسمى سالماً

ويفرق في الجمع والاعراب بالحركات الظاهرة عليهم أو بعدم التنوين في النون مع كسرها أو الاعراب
بالحروف في المثني (قوله نحو نخمة) مفرد ونختم جمع (قوله نحو أسد) بفهمتين اسم للحيوان المفترس
والجمع أسد بفهمتين ويخفف باسكان السين الملهمة (قوله نحو غلام وغلمان) أما الزيادة في غلمان
فما لا ف والنون وأما النقص فنقص الالف التي كانت بعد اللام وقبل الميم في المفرد أو ما تغير الشكل فظاهر
ففرقت ان ألف غلمان غير ألف غلام لاختلاف محلهما (قوله وهو ما جمع الخ) ان أوقفنا ما على مفرد مع
قوله جمع الخ ولم يصح قوله الا في انه ينصب بالكسرة وان أوقفنا ما على جمع نافي قوله جمع الخ لان الجمع
لا يجمع ثانياً وأوجب باختصار الثاني وأن المراد ما تحققت جمعته وحصلت بالف وتاء أي كان له ما دخل في
الجمعة فالهاء للجمعية وحيدة ثم فلا حاجة لقوله مزيدتين لان ما خرج به يخرج يجعل البناء للجمعية اذ لا تكون
الالف والتاء سبباً في الجمعية الا ان كانتا مزيدتين وان جعلت البناء للماضبة احتجج الى مزيدتين يخرج
قضاء وأبيات فان كل منهما يصدق عليه أنه جمع مع الالف والتاء لكن ألف قضاء منقلبة عن أصل لازائدة
وتاء أبيات أصل ونصب هذين بالنقطة كغيرهما من جوع التكمير (قوله وتقييد الجمع بالتأنيث والسلامة
الخ) وكذا بالجمع لانه قد يكون اسم جمع كآلات أو مفرداً كمرفات لكن هذا الجواب من الشارح لا يحتاج
اليه بعد تفسيره له بما جمع بالف وتاء الخ لان عمومه حينئذ شامل لما أورده وليس خارجاً عنه حتى يحتاج لجعل
التعريف بالنظر للغالب نعم هو محتاج اليه بالنظر لتقييد الجمع بعد ذلك التفسير أيضاً (قوله اصطبل) يقطع
الهاء مزيد وهو موقف الدابة (قوله حبلات) وتغيره بقلب ألف المفرد وهو حبل في الجمع ياء (قوله يوجب
بناءه) أي على السكون كنون النسوة نحو يترصدن أو على الفتح كنون التوكيد فتبديله كانت نحو ليسجن
أو خفيفة نحو ليكنون والكاف في كلام الشارح استقصائية لا تحصر ما وجب بناء المضارع فيه ما واو اعترض
قوله يوجب بناءه لانه لا حاجة اليه لان الكلام في المعربات فكان المناسب حمل الشيء في كلام المتن على ما ينقل
اعرابه فقط وأوجب بناءه ذكره لتنبية المبتدئ على ما عساه يغفل عنه واعلم أن نون النسوة لا تكون الا مباشرة
وأما نون التوكيد فتكون مباشرة لفظاً وتقديراً وهي الموحدة للبناء كما تقدم وتكون مباشرة لفظاً منفصلة
تقدراً نحو ولا تصدنك أو منفصلة لفظاً وتقدراً نحو واتبعون ولا تسمعان فاماتين والفعل معها معرب (قوله
وأما الواو) أي المضموم ما قبلها الفظا كالزبدون أو تقدراً كالاصطفون وقوله فتكون علامة للرفع أي على
الرفع فاللام هي على أي أماره عليه على سبيل النية (قوله الاول في جمع المذكر السالم) تقدم الكلام على
هذه الظرفية ولا يخفى أن جمع في الأصل مصدر ومعه ضم اسم الى مثله فاكثرت بزيادة في آخره صالح
للتجريد وعطف مثله عليه والمراد به هنا اسم المفعول أي المذكر المجمع جمع لامة وما حمل عليه وهو ما كان
آخره واو ونون في حالة الرفع كالزبدون وعشرون أو ياء ونون في حالة النصب والجرح كالزبدون وعشرين وهو
تسمان علم وصفه فخرج ما ليس علماً ولا صفة كرجل فلا يقال فيه رجولون الا اذا صغر لانه حينئذ يلحق
بالصفات فالاول نحو الزبدون والثاني كالسماون وله شروط عامة وشروط خاصة فالعامة في العلم والصفة ان
يكون كل لفظ كرا عاقل خال عن التاء الموضوعة للتأنيث التي ايسر عوضاً عن غيرها ويختص العلم بان
لا يكون مركباً تركيباً اسنادياً ولا مزجياً ولا معرباً بالمحرفين ويختص الصفة بان لا تكون من باب أفعل فاعلاء
ولا فاعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث امكن العلم اذا جمع زالت علمته ووجب أن يعوض عنها
بغيره آخر اذا اراد التعريف وذلك لان العلم انما يكون معرفة على تقدير افرادة موضوعه فهو لم يوضع علماً
المفرداً فهو دال على الواحد واذا جمع زال معنى العلمية منه لانه حينئذ يصير دالاً على معنى متعدد والتعدد
والوحدة متنافيان فلم يصح جمعه باقياً على علميته انتهى مدلول الجمع والعلمية وكذا يقال في العلم اذا تقي فوجود
العلمية شرط للاقدام على الجمع والتنثية وعدمها شرط لثبوتها فخرج بالمد كرم العلم نحو زبدون ومن
الصفة نحو حائض وبالعقل من العلم نحو لاحق اسم فرس ومن الصفة نحو سابق صفة لفرس بخلاف صفة
عاقل ومنه والسابقون السابقون وبالحق من التاء وان استعملت في غير التأنيث كالماء فقه من العلم نحو حمزة
وطحمة ومن الصفة نحو علامة وقولنا التي ايسر عوضاً عن غيرها في القيد وشأنه الادخال فان كانت

اسلامه بناء المفرد فيه مع قطع النظر عن زيادة الواو وانثون رفعوا الياء والنون نصب باوجرا (و) الموضع الثاني (في الاسماء الخمسة وهي ابوك واخوك وحموك وفوك وذو مال) نحو هذا ابوك واخوك وحموك وفوك وذو مال فترفع بالواو نيابة عن الضمة واستغنى عن اشتراط كونها مفردة مكبرة مضافة لغير ياء المتكلم لكونه ذكرها كذلك واسقط المصنف الله من هنا تبعا للرفع والرجحان لان اعراب الحروف اربعة قليلة (واما الالف فتكون ع-لامه للرفع في تثنية الاسماء خاصة) نحو جاء الزيدان فالزيدان فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة (واما النون فتكون ع-لامه للرفع في افعال المضارع اذا اتصل به ضمير تثنية) وهو الالف نحو

(قوله ووجه قطع النظر الخ) ووجهه ايضا ان كلا من الواو والجمع ويأتيان لما كان معرضا للتغيير بالحدف لم يلتفت اليه وقطع النظر عنه وكذا انون الجمع فانها تزول بالاضافة بخلاف انصنوان ونونه

عوضا مثل عدة وثبة علمين جاز فيه عدون وثبون وخرج ماركب تركيبا اسنادا يامن الاعلام كبير قنصره او مزحيا كسبه وبه وما أعرب بحرفين كزيدان وزيدون علما فلا يجمع هذا الجمع ويخرج ما كان من الصفات من باب اذمل فعلا بفتح الفاء والمد كما حمروا وسودوا وقد قول الشاعر

فأوجدت نساء بني عجم * حلائل أسودين وأحمرين

بخلاف ما كان مؤنثه غير فعلا بالمد والفتح فيجمع هذا الجمع كالأفضل فيقال الأفضلون لان مؤنثه فعلا ويخرج ما كان من باب فعلا نفعلي كندمان من الندم فان مؤنثه ندمى أما ندمان من المندمة فيجمع هذا الجمع لان مؤنثه ندانة ويخرج ما استوى فيه المذكر والمؤنث كص-بور ورجيح فلا يجمع هذا الجمع ككل ما كان على وزن فاعيل اذا كان بمعنى المفعول كقتيل يقال رجل قتل وامرأة قتيل أما لو كان بمعنى الفاعل فلا يستوى فيه مذكورة ومؤنثه بل يفرق بينهما بالناء كعام للمذكر وعلية للمؤنث ويقولان فيما تقدم والمراد به اسم المفعول أي المذكر الخ يندفع الاعتراض على المتن بان فيه قصور الا انه لم يذكر الملقق يجمع المذكر السالم في هذا الاعراب وحاصل الجواب ان في كلامه حذف المعطوف (قوله اسلامه بناء) أي لو جود صيغة المفرد فيه سالمة من التغيير (قوله مع قطع النظر الخ) دفع لما يقال ان هذا الجمع ليس سالما لانه زاد على المفرد ووجه قطع النظر عن هذه الزيادة ان الواو اتى بها نيابة عن الحركة ودلالة على جماعة الذكور والنون اتى بها جبر لما فاتته من الاعراب بالحركات وفوات التنوين فلم يثبت بها المحض الجمعية والذي يجهل المفرد به متغيرا الذي يثبت به لمحض الجمعية كصنوان جمع صنو (قوله وحموك) بكسر الكاف لانه قريب الزوج الذي كسر على المش-ه ور فلا يضاف الا الى المرأة أي على المش-هور وأما الكاف في البقية فان اضافتها الى مذكر فحقت والم كسرت (قوله واسمغنى عن اشتراط الخ) أي عن التصريح بجاش-تراط الخ (قوله مفردة) فلونثبت أو جمعت أعربت اعراب المثني أو المجموع فان جمعت جميع تصحج أعربت بالحروف أو جمع تكسيرا أعربت بالحركات الظاهرة كذا في الحاشية والذي في المفتي على الاشعري عن ابن قاسم أنها ان جمعت بالالف والياء ايضا بان أريد بهما من لا يعقل أعربت اعراب الجمع بالالف والياء وانما لا يجمع مع سالمة لئلا يكررا الالف والياء والحم وان نازع في جمع الاخيرا فهو في (قوله مكبرة) فلونصرت أعربت بالحركات الظاهرة (قوله مضافة) فلوافردت أعربت بالحركات الظاهرة كجاء أب ورايت أبامررت باب (قوله لغير ياء المتكلم) فلواضيفت اليها أعربت بالحركات المقدرة والذي ذكره الشارح أربعة شروط ويزاد عليهم أن تكون غير منسوبة فلا كانت منسوبة أعربت بالحركات الظاهرة كجاء أبو بك وأن يكون الفم خالما من الميم والالا أعربت بالحركات الظاهرة وأن تكون ذومعنى صاحب فان كانت موصولة فهي مبني على المش-هور وأن تضاف ذوالى اسم جنس ظاهر غير صفة وشذاضافتها الى غيره نحو أنا الله ذوبكة سواء كان اسم الجنس معرفة نحو والله ذو الفضل العظيم أو نكرة نحو ذو مال وقولنا اسم جنس ظاهر احتراز عن الضمير العائد لاسم الجنس نحو

انما يعرف الفضل من الناس ذووه * فانه لا يعمل معاملة والافاسم الجنس لا يكون الا ظاهرا وقولنا غير صفة قيد لادمنه في اخراج الصفات كقائم وضارب فانها أسماء أجناس فقول بعضهم انه لبيان الواقع لازم اسم الجنس لا يكون صفة غير سديد والمراد بالصفة ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وذات وانما لم تضاف اليه لان الغرض من وضعها كما علمت التوصل الى الوصف باسماء الاجناس واذا كان المضاف اليه وصف لم يحتج اليه اذا علمت ذلك علمت أن الشروط ثمانية ولم يصرح بها المتن لانه ذكرها كذلك كما قاله الشارح لكن يومهم اشتراط اضافتها لالكاف واطرافها الى لفظ مال يومهم اشتراط التصريح بالاضافة وليس كذلك بل مثل الاضافة الصريحة الاضافة المقدرة كما في قوله * خالط من سلمى خياشيم وفا * أي خياشيمها وفاها (قوله واسقط المصنف الخ) المراد بالاسقاط عدم الذكر أي تركه ولم يأت به (قوله المن) هو على الصحيح اسم يكتنى به عن أسماء الاجناس مطاوعا سواء كان يستقيم التصريح بذكرها أولا (قوله في تثنية الاسماء خاصة) اعترض بان الالف علامة في المثني لافي التثنية التي هي فعل الفاعل أو أجيب بان كلامه من اطلاق المصنف واراادة اسم المفعول كالمخلق بمعنى المخلوق فالاضافة الى الاسماء من اضافة البعض الى الكل فهي على معنى من أي في المثني

من الاسماء أو من إضافة الصفة للموصوف أي في الاسماء المشناة وقوله الاسماء لا محذور له لان غيرها لا يثنى كما
ان قوله خاصة كذلك سواء يرجع الى تشبيه أو الى الاسماء وهو يعني خصوصاً فهو من المصادر التي جاءت على
فاعلة كالعاقبة والعاقبة منصوب على انه مفعول مطلق محذوف تقديره اخص تشبيه الاسماء بكون الالف
علامة لرفعها خصوصاً بناء على المشهور من جواز حذف عامل المؤكد بكسر الكاف خلافاً لابن مالك والمراد
بالمثنى كل اسم ناب عن اثنين اتفق في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف فخرج بالقييد
الاول نحو والعمرين في عمرو وعمر وبه وبالثاني في أبي بكر وعمر وبالثالث كلا وكلنا واثنان واثنان ان لم يسمع
كل ولا كلة ولا اثنان ولا ائمة وهذه المخارج ملهقات بالمثنى في اعرابه لانه لم يشترط في كل ما يثنى
عند الاكثرين شروط ثمانية نظمها بعضهم بقوله

شروط المثنى أن يكون معرباً * ومفرداً منكراً ماركباً

موافقاً في اللفظ والمعنى له * مماثل لم ينف عنه غيره

كذا في الحاشية فلا يثنى ما كان منبياً وأما مخوذان وثان والذان فصيغ موضوع للمثنى وليست مشناة
حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين ولا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظيره في
الاتحاد ولا يثنى العلم باقياً على علميته بل ينكر ثم يثنى وقد مرّت الإشارة الى ذلك في جمع المذكر ولا يثنى
ماركب تركيب اسناداً اتفاقاً ولا مزج على الاصح وأما المركب الاضافي من الاعلام فيستغنى بتشبيهه المضاف
عن تشبيه المضاف اليه ولا يثنى ما لم يتفق في اللفظ وأما نحو الابواب فن باب التغليب ولا ما لم يتفق في المعنى
فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز وأما قولهم القلم أحد اللسانين فساد ولا يثنى ما لا يثنى له في الوجود فلا
يثنى الشمس والقمر وأما قولهم القمران للشمس والقمر فن باب المجاز ولا ما استغنى بتشبيهه غيره عن تشبيهه
فلا يثنى سواء لانهم استغنوا بتشبيهه عن تشبيهه فقالوا سبان ولم يقولوا سوا آن ولا ما استغنى بخلق المثنى عن
تشبيهه فلا يثنى جمع وجهاء استغنوا بكلاً وكلنا أفاده في التصريح (قوله تضر بان بالفوقانية) وهو يصلح
للخطابين المذكرين نحو أنتما تضر بان يازيدان والمؤنثين نحو أنتما تضر بان يا هندان والتاء فيه للخطاب ولا
تكون الالف فيه الاسماء يصلح للغائبين المؤنثين سواء كانت الالف اسماً نحو الهندان تقومان أو حرفاً على
الغنة أو كوني البراغيم نحو تقومان الهندان والتاء فيه للتأنيث لا للخطاب ففيه أربع صور (قوله ويضر بان
بالتحانية) للغائبين المذكرين اسماً كانت الالف نحو الزيدان يضر بان أو حرفاً نحو يضر بان الزيدان على
تلك اللغة ففيه صورتان (قوله تضر بان بالفوقانية) خاص بجمع المذكور الحاضر بنحو أنتم تضر بان ولا
تكون الواو فيه الاسماء ففيه صورة واحدة (قوله ويضر بان بالتحانية) لجمع المذكور الغائبين سواء كانت
الواو فيه اسماً نحو الزيدون يضر بان أو حرفاً نحو يضر بان الزيدون على تلك اللغة ففيه صورتان (قوله
المخاطبة) هذا القيد لبيان الواقع اذ ليس لنا فعل برفع بثبوت النون يتصل به ضمير مؤنثة غير مخاطبة حتى
يحتز عنه (قوله نحو تضر بان) ولا يكون الامبد والتاء الفوقية ولا تكون التاء فيه الاسماء ففيه صورة
واحدة فجملة الافعال باعتبار ما تقدم عشرة وان نظر الى أنه قد يغلب مذكر على مؤنث أو مخاطب على غائب
أو بالعكس والى انقسام المؤنث الى حقيقي التأنيث ومجازيه وغير ذلك زادت الصور (قوله بثبوت النون)
أي النون الثابتة فهو من إضافة الصفة للموصوف (قوله ولانصب) أي من حيث هو الى آخر ما تقدم (قوله
أخت الفقه) أي مشاركتها في مطلق التحريك أي التحرك فلا يراد أن وصفها التحرك وان التحريك فعل
المتكلم (قوله لبعده المشابهة فيما) أي اضعف المشابهة في المذهب فالضمير في قوله فيها راجع للمذهب وأنته
لاكتساب مرجعه وهو المذهب التأنيث من المضاف اليه وهو النون في قوله بمحذف النون أو يقال أنت باعتبار
العلامة (قوله مواضع) جمعها باعتبار الافراد الشخصية والافعال والكسرة وحذف النون ليس لئلا يمتثل منها
الاموضع والتاء لها موضعان للاثناء وأما الجواب بان المراد بالجمع ما فوق الواحد فليس مطرد بل هو خاص
بالفقه والتاء ولا يجري في الالف والكسرة وحذف النون لما عرفت من أنه ليس لئلا يمتثل منها الاموضع واحد
(قوله الاول في الاسم) تقدم ما فيه ولا فرق في الاسم المفرد بين كونه مضافاً وغير مضاف ظاهراً لا اعراباً أو

تضر بان بالفوقانية
ويضر بان بالتحانية (أو
ضمير جمع) لمذكوره
الواو نحو وتضر بان
بالفوقانية ويضر بان
بالتحانية (أو ضمير المؤنثة
المخاطبة) وهو التاء
التحانية نحو وتضر بان
وتسمى الافعال الخمسة
وهي مرفوعة وعلامة
رفعها ثبوت النون نيابة
عن الضمة (ولانصب خمس
علامات الفقه والالف
والكسرة والتاء وحذف
النون) قدم الفقه لانها
الاصل وأعقبها بالالف
لانها تنشأ عنها وثالث
بالكسرة لانها أخت
الفقه في التحريك
وأعقبها بالتاء لانها بنت
الكسرة وختم بمحذف
النون لبعده المشابهة فيها
واكمل من هذه العلامات
الجنس مواضع تخصها
(فاما الفقه فتكون علامة
للانصب في ثلاثة مواضع)
الاول (في الاسم المفرد)
نحو رايت زيدا وعبد الله
والفني (والموضع الثاني

في (جمع التكسير) نحو رأيت الزيد والهند والاسارى والعدارى (و) الموضع الثالث في (الفعل المضارع) اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل
 بالآخره (ثى) مما تقدم في علامات الرفع نحو ان يضرب وان يحشى (و) اما الالف فتكون علامة للنصب في الاسماء الخمسة (المتقدمة في
 علامات الرفع) (نحو رأيت أباك وأخاك) ٢٨ فاباك وأخاك منصوبان برأيت وعلامة نصبهما الالف نيابة عن الفتحة (وما أشبه ذلك) من
 مقدره لا تندر أو للناصب منصرف أو غير منصرف أشار الى بعض ذلك بالامثلة ومثله رأيت غلامى وقوله تعالى
 وحبنا له اسحق وبنه قوب ولا يخفى اعرابه (قوله في جمع التكسير) أى الجمع المكسر ويعمم فيه بمثل ما قبله
 كما أشار الى بعض ذلك بالامثلة (قوله في الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر أو معتل (قوله اذا دخل عليه
 ناصب) لاحاجة اليه لان النصب لا ينصب الا بنصب الناصب اليه كنه كرمه توضيحا ولم يذكره في نظائر هذا الموضع
 اكتفاء بذكره هنا طالبا للاختصار وكان الاولى ذكر مثل هذا في أول الكلام في قوله فاما الخمسة فتكون
 علامة للرفع في الاسم المفرد بان يقول هناك اذا دخل عليه رافع ويكتفى بذلك عن ذكر مثله في نظائره (قوله
 مما تقدم في علامات الرفع) وهو ما يوجب بناءه أو ينفى اعرابه وهو نون التوكيد بقسمين اوتون النسوة والاف
 الاثنين وواو الجماعة وياه المخاطبة فان دخل عليه الناصب وكان متصلا به نون النسوة كان اعرابه محليا نحو ولا
 يحل انهن أن يكتمن (قوله المتقدمة) أشار به الى أن الالف في الاسماء للهذا الذكرى (قوله وما أشبه ذلك)
 قديمة قال لافائدة له مع قوله أولا لنحو رأيت أباك وأجيب بان نحو أفاد عدم الحصر في الذهن وهذا أفاد عدم
 الحصر في الخارج أو بالاكسر وقول الشارح من نحو رأيت الخبيان لما مما أشبهه ولا موقع لفظ نحو هذا لانهم
 يبقى غير هذه الثلاثة حتى يدخل تخم أو أجيب بان ذكرها باعتبار كل فرد واحد من هذه الثلاثة فيكون
 المعنى نحو رأيت حاك من بقية أخواته وكذا نحو رأيت فاك من بقية أخواته وهكذا ولو أسقطها وقال من
 رأيت حاك الخ كان أحسن (قوله فالسماوات مفعول به) أى عند الجهور وقوله وقيل مفعول مطلق أى عند
 الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب وصوبه في المعنى ووضعه بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل
 الذى عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وانت فعلت به الضرب
 والمفعول المطلق هو ما كان العامل فيه فعل ایجاده وان كان ذا تالان الله تعالى موجودا للأفعال والذوات جميعا
 والجهور لا يشترطون هذا الشرط وباتفاق القولين نصب السماوات ونحوه بالاكسرة وهذه حكمة ناخبة
 الاعراب عن حكاية القول الثانى وهذان القولان ليسا مختصين بجمع المؤنث السالم المنصوب بالاكسرة بل
 جاربان في نحو خلق الله العالم المنصوب بالفتحة الظاهرة ثم اعلم أنه انما نصب ما جمع بألف وتاء يزيد
 بالاكسرة حملا للنصب على الجر كما فعلوا ذلك في أصله وهو ما جمع بالواو والنون ليلتحق الفرع بالأصل ولم يعربوه
 بالحروف كأصله لانه ليس في آخره حروف تصلح للاعراب بخلاف أصله واعلم ايضا أن هذا الجمع يطرد
 في ستة أشياء منظومة في قول الشاطبي في شرح اللفية

وقسه في ذى النون نحو ذكرى * ودرهم مصغرو صحرا
 وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذالمسالم للناقل
 (قوله في التثنية) أى المثني (قوله وأطلق الجمع الخ) اعتذار عن إطلاق الجمع مع كون المراد جميع المذكور
 السالم وقوله لانه على حد المثني أى طريقته في الاعراب بالحروف وفى أن آخر كل منه ما تون تخذف
 للاضافة (قوله لانه الخ) أى لاجل أن المثني شريك جميع المذكور السالم في الاعراب بالحروف (قوله
 بثبات النون) أى بان النون الثابتة (قوله وتقدم أنها كل فعل مضارع الخ) فيه تسمح لان الذى تقدم
 قوله وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير تشبيه الخ ولم يتقدمها كل فعل
 مضارع الخ نعم تقدم ما يفيد ذلك (قوله وللخفض) اللام بمعنى على (قوله لانها أخت الاكسرة في التحريك)
 أى مشاركتها في التحرك فإطلاق التحريك على التحرك من إطلاق السبب على المسبب (قوله مواضع تخصها)
 الجمع باعتبار الأفراد النحوية والافتحة ليس لها الا موضع واحد وهو الاسم الذى لا ينصرف (قوله
 المنصرف) أى حقيقة كزبد أو كجاء وهو غير المنصرف اذا ضيف أو اقترن بالبناء على أنه ما على منه

نحو رأيت حاك وقال ذا
 مال (و) اما الاكسرة فتكون
 علامة للنصب في جمع المؤنث
 السالم) نحو دخلت في الله
 السموات فالسموات مفعول
 به وقيل مفعول مطلق وهو
 منصوب وعلامة نصبه
 الاكسرة نيابة عن الفتحة
 لانه جمع مؤنث سالم (و) اما
 الباء فتكون علامة للنصب
 في التثنية) نحو رأيت
 الزيدتين في زيد بن منصوب
 برأيت وعلامة نصبه الباء
 المفتوح ما قبلها المكسور
 ما بعدها نيابة عن الفتحة
 لانه مثني (و) في (الجمع)
 المذكور السالم نحو رأيت
 العمرين فالعمرين منصوب
 برأيت وعلامة نصبه الباء
 المكسور ما قبلها المفتوح
 ما بعده لانه جمع مذكر
 سالم وأطلق الجمع لانه
 على حد المثني فاذا ذكر
 الجمع مع المثني انصرف الى
 جمع المذكور السالم لانه
 أخوه في الاعراب بالحروف
 (و) اما حذف النون فيكون
 علامة للنصب في الافعال
 الخمسة (التي رفعها بثبات
 النون) وتقدم أنها كل فعل
 مضارع اتصل به ضمير تشبيه
 نحو ان يفعله وان تفعله أو
 ضمير جمع نحو ان يفعلوا
 وان تفعلوا أو ضمير المؤنثة

المخاطبة نحو وان تفعل فهذه منصوبة بلن وعلامة نصبها حذف النون نيابة عن الفتحة (وللخفض
 ثلاث علامات الاكسرة والياء والفتحة) بدأ بالاكسرة لانها الاصل وثنى بالياء لانها بنتم واختم بالفتحة لانها أخت الاكسرة في التحريك وانما
 من هذه الامارات الثلاث مواضع تخصها (فاما الاكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع) الاول (في الاسم المفرد المنصرف)

وهو الاسم المتمكن الامكن
نحو - ومررت بزيد وسمى
منصرفا لدخول تنوين
الصرف عليه وهو المسمى
بتنوين التمكن (و) الثاني
في (جمع التكسير المنصرف)
نحو - ومررت بزيد ووهود
وسمى أن غير المنصرف
يخفف بالفتحة (و) الثالث
في (جمع المؤنث السالم)
ولا يكون الامنصر فأنحو
مررت بالهندات اذالم يكن
علما فان كان علما حازفه
الصرف وعدمه (وأما البناء
فتكون علامة للخفض في
ثلاثة مواضع) الاول (في
الاسماء الخمسة) المعتلة
المضافة نحو مررت بابيك
وأخيك وحيك وفيك وذى
مال فهذه مخفوضة بالياء
الموحدة وعلامة خفضها
الياء نسبة عن الكسرة
(و) الثاني (في النثبة)
مطلقا نحو مررت بالزبدین
والهندين فالزبدین
والهندين مخفوضان بالياء
الموحدة وعلامة خفضهما
الياء المفتحة - وح ماقبلها
المكسور ما بعده هانباية عن
الكسرة (و) الثالث في
(الجمع) السالم لذكر نحو
مررت بالزبدین فالزبدین
مخفوض بالياء الموحدة
وعلامة خفضه الياء المكسور
ما قبلها المفتوح ما بعده هانباية عن
نسبة عن الكسرة (وأما
الفتحة فتكون علامة
للخفض في الاسم الذي
لا ينصرف)

من الصرف سواء ظهر اعراب ذلك الاسم كزيد أو قدر لا ثقل أو التعدا والمناصفة كمررت بالقاضى والغنى
وغلامى (قوله وهو الاسم المتمكن الامكن) يحتمل أنه تعريف للصرف من حيث هو سواء كان مفردا أو
جمع تكسيرا ويحتمل أنه تعريف للاسم المفرد المنصرف ويكون تعريفه بالاعم ان لم يحتمل الاسم في
التعريف على المفرد وقد أجازته المتقدمون لانه يستفاد به التمييز في الجملة والاسم المتمكن هو العارى عن شبه
الحرف فلم يكن والامكن الزائد في التمكن وهو العارى عن شبه الفعل فلم يمنع من الصرف واعلم أن أقسام
الاسم ثلاثة متمكن امكن وهو الاسم المعرب المنصرف وممكن غير امكن وهو المعرب غير المنصرف ولا
ممكن ولا امكن وهو المبني كالمضمرات وأسماء الاستفهام (قوله لدخول تنوين الصرف عليه) الاول أن
يقول للحق تنوين الصرف له لان الدخول يكون في الاول والتنوين في الآخر واطراف تنوين الى الصرف
من اضافة المسمى الى الاسم أى التنوين المسمى بالصرف وما ذكره من أن الصرف هو التنوين أى تنوين
التمكين كما ذكره بقوله وهو المسمى بتنوين التمكن هو مذهب المحققين الذى أشار اليه ابن مالك بقوله
الصرف تنوين أتم مينا * معنى به يكون الاسم أمكنا

وقيل هو الجرم مع التنوين وقيل يطلق على تنوين التمكن والوض والمقابلة صرف (قوله وجمع التكسير
المنصرف) أى حقيقة كالمثل الشارح أو حكما فدخل غير المنصرف مضافا نحو اعطتك كفت في مساجدكم أو
مقر ونبال نحو وأنتم عاكفون في المساجد بناء على ما تقدم في المفرد هذا ولم يقل المصنف في الاسم المفرد
و جمع التكسير المنصرفين مع أنه أخصر زيادة الايضاح للبدي لانه رعايتهم أن المنصرف مجموعهما
(قوله وسبأني أن غير المنصرف) أى من نوعي المفرد وجمع التكسير (قوله ولا يكون الامنصرفا) ولذا لم
يقده المتن بالمنصرف كما فعل فيما قبله (قوله اذالم يكن علما) هذا غنى في قوله ولا يكون الامنصرفا ولقائل
أن يقول لا ضرر ورة الى هذا القيد لان ما جعل علما صامرا مفردا والكلام في الجمع نعم يصح اطلاق الجمع عليه
باعتبار أصله (قوله فان كان علما الخ) نحو عرفات علما للموضع الوقوف وأذرعات قرية من قرى الشام
واختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل
التسمية ولم يحدف تنوينه لانه في الاصل للمقابلة فاستصحب به التسمية وهذه هي اللغة المشهورة وبعضهم
يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوينه مراعاة للعلمية والتأنيث وبعضهم يعربه
اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجزئه بالفتحة مراعاة للتسمية فقط فالاول راعى الجمعية فقط والآخر راعى
التسمية فقط والمتوسط توسط بين الأمرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث
فترك تنوينه وهو وان لم يكن تنوين صرف الا أنه مشبه به في الصورة وقضية ذلك كما قال بعضهم أنه لو سمي
به مذكر كان سمي رجل بمسلمات أنهم بصرفونه وقد روى باللغات الثلاث قوله

تنورتهم من أذرعات وأهلها * يثير أدنى دارها نظر عالى

(قوله المعتلة) أى التى آخرها حال الاضافة حرف علة وانما قلنا حال الاضافة لئلا يرد عليه فوه فان آخره حال
الأفراد هاء وأصله فوه بفتح الفاء عند سيبويه والتحليل وبضمها عند الفراء وعلى كلا القولين هو باسكان الواو
(قوله المضافة) أى الى غير ياء المتكلم (قوله في النثبة مطلقا) أى سواء كان مذكرا أو مؤنث (قوله السالم
للمذكر) أى قال في الجمع للعهد المذكور والقرينة على ذلك ذكره مع النثبة كما مر (قوله في الاسم الذى
لا ينصرف) سواء كان مفردا أو جمعا مكسرا ظاهرا لاعراب أو مقدره وضابطه ان المشابه له فعل في اشتماله على
علتين فرعيتين معتبرتين مختلفتين مرجع احدهما الى اللفظ والاخرى الى المعنى أو علة فرعية تقوم مقام
علتين وذلك أن الفعل فيه علمتان فرعيتان احدهما ترجع الى اللفظ وهى اشتقاق لفظه من لفظ المصدر عند
البصر بين المشتق فرع المشتق منه وأما عند الكوفيين فالعلة اللفظية مشبهة التركيب لان الفعل يدل على
الحديث والزمان والنسبة والاسم يدل على الذات فقط والمركب فرع المفرد كذا في الحاشية ومثله في حاشيته
على الاشعري ونعني به سمي نقلا عن العلامة الدونشري حيث قال وفيه فاعل لان التركيب جاء للفعل من حيث
المعنى اه والثانية ترجع الى المعنى وهى احتياجه الى الفاعل في الافادة وما يحتاج فرع ما يحتاج اليه فالفعل

فرع عن الاسم باعتبار اللفظ والمعنى فإذا شابه الاسم في اشتماله على مطلق علمتين الخ وليس المراد في اشتماله
 على ع-ين العلمتين اللتين في اللفظ منع منه شيئا من منع عنان من الفعل وهما الكسرة والتنوين وبوصف
 العلمتين بالمعتبرتين اندفع إراده نحو عند إذ صرف مع أن فيه الفرعيتين أي لأنهما ليستا بمرتبتين لانقضاء
 بعض الشروط حيثئذ كما سيأتي فلو كانت العلمتان من جهة اللفظ فقط نحو أجمعين بالجمع نصفين أجمال جمع
 جمل ففيه فرعيتان فإن المجموع فرع المفرد والمصغر فرع المكبر وكلاهما من جهة اللفظ أو كانتا من جهة
 المعنى فقط نحو حائض وطامث ففي كل منهما فرعيتان التانيث وهو فرع التذكير والوصف وهو فرع
 الموصوف وكلاهما من جهة المعنى لم يمنع منه الكسرة ولا التنوين لأنه لم يصر بذلك كامل الشبه بالفعل ثم اعلم
 أن حاصل العمل الموجبة لمنع الصرف تسع الأولى صيغة منتهى الجموع والثانية التانيث وهو ثلاثة أنواع
 تانيث بالالف المقصورة أو المدودة وتانيث بالتاء الظاهرة وتانيث معنوي كما سيأتي والثالثة المعرفة والمراد
 هنا خصوص العلمية لا غيرها من بقية المعارف أعدم مدخلها المضمرة والمهم هنا السكونها من مبنيين والكلام في
 المعارف والجمع لذي الأضافة أو اللام غير المنصرف في حكم المنصرف والزابعة الجمعة والخامسة وزن الفعل
 والسادسة زيادة الف والنون والسابعة العدل والثامنة التركيب والتاسعة الوصف وأن من هذه العمل
 ما يقوم مقام علمتين فيستعمل بالجمع بمفرده وهو شيان صيغة منتهى الجموع وألف التانيث المقصورة والمدودة
 أما وجه قيام الأول مقام علمتين فلأن كونه جمعا بمنزلة علمة وهي من جهة المعنى ففيه فرعيتان المعنى بالدلالة على
 الجمعية وكونه أقصى بمنزلة علمة أخرى وهي من جهة اللفظ ففيه فرعيتان اللفظ بخروجه عن صيغ الاتحاد العربية
 وأما وجه قيام الثاني مقامهما فلأنه زيادة دالة على التانيث لازمة لتبناه ما هي فيه فلا يقال في جراء عجر ولا في
 حبلى حبلى فالتانيث بمنزلة علمة وهي من جهة المعنى والضرورة بمنزلة علمة أخرى وهي من جهة اللفظ كذا في
 الحاشية والذي في الحاشية على الأشموني أن التانيث بمنزلة علمة ترجع إلى اللفظ ولزوم ع-لامته علمة ترجع إلى
 المعنى وإن منها ما لا يستعمل بالجمع بل لا بد من علمة ثانية معه وهي السبعة الداقية وبعض الثامنة وهو التانيث
 بالتاء والتانيث المعنوي وهذه على قسمين ما يمنع منها مع الوصفية وما يمنع مع العلمية ضرورة أن الوصفية
 والعلمية لا يجتمعان اتفاقا مدلولهما فان مدلول العلمية الذات ومدلول الوصفية حالة من أحوالها فيمنع مع
 الوصف ثلاثة أشياء العدل كمنى وثلاث ووزن الفعل كاحروز زيادة الف والنون كسكران ويمنع مع العلمية
 هذه الثلاثة كعمرو يزيد وعثمان وثلاثة أخرى وهي الجمعة كإبراهيم والتانيث كطلحة وزينب والتركيب
 كعدي كبر إذا علمت ذلك علمت أن تسمية كل واحدة من هذه العمل السبعة وبعض الثامنة علمة مجاز إذ كل
 واحدة جزء علمة فالعلمة الثامنة الموجبة لمنع الصرف مجموع علمتين أو واحدة تقوم مقامهما كما قاله بعضهم وقد
 أشار الشارح لمعظم ما تقدم بقوله وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع الخ (قوله وهو ما كان الخ) أي
 الاسم الذي لا يصرف المشتمل على علمة تقوم مقام علمتين ما كان الخ أي هو الذي وجد على وزن صيغة أي
 هيئة منتهى أي أقصى الجموع أي الذي لا يمكن أن يجمع جمع تنكسر مرة أخرى بعد حصوله على هذه
 الهيئة مثلا كلب يجمع على أكاب ثم يجمع أكاب على أكاب وكذلك نعم يجمع على أنعام ثم يجمع أنعام على
 أنعام وأكالب وأنعام لا يجمعان بعد ذلك فهما على صيغة وقفت عندها جموع التكسير وقولنا لا يمكن أن
 يجمع جمع تنكسر لا ينافي إمكان جمعه جمع سلامة نحو الصواحبات جمع صواحب فصواحب لا يجمع جمع
 تنكسر بعد هذه الصيغة التي هو عليها وإن جمع جمع سلامة على صواحبات وانما لم يكن الجمع جمع سلامة
 ضارفا في دعوى أن صيغة صواحب مئلا بلغت أقصى صيغة الجموع مع أنه قد بقي من الصيغ صواحبات جمع
 سلامة فلم تبلغ صواحب أقصاها الآن جمع السلامة لما كان لا يغير الصيغة لم يطل نهاية الجمعية على جمع
 التكسير فهو بسبب ذلك كالمعظم وضابطه عندهم كل جمع مكسر بعد ألف تنكسره حرفا كساجد أو ثلاثة
 أو سطها ساكن كصاحب ولا فرق بين أن يكون أوله ميما كما مثل أو غيرا كصوامع وقناديل وسواء
 حذف منه الآخر كالتناقص من الصيغة الأولى نحو جوار أو لا والحرف المشدد بحرفين فهو دواب من
 الصيغة الأولى ونحو بخاني جمع بخني من الثانية وبقوانا كل جمع مكسر خرج نحو تاني وتواني فانهما

وهو وما كان على صيغة
 منتهى الجموع نحو مررت
 بمساجد ومصابيح

(قوله المشتمل على علم الخ)
 صريحه أن الضمير راجع
 إلى خصوص منتهى
 الجموع والمختوم بألف
 التانيث وليس كذلك بل هو
 راجع إلى ما لا يصرف
 مطلقا لا بقيد كونه مشتملا
 على علمة تقوم مقام علمتين
 كما يفهم من عطف العلمات
 تأملا (قوله أي أقصى
 الجموع) أي أقصى أوزان
 الجموع أن قلنا الأضافة على
 معنى من فان قلنا أن المعنى
 الذي تنتهي إليه الجموع
 لم يحتاج لما ذكره شيبيني
 (قوله وضابطه عندهم)
 أي ضابط ما كان على
 صيغة منتهى الجموع

مفردان مصدرا تدا تني وتواني وبقولنا أوسطها ساكن خرج طواعية وكرهية وهما خارجان بالجمع
 أيضا لانهم مفردان وخرج ملائكة ونحوه وبعضهم آخر جهابذة تراط أن لا يكون في آخر هذا الجمع ناء
 التأنيث وقد علم من ضابطه المذكور شروطه وبقي منها أن لا تلحقه ياء النسبة في الجمعية تخرج نحو ظرفاري
 نسبة إلى ظرفار بوزن قطام مدينة باليمن يجلب منها الطيب المسمى بالظفار فهو مصروف لأن الياء فيه للنسبة
 تحققة وخرج نحو حواري بالحاء المهدلة والراء بعد الألف وهو الناصر وحوالي وهو المحتمل فكل منهما
 مصروف لأن الياء فيه ملحقة بياء النسب لانه سمع من العرب مصروفا فقد رفيعه الانتساب وان لم يكن مفسوبا
 حقيقة (قوله) أو كان محتوما بألف التأنيث الممدودة الخ) ألف التأنيث الممدودة عند بعضهم هي الألف التي
 بعدها همزة وعند بعضهم ألف قبلها ألف فتقلب هي همزة وعلى هذا فاطلاق الممدودة عليهم مجاز لان
 الممدود ما قبلها الألف وهي تمنع مطلقا سواء كانت في علم كزكرياء أو نكرة كصحراء أو صفة كصحراء أو جمع
 كاصدقاء جمع صديق وصلها أجمع صالح وأعضاء جمع عزيز وألف التأنيث المقصورة هي ألف لينة مفردة
 سواء كانت في علم كرضوى اسم جبل بالمدينة أو نكرة كذكري أو صفة كعبدى أو جمع كرضى وجرى (قوله)
 أو كان فيه العلمية والتركيب) هذا شروع فيما فيه علمتان والعلمية كون الاسم علما كزكرياء أو مؤنث والتركيب
 جعل اسمين بمنزلة اسم واحد وشرط تأثيره منع الصرف مع انضمامه للعلمية كونه من جنس الجنس عدد ديا ولا محتوما
 بوجه تخرج المركب الاضافي فانه يجري على جزئه الثاني بعد التركيب ما جرى عليه قبله من الصرف وعده
 كعلام زيد وأبى هريرة وأما جزؤه الاول فيعرب بالحركات الثلاث أفعلا أو تقيدا أو خرج المركب الاسنادي
 نحو شاب قرناها وتأبط شرافه مبنى محكى على حالته قبل العلمية فلم يكن له حظ في منع الصرف لان منع
 الصرف مخصوص بالمرربات كذا قيل واقتل أن يقول الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما مبنية وان
 كانت أجزاؤها معربة وبعد العلمية معربة اعرابا تقدير بالاستئصال الحرف الأخير بمحركة الحكاية فتكون
 من العربيات تقدير الامن المبنيات واذا كان كذلك فينبغي أن يحكم عليهم بالا نصرف أو بعده لان عدم
 ظهور الاعراب لا ينافي الانصراف وعدمه كما في عصي وحبل وموسى ويمكن أن يقال الحكاية مانعة من
 اعتبارها سماوا واحدا حتى يحكم عليهم بالا نصرف أو بعده وخرج أيضا المركب التقيدي مطلقا التوضيحي
 وغيره كجملة الشرط كالحبوان الناطق وان قام زيد علمين وخرج أيضا المركب العددي كخمسة عشر فانه مبنى
 على فتح الجزأين الاثنى عشر واثنى عشرة فان الجزء الاول منهما يعرب اعراب المثنى والجزء الثاني مبنى على
 الفتح وخرج المزجي المختوم بوجه كسيبويه فانه مبنى على الصحيح وقد أشار اشرح الى هذه الشروط بالمثال في
 قوله نحو معد يكرب أى وحضر موت وبعيلك فيرفع الجزء الثاني بالضمه وينصب ويجري بالفتح بالانتوين
 والجزء الاول باق على حاله من السكون كمثل الشارح أو الفتح كما مثلنا وهذا هو الافصح ويجوز فيه الصرف
 أيضا والبناء (قوله أو العلمية والتأنيث) سواء كان التأنيث لفظيا أو معنويا أما المعنوي فهو وان يكون اللفظ
 المجرد من التاء والألف موضوعا في الاصل مؤنث سواء سميت به مؤنثا حقيقة كزينة علم امرأة أو مذكرا
 حقيقة كالمثال علم رجل أو يكون في الاصل المذكر ثم جعل علما مؤنث كزينة علم امرأة وهذا التأنيث انما
 يكون بناء مقدرة لظهورها في التصغير وشرطه مع انضمامه للعلمية واحدا من أمور أربعة إما زيادة الاسم على
 ثلاثة أحرف كزينة وسعد لان الحرف الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث وأما تحريك الوسط من حروفه نحو
 سقراسم لجهنم لان الحركة قامت مقام الرابع القائم مقام التاء وما كونه أعجميا كبحور يضم الجيم وحصل اسمي
 بلدتين وأما كونه منقولا من مذكور نحو زيدا فاسمى به امرأة لانه حصل بلفظه إلى التأنيث ثقل عادل خفة
 اللفظ كثقله باناء هذا مذهب سيديويه والجمهور فان لم يوجد فيه واحد من هذه الاربعة نحو همدود وعبد جاز
 فيه الوجهان والمنع أجود عند سيديويه وأما التأنيث اللفظي فهو وان يكون اللفظ ملحقا بآخره علامة التأنيث
 سواء كان موضوعا لمذكر كطلحة وحنة أو مؤنث كفاطمة وان كان الثاني معنويا أيضا ولا شرط له غير
 انضمامه للعلمية اذا علمت ذلك علمت أن أقسام التأنيث ثلاثة لفظي ومعنوي كفاطمة علم امرأة ولفظي فقط
 كطلحة وحنة علمي رجلين ومعنوي فقط كزينة وسعد علمي امرأتين وهذا ظاهر أو علمي رجلين نظرا

أو كان محتوما بألف
 التأنيث الممدودة كصحراء
 أو المقصورة كعبدى أو كان
 فيه العلمية والتركيب
 المزجي نحو معد يكرب أو
 العلمية والتأنيث نحو زينة
 وفاطمة

للاصل وقد أشار الى ما تقدم ابن مالك بقوله

كذلك مؤنث بهاء مطلقا * وشرط منع العارى كونه ارتقى * فوق الثلاث أو كبحور أو سقر
أوزيد اسم امرأة لا اسم ذكر * وجهان في العادم تذكر سابق * ونجسة كهند والمنع أحق
(قوله أو العلمية والجمعة) الجمعة كون اللفظ مما لم تضعه العرب وشرط منعهام مع العلمية أن يكون ما هي فيه
علماء في لغة الجهم قبل استعماله في اللغة العربية علماء وهذا ما حزم به ابن الحاجب ووافقه ابن مالك وهشام وهو
ظاهر قول سيبويه أن يكون جمهور النحويين على أنه لا يشترط وإنما الشرط أن يكون علماء في أول استعمال العرب
وبه جزم الرضي وقال الأثرى أن قولنا اسم جنس في الجهم يعني الجديم نقلته العرب الى العلم فلم ينصرف فيه
فصار غير منصرف وشرطها أيضا عند سيبويه وأكثر النحاة تحرك الوسط وجره الرضي والمتأخرون وأما
عند ابن الحاجب وجماعة فالشرط أحد أمرين إما تحرك الوسط أو زيادة حروف الاسم على ثلاثة قال الأشعري
ويتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال أحدها أن الجمعة لا أثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح الثاني أن ما تحرك وسطه
لا ينصرف وفيما يمكن وسطه وجهان الثالث أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه
جزم ابن الحاجب واعلم أن أسماء الانبياء وكذا الملائكة أعجمية لا أربعة من كل منظومة في قوله

هودش - عيب صالح محمد * أوضاعها في الجهم ليست توجد

رضوان مالك تكبر منكر * أمثالها في الحكيم ما قد ذكرها

يمكن رضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون بخلاف بقية الأربعة فانهم مصروفون وكذا
أسماء جميع الانبياء لا تنصرف الاسمية منظومة في قوله

تذكر شهابنا ثم نوحا وصالحا * وهو داوود لوطا ثم شيثا محمدا

(قوله أو العلمية ووزن الفعل) أي وزن مختص في لغة العرب بالفعل أصالة بمعنى أن الواضع وضعه أصالة للفعل
ولم يوجد في الأسماء العربية من غير شذوذ إلا منقولاً عن الفعل كشمير بن شديد الميم علم فرس وأما بقى اسم بنت
يصبح به معروف فجهمي فلا يصرف في اختصاص هذا الوزن بالفعل لما تقدم من تقييد الأسماء بالعربية
وكضرب على وزن المجهول علم رجل من غير اعتبار ضمير والابان اعتبر مع الضمير كان من العلم المجهول وأما
دئل بضم الدال وكسر الهمزة فشاذ وقد تقدم أنه أقلنا من غير شذوذ فدل على أن الوزن مختص بالفعل فشرطه
أن يكون في أول الاسم الذي على وزن الفعل حرف زائد كما زاد في أول المضارع أي حرف من أحرف
المضارع لا أربعة نحو أحم - دوحمد وتغلب ويشكر أعلاما لا أشخاص معينة فهي ممنوعة من الصرف لأنها
مبدوءة بحروف خاصة بالمضارع فلم تكن في أصل الاسم وههنا كلام نفيس فانظره في الحاشية (قوله أو العلمية
وزيادة الألف والنون) أي زيادتهما على حروف التكامل الأصلية فلا منع فيهما فبه وهما أصليتان كاستعان
واحداهما كتمان وإذا تجاذب الكلمة أصلا أن أصل يقتضي الزيادة وأصل يقتضي عدمها جازا الصرف
وعدمه نحو شيطان أن كان من شطن بمعنى بدد انصرف لأصالة النون وإن كان من شاطش مطا إذا هلك
لم ينصرف ومثل ذلك حسان من الحس أو الحسن وعفان من العفة أو العفونة (قوله أو العلمية والعدل نحو

عمر) العدل في اللغة له معان منها انقضاء الجور وفي الأصل - طلاح تحول الاسم عن صفة الأصلية الى صفة
أخرى مع اتحاد المعنى من غير اعلال ولا الحاق نخرج بقولنا مع اتحاد المعنى المشتق فانه يختلف المعنى فيه وفي
المشتق منه فصار بقد خرج عن معنى الضرب كما خرج عن أظفه بخلاف نحو ثلاثة فانه لم يتغير عن المعنى
التكراري المستفاد من ثلاثة ثلاثة وبقوله من غير اعلال ما تغير للاعلال كقيام فان أصله مقوم كذهب فقلت
حركة الواو الى القاف فصار مقوم تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها إلا أن فائدات ألفا فصار مقوم
فهذا يقال له عدل عندهم لأن التغير للاعلال وبتواولا والحقا نحو كثر لانه أخرج عن الصيغة بزيادة
الواو فيه افترض الحاق بجمعهم ثم إن العدل نوعان تحقيق وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف
وتقديرى وهو الذي لا يدل عليه دليل الامنع الصرف فالتحقيق يمنع الصرف مع الوصفية نحو موتى وثلاث
ورباع والتقديرى يمنع مع العلمية نحو عمر فانه لم يجد العلماء غير منصرف ولم يمكن فيه تقدير سبب آخر مع

أو العلمية والجمعة نحو
ابراهيم أو العلمية ووزن
الفعل نحو أحد أو العلمية
وزيادة الألف والنون نحو
عثمان أو العلمية والعدل
نحو عمر أو كان فيه الوصف
وزن الفعل نحو أفضل

(قوله أي وزن مختص الخ)
وذلك كصفة الماضي
المتفتح بناء المطاوعة كتعلم
أو به - مزه وصل كان طاق
واسفخرج اءلاما لكن بعد
التسمية تكون همزة قطع
وكصفة الماضي المبني
للمجهول علماء وكصفة الامر
من غير فاعل ومن غير
الثلاثي كان طلق ودخرج
وأما ما صيغ للامر من فاعل
كضارب بكسر الراء امر من
ضارب بفتحها فليس من
المختص ولا مما به الفعل
أولى بل به الاسم أولى وأما
ما صيغ من الثلاثي فهو
مما الفعل به أولى

(قوله على وزن المجهول)
أي وأما على وزن الماهلوم
فليس من المختص ولا مما به
الفعل أولى (قوله وأما
دئل) أي اسم لنوع دويبة
شبيهة ببنت عرس

العلمية سوى العدل فقد رقبه اثلا يلزم هدم قاعدتهم من كون الاسم غير منصرف بسبب واحد فقبل انه
عدل عن عامركز فرمعدول عن زافر (قوله أو الوصف والعدل) تقدم معنى العدل وأما الوصف فهو واسم
بدل على ذات مبهمه وحال من أحوالها ولو عبر بالوصفة بدل الوصف لكان أولى لان تقدر كلامه أو وجد
في الاسم الوصف والعدل وهذا غير صحيح لان الوصف اسم كأمرف فكيف يوجد في الاسم ان يلزم عليه ظرفية
الشيء في نفسه وشرط تأثير الوصفية منع الصرف مع علمه أخرى الاصله أى أن يكون اللفظ موضوعا للمعنى
الوصفي أو لا وان غلبت اسميته به - لذلك فلا يضر أن يراد به ذات معينة مع - لاحظة حالها أو بدون تلك
الملاحظة بعد أن كان موضوعا للدلالة على ذات مبهمه وحال من أحوالها بخلاف العكس ولذا قال ابن مالك
والغين عارض الوصفية * كأثر بعب وعارض الاسميه

(قوله نحو مثنى) معدول عن اثنين اثنين وثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة ورابع معدول عن أربعة أربعة
ومثاهم مثلث ومربع لان كلامهم ما معدول عن مكرر فان الاصل تعدد اللفظ عند تعدد المعنى وتكرره وحيث
لم يتعد اللفظ علم أنه معدول عن مكرر واختلافهما ورافعا ذلك الى عشار ومشرهل جاء أم لا والصواب بحقيقته
(قوله أو الوصف وزيادة الاف والنون) تقدم شرط الوصف وهو الاصله وأما الاف والنون فيه فشرطهما
أن لا يكون مؤنث ما دما فيه على وزن فعلانة عند الاكثر وهو الراجح وقيل الشرط وجوده - الى في مؤنثه
ويظهر أثر الخلاف فيما لا مؤنث له أصلا فملى الأول يمنع من الصرف لانتفاء فعلا - لانه الذى هو شرط في منع
الصرف وعلى الثانى بصرف - عدم وجوده - الى الذى هو شرط ومن ثم اختلافهما فى رجحان اذا تجرد من أل
والراجح المنع بناء على الأول (قوله فهذه كلها) أى الاسماء المذكورة ونحوها (قوله أو تنزل أل) سواء كانت
معروفة كقوله تعالى وأنتم عاكفون فى المساجد أو موصولة كقوله

ما أنت باليقظان ناظره اذا * نسبت بمن تهو اذكر العواقب

بناء على أن أل توصل بالصفة المشبهة أو زائدة كقوله

رأيت الوليد بن يزيد مباركا * شديد ابعاء الخلافة كاهله

ومثله أم فى لغة جبر كقوله أن شمت من نجدي ريقا نأقا * تبيت بليل أم ارمدا عتادا ولفا

ثم اعلم ان فيما لا ينصرف اذا أضيف أو تبع أل ثلاثة أقوال أحدها أن يكون باقيا على منعه من الصرف
مطلقا ثانيها أن يكون منه صرفا مطلقا ثالثها التفصيل وهو أنه ان زالت منه علة فنصرف نحو باجدم وبعمثاننا
فان العلمية زالت لان الاعلام لا تضاف حتى تنكروا ن بقيت العلمتان فلا نحو باجدمكم (قوله وللجزم) هو امة
القطع مطلقا واصطلاحا قطع الحركة أو الحرف من الفعل المستقبل (قوله علامتان السكون) هو امة ضد
الحركة واصطلاحا ما ذكره الشارح (قوله والحذف) هو لنة الاسقاط والقطع والوصل واصطلاحا ما ذكره
الشارح ايضا (قوله سقوط حرف العلة) أى من الفعل المعتل وقوله أو النون أى من الامثلة الخمسة وقوله
للجزم أى لاجله فان قلت حيث كان السكون اصطلاحا - حذف الحركة كما ذكره الشارح كان المناسب أن
يقول المثنى وللجزم علامة الحذف ويكون الحذف شاملا لحذف الحركة وهو السكون ولحذف حرف العلة -

وحذف النون قلت انه أراد التعرير بمجمة صود فان قلت العلمتان المذكورتان هما نفس الجزم اذ هما
حذف الحركة أو الحرف والجزم هو ذلك فقد جعل الشيء علامة لنفسه وذلك غير معهود قلت هذا الاشكال
ساقط أما على أن الاعراب معنوية فظاهرا أن الجزم غير السكون والحذف لان الجزم حينئذ تغيير مخصوص
علامته السكون وما ناب عنه وأما على أن الاعراب لفظي فالغايير بالاجمال والتفصيل (قوله فى الخط) أى
منه وقوله تبعه حال من الواو أى حالة كونها تابعة (قوله لانتفاء الساكنين) علة لحذفها فى اللفظ وفى بعض
النسخ لانتفاء الساكنين وعلمها كتب الشيخ البتيتى حيث قال أى ايس - حذفها فى الخط لدفع انتفاء أى
اجتماع الساكنين وان كان - حذفها فى اللفظ لدفع ذلك (قوله ومن نحو لتبلون فان النون حذفت لتوالى
النونات) الاصل لتبلون بواوين ونون خفيفة بوزن ترجون - حذف صفة الواو الاولى لثقل فالتقى ساكنان

أو الوصف والعدل نحو مثنى
وثلاث ورباع أو الوصف
وزيادة الاف والنون
كسكران ولها شروط تطلب
من المطولات فهذه كلها
تخفف بالفتحة نيابة عن
الكسرة ما لم تضاف أو تنزل
أل فانها حينئذ تخفف
بالكسرة على الاصل نحو
مررت بافضلكم وبالأفضل
(وللجزم علامتان السكون)
وهو - حذف الحركة
(والحذف) هو سقوط
حرف العلة أو النون للجزم
واحتزرت بقولى للجزم
من نحو سمدع الزبانية لان
الواو حذفت فى الخط تبعها
لحذفها فى اللفظ لانتفاء
الساكنين ومن نحو لتبلون
فان النون حذفت لتوالى
النونات واسكل من
السكون والحذف

شيئ نحو لم يضرب بضرب فمضرب
فعل مضارع مجزوم لم
وعلاوة جزمه السكون
والمراد بالصحيح الآخر ما لم
يكن في آخره ألف ولا واو
ولا ياء (واما المحذوف فيكون
علامة للجزم) في موضعين
الأول (في الفعل المضارع
المتمل الآخر) وهو ما كان
في آخره حرف علة نحو لم
يدع ولم يخش ولم يرم فيدع
ويخش ويرم أفعال مجزومة
لم وعلامة جزمها حذف
حرف العلة من آخرها نيابة
عن السكون فالمحذوف
من يخش الألف والفتحة
قبلها دليل على ما هو المحذوف
من يدع الواو والضممة
قبلها دليل على ما هو المحذوف
من يرم الياء والكسرة قبلها
دليل على ما هو (و) الموضع
الثاني (في الأفعال الخمسة
التي رفعها بثبات النون)
وهي كل فعل مضارع
اتصل به ضمير تثنية نحو لم
يضربا ولم تضربا أو ضمير
جمع المذكر نحو لم يضربوا
ولم تضربوا أو ضمير المؤنثة
المخاطبة نحو لم تضربي
فهذه الأفعال الخمسة مجزومة
لم وعلامة جزمها حذف
النون نيابة عن السكون
(فصل) في ذكر حاصل
ما تقدم من أول باب
علامات الاعراب الى هنا
تقرينا للبتدي ع
عادة المتقدمين رحمهم الله
تعالى أجمعين وحاصله أن

يقال (المعربات قسمان قسم

محذوف الواو الاولى التي هي لام الفعل لانقاء الساكنين وانما لم تحذف الواو الضمير لانها نائب الفاعل فهي
عدة وكلة بخلاف لام الفعل فانها جزء وكلة وحذف الجزء أولى من حذف الكلمة فصارت ان تكون فادخلت نون
التوكيد المشددة وهي بنونين على نون الرفع فاجتمع ثلاث نونات وحذفت نون الرفع لتوالي النونات ولما
حذفت نون الرفع التي ساكنان الواو والنون المدغمه ولم تحذف الواو امدم ما يدل على ما قبل حركت بما يناسبها
وهو الضم ليكون حقه ما قبل لتبطلون ولم تحذف النون لتوالي النونات الذي يحى بها الأجله وهو التوكيد
واعراب هـ هذا الفعل أن تقول اللام موطنه للقسم وتبطلون فعل جماعة الذكور المخاطبين مبنى للمفعول مرفوع
وعلاوة رفعه النون المحذوفة لتوالي الأمثال والواو نائب الفاعل في محل رفع والنون للتوكيد فان قلت قد
جمع بين ثلاث نونات فهو التثنية في الماضي ويجوز في المضارع قلت لما كان فيهم ما نونان من نفس
الكلمة واحدة زائدة جاز ذلك بخلاف ان تبطلون فان الاولى للرفع وثنتان للتوكيد فالثالثة زائدة على أصل
الكلمة والثقل انما يحصل بالزوائد (قوله مواضع) جمع موضع باعتبار افراد الشخصيه فلا يراد أن
السكون ليس له الا موضع واحد والمحذوف له موضعان كما تقدم نظيره اوانه أراد بالجمع ما فوق الواحد بالنسبة
للمحذوف وغلبه على السكون (قوله ولم يتصل ياخره شئ) أي بوجوب بقاءه أو ينقل اعرابه من نوني النسوة
والتوكيد أو ضمائر الفاعلين خلافا للشيوخ الشنواني حيث اقتصر على الثاني فان الجازم اذا دخل على ما فيه نون
النسوة نحو لم يرض من كان مبنيا على السكون محله جزم (قوله ما لم يكن في آخره ألف الخ) لواسة ط في اسكان
اولى وأظهر لان اثباتها ايوهم أن آخر الفعل المتمل غير حرف العلة وإس كذلك واذا كان حرف العلة هو
الآخر يلزم على اثباتها أن يكون الشئ نظرا لنفسه ويجوز ذلك في أمثال هذه العبارة (قوله حرف علة)
أي أصلي فان كان غير أصلي بار كان بدلا من هـ حزة كقرا من القراءة وبقري من اقراء الضيوف ووضو
ثم دخل الجازم جاز حذفه وتركه بقاء على الاعتداد بالابدال وعدمه كما قال الشارح في شرح الأزهري (قوله
وعلاوة جزمها حذف حرف العلة) وذلك لان الجازم لما دخل ووجد الآخر منها سا كننا فلم يمكنه تحيد الجزم
فيه بالسكون وكان ذلك الآخر اضعفه شيها بالحركة تساط عليه فحذفه نعم لو اتصل بالآخر الفعل نون النسوة
أو التوكيد وجب بقاء حرف العلة نحو لم يخش ولم يرم ولم يدعون (قوله وهي كل فعل الخ) الاولى اسقاط كل
لانها لا افراد والتعريف للمامة ليكنه لما لاحظ معنى الضابط أي به البيان الاطراد أي التنصيص على كل
فرد فرد (فصل) هو لغة الحاجزين الشبثيين واصطلاحا عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك
المعاني المخصوصة على الظاهر عند السامع وهو مصدري محتمل أن يكون بمعنى الفاعل وأن يكون بمعنى
المفعول والمعنى على الاول هذه الالفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة فاصلة ما بعده ما عا قبلها التغيير
عنها وعلى الثاني مفصلة عنها ما هو ذابا أنظر للاصل كما قاله الشبرا ملسي والافه ومن قبيل علم الجنس
فهو ملحق بالاعلام الجامة دغير مرعي فيها معانها الاصل في فلا حاجة لجمع له بمعنى فاعل أو مفعول (قوله
في ذكر) الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لفصل (قوله حاصل) بمعنى محصول أي بحصل الكلام
الطويل المتقدم (قوله من أول باب علامات الاعراب الى هنا) من فيه للبيان أي الذي هو أول علامات
الاعراب ممتدا الى هنا ولا يصح أن تكون من هنا لابتداء الغاية كقولهم سرت من البصرة اذا سيرت ارباب
في المبدادون الذي كرهنا وأشرت بقولي ممتدا الى هنا الى ان متعلقة بمحذوف كما أشار اليه بعضهم (قوله
تقرينا) مفعول لاجله أي ذكر المصنف ذلك لتقرين المبتدي أي تكرر التعليل له لسهولة عليه وهذا جواب
عما يقال التكرير بمعييب (قوله على عادة المتقدمين) متعلق بمحذوف حال من ذكر أي حالة كونه جاريا
على الخ وهذا جواب عما يقال هل المصنف اخترع هـ هذا الصنيع أو سبق به (قوله وحاصله) أي
ما تقدم (قوله المعربات قسمان) مبتدأ وخبر وفيه الاخبار بالثني عن الجمع وصح ذلك مع أن الخبر
عين المبتدأ اما لان المراد بالمعربات الجنس الصادق بالثني قال فيه للجنس والقاعدة أن أ ل الجنس ممتدة اذا
دخلت على جمع أبطات منه معنى الجمعية واما الاز كل قسم منه مدد فالجمع باعتبار تعدد نوع كل قسم فالثني في

يعرب بالحركات) الثلاثة الضمة والفحة والكسرة أو بالسكون (وقسم يعرب بالحروف) الأربعة ٣٥ الألف والواو والياء والنون أو بالحذف

(فالذي يعرب بالحركات)

أجمالا (أربعة أنواع) نوع من

الأفعال وثلاثة من الأسماء

فانواع الأسماء الثلاثة (الاسم

المفرد) نحو جاء زيد ورأيت

زيدا ومررت بزيد (وجمع

التكسير) نحو جاء الرجال

ورأيت الرجال ومررت

بالرجال (وجمع المؤنث

السالم) نحو جاءت الهندات

ورأيت الهندات ومررت

بالهندات (و) نوع الأفعال

(الفعل المضارع الذي لم

يتصل بآخره شيء) نحو

يضرب وإن يضرب ولم

يضرب (وكها) أي مجموع

الأنواع الأربعة لا جميعها

لتختلف بعض الأحكام في

بعضها أي مجموعها (ترفع

بالضمة) نحو يضرب زيد

ورجاله ومؤنثات (وتنصب

بالفحة) نحو لن اضرب

زيدا ورجالا (وتخفف

بالكسرة) نحو مررت بزيد

ورجاله ومؤنثات (وتجزم

بالسكون) نحو لم يضرب

هذا هو الأصل (وخرج عن

ذلك) الأصل (ثلاثة أشياء

جمع المؤنث السالم ينصب

بالكسرة) نحو رأيت

الهندات وكان حقه أن

ينصب بالفحة (والاسم الذي

لا ينصرف يخفف بالفحة)

نحو مررت بأحمد ومسجد

وكان حقه أن يخفف

بالكسرة (والفعل المضارع

المعتل الآخر يجزم بحذف

آخره) نحو لم يغز ولم يخش

معنى الجمع فالطائفة موجودة نظرا لما في على حذفها فربما ينحصرمون والحاصل أنه لا بد من التأويل
في المعربات لموافق قسمان أو عكسه والمراد بنسب المعربات من حيث هي لا بقيد كونها معربة بالحركات
ولا بقيد كونها معربة بالحروف فلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره وكونها قسمين بالاستتقراء (قوله يعرب
بالحركات) أي وجودا أو عدمه فدخل فيه المعرب بالسكون وبذلك اندفع ما يقال إن المعرب بالسكون
لا يدخل في المعرب بالحركات (قوله أو بالسكون) لا حاجة إليه لدخوله فيما يعرب بالحركات كما تقدم (قوله
يعرب بالحروف) أي وجودا أو عدمه فدخل فيه المعرب بالحذف وبذلك اندفع ما يقال إن المعرب بالحذف
لا يدخل (قوله أو بالحذف) أي حذف أحد الحروف الأربعة وفيه ما تقدم (قوله أربعة أنواع) جمع نوع
والمراد أربعة أبواب ولفظ أنواع زائد للتوكيد وللبادرة إلى بيان أن المراد بقوله أربعة الأنواع لا الأفراد لأن
الأفراد أكثر من ذلك بل لا تنحصر ولم يقتصر الشيخ رحمه الله تعالى على التفصيل حيث لم يكن يفعله فوالذي
يعرب بالحركات الاسم المفرد الخ بل أجل أوله حيث قال أربعة أنواع الخ محافظة على فائدة الأجمال ثم
التفصيل (قوله الاسم المفرد وجمع التكسير) أي الأما الحق منها بالمشي وجمع المذكر السالم كذلك وكنا
فانه مفرد اللفظ الحق بالمشي في أعرابه أن أضيف لمضمر وكسرين وبابه فانه جمع تكسير الحق بجمع المذكر
السالم في أعرابه (قوله وكها) المراد الكل المجموعي ولذا قال الشارح أي مجموع الأنواع الأربعة وهذا إذا
نظرنا الكلام المصنف بقطع النظر عن الاستثناء بان يراد به ضمير كها ما يشمله وإنما كان من السلك المجموعي
للتخلف عن الحكم المذكور في بعض الأفراد الداخلة تحت كل وهو المسثنى فيكون من السلك المجموعي
وأما إذا نظرنا الكلام المصنف مع إخراج المسثنى من أول الأعراب أن يكون المراد بالضمير غيره فيكون من
السلك الجبجي لانه ليس هناك أفراد داخلة تحت كل تخلفت عن الحكم المذكور وعدم دخول ما تخلف
تحتها قال العلامة الشنواني بل يصح أن يراد بالجمع مطلقا ولا يضرب التخلف الذي ذكره الشارح لأن المصنف
قد استثنى ما تخلف فيه ذلك بقوله الثاني وخرج الخ والحاصل أنه لا حاجة لما ذكره الشارح بل يراد بالكل
السلك الجبجي لأن المصنف أخرج ما دخل فيه مما خالف الأصل (قوله مجموع هذا) أي المذكور كنوع من
الأنواع الأربعة ترفع بالضمة الخ هو الأصل في المعربات (قوله جمع المؤنث السالم) أي ما يصدق عليه
لأنه أي لفظ جمع اذ هو ينصب بالفحة كما لا يخفى (قوله والاسم الذي لا ينصرف) أي ما يصدق عليه هذا
الاسم نحو أحمد لأنه أي لفظ الاسم الذي لا ينصرف لانه ليس فيه شيء من موانع الصرف والمراد ما لم ينصف
أو يتلأل فلا تغفل (قوله المعتل الآخر) أي ما يصدق عليه هذا الاسم وهو يغزو ويخشى ويرمى ونحوها
نظير ما مر أن قات لا حاجة إلى تقييد المعتل بالآخر ولا فائدة له لأن المعتل في اصطلاح النحاة يختص بما آخره
حرف علة والتعميم اصطلاح صرفي قلت إن سلم ذلك ففائدة التقييد بيان الواقع ودفع التوهم والحاصل أن
المعتل عند النحويين ما كان آخره حرف علة وعند الصرفيين ما فيه حرف علة سواء كان أوله أو وسطه أو
آخره فهو أعم مطلقا من المعتل عند النحاة فيجتمعا في نحو يخشى ويدعو ويرمى وينفرد المعتل عند
الصرفيين في نحو وعد وقال (قوله بحذف آخره) وتقدم أنه ينصب بفحة مقدرة على الألف وظاهرة على
الواو والياء فان قلت لم يمحوا النصب في هذا الفعل المعتل على الجزم فيكون بحذف آخره كما أن الجزم
كذلك كما جلا نصاب الأفعال الخمسة على جزمها فكان بحذف النون قات أحجب بانه إنما كان ذلك في الأفعال
الخمسة لتعذر الأعراب بالحركة فيها بخلاف ما هنا فأعرب نصبها بحركة مقدرة على الألف وظاهرة على الواو
والياء على الأصل (قوله النشبة وجمع المذكر السالم) أي ما يصدق عليه نظير ما مر لفظهما لأن لفظ النشبة
مصدر ولفظ جمع ليس هو الجمع (قوله والأسماء الخمسة) أي ما يصدق عليه لاهي نفسها كما مر أي تعرب
بالحروف في إحدى لغات بالشروط السابقة وتسمى لغة الانعام وفيها الغنان القصير وهو لزوم الألف في الأحوال
الثلاثة والأعراب بالحركات الثلاث مقدرة عليها كالفق والنقص وهو حذف أحرف الدالة والأعراب

لم يرم وكان حقه أن يجزم بالسكون (والذي يعرب بالحروف أربعة أنواع) أيضا ثلاثة من الأسماء ونوع من الأفعال فانواع الأسماء الثلاثة

الثلاثة (نحو ال زيدان) (وجمع المذكر السالم) نحو ال زيدون (والأسماء الخمسة) وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال

(و) نوع الافعال (الافعال الخمسة ٣٦ وهي: فعلان) بالياء المشاء تحت (وتفعلان) بالمشاء فوق (وتفعلون) بالمشاء تحت (وتفعلون)

بالمشاة فوق (وتفعلين) بالمشاة فوق لا غير (فاما التثنية) بمعنى المثنى من اطلاق المصدر على اسم المفعول (فترفع بالايف) نحو جاء الزيدان (وتنصب وتخفض بالياء) المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نحو رايت الزيدان ومررت بالزيدين (واما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو) نحو جاء الزيدون (وينصب ويخفض بالياء) المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نحو رايت الزيدين ومررت بالزيدين (واما الاسماء الخمسة فترفع بالواو) نحو هذا الولد وأخوك وحموك وفوك وذو مال (وتنصب بالايف) نحو رايت أباك وأخاك وحماك وفاك وذو مال (وتنصب بالياء) نحو نظرت الى أبيك وأخيك وحميك وفيك وذى مال (واما الافعال الخمسة فترفع بالنون) نحو يفعلان وتفعلان وتفعلون وتفعلين (وتنصب وتخفض بمحذوها) أى بمحذف النون نحو لن يفعلوا ولم تفعلوا وان يفعلوا ولم تفعلوا وان تفعلوا ولم تفعلوا وحاصل علامات الاعراب عشرة أشياء: ياء الحركات الثلاث والسكون والاحرف الثلاثة وحذفها للجواز والنون وحذفها للنصب والجواز (باب الافعال)

بالحركات الظاهرة على ما قبلها كما هو مبسوط في المطولات (قوله والافعال الخمسة) أى ما تصدق عليه كاسم وكونها خمسة باعتبار صيغها أما باعتبار معانيها فتريد على ذلك كما سبق (قوله فاما التثنية) مصدر أر يد به اسم المفعول أى المثنى كما سبق وقال بعضهم انه فى الاصل مصدر نقل الى الكلمة المخصوصة وليس هو اسم مفعول لا قبل النقل ولا بعده بل هو قبل النقل مصدر وبعد النقل اسم للكلمة المخصوصة وليس من اطلاق المصدر على اسم المفعول مجازا فلى هذا يكون حقيقة عرفة لتبادر هذا المعنى وهو الكلمة المخصوصة الى الذهن عند الاطلاق وهو علامة الحقيقة والحاصل أن اطلاق التثنية على الكلمة المخصوصة اما مجازا او حقيقة عرفة (قوله فترفع بالايف وتنصب وتخفض بالياء) على اللغة المشهورة ومقابلها الزامه الايف واعرابه كما قصور عليه لا وتران فى الية وان هذان اسحار ومن العرب من يلزمه الايف ويعربه كما فدرات فيقول جاء الزيدان بضم النون ورايت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها ولوسمى به أى المثنى جازا عرابه كاصله واعرابه واعراب ما لا ينصرف مع لزوم الايف كعمران (قوله واما جمع المذكر السالم الخ) ولوسمى به أو بما لحق به جازا عرابه كاصله واعرابه كحين فى لزوم الياء وظهور حركات الاعراب على النون مع التنوين ما لم يكن أعجميا والامتنع التنوين وأعراب ما لا ينصرف كقنبرين وجازا لجاؤه به عربون فى لزوم الواو والاعراب على النون مبنية وجازا عرابه كهرون فى لزوم الواو والاعراب على النون غير مبنية للعلمية وشبه البهية وجازا لزوم الواو وفتح النون وانظر على هذا الاخير هل الاعراب بحركات مقدرة على النون أو الواو وفى الشيخ خالد على التوضيح ان هذا نظير من يلزم المثنى الايف ويكسر النون ويقدر الاعراب وقضيته ان تقدر الحركات ههنا على الواو قاله ابن قاسم الببادى (قوله فيرفع بالواو) المضموم ما قبلها الفظا وهو ظاهر أو تقديرا نحو المصطفون والاعلون (قوله المكسور ما قبلها) أى لفظا وهو ظاهر أو تقديرا نحو مدبران نحو وانهم عندنا من المصطفين الاخبار فان أصله المصطفين تحركت الياء الاولى وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم حذفت الايف لالتقاء الساكنين وأبقيت فتحة الفاء دليلا عليها (قوله واما الاسماء الخمسة فترفع الخ) أى فى احدى لغاتها الى آخر ما مر (قوله وتنصب وتخفض بمحذوها) وقد ورد حذف النون لغير ناصب وجازم نثر أو نظما قرئ قالوا اسحارن نظاهر أى تنظاها فادغمت التاء فى الظاهر وفى الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقال الشاعر أبيت أسرى وتبينى ندلىكى شعرك بالغير والمسك الذكى ولا يقاس على ذلك وانما جاز حذفها لاجل على أصاها الذى هو الضمة فانما حذفت تخفيفا كقراءة أى عمرو ولا يأمركم باسكان الراء وانما اجتمعت هذه النون مع نون الوقاية جازا لاثبات مع الفلك والادغام وجازا لحذف والمحذوف عند سيبويه ورجحه ابن مالك نون الرفع وأكثر المتأخرين على انه نون الوقاية (قوله علامات الاعراب) الاضافة بمعنى اللام على ان الاعراب معنوية وبمانيية على انه لفظي (باب الافعال)

أى هذا باب بيان حقائق الافعال وانما قد رنا حقائق لانه ذكر حقائق الافعال بالمثل بقوله نحو ضرب الخ وذلك بناء على ما قاله ابن الحاجب من أن التعريف يفاد بالمثل (قوله الاصطلاحية) أى لا الافعال اللغوية التى هى جمع فعل بفتح الفاء وهو المصدر أى الحدث الذى يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو غير ذلك لانها لا تنصرف فى ثلاثة وأخذنا اشار ح هذا القيد من التقسيم الى ثلاث لان ذلك ليس الا الافعال الاصطلاحية ولان كل قوم انما يتكلمون على اصطلاحهم ولهذا لم يخرج المتن الى التصريح بهذا القيد فأن فيه للعهد الذى بخلافها فى قوله الافعال ثلاثة الخ فانما الله - الذى كرى تقدم مدخولها فى الترجمة والمراد بيان أنواع تلك الافعال لاصح معها لانها لا تنصرف فى ثلاثة أى بيان أنواعها من حيث زمانها لا بالنظر الى غيره من التحديد والزيادة وغيرهما (قوله جمع فعل) أى بكسر الفاء وهو جنس تحتية ثلاثة أنواع فكان الاختصار أن يعبر بالمتن بالمفرد الذى هو الجنس - ولكن أراد مزيد البيان للمبتدى ولا جيل ذلك ذكر الافعال ثانيا بالاسم الظاهر والا فكان الاختصار أن يقول وهو ثلاثة (قوله لارابع لها) أخذنا الحصر من هذه الجملة لانها مفيدة له لان لام

الجنس اذا دخلت على مبتدأ كما هنا كان منصرفا فيما بعده فالمعنى الافعال منصرفة في ثلاثة كما انها اذا دخلت على خبر كان منصرفا فيما قبله كقولك زيد الامير قال الشيخ على الاجهوى رحمه الله تعالى
مبتدأ بلام جنس عرفا * منصرفا في نحو سبر به وفا
وان عرى عنها وعرف الخبر * باللام مطلقا فبالعكس استقر

ودليل المنصرف في ثلاثة أن الفعل ان تأخر التلغظ به عن وقوعه فهو الماضي أو قارن بعض وجوده فهو المضارع أو تقدم التلغظ به على الفعل فهو الامر (قوله ماض) قدم الماضي على المضارع ثم المضارع على الامر اقتداء بالكتاب العزيز فان الله سبحانه وتعالى ذكر اول الماضي بقوله انما امره اذا ارادوه وماض ثم ان يقول وهو مضارع ثم كن وهو الامر (قوله وهو مادل الخ) هذا حداد بخصوص الماضي وسبأني حداد بخصوص المضارع والامر وما حداد مطلق الفعل الشامل للثلاثة فقد تقدم ذكره في باب الاعراب سابقا مستوفى فارجع اليه ان شئت (قوله دل على حدث الخ) أي دل بحسب الوضع دلالة تضمنية على حدث الخ بان يكون جزءه معناه حدثا مقترنا بزمن ماض بحسب الوضع بان يكون الحدث والزمان مقترنين في المعنى الوضعي أي فعل فهم منه حدث مقترن بذلك الحدث بحسب الوضع مع بزمن ماض أي ان الحدث والزمان اصطحابا في الوضع لهما فينبغي مساوي قول بعضهم مادل على حدث وزمان كما يأتي فلا يعترض بانه لا يقتضي دخول الزمان في مفهوم الفعل انتهى بحسب معنى الملتصا (أقول) قوله بان يكون جزءه معناه حدثا الخ لا يصح لان الحدث المقترن بالزمان الماضي ليس جزءا للمعنى بل هو تمام المعنى كما يدل على ذلك فيصح قوله قبل أي دل بحسب الوضع دلالة تضمنية بل كان الصواب منه حدث مقترن الخ واذا كان كذلك فلم يصح قوله قبل أي دل بحسب الوضع دلالة تضمنية بل كان الصواب أن يقول أي دل دلالة مطابقة لان الدلالة على الحدث المقترن بالزمان أي المصطحب معه في الوضع دلالة على تمام المعنى فهي مطابقة لا على جزئه فتكون تضمنية وانما دلالة التضمن هي الدلالة على الحدث فقط أو الزمان فقط هكذا نظره فأنامل بانصاف والحاصل كما قال سبط الرهاوي في حاشية الجاثي ان الفعل يدل على الحدث والزمان مطابقة وعلى أحدهما تضمنيا وعلى الفاعل والمكان التزاما وقبل على كل منهما مطابقة ولم يتعرض للنسبة مع تصريحه بانه يدل عليها (قوله بزمن ماض) المراد بالماضي اللغوي فلا دور في التعريف ولا يقال هذا الحد غير مانع لصدقه على المضارع المجزوم بل أو لما أخذنا لان دلالة على الزمان الماضي عارضة نشأت من لم أو لما وهو موضوع للمستقبل والاعتداد وانما هو باصل الوضع (قوله وقبل تاء التانيث الساكنة) بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد الساكنة أصالة فلا يرد أنها تتحرك لعارض كما مر فان قلت كثير من الفعل الماضي لا يقبل هذه التاء كفعل التهجج وحب من حبذا وخلو وعدا وحاشي أجيب بان تلك الافعال تقبل بالنظر الى أصلها لكن طرأ عليها ألزمت استعمالات خاصة لا تقبل معها التاء وذلك أنهم التزموا تذكير فاعلها فان فاعل فعل التهجج يرجع الى ما هو بمعنى شيء عظيم وفي فاعل خلو وعدا وحاشي الخلاف الا في الاستثناء من أنه ضمير يرجع الى البعض المفهوم من الكل أو المصدر وفاعل حب ذوذا وهو من الامثال وهي لا تغير والعبرة باصل الوضع فقوله وقبل أي بحسب الوضع (قوله أي مشابه) اشار به الى وجه تسميته بالمضارع يعني أنه سمي مضارعا من المضارعة التي هي في اللغة المشابهة ووجه المشابهة أنه أشبه الاسم في أربعة في الابهام والتخصيص فان يضرب يحتمل الحال والاستقبال فان قلت الا أن تخصص بالحال أو غدا تخصص بالاستقبال كقولك رجل والرجل وفي قبول لام الابتداء نحو ان زيد يضرب كما تقول ان زيدا يضرب وفي جريانه على حركات اسم الفاعل وسكنااته كضرب فانه يوزن ضارب والم-راد مطلق الحركة لا متضمنة فدخل فيه نحو يقتل بالقياس الى اسم فاعله وهو قاتل واله-ذا أعرب دون أخويه ورد ذلك ابن مالك بما يطول فراجع (قوله وهو مادل على حدث مقترن باحد زمانين الحال والاستقبال) أي فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث بان يكون جزءه معناه حدثا مقترنا باحد زمانين بحسب الوضع بان يكون الحدث واحد الزمانين مقترنين في المعنى الوضعي أي فعل فهم منه حدث مقترن بذلك الحدث بحسب الوضع

(ماض) وهو مادل

ع-لى - حدث مقترن

بزمان ماض وقبل تاء

التانيث الساكنة نحو

ضربت (ومضارع) أي

مشابهة وهو مادل على

حدث مقترن باحد

(قوله أو قارن بعض

وجوده فهو الامر) قال

شيخنا فبه ان ما كان

للمضارع ج-له للامر

وبالعكس ع-لى ان المقارنة

لبعض الوجود ليست

بلازمة في المضارع والذي

في مدانه ان تأخر التلغظ

به فالماضي أوتق-دم

فالمستقبل أو قارن بالحال

اه وهو ظاهر

(قوله قدم الماضي على

المضارع الخ) في صب

قدم الماضي على ما بعده

لسبق مدلوله على مدلول

ما بعده فان الماضي وقع

وانفصل وغيره لم يحصل

وقبل ان المضارع سابق

من حيث ان الشيء

مستقبل أولا ثم يصير

ماضيا والاوّل ناظر اشبهين

شي ماض وشئ غيره

والثاني ناظر لشي واحد

تجري عليه الازمنة

الخ اه محشى لمخصا وفيه ما تقدم قري بيا من المناقشة وخرج بقوله بحسب الوضع اسم الفاعل المستعمل في زمان الاستقبال نحو ان اضرب غدا لان الواضع لم يحول الزمان جزعه معناه وكذلك اسم الفعل المضارع كوي بمعنى اعجب ولا يشك الفـ هل المضارع المنفي لم يحول لم يضرب فيه كون التعريف غير جامع لان دلالة على الزمان الماضي عارضة والصحيح عند كثير منهم ان الحاجب ان المضارع مشترك بين زمانى الحال والاستقبال اشتركا كالفعل كما ان الاسم يكون مشتركا بين المعانى الالهـ ليدل على كونه للامارة والجارية وعن الذهب وغير ذلك فيكون موضوعا للحدث والزمان الحالى تارة وللحدث والزمان الاستقبالى تارة اخرى فهو حقيقة فيهم على الاصح عندهم مقترن بزمانين بوضعين وبالنظر الى كل وضع مقترن بواحد فقوله الشارح مقترن بالحال أى بوضع واحد فيكون جاريا على الرابع (قوله زمانى الحال والاستقبال) الحال هو القدر المشترك بين الزمانين ولاجل ذلك يقال زيد يصـ الى الآن مع ان بعض صلاته ماض وبعضها مستقبلى ويعرف ايضا بان المقارن وجوده لفظه لوجود جزعه معناه نحو زيد يكتب الآن فيكتب مضارع بمعنى الحال لان وجوده لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة لالوجود جميعها والحاصل ان الحال نهاية الماضى وبداية المستقبل فهو طريقة الزمانين وليس بزمان لان طرف الزمان جزء لا يتجزأ والزمان مركب من جزأين فصاعدا واذا عرفت ذلك فقوله الحال اسم للحاضر فيه تسامح لما علمت ولان الزمان لا يستقر عن شئ عين كذا قال النكتى وناقشه في الحاشية بقوله وقوله لان طرف الزمان الخ يتأمل مع قوله انه طرف الزمانين فان الطرفين اثنان فتأمل اه والاستقبال نقيض الاستدبار والمراد الزمان المستقبلى أى الآتى (قوله وقبل لم) بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد بقوله لم صحة دخوله عليه وآثرها على غير هالانها أشهر وعوامله ولان لها امتزا جابتغير معناه الى الماضى حتى صارت كجزئه (قوله وأمر) هو لغة نقيض النهى وجهه أمور واصله لاحكاما ذكره الشارح (قوله مادل على طالب الخ) أى فعل دل بحسب الوضع بصيغته وقوله على طالب حدث من اضافة الصيغة للوصف أى حدث مطلوب حاصل ذلك الحدث في زمان الاستقبال وان لم يستعمل فيه بل اريد منه معنى آخر من معانيه المجازية الكثيرة كالأباحة والتهديد (قوله وقبل ياء المخاطبة) أى ياء المفاعلة وهى اسم مفعول عند سيبويه والجمهور أى وقبل نون التوكيد نحو اضرب فانه يدل على الطلب بصيغته بحسب الوضع ويقبل الياء المذكورة نحو اضربى ويقبل نون التوكيد بقسمهم نحو اضربن واضربن فخرج بقيد الوضع نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله لانه وان دل على الطلب وقبل ياء المخاطبة اذ هو معنى آمنوا وجاهدوا بآبائكم جزم المضارع فى جوابه وهو قوله يغفر لكم ذنوبكم الخ فليست دلالة على الطلب بالوضع وخرج بقيد الصيغة نحو انضرب لانه وان قبل الياء ودل على الطلب بالوضع ليست دلالة عليه بالصيغة بل بواسطة اللام ومثله لانضرب فانه للنهى وهو طالب الترك وخرج بقوله انما مادل على طلب ما قبل ياء المخاطبة أو نون التوكيد ولم يدل على الطلب وذلك المضارع نحو أنت تقومين وخرج به أيضا فدل على التعجب لانه لا يدل على الطلب ولا بالوضع على الصحيح بل هو خبر وهو فعل ماض أى به على صورة الامر كما هو مقرر فى محله وخرج بقيد قبول ياء المخاطبة أو النون نحو دراك ونزال فانه وان دل بالوضع على الطلب لا يقبل الياء ولا النون وكذا نحو ضرب بازيد بمعنى اضرب زيد لانه لا يقبل الياء ولا النون وان دل على الطلب ثم ان اخراج نحو دراك وضربا بهذا القيد يحتاج اليه ان فسرته ما فى كلام الشارح بلفظ أما على تفسيرها بفعل كما تقدم فلا حاجة اليه لان الاخراج فرع الدخول وذلك لم يدخل فى الفعل ثم اعلم أن الامر للزمان المستقبلى والحال باعتبارين فلا يطلق القول بان زمنه مستقبلى ولا بانه حال فزمانه مستقبلى أبدا باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه لان المقصود حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل نحو يأبى الله أى أدم ذلك وباعتبار الانشاء له زمان حالى بناء على ان الانشاء يقع معنى بلفظ يقارنه فى الوجود (قوله فى الماضى مفتوح الآخر) أى مبنى على فتح آخره وقوله أبدا أى فى جميع أحواله أما البناء فلانه الاصل فى الأفعال فلا يشئ عن علته وانما يشئ عن كونه على حركة وعن كونه افتقاره وجواب الأول أنه أى الماضى أشبه الاسم والمضارع فى وقوعه وموقعه فاما كونه يقع

زمانى الحال والاستقبال وقبل لم نحو لم يضرب (وأمر) وهو مادل على طالب حدث فى زمان الاستقبال وقبل ياء المخاطبة نحو اضربى فهذه حقيقة الأفعال الثلاثة (نحو وضرب ويضرب واضرب) وأما أحكامها (فالماضى مفتوح الآخر أبدا) على الاصل نحو ضرب ودحرج وانطلق واستخرج

(قوله وجمعه أمور) الأولى أوامر (قوله من اضافة الصيغة الخ) لعل الأولى ابقاء الكلام على حاله فيكون من اضافة المصدر لقوله

خلاف الاصل (والامر مجزوم أبدا) عند الكسائي بلام الامر مقدرة فاصل اضرب عنه دلتضرب حذف اللام تخفيفا ثم التاء خوف الالتباس بالمضارع ثم أتى به حمزة الوصل عند الاحتياج اليها وعند سيبويه الامر مبني على السكون ان كان صحيح الآخر نحو اضرب

(قوله وانما سكن آخره عند اتصال الضمير الخ) اعترض بان نحو شجرة وبقرة فيه ذلك التوالى ولم يكرهه ولو كانت ناؤه في تقدير الانفصال دون تاء الفاعل كما قيل للزم التحكم اذ كل منهما لاغنى عنه ولو وجب في نحو قلنسوة قلب الواو ياء والضممة كسرة لرفضهم الواو المنطرفة بعد ضمة ومن ثم اختار بعضهم ان ذلك السكون لتمييز الفاعل من المفعول في نحو اكرمنا بسكون الميم وفتحها وحملت التاء ونون النسوة على نالان كلامهم اضمير رفع متحرك متصل وخص الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل اليه تخفيف فيه ويمكن الجواب بان ذلك مفتقر في الاسم لفتحته كشجرة وبقرة وبان حركة الاعراب خفيفة ليكونها غير لازمة

صفة وصلة له وخبر او حال اقرب منه ما فني على حركة لان الحركة اقرب الى الاعراب من السكون وخواب الثاني انه بنى على الفتحه لغتم او نقل الفعل فلو ضم أو كسر لاجتمع ثقلان وبناء لماضى متفق عليه والخلاف انما هو فيما بنى عليه على قولين قول بالانفصال وهو انه ان اتصل به واو الجماعة بنى على الضم كضربوا وان اتصل به ضاء يرفع متحرك بنى على السكون كضربت والابن بنى على الفتح وقول بالاطلاق وهو انه مبني على الفتح في سائر احواله اسكن الفتح اما ظاهر كضرب او مقدر للتميز كرمى أو للثقل كضربت أو لئلا يفسد كضربوا وهذا هو الراجح وكلام المتن ظاهر فيه وكلام الشارح يحتمل وسياق ما فيه ومن المبنى على الفتح الظاهر نحو ضربا بناء على أن فحة البناء هي الاصلية وهو الصحيح وقبل عارضة لاجل الان فيكون من المبنى على فتح مقدر (قوله ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك) بالرفع صفة ضمير وخرج بالضمير الاسم الظاهر كضرب زيد وبالرفوع المنصوب نحو ضربته وضربنا وضربك وبالمتحرك الساكن ما عدا الواو ونحو ضربا فبناء وها على الفتح كما تقدم وقوله فانه يسكن يحتمل تسكين بناء وهو المتبادر من الاستثناء وهو ما ذهب اليه بعضهم وبصرح به كلام ابن هشام في شرح الشذور ويحتمل خلافه وأن البناء على فتح مقدر وهو ما ذهب اليه آخرون ويؤيده نعم به يسكن دون أن يقول فيبنى على السكون أفاده المحشى نقلا عن الشنوائى (أقول) وسياق أن هذا الاحتمال الثاني بعيد من كلام الشارح في نظيره هذا فيكون في هذا ايضا كذلك وانما سكن آخره عند اتصال الضمير المذكور به التالى في نحو ضربت ووجع نحو استخرجت طرد الباب عليه أربع متحركات فيما هو كالجملة الواحدة لان ضاءير الفاعل كجزء من الفعل وهو غير جائز لثقل الجملة الواحدة (قوله وما لم يتصل به واو الجمع فانه يضم) يحتمل ضم البناء وهو المتبادر من الاستثناء وهو ما ذهب اليه بعضهم كما تقدم ويحتمل خلافه وأن البناء على فتح مقدر وهو ظاهر كلام المصنف واليه ذهب آخرون كما تقدم ويؤيده ظاهر قول بعضهم ان الضم لا يدخل الفعل لنقله أفاده في الحاشية نقلا عن الشنوائى مع زيادة من النبتى (أقول) ان قوله على خلاف الاصل معناه أن بناءه على الضم خلاف الاصل لان الاصل فيه أن يكون على السكون كما قال في الخلاصة والاصل في المبنى أن يسكنه وهذا يشعر بان بناءه على الضم حقيقة لا على فتح مقدر وحينئذ يكون كلامه ظاهرا في الاحتمال الاول كما هو المتبادر من الاستثناء ايضا كما تقدم خلاف ظاهر كلام المتن واذا كان كذلك فيبنى حمزة عليه هنا وفيما تقدم في قوله فانه يسكن لاجل أن يكون كلامه على وتيرة واحدة فنامل بانصاف (قوله عند الكسائي) انما حمل الشارح كلام المتن على مذهب الكسائي اكونه عبر بالجزم الذى هو من القاب الاعراب فلا يناسب ذلك المذهب من يقول انه معرب وهو الكسائي ومن تبعه ولا يتعين حمل كلامه على هذا المذهب بل يصح حمله على مذهب سيبويه ايضا بان يقال كلامه على حذف مضاف وهو اداة التشبيه تنبيه على المبالغة والاصل مثل المجزوم أو يقال معنى قوله مجزوم أن يعامل معاملة المجزوم ويؤيد ذلك قول المصنف فيما سبق الافعال ثلاثة وخص الشارح الكسائي بالذكور مع أن هذا المذهب له وغيره من الكوفيين لانه امام أهل الكوفة (قوله تخفيفا) أى تخفيف النطق به (قوله خوف الالتباس بالمضارع) أى الصحيح الآخر حالة الوقف (قوله عند الاحتياج اليها) بان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا كما مثل فان الضاد في يضرب ساكنة فيؤتى بها اتصالا للنطق بالسكون ولم يحرك ما بعد حرف المضارعة مع انه ليس من اجتهاد حمزة الوصل محافظة على صيغة المضارع اما اذا لم يحتج الى تلك الهمزة فلا يؤتى بها بان كان ما بعد حرف المضارعة متحركا كيد خرج ويتعلم ويقال وغير ذلك والعبرة في كونه مقهورا باللفظ لا بالتقدير فلو كان مقهورا لفظا ساكنا تقدر نحو تقوم وتبصر فان اصلهما تقوم وتبصر لم يؤت بالهمزة فمقول قم وبع (قوله مبني على السكون) أى على الاصل في الافعال والبناء فان الاصل في الافعال البناء والاصل في البناء السكون فلا يسئل عن علمهما ولا فرق بين السكون اللفظي نحو اضرب والتقدير بنحو كوف وغض واشتد واضرب الرجل وحمل بناء الصحيح الآخر على السكون اذا لم تماشره نون التوكيد لفظا وتقديران باشرته كذلك بنى على الفتح وما لم تماشره نون النسوة فان باشرته بنى على السكون ولو قال الشارح والامر عند سيبويه مبني على

وعلى حذف الآخران كان
معنهما نحو واخش واغزوارم أو
على حذف النون ان كان
مسند الضمير تثنية نحو
اضربوا أو ضمير جمع نحو
اضربوا أو ضمير المؤنثة
المخاطبة نحو اضربي وهذا
هو المذهب المنصور
(والمضارع ما كان في أوله
أحدى الزوائد الأربع)
المسماة بأحرف المضارعة
(يجمعها) حروف قولك
أنتبت بمعنى أدركت
وحروف أنتبت الله - حمزة
بشرط أن تكون للتكلم
وحده نحو أقوم بخلاف
همزة أكرم والنون بشرط
أن تكون للتكلم ومعه
غيره أو المعظم نفسه نحو
نقوم بخلاف نون نرجس
والياء المثناة تحت بشرط أن
تكون للغائب نحو ويقوم
بخلاف ياء برناو التاء المثناة
فوق بشرط أن تكون
للمخاطب نحو تقوم بخلاف
تاء تعلم فأقوم وتقوم ويقوم
وتقوم أفعال مضارعة
لدلالة الزوائد في أولها على
المعاني المذكورة وأكرم
ونرجس وبرناو تعلم أفعال
ماضية لعدم دلالة الزوائد
في أولها على المعاني المذكورة
(وهو) أي المضارع المجرد
من النونين ومن الناصب
والجازم (مرفوع أبدا)
بالجزم من الناصب
والجازم ويستمر على رفعه

ما يجزم به مضارعه الم متصل به نون النسوة والافني على السكون أو نون التوكيد والافني على الف
كما مضارع فيه البكان أخصروا شمل (قوله وعلى حذف الآخران كان معنهما) مقديعا إذا لم يتصل به ألف
اثنين أو أوجع أو باء مخاطبة أو نون نسوة أو نون توكيد مباشرة لفظا أو تقديرافان اتصل به ذلك فقد أشاء
لحكمه بعد بقوله أو على حذف النون لكنه لم يذكر - كم نون النسوة ونون التوكيد وهو يعلم مما سبق وهو
مع الأولى يبقى على السكون نحو فتهالين واغزور واخش - بن وارمين ومع الثانية يبقى على الفتح نحو واغزور
واخشين وارمين (قوله المنصور) أي المرضى المقوى على غيره (قوله الزوائد الأربع) الزوائد جمع زائد
لا زائد بدليل أحدي والأربع بلا تاء أفاده المحشى لكن الاستدلال بالثاني مناقش فإنه نقله النور عن الف
من أن زيادة التاء لذكر تركها للمؤنث انما يجب إذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد أما إذا حذف أو تقدم
وجعل اسم العدد صفة فيجوز في اسم العدد إجراء هذه القاعدة كما صنع المتن حيث قال الأربع بلا تاء ويجوز
تركها فلم يكن حذف التاء من كلام المصنف دليلا معينا بالسكون المعدوم ومؤثالا احتمال أنه مذكروا لم يراع المت
القاعدة فظل الاستدلال فتأمل بانصاف وانما سميت زوائد لأن حروف المضارعة تزيد بها على حروف الماضي
وعلة الزيادة حصول الفرق بينهما وما وكانت في المضارع دون الماضي لأن الصيغة المنزلة علم أبدا بالمجرد
والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي فجعلت صيغة السابق للسابق واللاحق لللاحق وزادوا هذه
الحروف دون غيرها لأن الزيادة سبب بس - تلزم الثقل وهذه الأحرف أخف من غيرها (قوله بأحرف
المضارعة) بفتح الراء أي المشابهة من إضافة السبب إلى السبب أي الأحرف التي هي سبب المشابهة ويجوز ترك
الراء على معنى أحرف الكامة المضارعة أي التي تزداد في الكامة المشابهة للاسم (قوله حروف قولك أنتبت) أقم
الشارح لفظه حروف لأن الجامع لهذه الزوائد حروف أنتبت لأمعناه والقول بمعنى القول وأنتبت بدل منه
عطف بيان والمعنى يجمعها حروف مقولك أنتبت وأنتبت أنتبت على غيره كناية ونأتي لما في الذي ذكر
من التناول فان أنتبت بمعنى أدركت ولما في نأيت من التشاؤم فانه بمعنى أدركت (قوله بشرط أن تكون الخ
جواب عما قال انه لا يصح تعريف المضارع بهذه الزوائد لأنها وجدت داخلية في أول الماضي نحووا كرمتم
زبدوا وتعلمت المسئلة ونرجست الدواء إذا جعلت فيه نرجسا وبرنات الشيب إذا خضبت به بالبرنا وهي الحناء
وحاصل الجواب أن هذه الزوائد هذه المعاني مختصة بالمضارع ولا تدخل الماضي وترك المتن تقديمها بما ذكر
اتسكالا على الموقف لأن المقصود بالذات من وضع هذه المقدمة المبتدئ وهو لا يستعمل بالاستفادة (قوله ومعه
غيره) الأولى للتكلم وغيره والمراد من شاركة في مدلول الفعل المبتدئ والنون (قوله أو المعظم نفسه) أي المعظم
بحسب الواقع كقوله تعالى ونريد أن نأمر بحسب الادعاء كقول المعظم نفسه مخبر أعرف فقط نقوم واستعملنا
في هذه الحالة مجاز حيث أطلق ما للجمع على الواحد (قوله نرجس) النرجس زهر البصل قل (قوله
لغائب) أي لغيبته حقيقة فهو يقوم زيد أو مجازا نحو قد علم الله (قوله برنا) بالفتح مع حمزة يقال برنات الشيب
إذا خضبت به بالبرنا أي الحناء (قوله على المعاني المذكورة) وهي التكلم والقيمة والحضور (قوله المجرد من
النونين) أي المعري من النون الموضوعة للأنثى وإن استعملت في غيرهن كقوله

يمرون بالدهنا خفاغا عياهم - م * ويرجعن من دارين بحجر الحقائق

ومن نون التوكيد المباشرة لفظا وتقدير بخلاف المنفصلة عنه لفظا بالالف الاثنين نحو قوله تعالى ولا تتبعان أو
بواو الجماعة كقوله تعالى اتثلون أو بياء المخاطبة كقوله تعالى فاما ترين وبخلاف المنفصلة تقدير كقوله تعالى
ولا يصدنك فان واو الجماعة فيه مقدرة فانها كالمعدم فان لم يتجرد الفعل منها جازان دخلت عليه نون النسوة نحو
والوالدات يرضعن أو نون التوكيد المقيدة بما ركان في محل رفع مبنيا على السكون مع الأولى وعلى الفتح مع
الثانية وإذا كان مرفوعا محلا مع النونين فكان المناسب أن يبقى الشارح كلام المتن على عموم ولا يقيد المضارع
بالمجرد منها والمعنى حينئذ مرفوع أبدا أي لفظا أو تقدير أو محلا وأمله أشار إلى ذلك المتن بقوله أبدا والصيغة
أن رافع المضارع المجرد من الناصب والجازم وإن كان قول الكوفيين ولا يقال إن التجرد عديم فلا يكون على
لرفع وهو وجودي لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله وأيس هذا مدمى وقيل إن رافعه

المضارع وقوعه موقع الاسم وهو البصر بين وقبل انه نفس المضارعة وهو الثعلب وقبل انه حروف المضارعة ونسب لا كسائي واختار ابن مالك قول الكوفيين قال في شرح الكافية اسلامته من النقص بخلاف قول البصريين فإنه ينتقص بنحو لا تنفع. مل وجمعت أفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذي تفعل فان الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيه اذ لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا لا رافع فبطل القول بان رافعه ووقوعه موقع الاسم وصح القول بان رافعه التجرداه من الاشتمول ببعض تغيير وقوله وهو الثعلب رد عليه بان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الاعراب الى عامل يقتضيه وقوله ونسب لا كسائي وحجته حدوث الرفع بحدوث حروف المضارعة فيحال عليه وانما بطل عمل حرف المضارعة مع الناصب والجازم الرفع لانهم أقوى منه ورد عليه بان جزء الذي لا يعمل فيه اه من المدابحي عليه (قوله فينصبه) فائدة ذلك بعد قول المتن ناصب أوجازم الاحتراز عن الناصب الذي لا ينصب بان أهمل وعن الجازم كذلك ومن الاول قوله تعالى لمن أراد ان يتم الرضاعة برفع يتم في قراءة شاذة وقول الشاعر أن تقرأن على أسماء ويحكى * مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

(حتى يدخل عليه ناصب)
فمنصبه (أوجازم) فيجزمه
(قالنواصب) للمضارع
وفاقا وخلافا (عشرة)
على ما هنا والمتفق
عليها أربعة (وهي
أن) المفتوحة الهمزة
الساکنة النون تنصب
المضارع لفظا أو محلا
وهي موصول حرفي

ومن الثاني قوله يوم الصلوة لم يرفعون بالجاء والمصنف استغنى عن ذلك القيد بكون ناصب وجازم اسم فاعل وهو حقيقة في المتأخر بالفاعل مجاز في غيره فالمراد بالناصب والجازم المتصرف بالفاعل لا ما شأنه ذلك (قوله فالنواصب) لما ذكر حالة الرفع أخذ في بيان حالي النصب والجزم فذكر الناصب والجزم والفاء رابطة للجواب شرط مقدروا لفيه لا عهد الذي ذكرى لتقدم ذكره بكونه مرفوع والنواصب يصح أن تكون جميع ناصب بمعنى لفظ ناصب وأن تكون جميع ناصبة بمعنى كلمة ناصبة وقوله عشرة لا بين التذكير لما تقدم قريبا وانما قدم النواصب على الجوازم لان أثر الناصب وجودي وهو الحركة وأثر الجازم عدمي والوجودي أشرف من العدمي والمراد أثر الناصب الاصل فلا ينتقص بان أثره قد يكون عدميا كما في الأفعال الخمسة حالة النصب لان هذا ليس بطريق الاصل (قوله عشرة على ما هنا) أي عشرة أحرف على ما ذكره في هذه المقدمة وليس المراد أنها ذكرت أكثر من عشرة في غير هذا الكتاب بل المراد أن غير المصنف أي من البصريين لا يرى أنها عشرة ناصبة بنفسها فان الظاهر من كلامه هذا أن العشرة ناصبة بنفسها عنده تبعالا للكوفيين بخلاف غيره ولا ينافي حل كلام المتن على مذهب الكوفيين قول الشارح وفاقا وخلافا لان المعنى حينئذ النواصب بنفسها عشرة على مذهب الكوفيين ومن جملة العشرة أربعة محل وفاق بينهم وبين البصريين وستة حصل فيه الخلاف فتأمل ويمكن حل كلام المتن على مذهب البصريين بان يجعل من باب التغليب فيكون غاب النواصب بنفسها اشرفها على النواصب بغيرها واطلق على الجميع نواصب (قوله والمتفق عليها أربعة) أي على نصبها للفعل بنفسها وكون الاربعة متفقة عليها محل نظر فان النصب باذافيه خلاف والصحيح أن الناصب هي وحكي عن التحليل أن الناصب أن يمددها مضمرة بل الخلاف فيما عدا أن كما قاله أبو حيان ويمكن الجواب بان المراد الاتفاق عند الجمهور (قوله أن) أي المصدرية الناصبة للمضارع ولم يقدّم هذا المتن بذلك لان المتبادر عند الاطلاق فخرجت الزائدة وهي التالية لما نحو فلما أن جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله

* كان ظبية تعطوا * أي عمل الى وارق السلم * في رواية الجرو بين القسم ولو كقوله

فأقسم أن لوالنقيننا وأنتم * لكان اكم يوم من الشر مظلم

وخرجت المفسرة وهي المسبوقة بجملة فهم معنى القول دون حروفه نحو فاجعلنا اليه أن اصنع الفلك وانطلق الملائكة منهم أن امشوا وخرجت الخفيفة من الثقيلة وهي ظاهرة (قوله لفظا) أي ان كان معربا وقوله أو محلا أي ان كان مبنيًا كأن انصلت به نون النسوة نحو النسوة أعجبنى أن يضربن وفي بعض النسخ والماضى محلا أي تنصب الماضى محلا كما قاله ابن هشام خلافا لابن طاهر (قوله موصول حرفي) وهو كل حرف أول مع ما يمدده بمصدر ولا يحتاج الى عائده في خمسة نظمه الشهاب السندوني فقال

وهاك حروفا لمصادر وأوت * وعدى لها خسا أصح كجروا

نسبك مع منصوبها مصدر
فذلك تسمى مصدرة
مثال ذلك عجبت من أن
تضرب والنقد رجب من
ضربك فان حرف مصدرى
ونصب واستقبال وتضرب
فعل مضارع منصوب
بان وعلامة نصبه الفتحة
الظاهرة (و) التاني (ان)
وهو حرف لنفي المستقبل
نحو لن نبرح فان حرف
نفي ونصب ونبرح فعل
مضارع منصوب بان
وعلامة نصبه الفتحة
الظاهرة (و) الثالث (اذا)
وهو حرف جواب وجزاء
نحو اذا كرمك جوابا بان
قال اريد ان ازورك فاذا
حرف جواب وجزاء ونصب
وأكرمك فعل مضارع
منصوب باذا وعلامة نصبه
الفتحة الظاهرة على الميم
والكان مفعول به في
محل نصب وشرط النصب
باذا ان تكون في مصدر
الجواب والفعل بعدهما
مستقبل متصل بهما ولا
يضر فصله منهما بالقدم (و)
الرابع (كى) المصدرية
وهي الداخلة عليهم بالام
التعليل لفظا نحو كذا
تأسو او تفرحوا كذا
تأسو في غير القرآن اذا
قدرت اللام قبلها استغناء
عنها بنيتها فاللام حرف
تعليل وجروكى حرف
مصدرى ونصب ولا حرف
نفي وتأسو فعل مضارع
منصوب بكي وعلامة
نصبه حذف النون فان لم تتقدم على كى لام التعليل لفظا ولا تقدرا

وماهى ان بالفتح ان مشددا وزيد عليها كى فخذها وماولو

(قوله نسبك مع منصوبها مصدر) أى تكون آلة في سبك ما بعده فلا يرد ان المنسبك ما بعده فقط لاهى
وما بعده اولان من حيث العمل وعدمه ثلاثة احوال فان وقعت به دعلم أى يقين تعين كونه المحقة من
الثبوت واحدة غير الشان قال الله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى وان وقعت بعد ظن أى حسان جازان
تكون المحقة من الثبوت فلا تنصب الفعل وجزان تكون المصدرية فتنبه وعلى هذا قرئ وحسبوا ان
لا تكون فتية بالرفع والنصب وهو أرجح وان وقعت بعد ما سوى ذلك فهي المصدرية ويجب النصب نحو
اطمع ان يغفركم واخاف ان ياكله الذئب (قوله ان في المستقبل) أى لا تنفاه الحدث في الزمان المستقبل
فاضافة نفي الى المستقبل من اضافة المظروف للمظرف على حد مكر الليل (قوله حرف جواب وجزاء) أى
في كل موضع كما قاله الشلو بين وقال الفارسي في الاكثر كقولك لمن قال اريد ان ازورك اذن أكرمك فقد
اجبت وجعلت اكرامك جزاء زيارته أى ان زرتنى اكرمك وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال احبك
فتمقول اذن اظنك صادقا لا يجازاة هذا الشرط والجزاء كما قال الرضى اما في المستقبل أو في الماضي ولا
مدخل للجزاء في الحال وتكاف الشلو بين في جعل هـ ذامثا للجزاء أيضا أى ان كنت قلت ذلك حقيقة
صدقك والمراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به عن كلام آخر مافوظ او مة درسوا وقعت في صدره
أو حشوه أو آخره ولا تقع في كلام مقتضب ابتهاء ليس جوابا عن شيء فباعثا ملاستها للجواب على هذا
الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذى هي فيه جزاء لمضمون كلام
آخر وما ذكره الشارح من أنها حرف مذهب الجمهور ومقابلها أنها اسم والصحيح أنها بسيطة (قوله وشرط
النصب الخ) مفرد مضاف فيجى أى شروط النصب الخ واعمالها مع الشرط ليس واجبا عنه فبعض العرب
فيجوز الغاء عنه مع استيفاء الشرط ونحو اذن يحاف يا رسول الله بالرفع (قوله ان تكون في صدر الجواب)
أى في أول الجملة الواقعة جوابا فان تأخرت أغبت نحو أكرمك اذن وكذا ان توسطت نحو انا اذن أكرمك
وما ورد من الاعمال مع التوسط فضرورة (قوله والفعل الخ) أى زمان حدثه بعده ما مستقبل فلا يكون فعل
حال ولا ماض لان من شأن الناصب ان يخلص المضارع الى الاستقبال لا الماضي والحال فلو كان حالاً لم
تعمل نحو قولك لمن يحدثك اذا اظنك كاذبا واذا نصدق بالرفع اذا المراد به الحال (قوله متصل بها) أى
لا يفصل بينهما فاصل مضى فلا يضر الفصل بالقسم كقوله

اذن والله نرهم بمحرب * يشيب الطفل من قبل المشيب

ولا بلا النافية مع القسم وبدونه كقولك اذا لاهيتك واذا والله لاهيتك جوابا بان قال غدا آتى اليك وأجازا بن
بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء كقولك اذا يابىد أكرمك واذا عافاك الله أكرمك وأجازا بن عصفور الفصل
بالظرف والجار والمجرور كقولك اذن يوم الجمعة أوفى الدار أكرمك والصحيح المنع اذ لم يسمع من العرب شيء من
ذلك واذا كان مع اذن حرف عطف لم تعمل الاعلى قلته قال تعالى واذن لا يلبثون خلافا للاقبل ولا قرئ شاذا
واذا لا يلبثوا خلة (قوله كى المصدرية) قيد هذا بذلك لتخرج كى المختصرة من كيف كقوله

كى تحضون الى سلم وما نثرت * قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

فان الفعل بعده امر فروع وتخرج التعليلية فان الناصب للفعل ان مضمره بعده لاهى كما ذكره الشارح وضابط
المصدرية ذكره الشارح بقوله وهى الداخلة عليهم بالام التعليل الخ وهى متعينة للمصدرية في الحالة الاولى أعنى
اذا ذكرت اللام قبلها ولا يصح في هذه الحالة ان تكون للتعليل لئلا يدخل حرف الجر على مثله مع امكان
الاحتراز منه أما في الحالة الثانية أعنى اذ لم تذكر قبلها اللام فان قدرتها كانت مصدرية ايضا والا كانت
تعليلية كما ذكره الشارح كما انها تعليلية ايضا اذا تقدمت على اللام نحو جئت كى لاقرأ فكى حرف تعليل
وجرو اللام توكلها وان مضمره بعده وانما امتنع أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها في هذه الحالة لفصل
بينها وبين الفعل باللام ولا يقال انها زائدة اذ لم تثبت زيادتها في غير هذا الموضع حتى يحمل عليه وكذا ان تكون

تعليلية أيضا اذا تقدمت هي على أن نحو جئت كي أن تكرمني ويمتنع أن تكون مصدريه ناصبة اثلا يدخل
الحرف المصدرى على مثله مع امكان الاحتراز عنه وتحتل المصدرية والتعليلية اذا تقدمت عليهما اللام لفظا
ووقع بعدها أن نحو جئت لكي أن تكرمني والارجح انها تعليلية مؤكدة للام لا مصدرية مؤكدة بان لان أن
هي الاصل وما كان أصلا في باب لا يكون مؤكدا بغيره فالجواب أنها تعين للمصدرية في موضع واحد وهو
الحالة الاولى المذكورة في الشرح ويحتمل المصدرية والتعليلية في موضعين الموضع الاول ما اذا لم تذكر اللام
قبها فان قدرتها كانت مصدرية والافتعليلية وقد ذكره الشارح أيضا والموضع الثاني ما اذا تقدمت عليها
اللام لفظا ووقع بعدها أن وقد تقدم وتعين للتعليلية في موضعين وقد تقدم ما أيضا (قوله فيكى تعليلية) أى
دالة على أن ما قبلها سبب حصول ما بعدها (قوله منصوب بان مضمرة وجوبا) أى كما هو مذهب البصريين
وفي بعض النسخ مضمرة جواز والمراد به على هذه النسخة ما قبل الامتناع فيصدق بالواجب (قوله ولا مكي)
المراد به اللام الموضوع للتعليل سواء استعملت فيه نحو واغفر لك الله الخ أو كانت زائدة نحو وأمرنا فلم لب
العالمين أو كانت لتصيرة نحو وفالقطعة آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا (قوله مضمرة بعد اللام جوازا)
محل كون اضمارها جائزا لم يقترن الفعل بالانافية أو الزائدة فان اقترن بهما كان اظهارها واجبا نحو ائلا
يكون للناس ونحو ائلا يعلم أهل الكتاب وانما وجب الاظهار حينئذ ليقع الفصل بين المتماثلين والحاصل أن
لان ثلاثة أحوال أحدها لزوم الاضمار وهو فيما عدا اللام كي الثاني لزوم الاظهار وهو مع لام كي اذا كانت مع
الاشياء جوازا لمرتين وهو مع لام كي اذا لم تكن مع لا نحو أسلمت لا تدخل الجنة أولان أدخل الجنة ونحو
يحبني دخولك وتسمع من كل ما وقع عطف الفعل فيه على اسم خالص من تأويله بالفعل وكان العطف بالواو
أو بالفاء أو بأو أو ثم كما قال ابن مالك وان على اسم خالص فعل عطف * تنبيهه أن ثابتا أو مخدفا
(قوله ولا مكي الجود) مصدر جود وهو لغة انكار ما علم فلا يكون الامع علم الجاحد والمراد هنا اللام الواقعة بعد
النفي مطلقة فهو من اطلاق الخاص وارادة العام كما أشار إليه الشارح بقوله أى لام النفي وضابطها ما ذكره
بقوله وهي الواقعة الخ ولا بد أن يكون فاعل الفعل الذى قبلها والفعل الذى بعدهما واحدا أى يكون فاعل
الذكون الذى قبلها والفعل الذى بعدهما واحدا كما فى الآيتين اللتين ذكرهما الشارح خلافا لكسائى فانه
لا يشترط هذا الشرط فقراءة وان كان مكرهم انزول منه الجمال بكسر اللام ونصب نزول على مذهبه لا على
الراجح لعدم اتحاد الفاعل مع أن قرأته بفتح اللام ورفع نزول والصحيح فى خبر السكون الواقع بعد هذه اللام انه
مخدوف وهذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المخدوف والناصب أن مضمرة فالصدر المنسبك من أن
المصدرية والفعل المنصوب بهما فى موضع جري باللام وهذه مذهب البصريين (قوله المنفية الخ) اعلم أن ذكر
ما ولم ذكر كركان ويكن قيد نخرج بقية أدوات النفي حتى لما بقية الأفعال حتى النواسخ لعدم السماع (قوله
حتى الجارة) انما ترك المتنبه بذلك لانصراف الاسم اها فى هذا الباب فخرجت الابتدائية وهي الداخلة
على جملة مضمونها غايه اشئ قبلها كقوله فما زالت الفتى تجمد دماها * بدجلة حتى ما بدجلة أشكل
وانما سميت ابتدائية لوقوع المبتدأ بعدها غالبا وخرجت العاطفة نحو ومات الناس حتى الانبياء وجاء الحاج
حتى المشاة وهي تعطف بعضا على كل (قوله المفيدة للناية) أى أن ما قبلها ينتهى عند حصول ما بعدها فاما
بعدها غايه له وهذا هو الغالب فيها وعلامتها حينئذ أن يصلح موضعها الى وقوله أو للتعليل أى أن ما قبلها علة
لاجل حصول ما بعدها فاما بعد ما سبب عما قبلها وهذا قليل بالنسبة لكونها للناية وعلامتها حينئذ أن يصلح
موضعها كي وشرط نصب المضارع بعدها أن يكون مستقبلا كما مثل الشارح فان كان حالا رفع كقولك فى حالة
الدخول سرت حتى أدخل البلد (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) التمثيل به للتعليل صحيح لان الامر سبب
الاسلام والاسلام سبب دخول الجنة والمراد بالسبب ههنا ما يكون مقصدا الى المقصود فى الجملة وان لم يكن
مستلزما له (قوله والجواب بالفاء والواو) فيه قلب والاصل والفاء والواو فى الجواب (قوله المفيدة للسببية)
أى أن ما قبلها سبب لما بعدها والمراد بالسببية مع العطف لانها مع افادتها السببية عاطفة مصدر مائة قدر اعلى
مصدر مائة وهم والتقدير فى نحو ما تينا فتحد ثنا ما يكون منك اثبات فتحديث وكذا يقدر فى جميع المواضع

والذي يجرم فعلا واحدا مئة (وهي لم) فحولم يقيم

الأربعة الأولى أربعة والأربعة الثانية اثنتان ولا يرد على المصنف الجزم في جواب الطلب نحو تعالوا
أتل لأنه ان قلنا ان الجزم بأداة الشرط مقدرة وهو الصحيح والتقدير ان تأوا أتل كان داخلا في قوله وان
أى لفظا أو تقديران قلنا ان الجزم بلام الامر مقدرة كان داخلا في قوله ولام الامر أى لفظا أو تقديران
(قوله فلم يحزم المضارع) أى غالبا والافق قد رفع الفعل بعدها كقوله

يوم الصلابة لم يوفون بالجوار * واختلف في ذلك فقبل ضرورة وقال ابن مالك انه لغة (قوله وينفى معناه)
أى يدل على انتفاء معناه النضفى الذى هو الحدث أى على عدم وقوعه من الفاعل وذلك النفى امام متصل
بالحال كقوله تعالى لم يلد ولم يولد الخ وامام قطع كما اذا قلت زيد لم يقم أى فى الزمن الماضى فيصح ان تقول
ثم قام (قوله ويقبله الى الماضى) الضمير راجع للمضارع بمعنى زمنه وفيما قبل ذلك راجع له بمعنى حدثه ففى
كلامه استخدام والمعنى ويقبل زمنه الى الزمن الماضى (قوله المرادفة لالم) أى التامة لها فيما تقدم من الامور
من كونها حرفا مختصا بالمضارع للنفى والجزم وللقلب الى الماضى وكذا فى جواز دخول الهمزة عليهم فافهما
شريكان فى هذه الامور الستة فقط لامطالقا لافترقا فى خمسة أمور * الاول أن لما لا تقترب بأداة شرط
فلا يقال ان لما تنقم بخلاف لم تقول ان لم ولولم * الثانى أن منفى لما مستمر النفى الى زمن التكلم بخلاف لم تقول
ندم زيد ولم ينصفه الندم أى عقب ندمه واذا قلت ولما ينفعه الندم كان المعنى الى وقته هذا الثالث أن منفى
لما لا يكون الاقربى من الحال ولا بشرط ذلك فى منفى لم تقول لم يكن زيد فى العام الماضى مقبلا ولا يجوز لما
لم يكن * الرابع أن منفى لما متوقع الحصول كقوله تعالى لما يذوقوا عذاب أى وسيدوقونه بخلاف منفى
لم فلا يقال يجتمع الضدان لانه لا يتوقع اجتماعهما * الخامس أن منفى لما جائز الحذف لدليل اختيار ان تقول
قاربت المدينة ولما أى ولما أدخلها ولا يجوز ذلك فى لم الا ضرورة كقوله

احفظ وديعتك التى استودعتها * يوم الاعازب ان وصلت وان لم

اذا علمت ذلك فيمكن الاولى للشارح أن لا يقول المرادفة لالم لان المترادفين متحدان فى المعنى وما هنا ليس كذلك
كما تقدم بل كان يعبر بالمشارة مثلا وهذا عبر بعضهم بالاختمة حيث قال ولما أخت لم لان الاختمة لا تستلزم
الاتحاد فى المعنى بل تستلزم المشاركة ولو فى شئ دون شئ وهذا القيد لبيان الواقع للاحتراز عن لما الحينية نحو
ولما جاء أمرنا ولا عن الإيجابية وهى التى بمعنى الانحوقوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ عند من شدد الميم
لانه لم يحفظ دخوله ما على المضارع فلا حاجة للاحتراز عنهما (قوله والم وألما) ظاهر كلامه أنهما أداتان
مستقلتان وليس كذلك بل هما لم ولما يبدع عليهما همزة الاستعظام التقريرى وهو جمل المخاطب على الاعتراف
بما راسمته عنده بثبوت أو نفيه فقول الشارح فى ألم والمأحرف تقرير جزم فيه تسمع لما عرفت من أن التقرير
من الهمزة والجزم من لم وقوله ونشرح مجزوم بالم فيه تسمع أيضا فان الجازم انما هو لم كما عرفت ولا دخل
للهمزة فى الجزم فيقال هو من ذكر النكل واردة الجزء (قوله ولا لالم الامر) أى مسمى لام الامر وهو لانه الجازم
لأن الاسم الجازم كما هو ظاهر عبارته وقد يقال ان كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مسماه الاقرينة والمراد
بها اللام الموضوعية اطالب الفاعل أمرا كان الطالب نحو لينفق ذو سعة أو دعاء نحو ليقض علينا ربك أو
التماسا كقولك لمساويك لتفعل كذا أو استعملت فى غير الطلب كالتى يراد بها وعصوبها الخبر نحو قل من كان فى
الضلالة فليندله الرحمن مدا أى فهد أو اتهد بنحو فن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر (قوله المستعملة فى
النهى الخ) أى الموضوعية استعمل فى النهى أو الدعاء سواء استعملت فيه ما نحو لا تخف ولا تؤاخذنا أوفى
الاتمسك كقولك لنظيرك غير مستعمل عليه لا تفعل كذا أوفى غير ذلك كقولك اعدك لا تطعننى فانها هنا
للتهديد وأشار الشارح بتقدير لفظ المستعملة الى أن قوله فى النهى والدعاء صفة لا لا بتقدير متعلق الظرف
معروفة وان كان المشهور بتقدير متعلق الظرف نكرة وان جعل حالا قدرا المتعلق نكرة فوافق المشهور وخرج
بقوله المستعملة الخ لا النافية والزيادة وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كى نحو جشته لا يكن
له على حجة واقبلته لم يتعرض له المصنف (قوله بلا النافية) اسناد النهى اليه المجاز لان الناهى هو المتكلم

فلم حرف يحزم المضارع وينفى معناه ويقبله الى الماضى ويقم مجزوم بل وعلامة
جزمه السكون (و) الثانى (لما) المرادفة لالم فيما تقدم نحو لما يضرب فلما حرف
يجزم المضارع وينفى معناه ويقبله الى الماضى ويضرب مجزوم بل وعلامة جزمه
السكون (و) الثالث (أل) نحو ألم نشرح فللم حرف تقرير وجزم ونشرح مجزوم بالم
وعلمة جزمه السكون (و) الرابع (ألما) اخنما نحو ألما احسن اليك فلما حرف
تقرير وجزم وأحسن مجزوم بالم وعلامة جزمه السكون (و) الخامس (لام الامر) نحو لينفق ذو
سعة فينفق مجزوم بلام الامر وعلامة جزمه السكون (و) لالم (الدعاء) وهى لام
الامر فى الحقيقة وليكن سميت لام الدعاء تأديا نحو ليقض علينا ربك فيقضى
مجزوم بلام الدعاء وعلامة جزمه حذف الباء (و) السادس (لا) المستعملة
فى النهى (فلا) نحو لا تخف فلا حرف نهى وجزم وتخف مجزوم بلا النافية وعلامة
جزمه السكون (و) لا المستعملة فى الدعاء (الدعاء) وهى لا النافية فى الحقيقة
وليكن سميت دعاء تأديا نحو لا تؤاخذنا فلا حرف دعاء وجزم وتأخذ مجزوم بلا الدعاء
وعلمة جزمه السكون

والذي يحزم فعليه اثنا عشر جازما (و) هي (ان) الشرطية بكسر الهمزة وسكون النون وهي حرف يحزم المضارع لفظا والماضى محلا وبقية اب معق
الماضى الى الاستقبال عكس لم يخوان قام ٤٦ زيدت فان حرف شرط و حزم وقام فعل الشرط في محل حزم بان وزيد فاعل قام وقت

جواب الشرط (و) الثاني
(ما) الشرطية نحو وما تفعلوا
من خير يعلم الله فاسم
شرط جازم وتفعّلوا فعل
الشرط مجزوم بما وعلامة
جزمه حذف النون ويعلمه
جواب الشرط وهو مجزوم
أبضا وعلامة جزمه السكون
(و) الثالث (من) الشرطية
نحو من يعمل سوءا يجز به
فن اسم شرط جازم ويعمل
فعل الشرط مجزوم عن
ويجز جواب الشرط وهو
مجزوم أبضا بن وعلمة
جزمه حذف الالف من
آخره (و) الرابع (مهما)
نحو قوله تعالى مهما أتانا به
من آية لتسخرنا بها فافتح
لك بمؤمنين فهما اسم شرط
جازم وتأتانا فعل الشرط
وهو مجزوم بهما وعلامة
جزمه حذف الباء وتام فاعول
به وبه جار ومجرور متعلق
بتأتانا ومن آية بيان لمهما
في موضع نصب على الحال
من الهاء في به واتسخر فعل
مضارع منصوب بان
مضمره جواز به دلالة
والفاعل مستتر فيه وجوبا
وتام فاعول به وبه جار ومجرور
متعلق بتسخرنا فالفاء
رابطة للجواب ومانافاة
ونحن اسمها ان قدرت
محازية ولا جار ومجرور
متعلق بمؤمنين ومؤمنين

بواسطتها (قوله والذي يحزم فعلين) أى مضارعين نحو وان تعودوا نداء أو ماضيين نحو وان عدتم عدنا أو
ماضي أو مضارعان نحو من كان يريد حرثه أو عكسه وهو قليل فالصور أربعة والاول من
الفعلين يسمى فعل الشرط والاضافة بيانية وان جعل شرطا لانه علامة على وجود الثاني والشرط في اللغة
السلامة والثاني من الفعلين يسمى جواب الشرط وجزائه يشبهه به بجواب السؤال ويجزاء الاعمال لانه يقع
بعد وقوع الشرط كما يقع الجواب بعد السؤال والجزاء بعد الفعل المجازى عليه ويشترط في فعل الشرط ان يكون
فعل لامضامة متصرفا مجزوما من قد وغیرها أو مضارعا مجزوما من قد والسبب وسوف مثبتا أو منفيا بل أولا وأما
الجواب فشرطه أن يكون فعلا صلا لخال لا يكون شرطا فان لم يصلح لذلك وجب اقترانه بالفاء وكان الجواب
جملة اسمية والفعل خبر المبتدأ محذوف والفاء لربط على الصحيح (قوله ان الشرطية) احتراز عن ان النافية
والزائدة والمخففة من النقلة فانها لا تجزم والشرطية نسبة الى الشرط وهو هنا ربط فعل بفعل (قوله بكسر
الهمزة الخ) أى بالهمزة المكسورة والنون الساكنة فهو من اضافة الصفة للموصوف فهم ما (قوله وهي
حرف) أى باتفاق كاذم على الاصح وباقي الادوات أسماء على الاصح في مهما (قوله المضارع لفظا) أى
بشرط أن يكون معربا والاف الجزم لمحله كالماضى (قوله الى الاستقبال) أى المستقبل (قوله في محل حزم) أى
في محل لوقوع فيه فعل معرب كان مجزوما وما ذكره من أن الجزم محل الماضى وحده لا محل الجملة هو الصحيح
(قوله ما الشرطية) خرجت الزائدة كغضبت من غير ما ذنب والمصدرية كقوله
يسر المرء ما ذهب اللبالي وكان ذهبا من له ذهبا
والاستفهامية نحو ما هذا وما الشرطية التي الكلام فيها موضوعة للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمنت معنى الشرط
(قوله من خير) أى وشروا لاقتصار على ذكر الخبر على سبيل الاكتفاء اظهار الشرط فاندفع الاعتراض بان
الله تعالى عالم بكل شئ فافائدة التخصيص بالخبر (قوله يعلم الله) أى يحجز بك عليه فعبر عن المجازاة بالعلم
(قوله فاسم شرط جازم) محله نصب بتفعّلوا (قوله وتفعّلوا فعل الشرط) فيه مسامحة لان الواو ليست من
فعل الشرط بل هي فاعل (قوله من الشرطية) احتراز بها عن الموصولة والنكرة الموصوفة والاستفهامية
ومن هذه موضوعة للدلالة على من يعقل ثم ضمنت معنى الشرط (قوله فن اسم شرط جازم) محله رفع
بالابتداء والخبر جملة الشرط على الراجح وقيل جملة الجواب وقيل هما ولا يراد على الاول أن الفائدة متوقفة
على الجواب لان توقعها علمه من حيث التعليق فقط لان حيث الخبرية ففوق ذلك من يقم لو لم يكن فيه معنى
الشرط امكن بمنزلة قولك كل من الناس يقوم (قوله مهما) هي موضوعة للدلالة على ما لا يعقل غير الزمان
ثم ضمنت معنى الشرط (قوله نحو قوله تعالى) أى مقوله وقوله مهما أتانا به الخ بدل من قوله الذي هو معنى
مقوله أو عطف بيان عليه (قوله فهما اسم شرط) أى على الصحيح كما تقدم ويدل على كونهما اسماء عود الضمير
اليها من به لان الضمير لا يعود الا على الاسماء ومحلها الرفع بالابتداء معنى أيما شئ أتانا به أو لنصب بمعنى
أيما شئ تخضرن أتانا به (قوله في موضع نصب على الحال) هذا من اطلاق النكل واردة الجزء لان جملة الجار
والمجرور ليست حالا وانما الحال المجرور فقط وهو آية ففى كلامه نسم (قوله ان قدرت محازية) وهو الراجح أو
على أنه مبتدأ ان قدرت تسمية (قوله بمؤمنين في موضع نصب خبر ما) على جعلها محازية أى اوفى موضع
رفع خبر المبتدأ على انها تسمية وظاهر كلامه أن الباء أصلية مع انها زائدة على كالا التقديرين ففى عبارة
نسمع (قوله اذا مات الخ) تأت وآ تمانن الا تمانن وروى بدلها ما تاب وآ يا بالباء الموحدة (قوله ما أنت
أمر به) ما في محل نصب على المفعولية لتأت وهي اسم موصول وأنت مبتدأ وأمر به خبر والجملة صلة الموصول
(قوله تلف) من أنفى اذا وجدته بعدى لمفعولين الاول من والثاني آتيا وجملة آية تامة صلة لمن لا محل
لها من الاعراب (قوله حذف الباء أيضا) وجملة اذا مات الخ في محل رفع خبر ان والسكاف اسمها في محل نصب

في موضع نصب خبر ما وجملة فافتح لك بمؤمنين في موضع جزم جواب الشرط (قوله)
(و) الخامس (اذما) كقول الشاعر وانك اذا ماتت ما أنت أمر به تلف من آية تامة فاذما حرف شرط على الاصح وتأت فعل
الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف الباء وتلف جواب الشرط وعلامة جزمه حذف الباء أيضا (و) السادس

(أى) نحو قوله تعالى أيا مائدة عوافله الاسماء الحسنى فإيا اسم شرط جازم منه صوب بتدعوا وماصلة وتدعوا فعل الشرط مجزوم بإيا وعلامة جزمه حذف النون وفله الفاعل رابطة للجواب وله جار مجرور وخبر مقدم والاسماء معتبة مؤخر والحسنى نعت للاسماء وجملة فله الاسماء الحسنى فى موضع جزم جواب الشرط (و) السابغ (مضى) نحو قوله متى أضع العمامة تعرفونى متى اسم شرط جازم وأضع فعل الشرط وهو مجزوم عنى وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر لا لتقاء الساكنين والعمامة مفعول به وتعرفونى جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف نون الرفع منه والاصل تعرفونى بنونين الأولى نون الرفع والثانية نون الوقاية (و) الثامن (أيان) بفتح الهمزة نحو قوله

فأيان مائة تعدل به الريح تنزل فإيان اسم شرط جازم ومازائدة وتعدل فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون وتنزل جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وكسره عارض (و) التاسع (أين) نحو أينا ما تكونوا يدرككم الموت ٤٧ فإين اسم شرط جازم وماصلة وتكونوا فعل الشرط وهو مجزوم

(قوله وأى) هى بحسب ما نضاف اليه فان أضيفت الى ظرف مكان فهى ظرف مكان وان أضيفت الى ظرف زمان فهى ظرف زمان وان أضيفت الى غيرهما فهى غير (قوله أيا مائدة عوا) أى أى اسم (قوله وماصلة) أى زائدة وانما قيل صلة لازائدة تأدبا (قوله متى) هى للعموم فى الزمان ولا تعمل الامتصاصية معنى الشرط دون الاستفهام فاراد المتنبى معنى الشرطية فتخرج الاستفهامية نحو متى نصر الله (قوله متى أضع العمامة الخ) صدره أنا ابن جلا وطلاع الثنايا واعرابه أنا مبتدأ وابن خبره وجملة مضاف اليه وهو علم منقول من جملة فيكون محكيًا أو من الفعل وحده فيكون معربا بالاعراب ما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل فيكون مجرورا برفعة مقدرة منع من ظهورها التحذير نيابة عن الكسرة ويصح أن يكون جملة أفعلا ماضيا والفاعل مستتر والجملة صفة للحدوف أى أنا ابن رجل جلا وطلاع بالجرح عطف على جلا وبالرفع خبر بعد خبر (قوله متى اسم شرط جازم) ظرف زمان فى محل نصب على المفعولية لاضع (قوله أيان) بفتح الهمزة والنون على المشهور وكسر الهمزة لغة ساهم وقرئ بها شاذا وهى اسم موضوع للعموم فى الزمان كنى وذبح بعضهم الى أنها التعميم الاحوال (قوله اسم شرط جازم) أى مبنى على الفتح محله نصب على الظرفية الزمانية لما تقدم من أنها كنى وناصبها الفاعل بعدها (قوله ومازائدة) أى للوزن (قوله وكسره عارض) أى للروى (قوله وأين) هو وانى موضوعان للكان ثم ضمنهما معنى الشرط كانا حيثما كذلك (قوله فإين اسم شرط جازم) محله نصب بيدرككم (قوله الموت الخ) قال الشيخ عبيد المعطى الظاهر أن تكونوا تامة وأين ظرف مكان متعلق بتمكونوا وجهها التنبى ناقصة وجملة يدرككم الموت فى محل نصب خبرها وهو لا يظهر لاضياغ المعنى حيثما تذلان المبنى حيثما تذلان ما تكونوا يدرككم الموت وهو خال من الجواب فليتامل (قوله اسم شرط جازم) محله نصب على الظرفية المكانية والنائب له تات من تأنها (قوله فى غابر الزمان) أى مستقبلا (قوله كيفما) موضوع للدلالة على الحال ثم ضمن معنى الشرط والجزم بهما مذهب كوفى ممنوع عند البصريين قال بعض الشراح ولم أجدها من كلام العرب شاهد ابدع الفحص اه وانما لم تجزم عند البصريين لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها نحو كيفما تجلس أجلس فلا يصح كيفما تجلس أذهب (قوله واذا) معطوف على ثمانية عشر لا على لم ولا على ان ولا على كيفما لان العدد تم بدونها فهى زائدة على الثمانية عشر وخرج بالشر النثر فلا تجزم فيه لمخالفتها لادوات الشرط فانها للمحقق والمظنون وان للشك كوك والموهوم والنادر وكذا الباقي (قوله واذا نصبك الخ) صدره ما أغناك ربك بالغنى

(باب مرفوعات الاسماء)
من اضافة الصفة للموصوف أو من الاضافة البيانية أو الاضافة على معنى من وعلى كل تخرج المرفوعات من وتستقيم فعل الشرط وعلامة جزمه السكون ويقدر جواب الشرط وعلامة جزمه السكون (و) الثانى عشر (كيفما) نحو كيفما تجلس أجلس فكيفما اسم شرط جازم وتجلس فعل الشرط وعلامة جزمه السكون وأجلس جواب الشرط وعلامة جزمه السكون أيضا ويوجد فى بعض النسخ (واذا فى الشعر خاصة) زيادة على الثمانية عشر ومثاله قول الشاعر واذا انتصبتك خصاصة فتحمل فاذا اسم شرط جازم وتصبك فعل الشرط وعلامة جزمه السكون وخصاصة فاعل وتحمّل فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وهو وفاعله جملة فعلية فى موضع جزم على أنها جواب الشرط وقرن بالفاء المفيدة للربط لانه فعل طلب وانما علمت اذا وان كانت شرطا غير جازم جلا على متى كما أهملت متى جلا عليها كقول عائشة رضى الله عنها ان أبا بكر رجل أسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس رواه ابن الجوزى فى جامع المسانيد كما قال ابن مالك

(باب مرفوعات الاسماء) خاصة (المرفوعات) من الاسماء

فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ويدرككم جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون الكاف الأولى والكاف الثانية فى محل نصب على المفعولية والميم علامة الجمع والموت مرفوع على الفاعلة (و) العاشر (أنى) بفتح الهمزة والنون المشددة نحو قوله فاصبغت أنى تأنها تستجبر بها

نجد خطبا جزلا ونارا تأججا

فانى اسم شرط جازم وتأنها فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء وتستجبر يدل منه وتجد جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون (و) الحادى عشر (حيثما) نحو قوله حيثما تستقيم بقدر لك الله نجاحا فى غابر الزمان

فحيثما اسم شرط جازم

(سبعة وهي الفاعل)
 نحو قام زيد (و) الثاني
 (المفعول الذي لم يسم
 فاعله) نحو ضرب زيد بعض
 الضاد وكسر الراء (و)
 الثالث والرابع (المبتدأ
 وخبره) نحو زيدا قائما (و)
 الخامس (اسم كان و) اسم
 (أخواتها) نحو كان زيد
 قائما (و) السادس
 (خبران و) خبر (أخواتها)
 نحو ان زيدا قائم (و)
 السابع (النائب للمرفوع
 وهو أربعة أشياء) أولها
 (النعته) نحو جاء زيد
 الكاتب (و) ثانيها
 (العطف) نحو جاء زيد
 وعمرو (و) ثالثها (التوكيد)
 نحو جاء زيد نفسه (و)
 رابعها (البدل) نحو جاء
 زيد أخوك وماتى
 تفصـيلها في أبواب
 متفرقة على الأثر على هذا
 الترتيب مقدم الأول
 فالاول
 (باب الفاعل)

رسمه ببعض خواصه
 تقر بياعلى المبتدى فقال
 (الفاعل هو الاسم
 المرفوع) بفعله

الافعال لانها تقدمت في قوله وهو مرفوع ابداء وقدمها لانها اعوامل في الاسماء ورتبة العامل مقدمة على رتبة
 المفعول ونخرج ايضا المنصوبات والمجرورات وانما بدأ بالمرفوعات لانها العمد وثبتت بالمنصوبات لانها
 الفصلة غالبا للمجرورات والاحتراز بها بالامن المنصوب الذي هو عمد في المعنى كقوله نزل من المجرور
 الذي هو عمد ايضا في المعنى نحو وكفى بالله شهيدا واثبات بالمجرورات لانها منصوبة للمحل والمنصوب محل لا دون
 المنصوب لفظا ثم ان قوله مرفوعات يحتمل ان يكون جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع وان يكون جمع مرفوعة
 بمعنى كلمة مرفوعة ولا يشك كل على هذا الثاني وجود النشاء في العدد لما تقدم (قوله سبعة) لا بد اسم افعال
 المقاربة واسم ما ولايات وان المشبهات بايس وخبر لا النافية للجنس لانها اذا دخلت في أخوات كان وان والمراد
 بأخوات كان نظائرها في رفع المبتدأ ونصب الخبر وبأخوات ان نظائرها في نصب المبتدأ ورفع الخبر (قوله
 افعال) بدأ به لانه اصل المرفوعات عند الجمهور ولان عاملة لفظي بخلاف عامل المبتدأ فانه معنوي
 واللفظي أقوى بدليل انه يزيل العامل المعنوي وهو الابتداء فاذا دخل عليه نسخه وقبل اصل المرفوعات
 المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل لا لزوم تأخير عن الفعل وقبل
 هما اصلان وايس لهذا الخلاف ثمة (قوله الذي لم يسم فاعله) أي لم يذكر فاعله الاصطلاح بان ترك ولم
 يقصد وبقولنا فاعله الاصطلاح سقط ما يقال كل فعل لم يذكر فاعله لان الفاعل الذات وهي لا تذكر
 والاضافة في قوله فاعله لادنى ملازمة أي يكون الفاعل فاعلا بفعل متعلق بالمفعول صحت الاضافة الى ضمير
 المفعول فلا بد ما يقال الفاعل انما هو فاعل الفعل لا فاعل المفعول فكيف صحت اضافته الى ضميره (قوله
 وهو) أي التابع لا بقيد كونه تابع مرفوع (قوله أربعة) الحق انها خمسة والخامس عطف البيان واوله
 اسقطه استثناء عنه بالبدل بناء على ما يراه الرضى من أن كل ما كان بدلا جازا أن يكون عطف بيان (قوله
 على هذا الترتيب) أي الترتيب لا الترتيب في التقديم عند الاجتماع فانها اذا اجتمعت بتردم النعت ثم عطف
 البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق فتقول جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد (قوله
 مقدما الاول فالاول) يجوز كسر الدال وقهوا والاول منصوب على الاول مرفوع على الثاني وعلى كل
 لاحاجة اليه مع ما قبله من الترتيب (باب الفاعل)

(قوله رسمه الخ) الحد اما حقيقي واما رسمي واما لفظي فالحد الحقيقي ما أنبأ عن ذاتيات المحدود كقولنا
 الانسان حيوان ناطق والرسمي ما أنبأ عن الشيء بلازم له كقولنا الخمر رائحة يقدح بالزبد واللفظي ما أنبأ
 بالفظاظهر مرادف كقولنا الغصن فقر الاسود والبر القمح وما ذكره المصنف رسم لان الرفع وكونه مذكورا قبله
 فعله خارجا عن حقيقة الفاعل (قوله ببعض خواصه) جمع خاصة وهي قسمان مطلقة وهي ما يختص
 بالشيء بالنظر الى جميع ما وراءه كالضاحك للانسان وضافة وهي ما يختص بالشيء بالنظر الى بعض أعيانه
 كالماشى للانسان وهي المرادة هنا لان ما ذكره من كونه مذكورا قبله فعله يخص الفاعل بالنسبة الى بعض
 أعيانه كالمتبادون بعض كاسم كان وأخواتها والتعريف بالخاصة الاضافة كاف كما صوبه السيد فلا يترضى
 عليه بانه كيف يبر اشارح بالخاصة مع انها توجد في غيره كاسم كان وأخواتها لان المراد بالخاصة الاضافة كما
 مر (قوله الفاعل) هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحا ما ذكره (قوله الاسم) أي الصريح كقوله تعالى قال
 الله اني معكم اوماؤول كقوله اولم يكنهم انا انزلنا ومثل الاسم ما هو في حكمه كالجمله اذا أريد لفظها كقوله
 صدر عنى الله حسبي والجملة المسمى بها نحو جاء نائب شرأخرج بقيد الاسم الحرف والفعل والجملة حيث
 لا تاويل كما تقدم ودخل فيه هي اذا أريد لفظها أو سمي بها كما تقدم فيكون الاسم مستعملا في حقيقة ومجاز
 ان استعمل فيما ذكر جميعا أو في مجازة فقط ان استعمل في معنى شامل اما ذكره وم المجاز وعلى الاول
 لا يضر أخذه في التعريف لانه صار بهذا المعنى في هذا الباب حقيقة عرفية (قوله المرفوع) أي لفظا ونحو
 قال الله أو تقديرا كجاء الفتي والقاضي وغلامى أو محلا قال في الحاشية كان جرعا أو الباء الزائدة تين نحو
 ما جاءنا من بشير ونحو وكفى بالله شهيدا اه وتثنيه للمحلى بدلا من معنى على أن الاعراب المحلى لا يختص

(المدكور قبله فعله) نحو قام زيد فزيد فاعل وهو اسم مرفوع بفعله الصادر منه وهو قام ٤٩ وقام مذكور قبل زيد فمفعول منه أن الفاعل

لا يكون الاسما ولا يكون
الفاعل الامر فوعا ولا يكون
الامثوخر عن الفعل (وهو)
أى الفاعل (على قسمين)
قسم (ظاهرو) قسم
(مضمرو فالظاهر) برفعه
الماضي والمضارع اذا أسند
الى غائب ولا برفعه الامر ثم
الظاهر على عشرة أقسام
الاول المفرد المذكر (نحو)
قولك قام زيدو يقوم زيدو)
الثاني المثنى المذكر (نحو)
قولك (قام الزيدان و يقوم
الزيدان) الثالث جمع
المذكر السالم (نحو قولك (قام
الزيدون و يقوم الزيدون)
الرابع جمع المذكر المكسر
نحو قولك قام الرجال
و يقوم الرجال والنساء
المفرد المؤنث (نحو قولك
قامت هند و تقوم هند
والسادس المثنى المؤنث
نحو قولك قامت الهندان
وتقوم الهندان والسابع
جمع المؤنث السالم (نحو قولك
قامت الهندات و تقوم
الهندات والثامن جمع
المؤنث المكسر (نحو قولك
قامت الهندود و تقوم الهندود
والناسع المفرد المضاف لغير
باء المتكلم من الاسماء
الجنسية (نحو قولك (قام
أخوك و يقوم أخوك)
والعاشر المضاف لياء المتكلم
نحو قولك قام غلامي و يقوم
غلامي وما أشبه ذلك
فالفاعل في هذه الأمثلة
كلها اسم ظاهر (و) الفاعل
(المضمرا ثنا عشر) وهو ما كن

بالمبنيات وبشكل عليه فرقهم بين الاعراب المحلى والتقديرى بان المانع فى المحلى قائم بحمله على الكلمة وفى
التقديرى بالحرف الاخير وهو فى هذين المثالين قائم بالحرف الاخير فليكن الاعراب تقدر بما فيها ما أفاده
يس على القطر فكان المناسب التمثيل للمحلى بالمثنى كما هو صول واسم الإشارة فتأمل وأيهما المثنى الراجع له ليكون
كلامه جاريا على القوابل والصحيح ان رافعه ما أسند اليه من فعل أو شبهه لا الاسناد (قوله المذكر قبله فعله)
خرج به المبتدأ والخبر وخبران وأخواتها وانائب الفاعل واسم كان وأخواتها واسم كاد وأخواتها لان المتبادر
من الاضافة فى فعله الفعل القائم به أو الواقع منه والمبتدأ والخبر وخبران وأخواتها لا فعل قبلها واسم نائب
الفاعل واسم كان وأخواتها واسم كاد وأخواتها قائما بها الفعل ولا واقعا منها وقوله المذكر قبله فعله أى
أوشبهه وانما اقتصر على الفعل لانه الاصل وشبهه اسم الفاعل نحو مختلف ألوانه وأمثلة المبالغة نحو اضرب
زيد والصفة المشبهة نحو حسن وجهه واسم التفضيل نحو ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد
والمصدر نحو عجب من ضرب زيد واسم نحو عجب من عطاء زيد الدنانير واسم الفعل نحو هيبت العقبى
والظرف والجار والمجرور مع اعتمادهما على اسم تفهام أو شبهة نحو ومن عنده علم الكتاب وفى الله شك
والقبلية فى كلامه المراد بها ما يشبه فى اللفظ وهو ظاهر وفى التقدير فدخل وان أحسن من المشركين استحوذ
والضمير المستتر كفى قم واستقم (قوله الصادر منه) هو ما كان مخصوصا بالمقام فلا يرد نحو مات زيد أو المراد
بصدوره منه تعلقه به ولم يقصد الشارح بذلك بيان الفعل الراجع بل بيان مدلوله الذى بسببه رفع أفعال فلا
يبدأ الفعل الذى يرفع هو اللفظ أى لفظ قام لا الحدث الذى هو الحركة المخصوصة المشار اليه بقوله الصادر
(قوله برفعه الماضى) يستثنى منه أفعال فى الضمير كما أحسن زيد أو أفعال الاستثناء نحو قام القوم ما خلا زيدا
وما عدا عمر وأيس بكر فأقام الارتفاع الضمير مستترا وجوبا وكذا المضارع يستثنى منه أن لا يكون فعل استثناء
نخرج نحو قام القوم لا يكون بكرة لانه لا يرفع الضمير مستترا وجوبا (قوله الى غائب) أى شخص غائب
مذكر أو مؤنث مفرد أو مثنى أو جمع (قوله ولا برفعه الامر) أى استقلا لا برفعه بطريق التبعية كما فى قوله
تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة فان قوله وزوجك معطوف على الضمير المستتر فى اسكن العامل فيه الفعل
والعامل فى المعطوف عليه هو العامل فى المعطوف وأيس معطوف على الضمير البارز لانه مؤنث كدلالة سترو هو
لا يعطف عليه وهذا بناء على أن الانية من عطف المفردات وقيل ان زوجك مرفوع بفعل محذوف تقديره
وليسكن زوجك فهو من عطف الجمل (قوله وقام الزيدان الخ) فيه إشارة الى وجوب تجريد الفعل من علامة
النسبة والجمع اذا كان الفاعل مثنى أو مجعوعا على اللغة الفصحى وهناك لغة لبعض العرب تسميها لغة بلغة
أكلونى البراغيث ثلثة ذلك نحو قاما الزيدان وقاما الزيدون وبقن النسوة على أن الالف والواو والنون
حروف دالة على النسبة والجمع المذكور والمؤنث كتاء التأنيث الساكنة والفعل مستند للظاهر لا على أن
الفعل مستند للالف والواو والنون والاسم الظاهر مبتدأ مؤخر والا كان ذلك على اللغة الفصحى (قوله قامت
هند و قامت الهندان) فيه إشارة الى أن الفاعل اذا كان ظاهرا وندنا حقيقة ممتصلا لا يجب أن يلحق عامله
علامة التأنيث الا ما شذ من قولهم قال فلانة وفيه إشارة ايضا الى أن حكم المثنى المؤنث الظاهر فى وجوب
لحاق علامة التأنيث لعامله حكم المفرد لا حكم الجمع (قوله والتاسع المفرد المضاف الخ) فان قبل التاسع والعاشر
داخلان فى المفرد المذكور فتكون الاقسام متداخلة فهى ثمانية لاسمعة أحجب بان هذا تقسيم اعتبارى
لا يضر فيه التداخل لاتباع الاقسام بالاعتبار (قوله وهو ما كفى به الخ) أى الضمير من حيث هو لا بقرينة كونه
فاعلا أو مستترا أو لا صدق هذا التعريف على جميع أقسام الضمير (قوله اختصارا) أى لاجل الاختصار
ووجه ذلك أن الاصل فى زيد قام مثلا زيدان الفعل لا بدله من فاعل بعده فلا احتراز عن التكرار
حمل الضمير كناية عن الظاهر فيجب أن يكون أخصر (قوله متصل) أى متصل بعامله الذى قبله فيكون
كالقائمة لذلك العامل سواء كان ذلك المنصل مستترا أو بارزا فانه ساقى فى كلام الشارح آخر هذا الباب الذى
بانه ما يقتضى أن الضمير المستتر من قسم المتصل (قوله ومنفصل) أى عن عامله وبدأ بالمنصل لانه أخصر
من المنفصل (قوله أو ومعه غيره) ظاهره أن الموضوع له المتكلم فقط ومصاحبة لغيره على سبيل الشرط

(٧ - ابى النجا) به عن الظاهر اختصارا وهو قسمان متصل ومنفصل وكل منهما إما المتكلم وحده أو ومعه غيره أو مخاطب أو مخاطبة أو

لأشياء ما مطلقا أو لجمع الذكور المخاطبين أو لجمع الإناث المخاطبات أو لفرد الغائب أو لفرد الغائبة أو للمثنى الغائب مطلقا أو لجمع الذكور الغائبين أو لجمع الإناث الغائبات ٥٠ وحاصل كل من قسمي الاتصال والانفصال اثنا عشر قسمًا ومجموعهما أربعة وعشرون حاصلًا من

ضرب اثنين في اثنين عشر
فالمتصل هو الذي لا يبتدأ
به ولا يلي الا في الاختيار
ورفعه الماضي والمضارع
والامر وذلك (نحو قولك
ضربت) فالتاء المضمومة
ضمير المتكلم وحده محله
رفع على الفاعلية بضرب
(وضربت) يسكون الباء فتا
ء- ير المتكلم مع غيره أو
المعظم نفسه وموضعها رفع
على الفاعلية بضرب وهذا
حيث سكن ما قبلها وكان
غير ألف فأنشأ فاعلة وان
انفتح ما قبلها فهي مفعولة
نحو ضربنا زيد (وضربت)
بفتح التاء للمخاطب المذكور
موضع التاء رفع على الفاعلية
بضرب (وضربت) بكسر
التاء للمخاطبة موضع التاء
رفع على الفاعلية بضرب
(وضربت) بضم التاء للمثنى
المخاطب مطلقا مذكرا كان
أو مؤنثا فالتاء اسم مضمرة في
موضع رفع على الفاعلية
بضرب والميم والألف حرفان
دالان على التثنية (وضربت)
بضم التاء لجمع الذكور
المخاطبين والتاء اسم مضمرة
في محل رفع على الفاعلية
بضرب والميم حرف دال
على جمع الذكور المخاطبين
(وضربت) بضم التاء لجمع
الإناث المخاطبات والنون
المشددة حرف دال على جمع

لا الشطر والامر بخلافه فتؤول العبارة بان يراد بالمصاحبة المصاحبة في الوضع فالمعنى ومعه غيره أي مصاحبا
له ومشاركه في مدلول الفعل فالموضوع له مجموع المتكلم وغيره لا المتكلم فقط مشروطا بمصاحبة غيره (قوله
أو المثنى الغائب مطلقا) أي سواء كان مذكرا أو مؤنثا (قوله اثنا عشر قسمًا) أي يجعل مثنى المخاطب
والمخاطبة قسمًا واحدًا ومثنى الغائب والغائبة قسمًا واحدًا (قوله ومجموعهما) أي الحاصلين وفي نسخة
ومجموعهما لا تثنية أي مجموع الأقسام (قوله حاصلة من ضرب اثنين الخ) الاثنان المتصل والمنفصل والاثنان
عشر للمتكلم وحده الخ (قوله هو الذي لا يبتدأ به الخ) أي هو الذي لا يصح عند الفهماء التلغظ به غير متصل
بكلمة أخرى ولا يقع بعد الا في الاختيار أما في الضرورة فيقع بعدها كقوله
وما نبالي إذا ما كنت جارتنا * أن لا يجاورنا الاك ديار
واسنهاد المحشي على وقوعه في الضرورة بعدها بقوله
بالماءث الوارث الاموات قد ضمنت * اياهم الارض في دهر الدهار
غير صحيح لان اياهم ضمير منفصل لامن المتصل الذي الكلام فيه واذا يستشهد بهذا البيت على الاثنان بالضمير
منفصل في الضرورة التي هي مفهوم قول ابن مالك وفي اختيار لا يجيء والمنفصل * اذا تأتي أن يجيء المتصل
(قوله ويرفعه الماضي الخ) لا ينافي ذلك أنه يرفع به أيضا الصفات المحضة واسم الفعل لان عبارته لا تقتضي
المحصر والمراد بقوله يرفع أنه يرفع محله لان الضمائر كلها مبنية (قوله محله رفع) أي مرفوع أو ذور رفع أو
الكلام على تقدير مضاف أي محل رفع وقس عليه ما أشبه والمعنى أنه واقع في محل رفع (قوله فتاؤه- ير
المتكلم الخ) هذا هو الصواب ومن قال النون فاعل فقد تسمع لان الضمير مجموع الألف والنون (قوله
وهذا) أي اعراب نافع لا في محل رفع حيث سكن ما قبلها أي الحرف الذي قبل نون قوله وكان غير ألف أي
وكان أصلها أيضا وقوله وان انفتح ما قبلها أي تحرك بانفتح أي أوسكن وكان ألفا أو كان حرفا غير أصلي (قوله
نحو ضربنا زيد) مثال ما انفتح فيه ما قبلها ومثال الساكن اذا كان ألفا الزيدان ضربنا ومثال الساكن غير
الأصلي شغلنا أموالنا ومن غير الأصل الوافض ضربونا وهذا كله مع الماضي أما مع المضارع والامر فهي
مفعولة مطلقا سواء تحرك ما قبلها أو سكن (قوله والميم والألف حرفان دالان على التثنية) فيه مسامحة فان
الدال على التثنية هو الألف فقط كما أن الواو هي التي تدل على الجمع فقط وأما الميم فزيدت قبل ألف التثنية
في نحو ضربنا وقبل والألف في نحو ضربتم أو لا يلبس بذلك للمخاطب المفرد في الأول والمتكلم المفرد في
الثاني عندنا ش- باع حركة التاء فيه ما فقهه والميم حرف دال على جمع الذكور وفيه مسامحة أيضا (قوله
وضربت بضم التاء) واسكن الميم بعدها أو ضعهما مختلفا مع واو بعده بأن تقول ضربت وهو الأصل
بدل ضربت بضم التاء لان الضم- يربد الأشياء الى أصولها (قوله حروف دالة على التثنية الخ) أي لان التاء لما
وضعت مشتركة بين المفرد وغيره ألحقوها بـاء- بزمها له أو حركوها بذلك اه عبد المعطي أي ألحقوها في
المثنى والجمع وحركوها في المفرد (قوله ولا تقع هذه التاء الأفاعلة) أي لا مفعولة ولا مضافة فالمضارضا في
فلا يرد أنها قد تقع نائبة عن الفاعل كما يأتي (قوله أمثلة الحاضر) وهو المتكلم والمخاطب (قوله وهو)
أي ما بقي (قوله جوازا) أي استناراجائزا أو ذا جواز فهو وصفة مصدر محذوف على تأويله باسم الفاعل
أو حذف المضاف قال الشيخ الشنواني ولا يجوز أن يكون تمييزا والا كان محذولا عن الفاعل فيلزم أن الموصوف
بالاستنار الجواز وهو فاسد فأنامل اه أي لان الوصل قبل التحويل على هذا مستتر جواز دخول الاستناد الى
ضمير الجواز فانتصب تمييزا (قوله تقديره هو) لم يردوا به أن المستتر لفظ هو بل المراد أنه اذا أردت تفسير
معناه فسر بالفظ هو فليس هو نفس المستتر لان المستتر له صورة في العقل أي الذهن لا في اللفظ فليس المستتر

الاناث وما ذكرنا من أن التاء في الجميع هي الفاعل وما اتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع هو الصحيح ولا تقع هذه التاء الأفاعلة لفظا
فهذه أمثلة الحاضر وما بقي للغائب (و) هو قولك زيد (ضرب) ففي ضرب ضمير مستتر جواز تقديره هو وعائد على زيد محله رفع على أنه فاع
ضرب (و) هند (ضربت) ففي ضرب ضمير مستتر جواز

تقدّمه هي عائد على همدرفوع المحل على الفاعلة والتاء الساكنة المتصلة بالفعل حرف دال على تأنيث الفاعل (و) الزيدان (ضرباً)
فالالف ضمير المثنى المذكور الغائب عائد على الزيدان مرفوع المحل على الفاعلة والهندان ضرباً فالالف ضمير المثنى الموث الغائب عائد
على الهندان والتاء علامة التأنيث وأصلها السكون وليكن حركت لا تنفعا الساكنين ٥١ وفقت لمناسبة الآلف وهذا المثال ساقط من

أصل المصنف (و) الزيدون
(ضربوا) فالواو ضمير
جماعة الذكور الغائبين
يعود على الزيدون في
موضع رفع على الفاعلة
بضرب والالف زائدة
(و) الهندات (ضربن)
فالنون ضمير جماعة الاناث
الغائبات عائد على الهندات
في موضع رفع على الفاعلة
بضرب هذا كله حكم
الفاعل المضمر المتصل وأما
الفاعل المضمر المنفصل
فهو ما يقع بعده الا أو ما في
معناها نحو قولك ما ضرب
الأنا وما ضرب الانحن
وما ضرب الأنت وما ضرب
الانتما وما ضرب الانتم
وما ضرب الانتن وما ضرب
الاهو وما ضرب الاهي وما
ضرب الاهما وما ضرب
الاهم وما ضرب الاهن
وتقول اغاضب أنا واغما
ضرب نحن وكذا الباقي
هذا كله مع الماضي وتقول
في المضارع مع الاتصال
أضرب واضرب الخ وفي
الانفصال ما يضرب الا
أنا واغما يضرب أنا الى
آخرها ومع الامر ولا يكون
الامتصلا اضرب اضرباً
اضربوا اضربوا اضربوا
أشبه ذلك (باب المفعول
الذي لم يسم فاعله) أي

اللفظ بخلاف المحذوف فإنه لفظ موضوع ويمكن النطق به وهذا الفرق بين المستتر والمحذوف كاف كما قاله
الشنواني (قوله تقدّمه هي) أي تفسيره هي وعبر به وفي الأول وجهي هنا لاجل التغير قال الرضي يجب أن
يكون المقدّر في ضرب وضربت متغيراً كما في البارز نحو هو هي اه (قوله حرف دال على تأنيث الفاعل) أي
على المشهور وقبل اسم الظاهر بعد ما يدل أو مبتدأ أخبره الجملة قبله (قوله وفقت لمناسبة الآلف) أي للحركة
عارضه لا اعتدادهما فاسقط اعتراض من قال ما ذكره من أن توالي أربع محركات لم يوجد فيها هو كالكلمة
الواحدة منقوض بضرب بنا (قوله والالف زائدة) أي في الخط بعد الواو لظرفها فرقا بين الواو اعطف في
نحواً كواو نمر يوافقوا وسادوا والقيود لزيادة الآلف في الخط ثلاثة أن تكون بعد الواو والجماعة وأن تكون
في الفعل وأن تكون متطرفة تخرج الاسم كضارب يزيد وخرج واو الكلمة نحو يدعو ويغزو وخرج المتوسطه
كضرب بول وضربوهم أن جعلت هم مفعولاً فإن جعلته توكيداً للواو والجمع زدت ألفاً لأنها من ثم منطرفة (قوله
وأما الفاعل المضمر) أي الفاعل معنى وظاهره أو الألفا فاعل حقيقة محذوف إذا لاصل ما ضرب أحد الأنا
فانابدل من أحد قل (قوله أو ما في معناها) أي الذي معناها في المحصر كغما (قوله وما ضرب الأهن) فهذه
الضمائر الواقعة بعد الاكل منها في محل رفع على الفاعلة وما نافية والأداة حصر (قوله إلى آخره) أي وائته
إلى آخره

(باب المفعول الذي لم يسم فاعله)
هذه الترجمة تشمل درهما من أعطى زيد درهم ما فانه يصدق عليه أنه مفعول لم يسم فاعله وليس مراداً ولا
تشمل الظرف والمجرور والمصدر إذا أنيبت عن الفاعل مع أن الغرض دخولها وأجيب عن الأول بأن الكلام
في المرفوعات فلا يرد درهما لأنه منصوب وعن الثاني بأنه اقتصر على المفعول لأنه الأصل في الغائب فكان
الأولى والأعم التعبير بتأنيث الفاعل (قوله أي الذي لم يذ كرمه فاعله) أي فاعل فعله وفي قوله الذي صدر
منه الفعل حمل للفاعل في كلام المتن على الفاعل الحقيقي وهو الذات وهي لا تدكر أبداً سواء كان الفعل مبنيّاً
للفاعل أو للمفعول واغما الذي يذ كراؤلاً اللفظ الدال عليه أفي كلام المتن حذف مضاف أي الذي لم يسم دال
فاعله (قوله صدر منه الفعل) أي أو قام به الفعل أو أراد بالصدر ومطلق التعاق (قوله وهو الاسم) يشمل
الصريح والمؤول والظاهر والمضمر وخرج عنه الجملة والحرف والفعل إلا أن يراد لفظها أو تجعل أعلاماً قيل
وخرج بقوله الذي لم يذ كرمه الخ المبتدأ والخبر والفاعل واسم كان وذلك غلط لأن السالبة تصدق بنفي
الموضوع فيصدق قوله لم يذ كرمه فاعله بأن لا يكون هنالك فاعل أصلاً أو كان هنالك مبتدأ وخبر واسم كان
فيكون التعريف صادقا على الجميع فالصواب أخرج ما ذكره بقيد ملحوظ بقريته ما يأتي تقدّر وغير عامله
إلى فعل أو مفعول (قوله المرفوع) أي لفظاً أو تقدّراً إلى آخر ما تقدم في الفاعل (قوله الذي لم يذ كرمه
فاعله) أي ترك ولم يقصد فلم يخرج إلى ذ كرفاعل له لا لفظ ولا تقدّراً (قوله وتأنيث الفعل لتأنيثه) لم يستثن
المجرور من نحو مريم يذ فانه قائم مقام الفاعل ولم يؤنث فعله لتأنيثه لأن القائم مقام الفاعل أعني الجار
والمجرور من حيث هو ليس يؤنث فلا وجه لتأنيث العامل (قوله لغرض من الأغراض) كالخوف منه
وعلمه (قوله فاقم المفعول به) أي حيث وجد في اللفظ الاختصاص وتصرف من ظرف مكاني نحو حاس
إمام الأمير أو زماناً في حوصم روضان أو مجرور ونحو ما سقط في أيديهم وسير يزيد أو مصدر ونحو فاذا انفتح في
الصور نفخة واحدة فهذه الثلاثة تنوب عن المفعول إذا لم يوجد في اللفظ فان وجد فلا وقبل ينوب غيره مع
وجوده مطلقاً وقبل ان وجد وكان متقدماً اختص بالانماية وان تأخر وتقدم أحد الثلاثة أنيبت نحو
لم يسم بالاعباء الأسيد والصحيح الأول (قوله في الأسناد إليه) وتفاوت الأسنادين لا يضرب وذلك لأن

الذي لم يذ كرمه فاعله الذي صدر منه الفعل ورسمه يذ كرمه خصائصه تقريراً على المبتدأ فقال (وهو الاسم المرفوع الذي لم يذ كرمه
فاعله) لقيامه مقامه في رفعه وعمديته وجوب تأخيره عن الفعل وتأنيث الفعل لتأنيثه وذلك نحو قولك ضرب زيد والأصل ضرب عمرو زيداً
بجذف عمراً والذي هو فاعل ضرب لغرض من الأغراض فبقي الفعل محتاجاً إلى ما يستدل به فأقيم المفعول به مقام الفاعل في الأسناد إليه
فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً فالتبس بالفاعل صورته فاحتج إلى تغيير أحداهما عن الآخر فبقي الفعل مع الفاعل على أصله وغير مع تأنيثه

في الماضي والمضارع (فإن كان الفعل ماضياً من أوله وكسر ما قبل آخره) تخفيفاً كضرب أو تقديراً كقبل ويسمع وشد (وإن كان مضارعاً ضم أوله وفتح ما قبل آخره) تخفيفاً نحو يضرب أو تقديراً نحو يقال ويبيع ويشد وسكت من فعل الامر لا يني للفعل (وهو) أى المفعول الذي لم يسم فاعله (على قسمين ظاهر ومضمر) كما تقدم في الفاعل (فالظاهر) المسند إليه الماضي (نحو قولك ضرب زيد) بضم الضاد وكسر الراء واعرابه ضرب فعل ماضٍ مبني للمالم بسم فاعله ويسمى أيضاً نائب الفاعل (و) المسند إليه المضارع (نحو قولك يضرب زيد) بضم أوله وفتح ما قبل آخره واعرابه يضرب فعل مضارع مبني للمالم بسم فاعله وإن شئت قلت مبني للفعل أوله ووزيد نائب فاعل أو مفعول للمالم بسم فاعله (و) لافرق في الفعل بين أن يكون مجرداً كالمز يد أو مز يد ونحو قولك (أكرم عمرو) بضم الهمزة وكسر الراء (ويكرم عمرو) بضم الياء وفتح الراء واعرابهم - على وزن ما رقبها ما وقس ما بقي من أقسام الظاهر المتقدمة في باب الفاعل (و) المفعول الذي لم يسم فاعله ٥٢ (المضمر) قسمان متصل ومنفصل فالمتصل (نحو قولك ضربت) بضم الضاد وكسر الراء

استناد الفعل الى الفاعل على جهة صدور منه أو قيامه به والى النائب على جهة وقوعه عليه أو فيه أو نحوه
(قوله في الماضي والمضارع) هذا اذا كان العامل قهلا فان كان اسم مفعول وهو ما دل على حدث ومفعوله
فاركان من فعل ثلاثي مجرد فوزنه مفعول كضرب ومروبه أو من غيره فوزنه وزن مضارعه بشرط الايمان
بهم مضوءة مكان حرف المضارعة وفتح ما قبل الاخر قال ابن مالك

بالم بسم فاعله (وضربتم) بضم الصاد وكسر الراء وضم التاء المتناهية فوق وعرابه ضرب فعل
ماض مبني للفعول والتاء المضمومة المتصلة بالفعل ضمير المثنى المخاطب مطلقاً في موضع رفع على أنها مفعول بالم بسم فاعله والميم والالف
علامة التثنية (وضربتم) بضم الصاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالميم وعرابه ضرب فعل ماض مبني للفعول والتاء المضمومة ضمير جمع
الذكور المخاطبين في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والميم علامة الجمع (وضربتم) بضم الصاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالنون
وعرابه ضرب فعل ماض مبني للفعول والتاء المضمومة ضمير جمع المؤنث الحاضر والنون المشددة علامة جمع الاناث والحاصل أن الفعل
في الجميع مضموم الاول مكسور ما قبل الآخر وأن التاء في الجميع مفعول بالم بسم فاعله لأنها الما وضعت مشتركة بين المتكلم والمخاطب
والمخاطبة والمفرد والمثنى والمجموع احتيج الى تمييز كل منها عن الآخر فضم هو في المتكلم وفتح هو في المخاطب المذكور وكسر هو في المخاطبة
المؤنثة وزادوا الميم والالف في خطاب المتني مطلقاً والميم وحدها في خطاب الجمع في التذكير والنون المشددة في خطاب الجمع في التأنيث

الغائب واعرابه ضرب فعل
 ماض مبني للمفعول والتاء
 حرف تانيث والالف ضمير
 المثنى المؤنث الغائب في
 موضع رفع على النيابة عن
 الفاعل (وضربوا) بضم
 أوله وكسر ما قبل آخره
 واعرابه ضرب فعل ماض
 مبني للمفعول والواو ضمير
 الجماعة المذكرين الغائبين
 في موضع رفع على النيابة
 عن الفاعل والالف حرف
 زائد (وضربن) بضم الصاد
 وكسر الراء وسكون الباء
 الموحدة واعرابه ضرب
 فعل ماض مبني للمالم بسم
 فاعله والنون ضمير الجماعة
 الاناث الغائبات في محل
 رفع على أنه مفعول المالم
 بسم فاعله هـ هذا كله في
 المتصل وتقول في المنفصل
 ما ضرب الأنا وما ضرب
 الأنثى وما ضرب الأنا
 وما ضرب الأنا وما ضرب
 الأنا وما ضرب الأنا وما
 ضرب الأنا وما ضرب الأنا
 وما ضرب الأنا وما ضرب
 الأنا وما ضرب الأنا وما
 ضرب الأنا وما ضرب الأنا

انما جعها في باب واحد لان الخبر ملازم للمبتدأ وان كان المبتدأ لا يلزم الخبر بنحو أقام الزيدان فالهزمة للاستفهام وقام مبتدأ الزيدان فاعل سدمس الخبر ومثله ما مضروب العمران فما نافية ومضروب مبتدأ والعمران نائب فاعل سدمس والخبر وشروط هذا المبتدأ الذي لا خبر له أن يكون وصفاً معتمداً على نفي أو استفهام ويكون له مرفوع أغنى عن الخبر سواء كان المرفوع فاعلاً أو نائباً عنه وسواء كان الوصف اسم فاعل أو اسم مفعول (قوله وهو الثالث والرابع) أي ما ذكر من المبتدأ والخبر بالضمير راجع لما ذكر وهو مثنى في المعنى فصح الخبر عنه بالمثنى وهو الثالث والرابع فلا يقال في كلامه الخبر بالمثنى عن المفرد (قوله الصريح) هو الاسم الذي لا يحتاج في كونه اسماً إلى تأويل والتأويل خلافه وشمول الاسم لهذين من المجاز المشهور أو الحقيقة العرفية فلا يعترض على أخذه في التعريف (قوله المرفوع لفظاً) مراده ما يشمل المرفوع بقدر ما يدل على مقابله بالمحلى فلا يعترض عليه بأن في كلامه أخلاقاً بالتقدير وقيد بالمرفوع ليعلم أنه لا يكون منصوباً إلا إذا دخل عليه ناسخ ولا يجوز إلا إذا كان حرف الجزاء (قوله بالابتداء) متعلق بالمرفوع وهو مبني على الصحيح من أن الرفع للمبتدأ والابتداء للخبر المبتدأ وقبل كل منهما رافع الآخر وقبل أن الابتداء رافع له ما وقبل أن الابتداء رافع المبتدأ وهما رافعان للخبر فالأقوال أربعة قال ابن مالك ورفعوا مبتدأ بالابتداء * كذلك رفع خبر المبتدأ

الى آخرها والفعل في الجميع مضموم الاول مكسور وما قبل الاخر وقس عليه ما امكن في المضارع فلا ينطول وهو الثالث والرابع من المرفوعات (المتبداً هو الاسم) المخرج أو المؤول (المرفوع) لفظاً أو معنى لا بالابتداء العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها فيخرج بالاسم الفعل والحرف وبالمرفوع المنصوب والمجرور بقا العوامل اللفظية

الفاعل واسم كان واخوانه الكون غامها الفظا وهو الفاعل مثل الاسم الصريح الواقع مبتدأ ز بد قائم فز بد مبتدأ وهو مرفوع على الابتداء
والابتداء عبارة عن الاهتمام بالشئ وجعله أول اثنين بحيث يكون الثاني خبرا عن الاول وقائم خبره وهو مرفوع بالابتداء ومثال الاسم المؤول
الواقع مبتدأ وان نص وموا خبرا كم فان نص وموا في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء وخبر خبره والتقدير وصومكم خبرا كم (والخبر الاصل
(هو الاسم المرفوع) بالابتداء (المسند اليه) أي الى المبتدأ ثم تارة يكون المبتدأ والخبر مفردين لذ كر (نحو قولك ز بد قائم) فز بد مبتدأ
مرفوع بالابتداء وقائم خبره مرفوع بالابتداء (و) تارة يكونان مثنيين لذ كر (نحو قولك (الزبدان قائمان) فالزبدان مبتدأ مرفوع على
الابتداء وعلامة رفعه الالف وقائمان ٥٤ خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الالف ايضا وتارة يكونان مجموعين لذ كر جمع صحيح نحو قولك

(الزبدون قائمون)
فالزبدون مرفوع على
الابتداء وعلامة رفعه الواو
نيابة عن الغنة وقائمون
خبره وهو مرفوع وعلامة
رفعهم الواو ايضا نيابة عن
الضممة وتارة يكونان
مجموعين لذ كر جمع تكسير
نحو قولك الزبدان قائمان وتارة
يكونان مفردين مؤنث نحو
قولك هند قائمتان وتارة
يكونان مثنيين مؤنث نحو
قولك الهندان قائمتان
وتارة يكونان مجموعين
لذ مؤنث جمع صحيح نحو
الهندات قائمات وتارة
يكونان مجموعين جمع
تكسير مؤنث نحو الهندات
قائمات (والمبتدأ) من حيث
هو (قسمان) قسم (ظاهر
و) قسم (مضمرة) فالظاهر
ما تقدم ذكره من نحو
قولك ز بد قائم والزبدان
قائمان والزبدون قائمون
وما أشبه ذلك (و) المبتدأ
(المضمرة اثنا عشر) ضميرا
منفصلا (وهي أنا) لئلا تكلم

أقول بأنه لا محل له من الاعراب وهو الصحيح (قوله الفاعل الخ) أي والنائب عن الفاعل وخبران واخوانها
اذ ليس في كلامه المحصر فيما ذكره (قوله والابتداء عبارة) أي لفظ الابتداء معبر به ففي كلامه حذف
مضاف وإطلاق المصدر على اسم المفعول (قوله وجهه له) بالخبر عطف على قوله بالشئ أي وتصديره وألا الخ
(قوله بحيث يكون الثاني خبرا) أي بخبره عن الاول أي ولو حكما كالفاعل السادس سد الخبر نحو قائم ز بد
والنائب عن الفاعل السادس سد الخبر نحو ماضروب الزبدان فلا يعترض على الشارح بان فقه غير جامع
لقصوره على المبتدأ الذي له خبر (قوله والتقدير وصومكم الخ) أي ولا فرق في ذلك بين أن يكون الحرف
السابق موحدا كما مثل أولا كقولهم نسمع بالمعدي خبر من أن تراه فهو مؤول بالمصدر أي شاعك (قوله
والخبر هو الاسم) أي الصريح أو المؤول واعتراض قوله هو الاسم بأنه لا يشتمل الخبر إذا كان جملة أو شبهها
وأجيب بأنه إنما اقتصر على الاسم لان الأصل في الاخبار بكسر الهمزة أن يكون به أي بالاسم وأشار الشارح
الى دفع ذلك الاعتراض بهذا الجواب بقوله الأصلي ويرد على هذا أن المتن حيث لم يعرف الخبر المفرد ولم
يعرفه اذا وقع جملة أو شبهها فيكون فيه قصور فالاولى ما صنعه الشارح أن يراد بالاسم ما يشتمل الاسم حقيقة أو
تأويلا والجملة الواقعة خبرا مؤولة بالاسم والخبر والمجرور والواقع خبرا وكذا الظرف كل منهما متعلق بمحذوف
هو الخبر في الحقيقة وهو ما اسم حقيقة أو تأويلا (قوله المرفوع بالابتداء) أي على الصحيح وقيد بذلك القيد
لأنه على أنه لا يكون منصوبا بالابتداء ولا يكون مجرورا بالبحر زائد على نحو ما مرفوع بالابتداء (قوله المسند
اليه) أي المسند هو الى المبتدأ وهذا قيد آخر يفرق بين المبتدأ والخبر من جهة أن المبتدأ هو المحكوم عليه فهو
المسند اليه غيره وان الخبر هو المحكوم به فهو المسند الى غيره (قوله وقائم خبره) قيد يقال في صدق تعريف الخبر
على نحو ذلك نظر لان نحو قائم لم يسند الى المبتدأ بل أسند الى ضمير مستتر فيه وهو ضميره مسند ان الى زيد
الأنه اتفق أن الضمير هو زيد فتوهم انه مسند الى المبتدأ اه شنواني (قوله من حيث هو) حقيقة إطلاق
كما في قولك الانسان من حيث هو انسان جسم أي المبتدأ مطلقا أي من غير نظر الى كونه ظاهرا أو مضمرا
وهذا جواب عما يقال يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره لان كل مبتدأ مظاهر أو مضمرة وحاصل الجواب ان
المبتدأ الذي هو مورد القسمة أعم من الظاهر والمضمرة فان المراد به المبتدأ من حيث هو من غير نظر الى كونه
ظاهرا أو مضمرا وهكذا سائر التقسيمات (قوله منفصلا) قيد بذلك لان المتصل لا يقع مبتدأ (قوله وهي أنا
الخ) حاصلها ثلاثة أقسام ما يختص بالمتكلم وهو أنا ونحن وما يختص بال مخاطب وهو خست أنت وأنت وانما
وانتم وأنتن وما يختص بالغائب وهو هي وهما وهم وهن (قوله ضمائر الرفع) من إضافة الموصوف
للصفة أي الضمائر المرفوعة (قوله والغالب) أي الكثير وقوله بطابقها أي يساويها وقوله في المعنى أي
التدكير والتأنيب والافراد والتثنية والجمع ومن غير الغالب لا تحصل المطابقة نحو أنت بكسر التاء أفضل

وحده (ونحن) لئلا تكلم معه غيره أو ما نظم نفسه (وانت) بفتح التاء للمخاطب (وانت) بكسر التاء للمخاطبة
(وانتما) للمثنى مطلقا (وانتم) لجمع الذكور المخاطبين (وانتن) لجمع الاناث المخاطبات (وهو) للمفرد الغائب (وهي) للمفردة الغائبة
(وهما) للمثنى الغائب مطلقا (وهن) لجمع الذكور الغائبين (وهن) لجمع الاناث الغائبات وتسمى هذه الضمائر ضمائر الرفع المنفصلة
والغالب فيها اذا وقعت مبتدآت أن يخبر عنهما بما يطابقها في المعنى (نحو قولك أنا قائم) فانما ضمير رفع منفصل في محل رفع بالابتداء وقائم
خبره (ونحن قائمون) فنحن مبتدأ وهو ضمير رفع مبني على الضم لا يظهر فيه اعراب ومحل رفع وقائمون خبره مرفوع بالواو نيابة عن الضمة
(وما أشبه ذلك) من نحو أنت قائم وأنت قائمتان وأنتن قائمات وهو قائم وهي قائمتان وهما قائمتان وهن قائمات وهن
قائمات فالمبتدأ في هذه الامثلة كلها مضمرة مبني لا بدخلة اعراب والصحيح في أنا وانت وأنتن وانتما وانتم وأنتن أن الضمير هو ان فقط وأن

من عمرو وانتما وانتم وانتم افضل من عمرو وانت افضل امرأة وانتما افضل رحلين أو امرأتين وانتم وانتم
افضل رجل أو نساء وانت أو انت صبور أو صريح وكذلك نحو أنت أو أنت أو أنت عدل لأن
افضل التفضيل اذا جرد من أل والاضافة ونحو صبور أو صريح والمصدر يستوي فيه المذكر والمؤنث مطلقا
ومن ذلك قوله وهو قسمان (قوله والخبر من حيث هو الخ) فيه ما تقدم فلا تغفل (قوله هنا) أى فى هذا الباب
أى وكذا باب النعت كما يأتى واحترز بذلك عن المفرد فى باب المنادى ولا التنافية للجنس فانه هناك ما ليس
مضافا ولا شبيه به وكذا فى باب الاعراب فان المراد به ما قبل المثني والمجموع وفى باب الكامة والكلام فان
المراد به ما قبل المركب اه من الفيشى وفى التنبى ان باب النعت والاعراب على حد سواء فلا يراجع * ثم
اعلم ان المفرد قسمان مشتق وجامد فالمشتق ما دل على متصف مصوغا من مصدر وهو يتحمل ضمير
المبتدأ ان لم يرفع اسم ظاهره كامثلة الشارح فان رفعه فلا يتحمل الضمير نحو زيد قائم أبوه وانما كان هـ ذا
الوصف مفردا مع تحمله الضمير لان اسم الفاعل مع رفوعه لا يكون جملة الا ان أفاد فائدة بحسن السكوت
عليها كما فى نحو قائم الزيدان وهـ ذا لا يكون كذلك والجامد بخلافه أى ما قبل المشتق نحو - وزيد أخوك
والزيدان أخوك ولا يتحمل ضمير المبتدأ الا ان أول بالمشتق نحو زيد أسد اذا أريد شجاع (قوله لانه ليس جملة
ولاشبهها) قد يقال هذا الدليل عين الدعوى لان الدعوى هى ان الخبر فيما ذكر من الامثلة مفرد أى ليس
جملة ولا شبهها وقوله لانه ليس جملة ولا شبهها أى انه مفرد (قوله ومجموع ذلك) أى ما يصدق عليه غير المفرد
أربعة أشياء أى فى الظاهر أى فى الحقيقة فثلاثة لان الجملة شئ واحد وان كان تحت افرادان الاسمية والفعالية كما
سأبني (قوله والمجرور) أى مع جاره (قوله التامان) التام هو الذى تتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلقة بان
يكون متعلقة كونا عاما كالاستقرار والحصول والكون اذا لم يخلو موصود منها وبهذا القيد خرج الناقصان
والناقص هو الذى لا يفيد مع عدم ملاحظة متعلقة بان يكون متعلقة كونا خاصا نحو زيد بك أو فيك أو عنك
أى وائى بك أو راغب فيك أو معرض عنك فلا يقع خبرا (قوله مع فاعله) كان ينبغى أن يقول مع رفوعه
ليشمل نائب الفاعل واسم كان وأخواته الا أن يراد بالفاعل الفاعل الأعزى وأهل اللغة يسمون نائب الفاعل
واسم كان وأخواته فاعلا ه من الفيشى (قوله أو المضمهر) مستهرا كان أو بارزا ويسمى هذا المجموع جملة
فعليه وهى المبدوءة بفعل حقيقة كما مثل أو حكمنا نحو ان يقوم زيد (قوله مع خبره) أى أو ما يعم مقام خبره
فلو قال ماتتم به الفائدة لكان أعم ليشمل نحو زيد يضاربه العمران ويسمى هذا المجموع جملة اسمية وهى
المبدوءة باسم حقيقة كما مثل أو حكمنا نحو ان زيد قائم (قوله أو غيره) أى أو مع الخبر الغير المفرد ثم اعلم أن
الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ يجب أن يحكم على محلها بالرفع بمعنى انه لو حل محلها اسم معرب خال عن الموانع لكان
مرفوعا ويجب لانه الجملة ان لم تكن نفس المبتدأ فى المعنى ان تشتمل على ما يرتبط بالمبتدأ من ضمير وهو
الاصل والمطرود واسم اشارة أو إعادة المبتدأ لفظه أو بعينه أو غير ذلك مما يطول ذكره بخلاف ما اذا كانت
الجملة نفس المبتدأ نحو قل هو الله أحد فلا تحتاج الى رابط ويجب أن لا تكون جملة ندائية فلا يجوز زيدا أخاه
وأن لا تكون مصدرة بل كن أو بيل أو حتى واعلم ايضا ان قضية اطلاق كلامه انه لا فرق بين أن تكون
الجملة خبرية أو انشائية حتى يصح نحو زيد اضربه على ان الخبر نفس جملة اضربه من غير تقدير القول وهو
كذلك عند ابن مالك وغيره فلا يمتنع كونها طلبية خلافا لابن الانبارى ولا قضية خلافا للعلب ولا يلزم تقدير
القول قبل الجمل الطلبية خلافا لابن السراج والفرق بين ما هنا وباب النعت حيث امتنع فيه الطلبية بلا
اضمار القول كما قال ابن مالك وامنع هنا بقا ذات الطلب * وان أتت فالقول اضمر تصب

الواحق لها حروف تدل
على المعنى المراد (والخبر)
من حيث هو (قسمان)
قسم (مفرد) قسم (غير
مفرد) والمراد بالمفرد هنا ما
ليس بجملة ولا شبيهها ولو
كان مثنى أو مجموعا فانه فى
هذا الباب يسمى مفردا
(فالمفرد نحو قولك زيد قائم
والزيدان قائمان والزيدون
قائمون) فالخبر فى هذه
الامثلة مفرد لانه ليس جملة
ولاشبهها (وغير المفرد) هو
الجملة وشبهها ومجموع ذلك
(أربعة أشياء) شيان فى
الجملة وشيآن فى شبهها
فالشيآن فى شبه الجملة
(الجار والمجرور والظرف)
التامان (و) الشيآن فى
الجملة هما (الفعل مع
فاعله) الظاهر أو المضمهر
(والمبتدأ مع خبره) المفرد
أو غيره فالجار والمجرور
(نحو قولك زيد فى الدار)
الظرف نحو قولك (زيد
عندك) والصحيح أن الخبر
متعلق الجار والمجرور
والظرف المحذوف لاهما

أن افترض من النعت تمييز المنعوت للخطاب ولا يميزه الا ما هو معلوم له قبل والطلبية لا تكون معلومة قبل
(قوله المحذوف) بالرفع صفة متعلق (قوله لاهما) أى وحدهما أو مع المتعلق فالأقوال ثلاثة والخالف لفظى
أى فى الصورة لا فى الحقيقة ولهذا الخلاف الصورى أفرد الجار والمجرور والظرف بالذكر ولا نقد يقال ما فائدة
افرادهما مع أنه ان قدر عاها - ما سما كان من الاخبار بالمفرد وان قدره - لا كان من الاخبار بالجملة فلا

يخرجان عن المفرد والجملة والظرف والجار والمجرور ويسميان بشبه الجملة ووجه الشبه بهما وقوع كل منهما خبرا وصلة وحالا وغير ذلك كالجملة (قوله وان تقديره) أي والصحيح أي الراجح تقدير المتعلق نحو كائن أو مستقر كحاصل أو ثابت إلا كان أو استقر ونحوهما كحصول أو ثبت أو ما يليق بالماضي وقيل الراجح تقديره كان الخ فالخلاف في الراجح لا في الجواز والذي انحط عليه كلامهم كما قاله في المغني مختار له أنه لا يترجح تقديره اسماء ولا فعلا بل بحسب المعنى فإن أراد الماضي قدر كان أو استقر وإن أراد الحال أو الاستقبال نحو والصوم في اليوم والجزاء في غد قدر مضارعهما أو وصفه وإن قدر كان أو كائن كان من كان النامية بمعنى حصل أو حصل لا الناقصة والالكان الظرف والجار والمجرور في موضع الخبر فتقدر كان وتتسلسل التقديرات وما كان منهما غاملا مع رجا به لكونه خاصا فهو وغوم المبرح به لكونه عاما فهو ومستقر (قوله والمضاف اليه) يستفاد منه أن الخبر في نحو زيد أكرمته مجرور الفاعل والمفعول وهو الظاهر واختاره شيخ الاسلام على المحلى وإن كان المشهور عند النحاة أن الخبر هو الجملة وحدها ومثل المفعول الحال وغيره من متعلقات الفعل واعلم أن الجملة تنقسم ثلاثة أقسام كبرى فقط وصغرى فقط وكبرى وصغرى باعتبارين فالعكبرى فقط ما وقع خبرها جملة ولم تقع هي خبر أو الصغرى فقط ما وقع خبرها جملة أو وقع خبرها جملة وكانت خبرا والمثالان في المتن اجتمع في كل منهما جملتان صغرى وكبرى فالصغرى هي قام أبوه وجاريته ذاهبة والكبرى هي جملة زيد قام أبوه وزيد جاريته ذاهبة وإذا قلت زيد أبوه غلامه منطلقا اجتمع فيه الثلاثة فالصغرى غلامه منطلقا والكبرى زيد أبوه غلامه منطلقا والمحملة له أبوه الخ فانها كبرى باعتبار أن خبرها جملة وصغرى باعتبار أنها خبر

(باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر)

أى في الأغلب فلا يشك في أفعال التصيير فانها تارة تدخل عليهم ما كقوله تعالى واتخذ الله إبراهيم خليلا وتارة لا تدخل عليهم ما كجعلت الفقير غنيا وصيرت الممدوم موجودا والمراد التي يغلب دخولها على جنس المبتدأ والخبر فالجنسية لاستغراقية إذ لا تدخل على كل مبتدأ وخبر فإن دخولها عليهم ما مشروط بأن لا يكون المبتدأ مخبرا عنه بجملة طلبية نحو زيد اضربه ولا انشائية نحو هذو جنة كما وأن لا يلزم التصدير نحو أكرمهم عندك وأن لا يلزم الحذف كالخبر عنه نعمت مقطوع نحو الحمد لله الحميد إلى آخر ما هو في الحاشية (قوله وتسمى النواسخ) من النسخ وهو الازالة لازنها حكم المبتدأ والخبر وانما ازالته لانها عامل لفظي والابتداء عامل معنوي واللفظي أقوى من المعنوي (قوله هنا) أى في هذا الكتاب لا حاجة إليه لانها في كل كتاب كذلك أى هي من حيث العمل ثلاثة أقسام لأن حيث الحقيقة لانها من هذه الجهة قسمان أفعال وحروف هكذا قالوا والظاهر أنها ثلاثة أيضا من هذه الجهة لانها أفعال وحروف واسماء وهي المصادر وأسماء الفاعلين الآن يقال اسم كل نوع من كان وأخواتها لم يخالفه في العمل فلم يبق إلا عدة قسمان ثالثا فائدة بخلاف عددها ثلاثة من حيث العمل فان له فائدة لأن عمل كل قسم غير عمل الآخر (قوله كان وأخواتها) أى نظائرهما وانما قدم كان وأخواتها على ان وأخواتها لانها أفعال والاصل في العمل لها وقدم ان وأخواتها على ظنفت وأخواتها مع كونها أفعال لان أحد الجوابين باقى معها على الأصل وهو الخبر وبدأ من كان وأخواتها بان كان لانها أم الباب لاختصاصها بكونها اسم تعمل ناقصة غير شائعة نحو كان زيد قائما وشأنية نحو إذا مت كان الناس صفان الخ وزائدة نحو ما كان أحسن زيدا (قوله عملها مخنفا) أى من حيث الرفع والنصب (قوله رفع الاسم الخ) ليس المراد ترفع اسمها ونصب خبرها لان اسمها لا يكون الا مرفوعا مرفوعه تحصيل الحاصل وخبرها لا يكون الا منصوبا فنصبه تحصيل الحاصل بل المراد ترفع المبتدأ وتنبص الخبر كما أشار إلى ذلك الشارح بتحويل عبارة المتن بقوله أى المبتدأ وقوله بعد أى خبر المبتدأ ورفعها للمبتدأ بان تحدث فيه رفعا غير الذي كان به على الأصح (قوله ويسمى اسمها) أى تسمى النواة المرفوعة بها اسمها حقيقة وفاعلا مجازا والمنصوب بها خبرها حقيقة ومفعولا مجازا والتسمية في كل اصطلاحية خاتمة عن المعنى لازيد من كان زيد قائما اسم للذات لا ليكان لان اسم كان هو اللفظ المخصوص وهو والكاف

وإن تقديره كائن أو مستقر لا كان أو استقر (و) الفعل مع فاء له نحو قولك (زيد قام أبوه) فزيد مبتدأ وجملة قام أبوه من الفعل والفاعل والمضاف اليه في موضع رفع خبر عن زيد والرباط بينهما المضاف من أبوه (و) المبتدأ مع خبره نحو قولك (زيد جاريته ذاهبة) فزيد مبتدأ أول وجاريته مبتدأ ثان وذاهبة خبر المبتدأ الثاني وجملة المبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع خبر المبتدأ الأول والرباط بين المبتدأ الأول وخبره الهاء من جاريته والله تعالى أعلم (باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر) وتسمى النواسخ (وهي) هنا أقسام ثلاثة الأول (كان وأخواتها) والثاني (ان وأخواتها) الثالث (ظنفت وأخواتها) هذه الأقسام الثلاثة عملها مختلف (فاما كان وأخواتها فانها ترفع الاسم) أى المبتدأ ويسمى اسمها (وتنصب الخبر) أى خبر المبتدأ ويسمى خبرها وانما لم يسموا الاسم

المرفوع فاعلا والمصوب مفعولا لان هذه الافعال في حال نقصانها تجردت عن الحدث الذي من شأنه أن يصدر عن الفاعل ويقع على المفعول فصارت كالروابط ومن ثم سماها الزجاجة حروفا (وهي) ثلاثة عشر فعلا على ما ذكره هنا والافهى ٥٧ أكثر من ذلك الاولى (كان) وهي لاتنصف

المخبر عنه بالخبر في الماضي
امامع الدوام والاستمرار نحو
كان الله غفورا رحيمًا وما
مع الانقطاع نحو كان الشيخ
شابا (و) الثاني (أمسى)
وهي لاتنصف المخبر عنه
بالخبر في المساء نحو أمسى
زيد غنيا (و) الثالث
(أصبح) وهي لاتنصف
المخبر عنه بالخبر في الصباح
نحو أصبح البرد شديدا (و)
الرابع (أضى) وهي
لاتنصف المخبر عنه بالخبر
في الضحى نحو أضحى
القمح ورعا (و) الخامس
(ظل) بالظاء المشالة وهي
لاتنصف المخبر عنه بالخبر
نهارا نحو ظل زيد صائما
(و) السادس (بات) وهي
لاتنصف المخبر عنه بالخبر
ليلا نحو بات زيد مفطرا
(و) السابع (صار) وهي
للتحول والانتقال نحو صار
السعر رخيصا (و) الثامن
(لبس) وهو انه في الحال
عند الاطلاق والتجرد عن
القربة نحو لبس زيد قاتما
أي الآن (و) التاسع
والعاشر والحادي عشر
والثاني عشر (ما زال وما
انفل وما فتى وما برح)
مقرونة بما النافية وأشبها
كالنفي والدعاء وهذه الافعال
الاربعة لازمة للخبر المخبر
عنه على حسب ما يقتضيه
الحال نحو ما زال زيد عالما
وما انفل عمرو جالسا وما

والالف والنون فابست كان مسمى زيدا وقائما ليس خبرا لان الافعال لا يخبر عنها الا لاضافة في كل
لادنى ملايسة وهي كونها تعمل فيها (قوله المرفوع فاعلا) أي حقيقة والمصوب مفعولا أي حقيقة فلا ينافي
ما مقرر يا (قوله لان هذه الافعال في حال نقصانها الخ) ظاهرة تقيده الحدث بقوله الذي من شأنه الخ انها
انما تجردت عن ذلك الحدث المقيد بما ذكره في لم تجرد عن مطلق الحدث على الصحيح بل تدل عليه وانما
تجردت عن الحدث المقيد بما ذكره وسميت ناقصة لعدم اكتفاءها بالمرفوع لانها تدل على زمن دون حدث
فان الاصح دلالتها عليها ما ليس (قوله كالروابط) من حيث احتياجها للمع والى من حيث توقف معناها
على غيرها قل (قوله ومن ثم) أي من أجل تجردها عن الحدث المخصوص وصيرورتها كالروابط نشأتسمية
الخ (قوله حروفا) الصحيح انها افعال كما مر (قوله هنا) أي في هذه المقدمة أما في غيرها فهي أكثر من ذلك
(قوله في الماضي) متعلق بانصاف أي انها موضوعة للدلالة على ذلك ودوام ذلك وعدمه من قرينة أخرى
(قوله في المساء) بالمد من الزوال الى الغروب نقيض الصباح (قوله أمسى زيد غنيا) أي ثبت له الغنى وقت
المساء (قوله أصبح البرد شديدا) أي ثبتت الشدة للبرد وقت الصباح وقس على ذلك ما سأتى من الامثلة
(قوله المشالة) أي المشال عليها الف والناقطة فرقا بالاولى بينها وبين الضاد المجمة وبالثانية بينها وبين
الطاء المهملة (قوله ظل زيد صائما) أي ثبت له ذلك جميع نهاره وأما قوله تعالى ظل وجهه مسودا فهو بمعنى
صار لانه ليس المراد ثبت لوجهه الاسوداد جميع النهار فقط كما لا يخفى (قوله بات زيد مفطرا) أي ثبت له ذلك
جميع ايله (قوله والانتقال) عطف تفسره وهو من حقيقة الى حقيقة كما مثل أو من صفة الى صفة نحو صار
زيد غنيا (قوله وهي انفي الحال) الاضافة من اضافة المظروف للظرف على حد مكرر الليل أي انفي مضمون
الجملة في الحال أي زمن النكاح وقوله عنه د الاطلاق أي عايدل على خصوص نفي الحال أو غيره وقوله
والتجرد أي التلوعن القرينة عطف تفسير للاطلاق واحترز بهذا القيد عما اذا قيدت بزمن فانها تكون
لأنفي فيه ففي قولك لبس زيد قاتما أمس انفي القيام في الماضي واذا قلت غدا فانه انفي القيام في
المستقبل وهذا مذهب الجمهور وقيل للنفى مطلقا (قوله نحو لبس زيد قاتما) أي ليس متصفا بالقيام الآن
ويمكن أن يقوم بهد وعلى مذهب الجمهور المتقدم اذ صرح بلفظ الآن كان تو كيدا (قوله بما النافية)
ما ليست قيد بل الشرط تقدم النفي مطلقا وأشبها (قوله والدعاء) أي بلا خاصة وانما شرط في هذه الافعال
ذلك لتوقف افادة الاستمرار منها على دخول النافي عليها لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي انقلب اثباتا
وانما قام النهى والدعاء مقام النفي لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي ولا فرق في النافي بين أن
يكون مفعولا به كاملا أو مقدرا نحو ناله فتتوأي لا تقتوأي قال في التصريح ولا ينعاس حذف النافي الثلاثة
شروط كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافي لاه وقد نظمها العلامة الدنوشي بقوله

ويحذف نافي مع شروط ثلاثة * اذا كان لا قبل المضارع في قسم
(قوله الملازمة) أي موضوعة للدلالة على ملازمة الخبر من اضافة المصدر لفاعله وقوله المخبر عنه بالنصب
مفعوله وفي نسخة للخبر عنه (قوله على حسب) بفتح السين وقد نسكن أي قد مر ما يقتضيه أي يطلبه الحال من
استمرار خبرها لافعالها من قبله نحو ما زال زيد عالما أي منذ صلح للعالمية يعني من حين نأله وتفهمه لاه لم والا
فالحال يشهد بانه قبل ذلك ليس عالما ونحو ما زال زيد اميرامعه انه ان الامارة ثابتة له وقت قبولها بان لا يكون
طفلا مثلا وعلى هذا فاقس (قوله لاستمرار الخبر) أي موضوعة للدلالة على استمرار خبرها ووجه ما دام معناها
توقيت أمر بعد انصاف اسمها بالخبرها (قوله انما يثبتها) أي لاجل كونها نائبة عن الظرف قال ابن ثابت في شرح
البردة أما كونها مصدرية فظاهر وأما كونها ظرفية فلم نرح فظرفا لان الظرف كلها أسماء ويجب ان
ما حيث كانت مصدرية كانت مع ما بعدها كصرح المصدر وصرح المصدر ينوب عن الظرف في اعرابه

لأنها مع صلتها بمصدر والتقدير مدة دوام زيد متردداً اليك (وما تصرف منها) أي والذي تصرف من كان وأخوانه يدل على ماضيهما
فالتصرف (نحو كان) في الماضي (ويكون) في المضارع (وكن) في الأمر (ونحو) (أصبح) في الماضي (ويصبح) في المضارع (وأصبح) في
الأمر (نقول) في عمل الماضي (كان زيد قائماً) وأعرابه كان فعل ماضٍ ناقص وزيد اسمها وقائم خبرها ونقول في عمل المضارع من كان يكون
زيد قائماً وأعرابه يكون فعل مضارع ناقص وزيد اسمها وقائم خبرها ونقول في عمل الأمر من كان كن قائماً وأعرابه كن فعل أمر ناقص واسمها
مستتر فيه وجوباً بتقديمه أنت وقائم خبره ٥٨ ونقول أصبح زيد قائماً وأصبح زيد قائماً وأعرابه على وزان ما قبله والذي لا يتصرف

مع الدلالة عليه في كانه مؤدله فيسمى مصدر الزاتة وظرفاً لثابتة عن الظرف نحو جئت طلوع الشمس أي
وقت طلوعها الخ حذف لفظ وقت وناب طلوع منابه فيعرب ظرفاً وذلك من باب حذف المضاف وإقامة
المضاف اليه مقامه فلم تكن ظرفاً بل هي كالمصدر ثابتة عن ظرف ثابتة مضاف اليه عن مضاف اه (قوله
لأنها الخ) من المعلوم أن المؤول هو الفاعل بعد ما على التحقيق لا هي ففي العبارة تسمع (قوله والتقدير)
بمعنى المقدرة مدة دوام الخ وقد تسمع أيضاً في هذا فإن المقدرة هي مدة دوام فقط لازد متردداً اليك وأيضاً ليس
المراد دوام زيد وإنما المراد دوام تردده فلولا لم تكن مامصدرية ظرفية بأن كانت مصدرية غير ظرفية لم نعمل
دام بعد ما العمل المذكور بل تكون تامّة بمعنى بقي فان وإليه منصوب فهو حال نحو إيجني مادمت صحيحاً
أي دوامك صحيحاً لأن المعلوم أنه لا يجهل المدة ولا يجهل في المدّة ولا يتأتى كونها ظرفية غير مصدرية فلا
توجد الظرفية بدون المصدرية وكذا ينصب ما بعده على الحال لولم تتقدم على دام ما نحو دمت صحيحاً (قوله
وما تصرف منها) أي تحول إلى أمثلة مختلفة تصاغ منها (قوله ماضيهما) أي الماضي منها كشجر أراك أو
ماض هو هي (قوله نحو كان الخ) الحاصل أن هذه الأفعال الثلاثة عشر في التصرف وعدمه ثلاثة أقسام
ما لا يتصرف أصلاً وهو ليس باتفاق ودام على الأصح وما تصرفه ناقص وهو زال وأخواتها لأنها ليس لها
أمر ولا مصدر وما تصرفه تام وهو الباقي (قوله وكن في الأمر) والمصدر كقوله

منها دام وليس تقول لا أكل
مادام زيد قائماً (وليس عمرو
شاخها وما أشبه ذلك)
من الأمثلة (وأما القسم
الثاني من التوافق وهو
(ان وأخواتها قائماً تنصب
الاسم) أي المبتدأ أو يسمى
اسمها (وترفع الخبر) أي خبر
المبتدأ ويسمى خبرها
(وهي) سنة أحرف (ان)
بكسر الهـ همزة وتشديد
النون وهي أم الباب (وان)
بفتح الهمزة وتشديد النون
(واكن وكأن) بتشديد
النون فيهما (ولبت) بفتح
الطاء المشددة فوق (وامل)
بتشديد اللام الأخيرة
(تقول ان زيدا قائماً)
وأعرابه ان حرف توكيد
ونصب تنصب الاسم وترفع
الخبر وزيد اسمها وقائم
خبرها وتقول بلغني ان زيدا
منطلقاً وأعرابه بلغ فعل
ماض والنون للسوقاية
والماء مفعول به وأن حرف
توكيد ونصب وزيد اسمها
ومنطلق خبرها وأن واسمها
وخبرها في تأويل مصدر
مرفوع على أنه فاعل بلغني
والتقدير بلغني انطلاقي
زيد وتمتاز أن المفتوحة

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى * وكونك أباك عليك يسير
واسم الفاعل كقوله وما كل من يبدى البشاشة كأنها * أخاك إذا لم تافكها منك
(قوله وأصبح) بقطع الهمزة لأنه أمر الفاعل الرباعي (قوله شاخها) أي ذاهباً أو حاضران الشخصان يأتى
بمعنى السفر ويعنى الحضور كما قاله الفيلسوف (قوله تنصب الاسم الخ) متبناو شرفاً فيه جميع ما تقدم في مثله في
كان فلا تنقل (قوله وان واسمها الخ) في ذكر الاسم مسامحة فالأولى اسقاطه إذا دخل له في التأويل كما يدل
عليه قوله والتقدير بلغني انطلاقي زيد (قوله في تأويل مصدر) وذلك المصدر يؤخذ من لفظ الخبر ان كان
مشتملاً كما مثل ويقدر بالكون ان كان جامداً نحو بلغني أن هذا زيد أي كونه زيداً وبالاستقرار ان كان ظرفاً
أوجاراً أو مجروراً (قوله بخلاف المكسورة) أي قائماً قد يطالبها عامل نحو قال اني عبد الله وقد لا يطالبها نحو أنا
أنزلناه (قوله باختلاف ألفاظها) أي وقت اختلاف ألفاظها فاللام للتأقيد لا للتعليل لأن المعنى حينئذ
يكون على لزوم أي يلزم من اختلاف الألفاظ اختلاف المعاني لدوران المعلول مع علته وهذا المعنى لا يصح
لأنه لا يلزم ذلك لأن الالة قد توجد وهي اختلاف الألفاظ ولا يوجد المعاني وهو اختلاف المعاني وذلك كما في ان
وان فان اللفظ مختلف والمعنى متحد وهو التوكيد بخلاف ما إذا جعلت للتأقيد فان المعنى اختلاف المعاني وقت
اختلاف الألفاظ وليس في ذلك دعوى لزوم اختلاف المعاني لاختلاف الألفاظ فقد يوجد اختلاف الألفاظ
دون ذلك كما في وقت اختلاف الألفاظ أهم من أن يكون معه اختلاف المعاني كما في ان وان مثلاً ولا يكون كما
في ان وان هذا توضيح ما في الحاشية فتأمل (قوله ودلائلها على المعاني) أي الآيات لعل المعاني كان وأخواتها
لوضوح فسادها فالمراد مطلق الدلالة على المعنى (قوله للتوكيد) التمييز باللام في هذا وما يأتي غير ظاهر لأنه
يقضي أن يكون معنى ان وأن مثلاً شيئاً آخر غير التوكيد ثابتاً وحاصلاً له وذلك خلاف ما أجعوا عليه فلا بد

الهمزة بكونها لا بد ان يطالبها عامل كما مثلنا بخلاف المكسورة وتقول لكن عمراً جالساً وكأن زيداً أسداً (ولبت عمراً
شاخصاً) ولعل الحبيب قادم وأعرابه على وزان ما تقدم لا يختلف عملها وانما تختلف معانيها باختلاف ألفاظها وانما عملت هذا العمل
لشبهها بالفعل الماضي نحو كان في البناء على الفتح ولا تنها على المعاني فغنى كان لانصاف المخبر عنه بالخبر في الماضي كما تقدم (ومعنى ان)
المكسورة (وان) المفتوحة (للتوكيد) أي تأكيد النسبة

من توجيه كلامه بان يجعل قوله للتوكيد وما بعده متعلقا بمحذوف تقديره مصروف فيكون المعنى ان معنى ان
 وأن المحتمل عند العقل لمان شقي مصروف بالنظر الى الخارج الى المعنى الذى هو التوكيد خاصة بان يجعل
 معناه ما هو التوكيد بعينه والتوكيد هو تقوية الحكم عند مخاطب ايجابيا نحو ان زيد قائم أو سلبا نحو ان زيدا
 ليس بقائم فان وأن برفعان احتمال الكذب والمجاز فان كان المخاطب مترددا في الحكم فهو ما انفى التردد
 والتأكيدهما محاذين فاستحسنانى وان كان منكر للحكم فهو ما انفى الانكار والتوكيد بهما حيثما وجب ومن
 ثم لا يوثق به ما اذا كان السامع خالى الذهن من الحكم والتردد فيه كما فى ع- لم المعافى (قوله ومعنى لكن
 للاستدراك) أى لا نه لا نتوسط الا بين كلامين متغايرين ايجابيا أو سلبا فلا بد ان يتقدم عليهما كلام كما سيأتى
 (قوله تعقيب الكلام الخ) أى اتباع الكلام برفع أى بنفى ما يتوهم أى بظن ثبوته نحو قيام الناس لكن زيدا
 جالس فقوله قام الناس يتوهم قيام زيد معهم لانه منهم فرفعت ذلك التوهم بلسكن وقوله أو نفيه معطوف على
 ثبوته أى أو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم نفيه أى باثباته لان نفى النفى اثبات له نحو قولك زيدا جالس لكنه
 كرم ثابت ما يتوهم نفيه وهو الكرم بقوله لكنه كرم لان عادة الجبان البخل (قوله وهو الدلالة) الضمير
 عائد على التشبيه وهو معترض لان التشبيه فعل الفاعل وهو وصف المتكلم والدلالة فعل الحرف فهى
 وصف له ولا يصح الاخبار باحدهما عن الآخر ويجاب بان كلامه على حذف مضاف أى الحكم بالدلالة أو
 أن المعنى أن يدل المتكلم الخ فتكون الدلالة فعل المتكلم ثم لا بد ان يراعى التعريف بالكاف أو كان أو
 نحوهما ليخرج مثل قولنا قاتل زيد عمر أو جاءنى زيد وعمر وفانه يصدق عليه الدلالة على مشاركة أمر لا مرفى
 معنى (قوله وهو طلب ما لا طمع فيه) وهو المستحيل أى ما من شأنه أن لا يطمع فيه كقوله

الآليت الشباب يعود يوما * وقوله أو ما فيه عسر أى أو طاب ما فيه طمع ولكن فيه عسر وهو الممكن
 الحصول كقول الفقير ليت لي قنطار من الذهب أى ما من شأنه أن يطمع فيه فلا يعترض بان الفقير لا طمع
 له في قنطار من الذهب بخلاف طلب الواجب نحو ليت غدا يجي غفاله يمتنع (قوله وهو طلب الامر المحبوب)
 أى المستقر بالحصول فلا يكون الا فى الممكن فلا يقال لعل الشباب يعود يوما أو أقول فرعون لى أبلغ
 الاسباب الخ فانما كان منه جهلا وفاكوا بما تقر رعلم الفرق بين ليت ولعل بان ليت يتنى به ما يمكن وقوعه
 وبلا يمكن ولعل لا يترجى به الا ما يمكن وقوعه ثم اعلم أن تفسير الشارح كغيره التمنى والترجى بالطلب من
 باب التمتع فان كلاما من التمنى والترجى حالة نفسانية يلزمها ميل النفس لذلك الشئ التمنى والترجى وطلبها
 له فالطلب لازم فاطلاق الملزوم الذى هو التمنى والترجى وأر يدلا زمه الذى هو الطلب (قوله والتوقع) أى أو
 للتوقع (قوله بالاشفاق فى المكروه) أى الخوف من مستقبل التوقع أعم لكن توقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع
 المكروه يسمى اشفاقا (قوله هالك) أى ميت أى أخطأ عليه الهالك المتوقع (قوله على أنهم الخ) أى على
 سبيل أنهم ما مفعولان لها أى على الصحيح وعند الكوفي تنصب الثانى على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة
 وظرفا وورد بوقوعه معرفة وضمير أو جامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه اه من عبد المعطى (قوله حيث لا مانع)
 احترزه به عما اذا كان مانع وهو أمران الاول الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا جواز الضعف العامل
 بتوسطه نحو زيدا ظننت قائم والاعمال والالغاء حيث تدعى السواء أو تأخره نحو زيدا قائم ظننت والاهمال
 أرجح أما مع التقدم فيمتنع كظننت زيدا قائما قال فى الخلاصة

وجوز الالغاء لافى الابتداء * وانضمير الشأن أو لام ابتداء

والثانى التعليل وهو ابطال العمل لفظا لا محلا بسبب توسط ماله الصدارة بينهما وبين معموليهما كاللام نحو
 علمت زيدا قائم أو بسبب كون أحد معموليهما له الصدارة كأن كان ما الاستفهامية كقوله

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا * ولا موجهات القلب حتى تولت

بجملة زيدا قائم فى محل نصب سدت مسددا مفعولين وكذا جملة قوله ما البكا بدليل العطف على محلهما بالنصب
 فى قوله ولا موجهات القلب فانه عطف موجهات بالنصب على محل قوله ما البكا الذى علق عن العمل فيه

(و) معنى (لكن) (الاستدراك) وهو تعقيب
 الكلام برفع ما يتوهم
 ثبوته أو نفيه (و) معنى
 (كان للتشبيه) وهو الدلالة
 على مشاركة أمر لا مرفى
 معنى (و) معنى (ليت)
 للتمنى وهو طلب ما لا طمع
 فيه أو ما فيه عسر (و)
 معنى (لعل للترجى) وهو
 طلب الامر المحبوب
 (والتوقع) وهو المعبر عنه
 عند قوم بالاشفاق فى
 المكروه نحو لعل زيدا
 هالك والترجى فى المحبوب
 نحو لعل الله يرحمنى فان
 الهلاك مما يكره والرحمة مما
 يحب (وأما) القسم الثالث
 من النواسخ وهو (ظننت
 وأخروا) فانها تنصب
 المبتدأ) ويسمى مفعولها
 الاول (و) تنصب (الخبر)
 ويسمى مفعولها الثانى
 وانما تنصبهما (على أنهما
 مفعولان لها) حيث لا مانع
 وذكر من ذلك عشرة
 افعال أربعة منها

تفقد ترجيح وقوع المفعول الثاني (وهي ظننت) نحو ظننت زيدا قائما (وسببت) نحو سببت بكرا صديقا (وخلت) نحو خلعت الهلال
 لاتحيا (وزعمت) نحو زعمت زيدا صادقا ٦٠ وثلاثة منها تفيد تحقيق وقوع المفعول الثاني (و) هي (رايت) نحو رايت

المعروف محبوبا (وعلمت) نحو علمت الرسول صادقا (ووجدت) نحو وجدت العلم نافعا واثنان منها يفيدان التفسير والانتقال من حالة الى أخرى (و) هما (اتخذت) نحو واتخذت زيدا صديقا (وجعلت) نحو جعلت الطالبين ابريقا وواحد يفيد حصول النسبة في السمع (و) هو (سمعت) نحو سمعت النبي يقول فانني مفعول اول وجعلته يقول مفعول ثان هذا على رأي أبي علي الفارسي في قوله ان سمعت اذا دخلت على ما لا يسمع تمت لانتين والوجه وورع على أن جملة يقول ونحوها في موضع نصب على الحال من المفعول لان أفعال الحواس لا تتعدى الى الی واحد (تقول) في اعراب (ظننت زيدا منطلقا) ظننت فعل وفاعل وزيدا مفعول اول ومنطلقا مفعول ثان (و) في اعراب (خلت عمرا) شاخصا خلعت فعل وفاعل وأصل خلعت خلعت بكسر الباء نقلت المكسرة الى الخاء بعد سلب حركتها ثم حذف الباء لالتقاء الساكنين أي لدفع التقاء الساكنين لانه مكروه وقس عليه نظائره كبعثت وملت (قوله استطرادا) هو ذكر الشي في غير محله لمناسبة بينهما والمناسبة ما اشار اليه بقوله لتقيم بقية النوامج زاد الشيخ الفقيه كما أن ذكر نصب كان للخبر ونصب ان للاسم هنا استطراد في تكميل المعنى ما (باب النعت) لما أنهي الكلام على ما يعرب على غير وجه التبع أخذتكم على ما يعرب تبع وهو خمسة نعت وعطف البيان والنوكيد والبدل وعطف النسق واذا اجتمعت رتب على هذا الترتيب وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

قوله ادري لان المبتدأ له الصدارة وهو ما لا يستغنى عنه في هذا المعنى لان العامل عاقب عن العمل في اللفظ وعمل في المحل فشبه بالمرأة المعلقة التي هي لازمة ولا مطلقه وهي التي اساء زوجها عشرتها واعلم أن هذين الامرين لا يجريان في ظن وجميع اخواتها بل هما خاصان ببعضها كما اشار اليه ابن مالك بقوله وخص بالتعليق والالغاما * من قبل هب والامر هب قد الزما (قوله تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني) أي تدل على رجحان وقوع المفعول الثاني أي غالبا فلا يردان الثلاثة الاول قدر تدل على كونه تعالى بظنون أنهم ملاقون بهم أي يتحققون ذلك وقول الشاعر حسبت النقي والجود خير تجارة * رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا أي يتحقق وقوله دعاني الفواني عمهن وخلصني * لي اسم فلا ادعي به وهو اول أعني يتحقق ان لي اسمها كنت ادعي به وانما شاب قال بعضهم هذا الاسم هو الاخ لان النساء يقلن للشباب الاخ وللشباب العم (قوله وزعمت) بمعنى اعتقدت أو شبهت أو ظننت لا بمعنى تكلمت والاعتدت لواحد تارة بنفسها أو أخرى بحرف الجر ولا يعني سمن أو هزل والا كانت لازمة (قوله وثلاثة منها) أي من العشرة تفيد تحقيق وقوع المفعول الثاني أي تدل على تحقيق وقوعه أي غالبا فلا ينافي دلالة بعضها تارة على الظن كما في رأي فانها تستعمل بمعنى يتحقق وهو الغالب كقوله رايت الله اكبر كل شيء * بمحاولة واكثرهم جنودا وقد تأتي بمعنى ظن وقد اجتمعت في قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا أي بظنونه ونعلمه وكما في ع- لم فان الغالب فيهم ان تكون بمعنى يتحقق كقوله

علمت الباذل المعروف فانبعثت * اليك في واجبات الشوق والامل وقد تأتي بمعنى ظن كقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات (قوله رايت) أي لا يعني ابصرت والاعتدت لواحد لانها من أفعال الحواس (قوله وعلمت) أي لا يعني عرفت والاعتدت لواحد أما على أن بين العلم والمعرفة فرقا فظاهر وأما على أنها بمعنى واحد فلا يحددها في معنى أحدهما سوى في المعنى بمحكم لفظي دون الآخر وهو أمر موكل الى اختيار الرب (قوله ووجدت) أي بمعنى علمت لا بمعنى أصبت فانها حينئذ تتعدى بنفسها لواحد ولا يعني خزن نحو وجدت على الميت أي خزنت عليه فانها حينئذ لازمة (قوله والانتقال) عطف تفسير (قوله في قوله) أي مقوله (قوله واذا دخلت على ما لا يسمع) بان تكون متعلقة باسم ع- بن والمراد ان يكون الاول مما لا يسمع وأما الثاني فلا بد أن يكون مما يسمع كقوله سمعت زيدا يقرأ السمعة يخرج اذا خرج لا يسمع أما اذا دخلت على ما يسمع مباشرة فلا خلاف أنها تتعدى لواحد نحو يسمعون الصيحة (قوله والجهور على أن الخ) أي مطبقون على أن جملة يقول من الفعل والفاعل ونحوها وقوله في موضع نصب على الحال من المفعول أي على حذف مضاف تقديره سمعت صوت زيد في حال أنه يتكلم بالحال مبينة ولا ينبغي أن يقدر ذلك المضاف لفظ كلام والتقدير سمعت كلام زيد الخ لانه يلزم أن تكون الحال مؤكدة (قوله على الحال من المفعول) أي ان كان معرفة والافه هي صفة قل (قوله الا الى واحد) نحو ابصرت زيدا وسمعت القراءة وذقت الطعام وابست الحر وسمعت الريحان (قوله بكسر الباء) أي وفتح الخاء نقلت المكسرة الى الخاء بعد سلب حركتها أي الخاء وهي الفتحة فصارت خيلت فالتقى ساكنان الباء واللام ثم حذف الباء لالتقاء الساكنين أي لدفع التقاء الساكنين لانه مكروه وقس عليه نظائره كبعثت وملت (قوله استطرادا) هو ذكر الشي في غير محله لمناسبة بينهما والمناسبة ما اشار اليه بقوله لتقيم بقية النوامج زاد الشيخ الفقيه كما أن ذكر نصب كان للخبر ونصب ان للاسم هنا استطراد في تكميل المعنى ما (باب النعت) لما أنهي الكلام على ما يعرب على غير وجه التبع أخذتكم على ما يعرب تبع وهو خمسة نعت وعطف البيان والنوكيد والبدل وعطف النسق واذا اجتمعت رتب على هذا الترتيب وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

ومن أمثلة ما يفيد التحقيق ومن أمثلة ما يفيد التفسير بلا فرق وهذا القسم أعني ظن وأخوانه ادخيل في الرفوعات وحقه أن يذكر في المنصوبات ولا يمكن ذكره استطرادا لتقيم بقية النوامج (باب النعت) نعت

نعت البيان مؤكديا لنسق * هذا هو الترتيب في القول الاحق

ولهذا بدأ المصنف بالنعته * ثم ان التتابع من حيث هو وعرفه بعضهم بأنه المشارك لما قبله في اعرابه الحاصل
والتجديد غير خبري فخرج بالحاصل والتجديد خبر المبتدأ والمفعول الثاني وحال المنصوب وبغير خبر حاض من
قولك هذا احوط حاض والنعته لغة وصف الشئ بما هو فيه واصطلاحا اجزاء الاسم على الاسم المنعوت في
اعرابه وهذا تعريف النعت بالمعنى المصدرى وقد استعمله النحاة بمعنى المنعوت به وهو المراد هنا ويرادفه الصفة
والوصف وعرفوه على هذا بأنه التابع الذي يتم متبوعه ببيان صفة من صفاته أو صفات ما يتعلق به فخرج
بقولهم يتم متبوعه البدل وعطف النسق لان البدل مقصود في نفسه وليس القصده اتمام متبوعه ولان
عطف النسق مغاير لمتبوعه وخرج بقوله هم لبيان صفة من صفاته الخ عطف البيان والتوكيد لا هما شاركا
النعته في اتمام ما تبعه لكن لا يدلان على معنى فيه أما البيان فلانه عين الاول وأما التوكيد فلانه يكون
بالنفس مثلا ونفس الشئ هو الشئ لا معنى فيه وهذا التعريف شامل لانواع النعت فانه اما تخصيص نكرة
نحو موررت برجل كاتب أو توضيح معرفة نحو موررت يزيد الناجح والخصيص تقبل الاشتراك في النكرات
والتوضيح رفع الاحتمال في المعارف أو مدح نحو الحمد لله رب العالمين أو ذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
أو ترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين أو قبح كيد نحو تلك عشرة كاملة وهذا هو المراد بقوله هم في التعريف
الذي يتم متبوعه فان المراد به ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من الامور المذمومة والكريمة ولا يكون الاشتقاق أو
مؤولابه لان الجوامد لا دلالة لها بوضعها على معان منسوبة الى غيرها ومعنى المشتق ما دل على حدث
وصاحبه كاسم الفاعل واسم المفعول ومعنى المؤول به ما اقيم مقامه في معناه كاسم الاشارة وذى معنى صاحب
والمنسوب والجملة والمصدر الملتزم تذكيره واقراده نحو عدل والحاصل ان النعته بمعنى المنعوت به على قسمين
القسم الاول المفرد والمراد به ما قابل الجملة وشبهها وهو ثلاثة انواع الاول المشتق كضارب ومضروب
وضراب وحسن واحسن والثاني شبه المشتق كذا وذى واسماء النسب نحو مكي والثالث المصدر نحو رجل
عدل والقسم الثاني الجملة وشبهها والمراد به الظرف والجار والمجرور والنعته بها ثلاثة شروط في المنعوت
وهو ان يكون نكرة ما لفظا ومعنى كيوم ان قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله أو معنى لالفاظا وهو
المعرف بالجنسية كما في قوله تعالى كمثل الجار يحمل أسفارا وشروطان في الجملة أحدهما أن تكون مشتملة
على ضمير يرتبطها بالموصوف ملفوظ به كما مثل أو مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا
أى فيه ثانيهما أن تكون خبرية أى محتملة للصدق والكذب (قوله رسمه ببعض خواصه الخ) فيه نظر لان
الطاهر ان قوله تابع للنعته الخ ليس واردا في تعريف بل ببيان حكم من أحكام النعته فتأمل اه
شأنى (قوله تابع للنعته) أى مشارك له (قوله في رفعه الخ) على حذف مضاف أى في نوع رفعه الخ وانما
قلنا ذلك لانه لا يجب توافقه ما في الشخص اذ قد يكون اعراب أحدهما ظاهرا واعراب الآخر مقدر او قد
يكون اعراب أحدهما بالحركات واعراب الآخر بالحروف أو اعراب أحدهما محليا والآخر افظما (قوله
ان كان مرفوعا) أشار به الى أن كلام المتن على التوزيع اذ لا يتأتى الجمع بين الرفع والنصب مثلا في آن واحد
وكذا اقيما بعده (قوله وتعرفه) أى في نوع تعريفه لا في شخصه اذ لا يشترط أن يكون النعت معرفا بعين
ما تعرف به المنعوت بل المراد كونه ما معرفتين امام من جهة واحدة نحو جاء الرجل الفاضل أو من جهتين
نحو رأيت بكرا أمير مكة ويجب كون الموصوف اما أعرف من الصفة أو مساويا له ولا يجوز أن يكون دونها
فالاول كقولك موررت يزيد الفاضل فان العلم أعرف من المعرف بالالف واللام والثاني نحو موررت بالرجل
الفاضل فانه ما معرفان بالالف واللام والثالث نحو موررت بالرجل صاحبك فان صاحبك بدل عندهم
لانعت لان المضاف للضمير في رتبة الضمير أو في رتبة العلم وكلاهما أعرف من المعرف بالالف واللام (قوله
سواء كان النعت حقيقيا) أى هذه الخمسة أعني الرفع والنصب والخفض والتعريف والتكبير لا بد لالنعته من
اتباعه للنعته في اثنين منها سواء كان النعت حقيقيا وهو الجارى على من هو له في الواقع أى المستند الى من هو

رسمه ببعض خواصه تقريرا
على المبتدئ فقال (النعته
تابع للنعته في رفعه) ان
كان مرفوعا (ونصبه) ان
كان منصوبا (وخفضه)
ان كان مخفوضا (وتعريفه)
ان كان المنعوت معرفة
(وتكبيره) ان كان
المنعوت نكرة سواء كان
النعته حقيقيا أو سببيا
ان رفع النعت فغير المنعوت

المنعوت ثمة أيضا في تذ كبره وتأنيده وافراده وتثنيته وجمعه ويكمل له حينئذ أربعة من عشرة ويسمى النعت حينئذ حقيقيا وإن رفع سببي
المنعوت الظاهر اقتصاره عليه على ما ذكره المصنف وتبعه في اثنين من خمسة ويسمى النعت حينئذ سببيا (تقول) في النعت الحقيقي الرفع الضمير
المنعوت المستتر في الرفع مع الافراد والتعريف (قام زيد العاقل و) في النصب (رايت زيد العاقل و) في الخفض (نزلت زيد العاقل) وتقول
مع التنكير والافراد جاء رجل عاقل ورايت رجلا عاقل ومرت رجلا عاقل وتقول في تثنية المذكر مع التعريف جاء زيدان العاقلان
ورايت الزيدان العاقلين ومرت بالزيدين ٦٢ العاقلين وتقول في تثنية المذكر مع التنكير جاء رجلان عاقلان ورايت رجلين عاقلين

ورايت رجلين عاقلين
وتقول في جمع المذكر مع
التعريف جاء الزيدون
العاقلون ورايت الزيدين
العاقلين ومرت بالزيدين
العاقلين وفي جمع المذكر
مع التنكير جاء رجال عاقل
ورايت رجلا عاقل ومرت
برجال عاقل وتقول في
المفردة المؤنثة مع التعريف
جاءت هذه العاقلة ورايت
هذه العاقلة ومرت بهذه
العاقلة ومع التنكير جاءت
امراة عاقلة ورايت امراة
عاقله ومرت بامراة عاقلة
وتقول في مثنى المؤنث مع
التعريف جاءت الهندان
العاقلتان ومارايت الهندين
العاقلتين ومرت بالهندين
العاقلتين ومع التنكير
جاءت امرأتان عاقلتان
ورايت امرأتين عاقلتين
ومرت بامرأتين عاقلتين
وتقول في جمع المؤنث مع
التعريف جاءت الهندات
العاقلات ورايت الهندات
العاقلات ومرت بالهندات
العاقلات ومع التنكير
جاءت نساء عاقلات ورايت
نساء عاقلات ومرت بنساء
عاقلات فانعت في ذلك كله
رفع الضمير المنعوت المستتر

نعت له في الواقع أو كان سببيا أو جاريا على غير من هوله أي المسند الى غير من هونعت له ويكون النعت
مطلقا لا ينفك عن اثنين من هذه الخمسة اقتصرا المتين عليها (قوله المستتر) بالنصب صفة للضمير (قوله أيضا)
أي كما تبعه في اثنين من الخمسة المتقدمة (قوله ويكمل له حينئذ) أي وقت اذ تبع النعت المنعوت فيماد كر
(قوله أربعة من عشرة) هي الرفع والنصب والجر والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف
والتنكير واغالم يكمل له جميع العشرة لانه لا يكون الاسم متصفا بجمعه في وقت واحد لما بينهما من التضاد
الانزى أن الاسم لا يكون مرفوعا منصوبا مجرورا في حالة واحدة ولا معرفة نكرة معا ولا مفردا مثنى مجموعا
كذلك ولا مذ كراما مؤنثا كذلك وانما يكمل له في حالة واحدة أربعة أمور واحد من أوجه الاعراب الثلاثة
التي هي الرفع والنصب والجر وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التعريف والتنكير وواحد من
التذكير والتأنيث (قوله ويسمى النعت) أي يسميه علماء هذا الفن حينئذ أي حين رفع النعت ضمير
المنعوت حقيقيا وظاهرا هذا الكلام شموله فهو مرتب برجل حسن الوجه بنصب الوجه لكونه رفع ضميرا
يعود على المنعوت فهو حقيقي مع انه غير جار على المنعوت ولذلك صرح غالب النحاة بانه سببي وسبب ما في
الشارح اشارة اليه وبعضهم سماه مجازا وباعليه فاقسام النعت ثلاثة ثم اعلم ان اتباع النعت للمنعوت في أربعة
من عشرة انما يكون مع عدم المانع أما اذا منع مانع كان يكون النعت أفضل تقضيل فانه لا يتبع في تثنية
والاجمع ولا تأنيث بل يكون مفردا مذ كرا على كل حال فتقول مرتب برجل أفضل منك وبرجلين أفضل
منك وبرجال أفضل منك وبامرأتين أفضل منك وبسوة أفضل منك واعلم ايضا ان قول المتن تابع
للمنعوت في رفعه الخ أي ما لم يكن المنعوت معلوما بدون النعت والاجاز قطعه وعدم تبعيته له نحو أعوذ بالله
من الشيطان الرجيم برفع الرجيم أو نصبه فالمر فوع اذا علم يقطع نعتا للنصب بتقدير فعل والرفع بتقدير مبتدأ
والمنصوب يقطع نعتا للرفع أول للنصب ولا يقطع للجر لا متناع تقدير الجار مع بقاء عم له في غير المحال المعلومة
عندهم (قوله وان رفع) أي النعت سببي مفعول رفع والمنعوت مضاف اليه والظاهر بالنصب نعت لسببي
والمراد به ما قابل المستتر بقرينة مقابلته في قوله فيما مر ضمير المنعوت المستتر فيدخل فيه الضمير البار زخو
جاء الرجل الضارب أنا (قوله ويسمى النعت حينئذ) أي وقت رفعه سببي المنعوت الظاهر وقوله سببيا نسبة
الى السبب والمراد به هنا ما بينه وبين المنعوت علاقة (قوله تقول في النعت الحقيقي الخ) حاصل ما ذكره
الشارح اثنان وسبعون مثالا وذلك انه اما أن يكون مفردا أو مثنى أو مجموعا وكل منها اما أن يكون معرفة
أو نكرة وكل منها اما أن يكون مذ كرا أو مؤنثا فهذه اثنا عشر وكل منها اما أن يكون مرفوعا أو منصوبا
أو مخفوضا فهذه ستة وثلاثون وكل منها اما أن يكون حقيقيا أو سببيا فهذه اثنان وسبعون حاصلة من ضرب
اثنين في ستة وثلاثين فهذه جملة ما ذكره الشارح والسمعة والثلاثون في الحقيقي بالنظر اكل من المنعوت
والنعت وفي السببي بالنظر للمنعوت واذا نظرت الى أن النعت تارة يوافق في شخص الاعراب بان يتحداه
أولا وتارة يتوافقان في جهة التعريف أولا زادت الاقسام (قوله تقول في النعت الحقيقي) أي في تثنيته وقوله
الرفع الضمير المنعوت تفسير للحقيقي والمستتر نعت ضمير (قوله في الرفع) متعلق بتقول (قوله وفي النصب)
أي وتقول في حالة النصب الخ (قوله وتقول فيما اذا رفع) أي النعت وقوله سببي مفعول رفع والمنعوت

وتقول فيما اذا رفع سببي المنعوت الظاهر في الافراد مع التعريف جاء زيد القائم أبوه ورايت زيد القائم أبوه ومرت بزيد القائم أبوه مضاف
ومع التنكير جاء رجل قائم أبوه ورايت رجلا قائما أبوه وتقول في تثنية المذكر مع التعريف جاء الزيدان القائم أبواهما
ورايت الزيدين القائم أبواهما ومرت بالزيدين القائم أبواهما ومع التنكير جاء رجلان قائم أبواهما ورايت رجلين قائما أبواهما ومرت
برجلين قائم أبواهما وتقول في جمع المذكر مع التعريف جاء في الرجال القائم أبائهم ورايت الرجال القائم أبائهم ومرت بالرجال القائم

آبائهم ومع التذكير جاء في رجال قائم آبائهم ورأيت رجالا قائما آبائهم ومررت برجال قائم آبائهم وتقول في المفردة المؤنثة مع التعريف جاءت
هذه القائم أبوها ورأيت هذا القائم أبوها ومررت بهذا القائم أبوها ومع التذكير جاء في امرأة ٦٣ قائم أبوها ورأيت امرأة قائما أبوها ومررت

بامرأة قائم أبوها وتقول في
تثنية المؤنث مع التعريف
جاءت الهندان القائم
أبوهما ورأيت الهندين
القائم أبوهما ومررت
بالهندين القائم أبوهما
ومع التذكير جاء امرأتان
قائم أبوهما ورأيت امرأتين
قائما أبوهما ومررت
بامرأتين قائم أبوهما وتقول
في جمع المؤنث مع التعريف
جاءت الهندات القائم
آبائهن ورأيت الهندات
القائم آبائهن ومررت
بالهندات القائم آبائهن
ومع التذكير جاء نساء
قائم آبائهن ورأيت نساء
قائما آبائهن ومررت
بنساء قائم آبائهن فأنعت
في هذا القسم يلزمه الافراد
والتذكير دائما مع غير
الجمع وأما مع الجمع فيختار
تكسيره على افراده نحو
مررت برجال قيام آبائهم
وبضعف تصحيحه هذا اذا
نعت باسم الفاعل فان نعت
باسم المفعول أو الصفة
المشبهة جاز فيه هذا
الاستعمال وجاز فيه أن
يحول الاسناد عن السببي
الظاهر الى ضمير المنعوت
فيستتر في النعت وينصب
السببي على التشبيه بالمفعول
به أو يخفف باضافة النعت
اليه وحينئذ يظا بقى منعوته
في التانيث والتثنية والجمع
ويرجع الى القسم الاول
مثاله جاء زيد المضر وب العبد والوجه ينصب العبد والوجه وجرهما وكذا تفعل في كل مثال بما يناسبه (والمعرفة) من حيث هي

مضاف اليه (قوله فأنعت في هذا القسم) أي قسم السببي يلزمه الافراد لان النعت الرفع للظاهر منزل منزلة
الفعل فيه عطى حكمه مع فاعله ولم يعتبر حال الموصوف فيلزمه الافراد اذا أسند الى ظاهر ولو كان ذلك الظاهر
مثنى أو مجوعا على اللغة المشهورة ويلزمه أيضا التذكير مع الاسناد الى مذكركما تقدم من الامثلة وكذا يلزمه
التانيث مع الاسناد الى مؤنث نحو جاء رجل قائم أمه كما تقول قامت أمه (قوله مع غير الجمع) أي جمع السببي
كما قاله قول وغير الجمع هو المفرد والمثنى وقوله فيختار تكسيره أي تكسير النعت على افراده ولا فرق بين كون
المنعوت جمعا نحو مررت برجال قيام آبائهم أو غير جمع نحو مررت برجل قيام غلمانه (قوله وبضعف تصحيحه)
أي بضعف جمع النعت جمع تصحيح قال الشيخ أبو بكر الشنواني أي يجوز مع ضعف بل لا يجوز في اللغة المشهورة
وانما جاء في لغة قليلة الاستعمال موافقة الفاعل في الجمعية نحو فاعدون غلمانه كما في لغة قليلة يقع دون غلمانه
نحو أكلوني البراغيث لكن في الفعل أضعف (قوله هذا اذا الخ) أي محل جواز هذا الاستعمال في الحقيقي
والسببي دون غيره وقوله نعت باسم الفاعل أي الذي ليس بضاف (قوله أو الصفة المشبهة) أي أو اسم الفاعل
المضاف نحو زيد قائم الأب واعلم لم ينه الشارح عليه لانه حينئذ يكون صفة مشبهة وهي ما اشتق من فعل لازم
لمن قام به الفعل على معنى الثبوت والدوام بخلاف اسم الفاعل فانه وضع متصفا بمصدره أي الحدث على وجه
الحدوث وصيغته مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وضعب وشديد وتعمل غل فعلها
(قوله جاز فيه) أي في النعت وقوله هذا الاستعمال وهو رفع النعت سببي المنعوت الظاهر (قوله فيستتر)
أي ضمير المنعوت (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة (قوله
وحيثئذ) أي وقت اذ ينصب أو يخفف (قوله ويرجع الى القسم الاول) وهو النعت الحقيقي أي يرجع
اليه في تلك المطابقة مع بقاءه على أنه سببي وليس المراد كونه بصير حقيقة قائما بل قل وتقدم أن بعضهم
سماه نعمنا مجازيا وأن الاقسام عليه ثلاثة (قوله وجرهما) أي على الاضافة والواو بمعنى أو (قوله وكذا تفعل)
أي تفعل فعلا مثل ذا الفعل لجملة كذا في موضع النعت لمصدر محذوف (قوله والمعرفة) لما ذكر المصنف
أن النعت يتبع منعوته في اثنين من خمسة وقدم الكلام على الرفع والنصب والجر في باب معرفة علامات
الاعراب ولم يتكلم فيما سبق على التعريف والتذكير احتاج الى بيان المعرفة والنكرة لانهما الفائدة وكان
الاولى أن يقدم النكرة لانها الاصل لاندراج كل معرفة تحتها لانهما معرفة لانها أشرف من حيث
دلائها على معين وأول في المعرفة للجنس ولذا صح الاخبار عنها بقوله خمسة أشياء فلا يقال لا يخبر عن الواحد
بالجنس وقول الشارح من حيث هي أي لا يقيد كونها ضميرا ولا علما الخ فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى
غيره ولا يقيد كونها نعت وينعت بها الخ كما سيذكره الشارح قال ابن الحاجب المعرفة ما وضع لشيء بعينه
والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه قال الرضي قوله بعينه احتراز عن النكرات والمعنى ما وضع لان يستعمل في شيء
واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصودا أو لوضع كما في الاعلام أولا كما في غيره ما هو وقال ابن مالك
في شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة يحجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه اه أي دون اعتراض
ولاجل ذلك تعرض لها في الخلاصة بالعدد كما فعل المصنف هنا وعمل ما ذكره في شرح التسهيل بقوله لان
من الاسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا كقولك كان ذلك عاما أول وعكسه كاسامة وما فيه الوجهان
كواحد أمه وعبد بطنه فاكثر العرب بجر به ما معرفتين بمقتضى الاضافة وبعضهم يجعلهما نكرتين
ويدخل عليهما ما رب وينصب ما على الحال وكذا ذوال الجنسية فيه الوجهان ولذا نعت نعت المعرفة تارة
وينعت نعت النكرة أخرى فاحسن ما تنبئ به أن يذكر اقسام المعرفة مستقصا ثم يقول وما سوى ذلك نكرة
اه قال الدماميني وهو كلام ظاهري خال عن التحقيق اه أي لان عاما أول في قولك كان ذلك عاما أول في
الاصل مبهم وتعيينه عارض من الوصف وأسامة مدلوله معين وهو الماهية فهو معرفة لفظا ومعنى والحق
في واحد أمه وعبد بطنه التعريف بالاضافة ودخول رب عليهما ونصبهما شاذ وسياق الكلام على

مثاله جاء زيد المضر وب العبد والوجه ينصب العبد والوجه وجرهما وكذا تفعل في كل مثال بما يناسبه (والمعرفة) من حيث هي

قَدْ مِمَّا الْمَنَازِلَ دَعَا مَنَزَلَةَ الْاَلَوِيَّةِ وَالْعَبَاشِ دَعَا اَوَّلَ اَتْلُ الْاَلَامِ

(۹ - ای النہا)

الاف واللام) للتعريف
(نحو الرجل) والرجلة
(والفلام) والفلامه
(و) الخامس (ما أضيف
الى واحد من هذه
الاربعة) المذكورة نقول
في المضاف الى المضمهر
غلامى وغلامها وفي
المضاف الى العلم غلام زيد
وغلام مكة وفي المضاف
الى الاسم المبهم غلام هذا
وغلام هذه وفي المضاف
الى الاسم الذى فيه الاف
واللام غلام الرجل وغلام
المرأه وما أضيف الى واحد
من هذه الاربعة فهو في
درجة ما أضيف اليه الا
المضاف الى المضمهر فانه في
درجة العلم وانما قدمت
المعرفة بالحيثية المطلقة لان
المعارف التى ذكرها
بالنسبة الى كونها تنعت
وينعت بها أقسام الاول
المضمهر لا ينعت ولا ينعت
به الاثنى الى العلم ينعت ولا
ينعت به الثالث والرابع
والخامس اسم الاشارة
والمعرف بالاف واللام
والمعرف بالاضافة تنعت
وينعت بها (والنكرة)
لا تنصرف بالعدل بالحد
وحدها (كل اسم

أفاده الاشعوى (قوله الاف واللام) أى مجموعهما كما ذهب اليه الخليل وسيبويه لاختلاف بينهما فى ذلك وانما
الختلاف بينهما فى الهمزة أزائدة هى معتد بها فى الوضع فهى همزة وصل أم أصلية فهى همزة قطع قال الخليل
بالثانى وهو الراجح وانما وصلت عليه فى الدرج اكثر الاستعمال وقال سيبويه بالاول وانما فقت مع أن
الاصل فى همزة الوصل الكسر لكثرة الاستعمال وقيل المعرف اللام فقط والهمزة لا تدخل لها فى التعريف
وقيل المعرف الهمزة فقط واللام لا تدخل لها فى التعريف وانما زيدت للفرق بين همزة التعريف وهمزة
الاستغناء (قوله للتعريف) أى الموضوع للتعريف وهى ستة أقسام عهديه وجنسية وكل منهما اثلاثة أقسام
لان الاولى اما للهـ دالذ كرى وضابطها أن يتقدم ذكر مضمونها ماضى بها صريحاً وأرسلنا الى فرعون رسولا
فصلى فرعون الرسول أو كناية نحو قوله تعالى وايس الذ كر كالانثى فان الذ كر تقدم ذكره فى اللفظ مكنا
عنه بما فى قوله الى نذرت لك ما فى بطنى محرراً فان ذلك كان خاصاً عنهم بالذ كر أو للهـ دالذ كرى
وضابطها علم مضمونها من غير سبق ذكر نحو واذهـ ما فى النار أو للهـ دالذ كرى وضابطها أن يكون
مضمونها حاضراً حساً كقولك لا تخرد شتم انسانا بالجلس لان شتم الرجل أو علماً نحو واليوم اكملت لكم دينكم
والثانية اما لاـ تنغراق الافراد نحو ان الانسان فى خسر بدليل الاستغناء وهو الا الذين آمنوا والذين آمنوا وضابطها
صحة حلول كل محلها حقيقة أو لاستغراق الصفات نحو أنت الرجل علما وضابطها صحة حلول كل محلها مجازاً
أو للحقيقة من حيث هى نحو الرجل خير من المرأة قال السعد وكذا الواقعة فى التعاريف واحترز الشارح بقوله
للتعريف عن آل الموصولة والزائدة فان الاولى اذا دخلت على الاسم بقى على تنكيره ولم تؤثر فيه شيئاً فصار
فى قولك المضارب نكرة كما كان قبل دخولها عليه والثانية تارة تكون فى اسم تنكرة فلا تؤثر فيه شيئاً أصلاً كما
فى قولهم ادخلوا الاول فالاول بمعنى أولاً فالأول أى مترتبين وتارة تكون فى اسم معرفة من غير أن يكون
تعريفه بها كما فى المدينة فانها فيه زائدة وهى معرفة لانها علم على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن
هنا عرفت أن الاف واللام الزائدة تدخل على الاعلام وأما المعرفة فلا تدخل عليها الا لا يجمع معرفان على
معرف واحد (قوله وما أضيف الى واحد الخ) لكن انما يكون معرفة بثلاثة شروط أن لا يكون المضاف
متوغللاً فى الإبهام كمثل وغير ولد وشبه وأن لا يكون واقعاً موقع نكرة كجاء زيد وحده وان تكون اضافته
معنوية لا لفظية نحو جاء مضارب زيد الآن أو غداً (قوله فهو فى درجة ما أضيف اليه الخ) جمع بعضهم المعارف
مرتبة فى قوله * أنا صالح ذاما لفتى ابنى بارجل * فانا اشارة للمضمير وصالح اشارة الى ما بعده وهو العلم وذو
اشارة الى ما بعده العلم وهو اسم الاشارة وما اشارة الى ما بعده اسم الاشارة وهو الموصول والفتى اشارة الى ما بعده
الموصول وهو المحلى بالابن اشارة الى آخرها وهو المضاف وهذا كله بعد اسم الجلالة ويانه ضميره وهو ذا
النظم جار على المشهور وقيل ان المحلى بال والموصول فى مرتبة واحدة وهو اختصار ابن مالك وقيل المحلى
أعرف من الموصول وهو لابن كيسان وظاهر هذا النظم ان افراد الضمير على حد سواء وكذا العلم ومما عه
وليس كذلك فان ضمير المتكلم أعرفها ثم المخاطب ثم الغائب السالم عن الإبهام نحو زيد أرىته بخلاف غير
السالم من ذلك فانه دون العلم كالسالم عند ابن مالك فعند ما ن العلم أعرف من ضمير الغائب مطلقاً وغير السالم
نحو جاءنى زيد وعمر وفاكرمه فانه تطرق فيه إبهام لاحتمال عود الى الاول والثانى كما فى الجمع ونظر الدمامين
فى هذا التعليل فراجعوا واختلاف فى ضمير الغائب العائد الى النكرة فذهب الجمهور انه معرفة كسائر الضمائر
وقيل نكرة لانه لا يخص من عاد اليه من بين أمته وفصل آخرون بين العائد على واجب التنكير كالحال
والتمييز فيكون نكرة والعائد الى غيره كالفاعل والمفعول فيكون معرفة وأعرف الاعلام أسماء الاماكن ثم
أسماء الاناسى ثم أسماء الاجناس وأعرف أسماء الاشارة ما كان للقريب ثم للبعيد وأعرف
الموصول ما كان مختصاً وأعرف المحلى ما كانت الأداة فيه للحضور ثم للبعد فى شخص ثم فى جنس (قوله
فانه فى درجة العلم) قال ابن هشام بدليل قولهم مررت بزيد صاحبك اذ لو كان المضاف الى الضمير فى
رتبته لازم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف اه علوى وعال الدونى رى هذا القول بوجهين لا
ينقض القول بان الضمير أعرف المعارف اه من المحشى على الاشعوى (قوله كل اسم) خرج الفـ عمل

والحرف (قوله شائع) خرج المعين فلا يكون نكرة والمراد شيوخه باعتبار مدلوله لان اللفظ كرجل لا شيوخ فيه لان الالفاظ لا شيوخ فيها وانما الشيوخ في مدلولاتها (قوله في افراد جنسه) أي ذلك الاسم وانما قدر الشارح لفظ افراد لان نفس الجنس لا يتصور فيه شيوخ لانه شيء واحد ولا حصول له في الخارج الا في ضمن افراده على نزاع كبير في محله وأما الحصول الذهني فهو ثابت لساائر الاجناس فلا بد من تقديره هذا المضاف وليس المراد بالجنس ماهو ومصطلح اهل الميزان أعني الذاتي المقول على كثير من مختلفين بالحقبة في جواب ماهو والاخرج نحو زنجي ومغربي ومصري فانها ليست اجناسا منطقية مع انها تكررات بل المراد به الجنس اللغوي وهو ما صدق على متعدد فيشمل الجنس المصطلح عليه عند اهل الميزان والنوع والصنف فاراديه المفهوم المشترك سواء اختلفت المشتركة فيه بالماهية كفهوم حيوان الواقع على افراد من الانسان والحمار والامرس أو اتفقت في الماهية كفهوم الانسان الواقع على زيد وعمر وسواء كانا ذنبا لافرادهما كما ذكرنا عارضا كفهوم أبيض الواقع على الثلج والعاج وسواء وجد له في الخارج أكثر من فرد كما ذكرنا لم يوجد الا فرد كفهوم شمس وهو الكوكب النহারي الذي يشعظ ظهوره وجوده للبل فانه ليس منه في الخارج الا هذا الفرد المعلوم عيننا كان كما ذكرنا معنى كالم جامدا كان كما ذكرنا مشتقا كصاحب اده من المحشي على الاشعوني مع زيادة منه على هذا الشرح (قوله الشامل له وغيره) أشار بذلك الى ما مر من أن المراد بالجنس ما صدق على متعدد (قوله لا يختص به واحد دون آخر) تفسير اقله شائع في جنسه فان التعريف يتم بدونه والباء فيه داخلة على المقصور اذا المراد أن الاسم المذكور ليس مقصورا على واحد دون آخر بل هو كما يطلق على واحد من افراد الجنس يطلق أيضا على كل واحد من باقي الافراد (قوله فانه شائع في جنس الرجال) أي في افراد جنس الرجال كما تقدم (قوله الصادق على كل الخ) أي الذي يحمل جملا صحيحا على كل الخ نقول زيد رجل عمرو رجل بكر رجل وهكذا المراد بالصادق الخ أي الاخبار به حقيقة عن كل فرد (قوله على سبيل البدل) أي عن الفرد الآخر لا مع (قوله غموض) أي غفاء لا حتميا جه الى تقدير مضاف وهو لفظ افراد وانما جميع الافراد حتى تشمل الموجودة والمقدرة لارادة الجنس اللغوي كما تقدم ذلك (قوله وتقريره) أي مقرره وانما احتجنا الى تأويله بقرب لان كل خبر وهي بعض ما نضاف اليه وما اسم والاسم هو المفظوظ به اه فبشي فلا يكون خبرا عن التقريب باقيا على مصدره لان التقريب يكون حينئذ فعل لامن الافعال التي للشخص وليس لفظا فلم ينطبق المبدأ والخبر (قوله صلح) أي ائمة لا عقلا لان العقل يجوز دخول الالف واللام على كل شيء والمراد صلح بنفسه أو بمرادفه فيشمل ذو معنى صاحب واسماء الشرط اذا تجردت عن معنى الشرطية ووضع موضعها عاقل في العاقل وغيره في غيره واسماء الاستفهام اذا تجردت عن معنى الاستفهام ووضع موضعها عاقل في العاقل وغيره في غيره وما التعجبية اذا تجردت عن معنى التعجب ووضع موضعها شيء اه فبشي قال قل معترض على التعميم في قوله صلح بحيث يشمل ما صلح بنفسه أو بمرادفه انه يكون انتقالا من غموض الى مثله فلا يكون تقريرا قالوا جه أن براد الدخول بالفعل ولا يضرجه المبتدى بامضاء اه أي لما لم يصلح للدخول عليه بالفعل كذو واسماء الاستفهام الخ وقولنا بمرادفه برادفه ضمير النكرة نحو وضرب رجلنا وأكرمته فانه يصلح بمرادفه وهو رجل لدخول الالف عليه مع أن الصحيح أنه معرفة فأفاده المحشي على الاشعوني عن الدنوشري (قوله دخول الالف واللام) أي المعرفة فلا ترد الزائدة فانها تدخل على المعرفة كالعباس والفضل وعلى النكرة نحو ادخلوا الاول فالاول وطبعت النفس ولذا قال ابن مالك مؤثرا (قوله نحو رجل وفسر) أصح الشارح كلام المتن فانه مثل للنكرة بالرجل والفرس مع انه معرفة فإشارا الشارح الى أن المراد رجل من الرجل وفسر من الفرس واعلم انه لا فرق بين النكرة واسم الجنس في اللفظ وأما في المعنى فقبيل لا فرق أيضا وقبل وهو التحقيق بينهما فافرق بحسب الاعتبار فان اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية من حيث هي فهو المعبر عنه باسم الجنس عند الادباء بالمطلق عند أكثر الاصوليين وبالكلية عند المنطقيين وان اعتبر دلالة على الفرد المبهم أي غير المعين فهو النكرة وقد تقدم غالب ذلك (باب العطف)

شائع في) أفراد (جنسه)
الشامل له وغيره (لا يختص
به واحد) من أفراد جنسه
(دون آخر) نحو رجل
فانه شائع في جنس الرجال
الصادق على كل حيوان
ذكر ناطق بالغ من بني آدم
لا يختص لفظ رجل بواحد
من أفراد الرجال دون آخر
بل هو صادق على كل فرد
من أفراد جنسه على سبيل
البدل وهذا الحدف
غموض (وتقريره) أي
تقريب حد النكرة على
المبتدى (كل ما) أي كل
اسم (صلح) بفتح اللام
وضمها (دخول الالف
واللام عليه) في فصيح
الكلام فهو نكرة (نحو)
رجل وفسر فانما يصلح
دخول الالف واللام عليهما
فتقول (الرجل والفرس)
(باب العطف)

هو لغة الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه واصطلاحا ما سباني وهو قسمان (قوله ومراده عطف النسق)
 لانه لم يذكر عطف اليان وهو النابيع الموضع لم يتبوعه ان كان معرفة نحو عمر من أقسم بالله أبو حصص عمر أو
 المخصص له ان كان نكرة نحو طعمام من قوله تعالى فدية طعمام مسكين الجاهل غير المؤول بالمشقة الموافقة
 لمتبوعه في أربعة من العشرة السابقة كالنعت فخرج بقولنا الموضع أو المخصص بقية التوابيع غير النعت
 وبقولنا الجاهل غير المؤول النعت والقاعدة أن ما صح جعله عطف بيان ما صح جعله بدلا وبالعكس الا في مسائل
 نظامها الى الامة المرادى فراجعها وازدادة عطف الى النسق بمعنى المنسوق أى المنظوم من اضافة الموصوف
 للصفة أو المسمى الى الاسم أى العطف المسمى بالنسق وهو التابيع المتوسط بينهما وبين متبوعه أحد الحروف
 العشرة الاربعة فالتابيع جنس يشمل سائر التوابيع وقوله المتوسط بينه وبين متبوعه الخ أخرج سائر
 التوابيع حتى عطف اليان في نحو مرتب بضمه فقرأ أسدوان توسط بينهما وبين متبوعه أى التفسيرية لانهما
 ليست من الحروف الاربعة (قوله بحروف) على حذف مضاف أى بأحد حروف الخ (قوله عشرة) وهى
 قسمان ما يقتضى التشريك فى اللفظ فقط وهو ثلاثه بل ولا ولكن قال فى الالفية

وأنتعت لفظا بحسب بل ولا * لكن كلم بيد امرؤا لكن طلا

وما يقتضى التشريك لفظا ومعنى أى فى الاعراب والحكم وهو السبعة الباقية الواو والفاء ثم وحتى وأو وام
 واما على القول بها الانها مثل أو كما يأتى وفى اقتضائه على العشرة رد لما قيل ان منها الاو ليس وأى التفسيرية
 (قوله عاطفة) أى نظرا الى كونها بمعنى أو وهو قول الاكثرين (قوله والتعقيب) أى القول المحقق وقوله
 خلافه أى مخالف لذلك القول فليست عاطفة لان العاطف انما هو الواو التى قبلها الملازمة غالبا وقيل دائما
 للدخول عليها والعاطف لا يدخل على مثله ولان وقوعها بعد الواو مسبوقه بمثلها شبهه بوقوع لابهـد الواو
 مسبوقه بمثلها فى مثل لازيدولا وعرفهم اولاهـم هذه غير عاطفة بالاجماع فلنمكن اما كذلك ولا يلزم من كونها
 بمعنى أو أن تكون عاطفة فان معنى أن المصدرية معنى ما المصدرية والاولى ناصبة للمضارع دون الثانية
 فتنبيه والمحصل أن الراجح أن اما فى نحو تزوج اما هذا واما أختها المجرد التنصيل والعاطف الواو ومقابلها
 انما عاطفة والواو زائدة (قوله لمطلق الجميع) أى موضوعه لمطلق الجميع والمراد انما موضوعه لاجتماع أمرين
 أو أمرين فى حكم واحد من غير تقييد بل أعم من أن تكون مهـمهـمه وتترتيب أو لا على المذهب الصحيح (قوله
 والفاء للترتيب) هو وضع كل شئ فى مرتبة والمراد به هنا كون ما بهد الفاء واقعا بعد ما قبلها فى الوجود وهو
 الترتيب المعنوى كما فى قامز يدفعمر وأوفى الذكر وهو الترتيب الذكري وهو أن يكون المذكر كور بعد الفاء
 كلا ما ترتيبا فى الذكر على ما قبلها وأكثر ما يكون هـذافى عطف مفصل على مجمل نحو ونادى نوح ربه
 فقال رب ان ابني من أهـلى الآية (قوله والتعقيب) هو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلامهـلهـله
 لكنه فى كل شئ بحسبهـهـه نحو جاءز يدفعمر وخطابا لمن عرف محبته هـالم يعرف التعقيب فيه ما اذا كان عمرو
 جاء عقب محبى زيد ولم يكن بينهما مامدة أكثر مما يعهد محبته فيها ونحو دخات مكة فالمدينة اذا لم يكن بينهما
 الامسافة الطريق ونحو تزوج زيد فولد له اذا لم يكن بين الزوج والولادة الامدة الحمل ولا يرد قوله تعالى
 تخلفنا العاقبة مضفة لان فيه حذف الفاء مع ما عطف والتقدير مضت مدة تخلفنا المضفة أو ان الفاء نابت
 عن ثم كما جاء عكسه فى قوله هـجرى فى الانابيب ثم اضـطرب هـ على ما يأتى (قوله والتعقيب) عطفهـهـه على
 الترتيب عطف خاص على عام ولا يقال ما فائدة الجمع بينهما مامع استلزام التعقيب للترتيب لانه مشتمل عليه
 فبستهـهـه عن الترتيب بالتعقيب وذلك لان الاول وقع فى محله فلا بد من تعرض عليه لما قالوا من أن الاعتراض
 بالمتأخر على المتقدم غير موجه وانما يتوجه الاعتراض بالعكس (قوله بضم المثلثة) احترازا من ثم يفكها
 فانها ظرف بمعنى هنالك وليست عاطفة (قوله للترتيب) أى ترتيب وقوع الفعل على مامر والتراخي بمعنى المهلة
 وهو كون الزمن الذى بين الفعلين زائدا على ما لا بد منه بينهما أخذ المامر ولذا لا تحبى هـ ثم للسببية لانه لا تراخي
 فى المسبب عن السبب التام بخلاف الفاء فتقول املته فقال واقتنه فقام ولا تقول املته هـ ثم مال ولا اقتنه ثم قام

ومراده عطف النسق وهو
 العطف بحروف مخصوصة
 (وحروف العطف عشرة)
 على القول بان اما
 المكسورة الهمزة عاطفة
 والتعقيب خلافه (وهى)
 أى حروف العطف العشرة
 (الواو) لمطابق الجمع على
 الصحيح من غير ترتيب نحو
 جاء زيد وعمر وقبله أو بعده
 أو معه (والفاء) للترتيب
 والتعقيب نحو وجاء زيد
 فعمرو اذا كان مجبى وعمرو
 عقب مجبى زيد (ونم)
 بضم المثلثة للترتيب
 والتراخي نحو وجاء زيد ثم
 عمرو اذا كان مجبى وعمرو
 بعد مجبى زيد بهـلهـله (أو)
 للتخيير أو الإباحة

وقد تأتي بمعنى الواو نحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زواجا بدليل وخلق منها زواجا وبمعنى الغاء
كقوله كهاز الرديني تحت الهجاج * جوى في الاناييب ثم اضطرب

فان الاضطراب يعقب الهزاي كهاز الرمح الرديني نسبة الى ردينة بالنص غير امرأة كانت تقوم الرماح مع
زواجا واسمه سمهر والانايب جمع أنبوبة القصب وهي العقل واعترض كون ثم للترتيب بقوله تعالى ولقد
خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فاسجدوا الا نوحا فان الامر بالسجود وقع من الله تعالى قبل خلقنا
وتصورنا فان الترتيب واجب بان الترتيب في التقدير فان الله تعالى قدر خلق بني آدم وتصورهم في الازل
والامر بسجود الملائكة لآدم متأخرا عنهما (قوله بعد الطلب) أي اذا عطف بأوفى الطلب كانت اما للتخيير
ان امتنع الجمع بين المتعاطفين نحو تزوج هندا أو أختها الا يجوز الجمع بين الاختين واما لا باحة ان جاز
الجمع بين المتعاطفين نحو اقرا على الحسن أو ابن سيرين وجالس العباد أو الزهاد والمراد بها ما مع الاباحة
اللفظية والشرعية خلافا لمن خصها باللفظية كما نقله الفاكه عن الشمني ومن علامات الاباحة صحة وقوع
الواو موقع أو بلا اختلاف معنى وقال بعضهم ان هناك اختلاف معنى فاذا عطف بأوجازت مجازتها
ومجازتها أحدهما واذا عطف بالواو تعين مجازتها ثم ما مع والمراد بالطلب في كلام الشارح ما يشمل الامر
والنهي بصيغة الفعل وغيرها كالتمني والعرض وعلم التخيير والاباحة بحسب القرينة نعم في الاستفهام نحو
أعندك زيد أو عمر ولا يظهر فهماني من ذلك وقول بعضهم انها بعد النهي اترك الجميع كافي ولا تطلع منهم
أثما أو كفوراه وادواتعمال طارئ على أصل اللفظ (قوله أولادها) بالباء الموحدة أي تسمية المتكلم على
المخاطب مع علم المتكلم بالحال أي اخفاء المتكلم على السامع مراده وبغير عنه بالتشكيك وقوله أو ألك
هو تردد المتكلم فالك في خفاء المراد عن المتكلم بخلاف الإبهام وقوله بعد الخبر أي الكلام الخبري الذي
يحمل التصديق والتكذيب (قوله نحو وانا أو اياكم على هدى أو في ضلال مبين) قال الدماميني الشاهد
في أو الأولى والثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه
في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبدته فهو على هدى وان من
عبد غيره من جاد أو غيره فهو في ضلال مبين اهـ ومثال الشك نحو قولك قام زيد أو عمر واذ لم تعلم أيهما قام
وما ذكره الشارح (قوله وأم اطلب التعمين) وهي المعادلة لمزة الاستفهام التي يطلب بها وهمزة الاستفهام
قبلها التعمين وتقع حينئذ بين مفردين فقط نحو قولك لذكر أعندك زيد أم عمر والى آخر ما ذكره (قوله
تعمينه) أي تعين ذلك الاحد المجهول ولهذا يكون الجواب بالتعمين فيقال زيد أو يقال عمرو ولا يجاب بنعم
ولا بلاذلا فائدة فيه وما ذكره الشارح أحد قسمي أم المقصلة والثانية الواقعة بعد همزة التسوية ونحوها كما
أدري وما أبالي وأنت شعري وهي الداخلة على جملة في تأويل مصدر ولا يستحق ما بعدها جوابا لان الكلام
معها خبر والكثر وقوع هذه بين جملتين فعليتين كقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم أي
الانذار وعدمه سواء عليهم بجملة أأنذرتهم أم لم تنذرهم في تأويل مصدر وان لم يكن هناك سالك مرفوع
ذلك المصدر على انه مبتدأ مؤخر وسواء خبر مقدم وهو مصدر يستوي في الاخبار به المفرد وغيره وسميت
أم في هذين القسمين متصلة لانها لا يستغنى بتأويلها عما بعدها وبالعكس وتقول فيم أعند الاعراب في القسم
الأول أم حرف تعين وعطف وفي القسم الثاني أم حرف تسوية وعطف وأما أم المتصلة وتسمى المنقطعة
وهي الواقعة بين جملتين كل منهما مستقلة فتختص بالجل وعطفها بالمفرد قليل بل قيل انها لا تكون عاطفة
أصلا لا مفردا ولا جملة ولذا لم يشر الشارح لها وتقدر بل وعلامتها ان لا تسبق بشئ من الهمزتين وتشارك
حينئذ في اللفظ فقط كبل ولا يفارقها معنى الاضراب قال ابن مالك

وأم بها العطف اثر همزة التسوية * أو همزة عن لفظ أي معنیه

ثم قال وبانقطاع وبمعنى بل وقت * ان تلك مما قيدت به خلت

مثالها قوله تعالى أم هل تستوي الظلمات والنور رأي بل هل تستوي الخ (قوله في معناها) الاضافة للجنس

بعد الطلب نحو تزوج هندا
أو أختها وجالس العباد أو
الزهاد أو أولادها * أولئك
بعد الخبر نحو وانا أو اياكم
على هدى أو في ضلال
مبين ونحو لئن لم يؤمنوا
بعض يوم (وأم) اطلب التعمين
نحو أعندك زيد أم عمر اذا
كنت عالما بان أحدهما
عند المخاطب ولا تكنك
لا تعرف عنه وطلبت منه
تعيينه (وأم) المكسورة
الهمزة المسبوقة بمثلها
مثل أو في معناها نحو فشدوا
الوناق فاما من بعد ما فداء

تكون جارة نحو قوله تعالى حتى مطلع الفجر فتحصل ان لحنى ثلاثة أوجه مختلفة وربما عاقبت هذه الواجهة على شئ واحد في بعض المواضع بحسب الارادة كما اذا قلت أكلت السمكة حتى رأسها فان رفعت الرأس فحتى حرف ابتداء وان نصبته فحتى ٧١ حرف عطف وان جرته فحتى حرف

جر وهذه الحروف العشرة مع اختلاف معانيها تشترك ما بعدها لما قبلها في اعرابه (فان عطف) أنت (بها على مرفوع رفعت) المعطوف (أو على منصوب نصبت) المعطوف (أو على مخفوض خفضت) المعطوف (أو على مجزوم جرمت) المعطوف (تقول) في عطف الاسم على الاسم في الرفع (جاء زيد وعمرو) في النصب (رايت زيداً وعمراً) في الخفض (مررت بزيد وعمرو) تقول في عطف الفعل على الفعل في الرفع يقوم ويقعد زيد وفي النصب لن يقوم ويقعد زيد وفي الجزم (لم يقوم ويقعد زيد) وقس سائر حروف العطف على هذا وفهم من اطلاقه أنه يجوز عطف الظاهر على الظاهر والمضمر على المضمر والظاهر على المضمر وعكسه والظاهرة على المضمر وعكسه والنكرة على النكرة والمعرفة على المعرفة والمعرفة على النكرة وعكسه والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بعضها على بعض تطابقاً وتخالفاً (باب التوكيد) يقرأ بالواو وبالهمزة وبالألف (التوكيد) بمعنى المؤكد بكسر الكاف (تابع) بفتح الكاف (في رفعه) ان كان مرفوعاً ونحو جاء زيد بنفسه وجاء القوم كلهم

لها بما قبلها من حيث الاعراب وان وجب التعلق من حيث المنى وذلك اذا فقدت شرطاً مما مر ودخلت على الجملة حقيقة فيقع بعدها المبتدأ والخبر نحو قول جرير

فما زالت القتلى تمج دماؤها * بدجلة حتى ماء دجلة أشكل فحتى حرف ابتداء وماء مبتدأ ودجلة بكسر الدال وفقها مضاف اليه وأشكل خبر وجه المبتدأ وخبره مستأنفة عند الجمهور ودجلة نهر ببغداد والأشكل الأبيض الذي يخاط به حرة وتقع بعدها الجملة الماضوية نحو حتى عفوا وقالوا الجملة المضارعية نحو حتى يقول الرسول بالرفع في قراءة نافع (قوله تكون جارة) أي اذا فقدت الشرط كان ما بعدها مفرداً ولو تأويله كالمصدر المسبوك وتكون بمعنى الى تارة نحو حتى يرجع اليناموسى وتارة بمعنى كي التعليلية نحو وأسلم حتى تدخل الجنة وتارة بمعنى الا كقوله

لبس العطاء من الفضول سماعة * حتى تجود وما لديك قليل وعليه فهو استثناء منقطع اه عبد المعطى مع زيادة (قوله وربما عاقبت) أي صح ارادة أي واحد منها اه قل وربما للتقليل (قوله حتى حرف ابتداء) أي والرأس مبتدأ والخبر محذوف أي مأكول (قوله وان نصبته) أي الرأس وفي نسخة نصبته أي هذه الكلمة وهي رأس (قوله حرف عطف) أي تنزلة الواو (قوله حرف جر) أي بمعنى الى والغاية داخلية فيكون الرأس مأكولاً على كل حال بخلاف مجرور الى فانه خارج على الصحيح نحو فاء والاسم الى الليل (قوله مع اختلاف معانيها) أي في الجملة فلا ينافي ما مر من اتحاد معنى اما أو (قوله في اعرابه) توطئة اتوله بعد فان عطف الخ وأما في المعنى فان كان غير بل ولا ولكن شرك في المعنى أيضاً وان كان واحداً من هذه الثلاثة شرك في اللفظ فقط وقد تقدم ذلك (قوله أنت) دفع الشارح به توهم كون التاء ساكنة للتأنيث عائدة على الحروف المذكورة وهو صحيح أيضاً لكن يمنع منه الظرف بقوله بها اه قل (قوله بها) أي باحدها (قوله على مرفوع) أي من الاسماء والافعال أي لفظاً وأتوقدراً أو محلاً وكذا ما بعدها وكلامه لا يشمل العطف على ما لا يحمل له مع صحته اه عبد المعطى أقول أشار المحشى الى الجواب بقوله قوله في اعرابه أي ان كان له اعراب اه (قوله في عطف الاسم على الاسم) قد ار الشارح ذلك مراعاة لأمثلة المتن (قوله والمضمر على المضمر) نحو ضربته بك وأباه وقوله والظاهر على المضمر نحو ضربته بزيد وقوله وعكسه نحو ضربت زيداً وأباك نعم العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير فاصل ضعيف قال ابن مالك في الخلاصة وان على ضمير رفع متصل * عطف فافصل بالضمير المنفصل الخ والعطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار ممنوع عند الجمهور وخالفهم ابن مالك قال في الخلاصة وعرفنا خفض لدى عطف على * ضمير خفض لازماً قد جعلنا

وليس عندى لازماً الخ (قوله تطابقاً وتخالفاً) منصوبان على التمييز أي من جهة المطابقة كان تعطف المفرد على المفرد كما تقدم والمثنى على المثنى كجاء الزيدان والهندان والجمع على الجمع كجاء الصالحون والظالمون ومن جهة المخالفة كان تعطف المفرد على المثنى كجاء الزيدان والرجل وعكسه كجاء الرجل والزيدان والمفرد على الجمع نحو جاء الزيدون وعمرو وعكسه كجاء عمرو والزيدون (باب التوكيد) (قوله يقرأ بالواو الخ) ففيه ثلاث لغات أفصحها لغة الواو المحكي القرآن بها ودهبها من وكذبها بالهمزة من أكد وأما بالالف في الثالثة فبذل من الهمزة وهو لغة التقوية والنشد يدواصلاً حاتعقيب المسند اليه المعروف بالتابع المخصوص وليس هذا المعنى مرادها بل المراد نفس التابع المخصوص من اطلاق المصدر على اسم الفاعل ولذا قال الشارح بمعنى المؤكد بكسر الكاف وهو في الاصطلاح قسمان لفظي وهو إعادة الاول بلفظه نحو جاء زيداً وعمراً ونحو قوله * وأنت بالخبر حقيق قن * وهو يكون في الكلام الثلاث في الاسم كالمرفوع والفعول نحو قام زيد والحرف نحو نعم نعم ومعنوى وهو تابع بقصد به رفع احتمال ارادة غير الظاهر

(و) في (نصبه) ان كان منصوباً نحو رايت زيداً بنفسه ورايت القوم كلهم (و) في (خفضه) ان كان مخفوضاً نحو مررت بزيد بنفسه وبالقوم كلهم (و) في (تعريفه) ان كان معرفة كما تقدم من الأمثلة فان زيدا والقوم معرفتان الاولى بالعلمية والثانية بالالف واللام

ويختص بالاسماء المعارف على الراجح ومقابلته أنه يكون في النكرات كما يأتي (قوله ونفسه وكلهم معرفتان
بالإضافة إلى الضمير) أي المفظوظ به فيما ذكره أو المقدر في أجمع وتوابعه فيما سيأتي وقيل إن ألفاظه صارت
كأعلام الاجناس لأن كلامها علم على معنى الاحاطة فهي معرفة بالعلمية فلا حاجة إلى الضمير لأنه انما يعرف
المنكر اه من عبد المعطى مع زيادة من المحشى (قوله فلا تتبع النكرات كما عليه البصريون) وشذ على
مذهبهم قول عائشة رضي الله عنها ما صار رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله الارض منان وقول الشاعر
ويا ليت عدة حول كله رجب فذهب البصريين المنع مطلقا سواء كانت النكرة محدودة كيوم ويلة وشهر
وحول أم غير محدودة كوقت وحين وزمن ومذهب الكوفيين الجواز مطلقا واختار ابن مالك جواز تركيد
النكرة إذا كانت محدودة لحصول الفائدة نحو صمت شهرا كله ومثله يوما سنة لا غيرها كساعة وزمان اه
عبد المعطى ببعض تغيير (قوله أي التوكيد المعنوي) أما اللفظي فلا يختص بالفاظ معلومة كما مر (قوله وهي
النفس والعين) أي مع ضمير يطابق مؤكدهما فتقول جاز زيد نفسه وجاءت منه نفسا وجاء عرو عينية
وجاءت دعد عينها ويجوز الجمع بينهما فتقول جاء زيد نفسه وعينه وجرحهما بيا زائدة ثم هـ ما ان تبعهما فردا
أفردتهما لا غير وان تبعهما جمعتهما لا غير فتقول جاء الزيدون أنفسهم أعينهم وان تبعهما مثنى جاز فجمع ما ثلاثة
أوجه الأفراد على أن المراد الجنس وهو أضعفها فتقول جاء الزيدان نفسهما عينيهما والثنية على الأصل
فتقول جاء الزيدان نفسهما عينيهما وضعيف كراهة تكرر الانتثنية والجمع على أفضل على أن المراد به
ما فوق الواحد وهو أراجحها فتقول جاء الزيدان أنفسهما أعينهما على حذف قوله تعالى فقد صغت قلوبكما اه
محشى بزيادة (قوله من التعبير بالبعض) على حذف مضاف أي باسم البعض وهو العين التي هي حقيقة في
الجارية المخصوصة وقوله عن الكل على حذف مضاف أيضا أي عن اسم الكل وهو الذات التي هي اسم
لمجموع الأجزاء التي من جملتها العين (قوله لرفع المجاز) أي لرفع قوته كما يأتي أي المجاز يحذف المضاف أو
المجاز اللغوي باستعمال اللفظ في غير ما وضع له أو المجاز العقلي بالاستناد إلى غير ما هو له احتمالات ثلاثة
كذا في المحشى أقول وكلام الشارح لا يأتي هذه الاحتمالات فتقول جاء زيد يحتمل أنه على حذف مضاف
أي كتابه مثلا فيكون المجاز بالحذف ويحتمل أنك استعملت زيدا في كتابه مثلا لاقاة فيكون المجاز لغويا
ويحتمل أنك أسندت المحيى لزيدا كونه سيبا في محيى كتابه مثلا والواقع أن الجائي كتابه فيكون عقليا فإذا
قلت بدمه نفسه أو عينه رفعت قوة أحد هذه الاحتمالات (قوله أو نقله) بكون القاف واحدا لنقل أي
الاحمال (قوله ارتفع المجاز) أي قوته وثبت الحقيقة أي قوتها فبقا التوكيد بضعف المجاز على الأقرب ولم
يرتفع بالكلية لأنك إذا قلت جاء زيد نفسه عينه احتمل أن يكون نفسه عينه توكيد المضاف المقدر وقيل
يرتفع بالكلية وهو ظاهر كلام الشارح ويؤيد الأول الجمع بين التوكيدين فأكثر لأنه إذا ارتفع المجاز بالكلية
بالتوكيد الأول لا حاجة إلى غيره اه من المحشى بزيادة (قوله وأجمع) أي في المذكر وجهه أجمعون أما في
المؤنث فجمعاء وجهه جمع (قوله والشمول) عطف تفسير أي يؤكدهما لإثبات العموم ونفي ارادة الخصوص
فلا يؤكدهما إلا ماله أجزاء يصبح وقوع بعضهما موقوعه وينفصل بعضها عن بعض حقيقة بحسب الرؤية
أو ينفصل بعضها عن بعض حكما أي لا بحسب الرؤية بل بحسب أمر آخر فاما الانفصال الحقيقي فكما تقوم
فانه عبارة عن أشخاص مجموعة يصح افتراق بعضها وهو كل واحد من تلك الأشخاص عن البعض الآخر
بحسب الرؤية وأما الانفصال الحكمي فهو ما يصح أن يكون الحكم ثابتا لبعض أجزائه دون بعض بحسب
ذلك الحكم كالعبد في نحو قولك اشتريت العبد كله فان أجزاء العبد وهي النصف ونحوه وان لم ينفصل بعضها
عن البعض الآخر بحسب الرؤية يصح انفصاله بحسب الشرائع لجواز أن يشترى نصف العبد دون نصفه
الآخر وأما ما ليس له جزء ينفصل عنه لا حقيقة ولا حكما فلا يجوز توكيده بكل وأجمع فإذا قلت جاء زيد
امتنع عرفا أن يحى بعض زيد دون بعضه الآخر فلا حاجة إلى التوكيد بهما أو الحاصل أنه يؤكدهما بكل ومثلها
عامة بشرطين أن يكون المؤكدهما غير مثنى وهو المفرد بشرط التجزى حقيقة أو حكما والجمع وان يتصل

ونفسه وكلهم معرفتان
بالإضافة إلى الضمير ولم
يقبل وتذكيره كما قال في
التمت لأن ألفاظ التوكيد
كلها معارف فلا تتبع
النكرات كما عليه
البصريون (ويكون) أي
التوكيد المعنوي (بالفاظ
معلومة) عند العرب
لا يعمل عن إلى غيرها (و)
تلك اللفاظ المعلومة (هي
النفس بسكون الفاء أي
الذات (والعين) المعبر بها
عن الذات مجازا من التعبير
بالبعض عن الكل ويؤكد
بهما لرفع المجاز عن الذات
فإذا قلت جاء زيد احتمل
أن تكون أردت كتابه
أو رسوله أو نقله فإذا قلت
جاء زيد نفسه أو عينه ارتفع
المجاز وثبت الحقيقة (وكل
وأجمع) يؤكدهما
للاحاطة والشمول فإذا
قلت جاء القوم احتمل أن
الجائي بعضهم وانك عبرت
بالكل عن البعض فإذا
أردت

التمس على معنى الجمع قلت جاء القوم كما هم أجوعون وقد محتاج المقام الى زيادة التوكيد ٧٣ فتونى بالفاظ اخر مر معلومة وتسمى تلك

بهما ضمير عائده على المؤكد وما أجمع فاعني ان كدبها غلبا بعد كل فلهذا استغنيت عن الضمير نقول اشتريت
 البعد كله أجمع والامة كلها جاعدا وابعيد كاهلهم أجمعين والاماء كلهن جميع يجوز فوكدا لجمعهما وان لم
 يبق قدمها كل قال تعالى لا غوي بينهم أجمعين واعلم ان أجمع وجمعا لا يشقان لانهم استغنوا بأكلا وكلتا عن نفيتهما
 فبؤ كد المثنى بكلا في المذكر وكلتا في المؤنث فحواء الزيدان كلاهما والمرأنا كلاهما ماورأت الزيدان
 كليهما والمرأتين كليهما ماورفت الزيدتين كليهما والمرأتين كليهما ماوراعيا كدبها ما ربيع شروط ان يكون
 المؤكد به ماد الاعلى اثنين وان يصح حلول الواحد محلها فلا تقول اختصم الزيدان كلاهما لان الاختصاص
 لا يكون الا من اثنين وان يكون ما أسند اليه ما غير مختلف المعنى فلا يجوز ما رتيد وعاش عمر وكلاهما وان
 يتصل بهما ضمير عائده على المؤكد بهما (قوله التنصيص) أي بحسب الظاهر ولذلك قال سيدي به لا يرتفع
 المحراز بالجميع الفاظ اده عبد المعطى (قوله وقد يحتاج المقام) أي مقام الاخبار وقوله الى زيادة التوكيد
 أي بحسب الزيادة في النظم لاجل أن يرتفع ذلك التوهم (قوله لا تتقدم عليه) بل تكون متأخرة عنه
 لما عرفت من أنها تواسع له ولا يؤكدها استقلا لا وشذوه

ما بقی كنت صیام مرضیاً * فحماني الذفاء حولاً کنما

اذا كنتم قدامي اربعاً * ادخلوا الى الدار - راى ابي احمدا

اه وفيه شذوذان آخران نو كبد الشكره والفصل بين المائو كد وهو الدهر والمائو كد وهو اجمع باحني وهو
أبكي (قوله ا كنع) أى فى المذ كرو جمعه أ كتنوز وكنعان فى المائوث وجمعه كنع وكذا ما بعده (قوله من
تكنع الجلد) فيه ان هذار باحى ولا يصاغ منه أفعل التفضيل وانه لا يشتق من الفعل قل ول يحجب عن الشئ
بانه على حذف مضاف أى من مصدر تكنع الخ فنأمل (قوله من البتع) بكون الناء وقوله وهو طول المعنى
أى لان الدابة اذا طال عنقها جالت فى المرمى وضمت ما حولها وجمعه ذفيرة دلالة أيضا على اجتماع أجزاء
المؤ كد فبشى فنأمل (قوله مررت بالقوم اجمعين الخ) نقديه أبتع على أبصع مجازاة لكلام المصنف والاصح
ان أبصع مة - دم عليه فآخرها أبتع وما ذكره فى جمع المذ كرو ونقول فى جمع المائوث جاءت الهندات جمع
كنع يصع بتع بلا تنوين فى الجميع لانها منوعة من الصنف للوصفة والعدل عن جماعات الخ على الاصح
وتقول فى المفرد المائوث اذا كان يؤك بذلك بان كان ذا أجزاء جاءت القيمة لجمعاء كنعاء بص - ماء بقاء ولا
تنوين لأف التأنيت الممدودة وتقول فى المذ كرا اذا كان كذلك جاء الجيش اجمع أ كنع أبصع أبتع بلا
تنوين للعامة أو الوصفية ووزن الفعل قال بعضهم ولا يجوز عطف بعض هذه الافاظ على بعض ولا يجوز ان
يتعدى هذا الترتيب ونقول بعضهم اجمع أبصع واشذمه قول آخر جمع دمع اه واختار ابن مالك وهشام
جواز الابداء بما شئت من هذه الافاظ الثلاثة (قوله بشرط تقدم النفس الخ) لان النفس للهمية والذات
حقيقة والاهل لمجازا والحقيقة مة - دمه على الحجز وقد ما على كل لاهم للاحاطة والاحاطة وصف للنفس
وهى قائم بها والنفس تقدم على وصفها وقدم كل على اجمع لان كلا جامد وقد يقع مبتدأ أو اجمع مشتق ولا
يكون الا تو كيدا والجامد المنصرف مة - دم على المشتق الذى لا يتصرف وقدم اجمع على توابه لانه اقوى فى
النص على الجمعية من توابه وقدم اكنع اكونه اظهر فهمان أبصع وهو اظهر فهمان أبتع

(باب البدل)

هو اذ كان الموضوع من الشيء وليس مراداً به ان يابل المراد المبدل فهو مصدريته في اسم المفعول واصطلاحاً لتتابع
المقصود بالجملة لا واسطة بينه وبين منبوعه ولتتابع جنس دخل فيه سائر التوابع والمقصود بالجملة كما فصل
أخرج عطف البيان والنعمة والتوكيد لانها مكملات للفعلة ودوليت مقصود في الاول واسطة فصل آخر
أخرج عطف النسق (قوله تابع للمبدل منه في رفعه الخ) أي يتبع ما قبله في رفعه ونصبه مطلقاً أي سواء كان
اسماً أو فعلاً وخفضه ان كان اسماً أو جزمه ان كان فعلاً وقوله تبعه في جميع اعرابه الخ أي ان كان له اعراب
انما ارمحلاً أو نفعه بدراوه مذاحت لم يقطع فلان قطع فبقال حيث تبدل بقطوع اه من عبد المعطى

(١٠ - أبي النجبا)

الالفاظ توافق أجمع (وتوافق
أجمع لا تقدم عليه (وهي)
أي توافق أجمع (أكتنع)
ما أخذ من نكتنع الجلاذا
اجتمع (وابتغ) - أخذ من
البتنع وهو طول العنق
(وأبصع) بالصاد المهملة
ما أخذ من البصع وهو
الغرق المجتمع والاصل افراد
النفس عن العين وكل عن
أجمع وأجمع عن توابه
(تقول) في افراد النفس
عن العين في الرفع (قام زيد
نفسه) في افراد كل عن
أجمع في النصب (رأيت
القوم كله) و افراد أجمع
عن توابه في الخفض
(مررت بالقوم أجمعين)
ونقول في اجتماع النفس
والعين جاز بد نفسه عنه
وفي اجتماع كل وأجمع رأيت
القوم كله أجمعين وفي
اجتماع أجمع وتوابه مررت
بالقوم أجمعين أكتنعين
أنعين ابصعين لكن بشرط
تقدم النفس على العين
وكل على أجمع وأجمع على
توابه

(باب البدل)

الابدل تابع للابدل منه في
رفعه ونصبه وخفضه وجره
وعندما علم من قوله (اذا
ابدل اسم من اسم أو فعل
من فاعله) ان تبعه في جميع
اعرابه من رفع ونصب
وخفض وجر (وهو) أي
بدل الاسم من الاسم
والفعل من الفعل (على
أربعة أقسام)

على المشهور الاول (بدل الشيء من الشيء) أى بدل شئ من شئ وهو ما اوله في المعنى (و) الثاني (بدل البعض من الكل) أى بدل الجزء من كله ولا كان ذلك الجزء أو كثر أو مساو للجزء الآخر (و) الثالث (بدل الاشتمال) وهو أن يشتمل المبدل منه على البدل اشتمالاً بطريق الاجمال لا كاشتمال الظرف على المظروف (و) الرابع (بدل الغلط) أى بدل من اللفظ الذي ذكر غلطاً لأن البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم كذا حرره في التوضيح فقال بدل الشيء ٧٤ من الشيء في الاسم (نحو قولك جاء زيد أخوك) وأعرابه جاء فعل ماض وزيد فاعل وأخوك

بدل من زيد بدل شئ من شئ ويسمى بدل كل من كل وسماه ابن مالك بالبدل المطابق (و) مثال بدل البعض من الكل (اكلت الرغيف ثلثه) أو نفسه أو ثلثه وأعرابه اكلت فعل وفاعل والرغيف مفعول به وثلثه بدل من الرغيف بدل بعض من كل ومنع المحققون دخول ال على كل وبه (و) مثال بدل الاشتمال (نفعتي زيد علمه) وأعرابه نفعتي فعل ومفعول وزيد فاعل وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال (و) مثال بدل الغلط (رأيت زيدا الفرس) وأعرابه رأيت فعل وفاعل وزيد مفعول به والفرس بدل من زيد بدل غلط وذلك انك (أردت ان تقول) رأيت (الفرس) ابتداء (فغلطت) فجاءت زيدا مكانه وهذا معنى قوله (فابتدأت زيدا منه) أى عوضت زيدا من لفظ الفرس فهذه أمثلة أقسام البدل الاربعة في الاسم وأما في الفعل فقال الشاطبي تجرى فيه الاقسام الاربعة مثال بدل الشيء من الشيء في الفعل ومن يفعل ذلك

(قوله على المشهور) مقابله أنها خمسة بزيادة بدل الكل من البعض كقوله

كأنني غداة البين يوم نعلموا ٥ لدى سمرات الحى نائف منظر

ونفاه الجمهور وتأولوا البيت بأن اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل اه سم (قوله بدل الشيء من الشيء) وضابطه أن يكون المراد بالثاني ما أريد بالاول وان تغايرت فهو ما هما متخوفاً زيد أخوك فان المراد بالاول هو زيد وان كان بين الاخر وزيد عوم وخدوص مطاق فغداً وما هما متبايران (قوله أى بدل شئ من شئ) انما فسر الشيء بذلك دفع اللام اعتراضاً على المتن فان قوله بدل الشيء من الشيء صادق بالانواع الاربعة فان بدل البعض من الكل يصدق عليه أنه بدل الشيء من الشيء وكذلك الاشتمال الخ ففسر الشارح ذلك بأن المراد بالشيء فيه الشيء المساوي (قوله بدل الاشتمال) وضابطه أن يكون بين الاول والثاني ارتباط وتعلق بغير الكمية والجزئية سواء كان الاول مشتقاً على الثاني اشتمال الظرف على المظروف نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه أو الثاني مشتقاً على الاول نحو سأل زيد ثوبه أو الاشتمال أصلاً نحو نفعتي زيد علمه فخرج بقولنا أن يكون بين الاول والثاني ارتباط بدل الغلط بأقسامه وبقولنا بغير الكمية والجزئية بدل الكل وبدل البعض وعرفه الشارح بقوله وهو أن يشتمل الخ (قوله ان يشتمل المبدل منه) أى معناه وقوله بطريق الاجمال أى بطريق هي الاجمال من حيث كونه دالاً عليه ومتقاضياً له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكر المبدل منتظرة له فيحيى عينيها ومفضلها ما أجل أو لا وحاصل المراد دلالة أول الكلام بالاجمال على آخره (قوله لا كاشتمال الظرف) قيد للدخال لا لالخارج يعني لا بشرط خصوص ذلك لأن ذلك لا يضر ولا يكفي بدليل اثباته في الآية أعني يسألونك عن الشهر الحرام الخ كما تقدم (قوله بدل الغلط) هو أحد أقسام البدل الذي على معنى بل وهي ثلاثة بدل اضراب وهو ما يقصد متبوعه كما يقصد هو ولا علاقة بينهما وضابطه أن يخبر الممتكلم بشئ ثم يبدله أن يخبر بما آخر من غير ارتباط الاول ولهذا يسمى أيضاً بدل البداء وبدل غلط وهو ما لا يقصد ذكر متبوعه بل يسبق اللسان اليه وبدل نسيان وهو ما يقصد ذكر متبوعه ثم يتبين فساد ذلك القصد فاذا قامت تصدقت بدهم دينار فان قصدت التكلم بهما ولو كان بذلك الاضراب عن الاول الى الثاني فهو بدل اضراب وبداء وان قصدت التكلم بالدينار فسبق لسانك الى الدرهم فبدل غلط وان قصدت التكلم بالدرهم ثم تبين لك فساد قصدك فتكلمت بالدينار فبدل نسيان فالغلط في اللسان والنسيان في الجنان والاحسن في الثلاثة العطف ببل فيكون من باب عطف النسق ولا بد في بدل البعض والاشتمال من ضمير مطابق للبدل منه مذكور أو مقدر كما في قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع الخ فمن بدل بعض من الناس والضمير مقدر أى منهم (قوله بالبدل المطابق) هو أولى اصلاحاته لبدل اسم الله نحو الى صراط العزيز الحميد الله على قراءة الجرفانه لا يقال فيه بدل الكل من الكل لان الله تعالى منزعه عن الكلمة والجزئية (قوله ومنع المحققون دخول الخ) أى لازمتهم الاضافة لفظاً أو تقديرًا ولا يجمع بين ال والاضافة وهذا اعتراض على المتن حيث أدخل ال عليهم ما (قوله أى عوضت) تأويل انقول المصنف أبدلت فان ظاهره أن زيداً في المثال بدل وليس كذلك بل هو مبدل منه فابدل في كلامه بالمعنى اللغوي وهو التعويض (قوله ان على الله الخ) هذا في شخص تقاعد عن مبايعة الملك وعلى جار ومجرور خبر ان مقدم وان تبايع اسمها مؤخر أى ان مبايعة تملك على والله منصوب على نزع الخافض وهو خوف القسم وكرهه انصب على انه صفة لمصدر محذوف

يبقى أنما ايضا غلبه العذاب فان معنى مضاعفة العذاب هو ان في الاثام ومثال بدل البعض من الكل ان فصل تسجد لله اي برحمن ومثال بدل الاشتمال قوله ان على الله ان تبايعا ٥ تؤخذ كرها أو تجبى عطائفا لان الاخذ كرها والمجى عطائفا من صفات المبايعة ومثال بدل الغلط ان تأتة تسألنا غلط ٥ هذا المخلص كلامه والدرك عليه ٥ وأوجه بدل الاسم من الاسم على ما يقضيه الضرب من جهة الحساب أربعة وستون حاصله من ضرب أربعة في ستة عشر وذلك لانهما

انما معرفتان أو نكرتان أو الأول معرفة والثاني نكرة أو بالعكس فهذه أربعة وكل منها إما مضمرة أو مظهرة أو مختلفة فافهم هذه ستة عشر وكل
 منها إما بدل شيء من شيء أو بدل بعض من كل أو بدل شئ من كل أو بدل غلط فهذه أربعة وستون وثلاثة أصيلاهما من الجواز والامتناع مذكورة في
 المطولات (باب منصوبات الاسماء) وتقدمت منصوبات الأفعال (المنصوبات) من الاسماء (خمس عشرة) منصوبا (وهي) على سبيل
 الأجمال والتعداد (المفعول به) نحو ضربت زيدا (والمصدر) المنصوب على المفعولية المطلقة ٧٥ نحو ضربت ضربا (وظرف الزمان) فهو
 صمت يوما (وظرف المكان)

نحو وحلست أمام الشيخ
 وهذان الطرفان هما
 المسميان بالمفعول فيه
 (والحال) نحو وجاء زيد
 راكبا (والتمييز) نحو طبت
 نفسا (والمتنبي) في بعض
 أحواله نحو جاء القوم
 الأزيدا (واسم لا) النافية
 للنفس نحو ولا غلام سافر
 حاضر (والمنادي) نحو
 يا عبد الله (والمفعول من
 أجله) نحو جئتكم قراءة
 للعلم (والمفعول معه) نحو
 سرت والنيل (وخبر كان
 وأخواتها) نحو وكان الله
 غفورا رحيم (واسم ان
 وأخواتها) نحو ان زيدا قائم
 ومفعولان ظننت وأخواتها
 نحو ظننت زيدا قائما وانما
 أسقطهما تقدم ذكرهما
 في المرفوعات أو لا يكونان
 داخلين في قسم المفعول به
 وخبرهما المجازية نحو ما هذا
 بشرا وقد أدخل بذكره
 (والنائب للمصوب وهو
 أربعة أشياء) كما تقدم
 في المرفوعات (النعمة
 والعطف والتوكيد والبدل)
 وسنترك في أبواب متعددة
 بابا بابا على ترتيبها في التعداد
 (باب المفعول به)

أى أخذ أو مجيئا كرها أو منصوب على المال أى كرها وتجيىء بالنصب عطفًا على تؤخذ ووطئًا حال (قوله
 اما معرفتان) نحو زيد أخوك فى بدل النكل وضربت زيدا رأسه فى بدل البعض وساب زيد ثوبه فى بدل
 الاشتغال ورأيت زيدا الأسدي فى بدل الغلط (قوله أو نكرتان) نحو جاء فى رجل شخص صالح فى بدل النكل
 وضربت رسلا رأسه فى بدل البعض وساب رجل ثوب له فى بدل الاشتغال ورأيت رجلا أسديا فى بدل الغلط
 (قوله أو الأول معرفة والثاني نكرة) نحو مرتت بز يد أخ لك وضربت زيدا عنقه وخلع زيد نعل له ونظرت
 زيد فقرا (قوله أو بالعكس) نحو مرتت برجل أخيك وضربت رجلا ظهره ونفعتى رجل علمه ونظرت رجلا
 الجمار (قوله وكل منها) أى من الأربعة بحسب العقل والافانكرة لا تكون ضميرا كما لا يخفى (قوله اما مضمرة)
 نحو ضربته ياه فى بدل النكل ورأس زيد ضربته ياه فى بدل البعض من النكل بأن يكون ضمير ضربته راجعا
 الى زيد وضربه ياه راجعا الى الرأس وعلم زيد أعجبنى هو بأن يكون فاعل أعجبنى راجعا الى زيد وضربه هو
 راجعا الى علم زيد جمار رأيت ياه فى بدل الغلط برجوع الضمير الاول الى زيد والثانى الى الجمار (قوله أو
 مظهر) تقدمت أمثاله (قوله أو مختلفة فافهم) بأن يكون الاول مضمرا والاخر مظهرا نحو أخوك أقمته زيدا
 فى بدل النكل وزيد قطعته يده فى بدل البعض وزيد كرهته جهاته فى بدل الاشتغال وزيد كرهته الدابة فى
 بدل الغلط أو بالعكس نحو أخوك أقمته زيد ياه والأخ هو زيد والد كسرت زيدا ياه والجهالة كرهت
 زيد ياه ودابة ركبت زيدا ياه (قوله مذكورة فى المطولات) راجعها فى الحاشية
 (باب منصوبات الاسماء)

(قوله خمسة عشر) أى بعد الظرفين واحد أو خبر كان وأخواتها واسم ان وأخواتها واحد أو عدة التوابع
 أربعة (قوله والتعداد) أى التفصيل والواو بمعنى ثم (قوله قراءة فاعلم) هذا المثال مبنى على أنه لا يشترط فى
 المفعول له أن يكون قلبا أى قائما معناه بانقلاب وهو ضعيف والاصح الاشتراط على التثنية بنحو قصدت
 ابتغاء معروفك (قوله وانما أسقطتهما) أى مفعولى ظننت (قوله وسنمر) أى المنصوبات وقوله فى أبواب الخ
 من ظرفية الشئ فى نفسه فادع باب حذف فى اه من المحشى (أقول) هذا الاعتراض منشؤه عود الضمير فى
 ستمر على المنصوبات بمعنى الابواب وليس ذلك بالازم بل يصح عوده عليها بمعنى الاسماء المنصوبة وغاية ما فيه
 ظرفية المدلول فى الدال ولا ضرر فيه فتأمل وقوله متعددة بالجر صفة لابواب بالنصب حال من فاعل ستمر
 (قوله بابا بابا) منصوبان بالفعل المتقدم الذى هو هنا ستمر على أن المجموع حال أى بابا منصوبا باب أو متفرقا
 عن باب أى مرتبة اه محشى أقول قوله على أن المجموع حال الخ عبارته محتملة لأن يكون حالا من ضمير ستمر
 والمعنى على ما قدمه من عود الضمير على المنصوبات بمعنى الابواب ستمر أى الابواب حال كونها منصوبا بعضها
 الى بعض الخ وعلى ما قدمناه ستمر حال كونها مدلولة لباب باب ويكون ذلك على التوزيع على حدركب
 القوم دوابهم ومحملة لأن يكون حالا من الابواب وهو أقرب وهو وان كان نكرة لأن مع مسوغا وهو
 وصفه بتعدده فتأمل

(باب المفعول به)
 (قوله الى أل الموصولة الخ) والمعنى الذى فعل به أى عليه (قوله الاسم) أى المسمى كأمثل أو المأثول نحو
 وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم (قوله المنصوب) أى لفظا كأمثل أو محلا كضربت هذا أو تقدرا
 كضربت الفتى وغلامى (قوله أى عليه) فالأبواب فى المتن بمعنى على وقوله الفاعل أى اللغوى الذى هو الحدث

الموصولة فى المفعول (و) المفعول به (هو الاسم المنصوب الذى يقع به) أى عليه (الفعل) الصادر من الفاعل (نحو ضربت زيدا) فزيد الاسم
 منصوب وقع عليه الفاعل وهو الضرب وهذه التبريف بالرسم كامر (وركبت الفرس) فالفرس مفعول به لانه وقع عليه فعل الفاعل وهو
 الركوب (وهو) أى المفعول به (قسمان) قسم (ظاهر) قسم (مضمرة) فالظاهر ما تقدم

ذكره) من نحو ضربت زيدا وركبت الفرس (والضمير قسمان) أيضا قسم (متصل و) قسم (منفصل فالمتصل) هو الذي لا يتقدم على عامله ولا يفصل بينه وبينه بالواو (اثناعشر) نوعا الاول ضمير المتكلم وحده (نحو قولك ضربني) زيد فإياه من ضربني مفعول به وهو مبني لا يدخله اعراب (و) الثاني ضمير المتكلم ومعه غيره أو المظلم نفسه نحو قولك (ضربنا) زيد فدفعنا مفعول به محله نصب لأنه اسم مبني (و) الثالث ضمير المخاطب الذي كثر نحو قولك (ضربك) زيد فالكاف من ضربك مفعول به مبني محله نصب وفقته ففقه بناء لا فقه اعراب (و) الرابع ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قولك (ضربك) زيد فالكاف المبكورة من ضربك مفعول به وهو مبني لا اعراب فيه (و) الخامس ضمير المخاطب في التثنية مضافا نحو قولك (ضربكما) زيد فالكاف ضمير المفعول به في موضع نصب والميم والالف علامة التثنية (و) السادس ضمير جمع الذكور المخاطبين نحو قولك (ضربكم) زيد فالكاف ضمير المفعول به في موضع نصب والميم علامة الجمع في التذكير (و) السابع ضمير جمع المؤنث المخاطب نحو قولك (ضربكن) زيد فالكاف وحدها ضمير المفعول به في موضع نصب والنون المشددة علامة جمع الاناث والمخاطب (و) الثامن ضمير المفرد المذكر الغائب نحو قولك زيد (ضربه) عمر وقاله في موضع نصب على المفعولية مبني لا اعراب فيه (و) التاسع ضمير المؤنثة الغائبة نحو قولك هند (ضربها) عمر وقاله ضمير المفعول به على المفعولية وفقته ففقه بناء لا فقه اعراب (و) العاشر ضمير المثنى الغائب مطلقا نحو قولك الزيدان (ضربهما) عمر وقاله ضمير المفعول به موضعه نصب والميم والالف علامة التثنية (و) الحادي عشر ضمير جمع الذكور الغائبين نحو قولك الزيدون (ضربهم) عمر وقاله مفعول به والميم علامة الجمع الذكور (و) الثاني عشر ضمير جمع الاناث الغائبات نحو قولك الهذات (ضربهن) عمر وقاله ضمير المفعول به والنون المشددة علامة جمع الاناث وماد كرهنا من ان المكاف أو الهاء وحدها هو الضمير هو الصحيح ولا تقع الكاف والهاء المتصلتان في موضع رفع أصلا وانما يقعان في موضع نصب أو الخفض فقط (و) الضمير (المتصل) وهو الذي يتقدم ٧٦ على عامله أو يقع بعده أو يوافي معناه (اثناعشر) نوعا أيضا الاول ضمير المتكلم وحده

كما أشار إليه الشارح بقوله السادر من الفاعل والمراد بوقوع الفاعل عليه فعله به سواء كان التعاقب على سبيل الثبوت كما مثل أو على سبيل النفي نحو ما ضربت زيدا (قوله ذكره) أي من الاقسام العشرة المذكورة في باب الفاعل (قوله فالمتصل) أي من حيث هو لا بقيد كونه مفعولا به (قوله ضربنا زيد) بفتح الباء كما علم من باب الفاعل (قوله في التثنية مطلقا) أي مذكرا أو مؤنثا (قوله والميم والالف) فيه مسامحة كما تقدم في باب الفاعل (قوله فالهاء ضمير المفعول به) مؤنث (الاولى أن يقول فيه ضمير المخالض لان الضمير مجموع الالف والهاء كما يأتي (قوله هو الصحيح) وقال في التمهيل وهو اللانثنية قال المراد أي ان الضمير مجموع الالف والهاء وحكي السبيل أن لا خلاف في ذلك للزوم الالف اهـ (قوله المتصلتان) صفة كاشفة ومثلهما بابه المتكلم (قوله في موضع رفع أصلا) فيه نظر لانه يرد عليه المكاف من قولك يعجبني ضربك زيد فإياه في محل رفع على انها فاعل أي بالضرر وكذلك الهاء من قولك زيد يعجبني ضرب به عمر أو يحجب بانه لا ينظر لان المراد أنها لا يقدار في محل رفع فقط وهذا في هذين المثالين كل منهما ماله محلان محل رفع على الفاعلية ومحل جر بالاضافة فاده عبد المعطى (قوله أو يوافي معناه) من افادة المحصر وذلك بما فانهما تفيد المحصر كما والا

(نحو قولك اياي) اكرمت
أوما اكرمت اياي فإيا
وحدها فيضم ضمير المتكلم
في موضع نصب على
المفعولية بالباء المتصلة بها
حرف تكلم (و) الثاني
ضمير المتكلم ومعه غيره أو
المظلم نفسه نحو قولك (ايانا)
اكرمت أوما اكرمت الا
ايانا فإياه وحدها ضمير
المفعول به في موضع نصب
ونالمتصلة بها علامة الجمع

من المتكلم مع المشاركة أو التثنية (و) اثنان ضمير المفرد المخاطب نحو قولك (ايك) اكرمت أوما اكرمت الايك فإياه ضمير المفعول به والكاف المتصلة المفروضة حرف خطاب (و) الرابع ضمير المفردة المخاطبة نحو قولك (ايك) اكرمت أوما اكرمت الايك فإياه ضمير المفعول به والكاف المبكورة حرف خطاب (و) الخامس ضمير المثنى المخاطب مطلقا نحو قولك (ايكما) اكرمت أوما اكرمت الايكا فإياه ضمير المفعول به والكاف والميم والالف علامة التثنية (و) السادس ضمير جمع الذكور المخاطبين نحو قولك (ايكم) اكرمت أوما اكرمت الايكم فإياه ضمير المفعول به والكاف والميم والالف علامة الجمع (و) السابع ضمير جمع المؤنث المخاطبات نحو قولك (ايكن) اكرمت أوما اكرمت الايكن فإياه ضمير المفعول به والكاف حرف خطاب والنون المشددة حرف دال على جمع المؤنث في الخطاب (و) الثامن ضمير المفرد المذكر الغائب نحو قولك (اياه) اكرمت أوما اكرمت الاياه فإياه ضمير المفعول به والهاء علامة على التثنية في المذكر (و) التاسع ضمير المفردة الغائبة نحو قولك (ايها) اكرمت أوما اكرمت الاياه فإياه ضمير المفعول به والالف علامة التثنية في الغيبة (و) العاشر ضمير المثنى الغائب مطلقا نحو قولك (ايهما) اكرمت أوما اكرمت الاياه فإياه ضمير المفعول به والهاء والميم والالف علامة التثنية في التثنية (و) الحادي عشر ضمير جمع الذكور الغائبين نحو قولك (ايهم) اكرمت أوما اكرمت الايهم فإياه ضمير المفعول به والهاء والميم والالف علامة الجمع في التذكير (و) الثاني عشر ضمير جمع الاناث الغائبات نحو قولك (ايهن) اكرمت أوما اكرمت الايهن فإياه ضمير المفعول به والهاء والنون المشددة علامة جمع الاناث في الغيبة وما ذكرته من أن اياا وحدها هي الضمير والواو هي له آخر في تكلم وخطاب وغيبة وتثنية وجمع هو الصحيح

باب

(باب المصدر) المنصوب على المفعول المطلق (المصدر هو الاسم المنصوب الذي يحى) حال كونه (ثالثا في تصرف الفعل) كما اذا قيل
لأشرف (نحو ضرب) فانك تقول ضرب (يضرب ضربا) فضرر بامصدر جاء ثالثا في تصرف الفعل لان ضرب هو الاول وبضرب هو
الثاني وضربا هو الثالث (وهو) أى المصدر المنصوب الواقع مفعولا مطلقا (على قسمين) ٧٧ قسم (افضى و) قسم (معنوى) لانه

لا يحد لوا ما أن يوافق لفظ

المصدر لفظ فعله الناصب

له أولا (فان وافق لفظه)

أى المصدر (لفظ فعله) فى

حروفه الاصول ومعناه

(فهو) أى المصدر (افضى)

سواء وافقه مع ذلك فى

تحرريك عنه نحو فرح

فرحا أولا (نحو قتله قتلا)

فحروف قتل هى حروف

قتل بعينها الا أن الفـ

مفتوح العين والمصدر

ساكن العين (وان وافق)

المصدر (معنى فعله)

الناصب له (دون) موافقة

(لفظه) فى حروفه (فهو)

أى المصدر (معنوى)

لموافقه للفـ فى المعنى

دون الحروف (نحو جلست

قعودا وقت وقونا) فان

المصدر الذى هو قعودا

موافق لفظه الذى هو جلست

فى معناه دون لفظه لان

القعود والجلوس معنى واحد

وحروفهما متغايرة فحروف

جلس الجيم واللام والسين

وحروف قعودا القاف

والعين والواو والدال وكذا

تقول فى الوقوف والقيام

وهذا التقسيم الذى ذكره

المصنف انما يتمشى على

مذهب المازنى فى القائل

بأن المصدر المعنوى ينصب

بالفعل المذكور مع وأما

(باب المصدر)

المصدر من حيث هو اسم للحدث الجارى على فعله أى المشتل على حروف فعله الاصول فخرج بقولنا اسم
للحدث ما عد اسم المصدر وخرج بالجارى على فعله اسم المصدر كغسل غسلا ونوضا وضوا وامم الحديث
قسمان ما اشتل على حروف فعله الاصول وهو المصدر وما لا وهو اسم المصدر وأما المصدر من حيث كونه
يسمى مفعولا مطلقا فهو ما ليس خبرا من مصدره كداعامه أو ميمين لنوعه أو عده فخرج بقولنا ما ليس
خبرا فنحو ضربك ضربا أليم فان ضرب أليم وان كان مصدرا ميمينا للنوع الا أنه خبر وقولنا من مصدر آخر ج
نحوولى مدبران مدبرا وان كان مؤ كداعامه لكنه اسم فاعل لا مصدر وقولنا مؤ كداعامه فنحو ضربت
ضربا وقولنا أو ميمين لنوعه كضربت ضربا الأيم وقولنا أو عده فنحو ضربت ضربتين وهذا بناء على أن
بين المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوصا مطلقا فكل مفعول مطلق مصدر ولا عكس وقيل بينهما
العموم والخصوص الوجهى يجتمعان فى نحو ضربت ضربا أو ينفرد المصدر فى نحو يعبئ ذهابك وينفرد
المفعول المطلق فى نحو قولك ضربت سوطا والقتل بالاول الاول يقول سوطا نائب عن المفعول المطلق
وايس نفسه ولما لم يكن مراد المصنف ببيان المصدر هنا مطلقا بل بانه من حيث انه ينصب مفعولا مطلقا
وصفه الشارح بقوله المنصوب على المفعول المطلق وكان الاولى أن يقول على المفعول المطلق أو على أنه
المفعول المطلق أى الذى لم يقيد بجار ولا ظرف بخلاف بقية المقايير (قوله ثالثا) حال من ضمير يعبئ العائد
على الاسم وهذا التزمير غير جامع لانه لا يصدق على المفعول المطلق الذى ليس مصدرا على القول به كما مر
الآن يجاب بأن المراد يعبئ كذلك حقيقة أو كفا فيشمل ذلك من جهة أنه معنى المصدر على أنه ليس المراد
من ذلك التزمير حقيقة بل المراد التوضيح والتسهيل لان مجيئه ثانيا ليس قيدا وانما قيد به نظر الما جرى
فى العرف من تقديم الماضى وتأخير المضارع وانما ثبت بالمصدر والاقلا بعد أن يتكلم بالمصدر بعد الماضى
أو يتكلم به أولا ثم يثنى بعده بالماضى أو يتكلم أولا بالماضى ثم المضارع ثم الامر ثم المصدر فتارة يعبئ ثانيا
وتارة يعبئ أولا وتارة يعبئ رابعا (قوله فى تحريك عينه) أى مطلق التحريك وان اختلف شخص الحركة
بدليل تمثيله بفرح فرحا فان عين الاول مكسورة وعين الثانى مفتوحة (قوله بعينها) أى بحسب الوهم أى
مثل عينها نوعا لان الشخص الواحد لا يوجد بعينه فى محل حال وجوده بعينه فى محل آخر فان ذلك محال فالمراد
بقوله بعينها أى بعين نوعها (قوله الجيم الخ) أى معنى الجيم الخ وكذا قوله القاف الخ أى معنى القاف (قوله فلا)
أى فلا يتمشى هذا التقسيم بل يكون المصدر باعتبار فعله لفظيا أبدا لان فعله لا يكون الا من لفظه (قوله مع
المتعدى واللازم) فنحو فرح فرحا فهذا لازم مع اللفظى ونحو أحبته محبة أى محبة فهذا مصدر معنوى مع فعل

(باب ظرف الزمان وظرف المكان)

متعد

الظرف لغة الوعاء مطلقا واصطلاحا ما ذكره المتن والشارح وانما جامع المصنف بينهما فى باب واحد
لتشابههما وتقارب أحكامهما وأفراد كلا بتعريف يخصه تخليصا للبتدى من ورطة الاشتباه (قوله هو اسم
الزمان) من اضافة الدال للدول (قوله المنصوب) خرج المرفوع والمجرور (قوله باللفظ) متعلق
بالمصنوب وانما قال باللفظ ليشمل الفعل نحو صمت يوم الجمعة وغيره مما يعمل عمله وقوله الواقع فيه أى فى اسم
الزمان فقوله قدمت يوم الجمعة وقع القدوم فى يوم الجمعة وقسم عليه البقية والمراد بالواقع التعلق فهو أعم
من أن يكون بطريق الاثبات أو الـ فى فيشمل ما قدمت يوم الجمعة (قوله بتقدير معنى) أى يتضمن معناها
وهو الظرف خرج نصب لانه قد يرميها ان كان على تقدير البناء نحو غمرن الديار أى بالديار أو على تقدير

على مذهب من يقول انه منصوب بفعل مقدر من اعطاه فتحة دبر جاست قعودا جلست وقدمت قعودا فلا يتمشى فى اللفظى بالمتعدى وفى

(باب ظرف الزمان وظرف المكان)

المعنوى باللازم لا لبصاح لا لخصيص اذ كل منهما يجرى مع المتعدى واللازم

المعنيين بالمفعول فيه (ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير معنى) (فى) الدالة على

سواء فيه المبهمة والمختص (نحو اليوم) وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس تقول صمت اليوم أو يوماً أو يوم الخميس (والليلة) وهي من غروب الشمس إلى طلوع الفجر تقول اعتكفت الليلة أو ليلة الجمعة (وغدوة) بالتثنية مع التنكير وبعدمه مع التعريف وهي من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس تقول أزورك غدوة ٧٨ أو غدوة يوم الاثنين (وبكرة) بالتثنية وتركه على ما تقدم في غدوة وهي أول النهار وأول

النهار من الفجر على الصحيح وقيل من طلوع الشمس تقول أجيتك بكرة أو بكرة النهار (ونهاراً) بالتثنية إذا لم يرد به شهر يوم بعينه ولا تنوين إذا أردت به ذلك وهو آخر الليل قبيل الفجر تقول أجيتك يوم الجمعة سهراً أو سهراً يوم الجمعة أو أجيتك سهراً من الأسفار (وغداً) وهو اسم اليوم الذي بعده يومك الذي أنت فيه تقول أكرمك غداً (وعتمة) وهي ثلث الليل الأول تقول آتيتك عتمة أو عتمة ليلة الخميس (وصباحاً) وهو أول النهار تقول أنتظرك صباحاً أو صباح يوم الجمعة (ومساءً) بالمد وهو من الظهر إلى آخر النهار تقول أجيتك مساءً أو مساءً يوم الخميس (وأبداً) وهو الزمان المستقبل الذي لا غاية لانتهاه تقول لا أكلم زيدا أبداً أو أبداً لا أكلم زيدا (وأمداً) وهو ظرف الزمن مستعمل تقول لا أكلم زيداً أبداً أو أمد الدهر أو أمد الدهرين (وحيناً) وهو اسم زمن مبهم تقول قرأت حيناً أو حين جاء الشيخ (وما أشبه ذلك) من

من كالتثنية فحطبت نفسها أو كان يتقدم برافض في دون منها نحو وترغبون أن تتكلموه من أو نصب لا يتقدر حرف أصلاً نحو يومان من قوله تعالى يخافون يوماً فقد برأ شارح معنى لا بد منه لادفع ما أورد على المتن من أن كلامه يقتضي أن نحو فتكلموه من ظرف لا يكونه على تقدير في مع أنه ليس ظرفاً وقوله الدالة على الظرفية أخرج التي للتعدي كذا في وترغبون الخ والتي للسمية والظرفية ككون شئ يستغرقه شئ آخر حقيقة أو حكماً كما صحت أو صمت يوم الجمعة (قوله سواء فيه المبهمة الخ) المبهمة ما دل على قدر من الزمان غير معين بذكره كان نحو لحظة وحين وساعة أو معرفة كالحين واللحظة والمختص ما دل على زمن مقدّر معلوماً كان ذلك المقتدر وهو المعروف بالخصوصية اليوم وأقمت العام أو بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة أو بالاضافة كجئت زمن الشتاء ويوم قدوم زيد أو غير معلوم وهو المنكر نحو سرت يوماً أو يومين أو أسبوعاً فله مدود من قبيل المختص خلافاً لما جله قسمائنا (قوله وغدوة بالتثنية) وأصله غدو (قوله مع التنكير) أي مع ارادة كونها منكراً لا تختص بمعين فتطلق على غدوة أي يوم كان والتاء فيها حادثة كالتاء في الوصف كقائمة وضاربة لا تمنع الصرف وقوله مع التعريف أي مع ارادته ما من يوم معين والمنافع لها من الصرف حادثة العلمية والتأنيث لا تقطع وقوله من صلاة الصبح أي من وقت دخول صلاته وقوله أزورك غدوة مثال للمكثرة وقوله أو غدوة يوم الاثنين مثال للمعرفة بالاضافة وكذا غدوة بالتثنية إذا أردت بها غدوة معينة أفاده عبد المعطى (قوله على الصحيح) هذا الخلاف بين أهل اللغة وأهل الشرع فاهل اللغة قالوا من طلوع الشمس وأهل الشرع قالوا من الفجر (قوله بكرة الخ) الاول مثال للمكثرة والثاني للمعرفة بالاضافة وكذا بكرة بالتثنية إذا أردت معينة كما تقدم نظيره (قوله قبيل) بمنقاة بعد الموحدة مصغراً اسم للزمن الملاصق للفجر فهو أخص من قبل لأن قبل يطلق على الزمن المنسحق (قوله يوم الجمعة سهراً) بالتثنية لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وقال العدل عن السحر ابن مالك

والعدل والتعريف ما ناهى عن إذا به التعمين قصه مد اعتبر

وهو في مثال الشارح يدل من يوم الجمعة يدل بعض من كل قال النبتيني ثم لا يخفى عليك أن الشارح قد علم أن اليوم من طلوع الفجر إلى غروب الشمس وذكره نافع السحر حراً للبل وحينئذ فكيف يستقيم أو يناسب أن يقال أجيتك يوم الجمعة سهراً بل انما يناسب المستقيم أن يقال أجيتك ليلة الجمعة سهراً فتنبه وأجاب ق ل بأنه على حذف مضاف والتقدير أجيتك ليلة يوم الجمعة سهراً فله بدل من المضاف المحذوف (قوله أو سهراً يوم الجمعة) بالاضافة وفيه ما تقدم وهو مثال للمعرف بالاضافة وما بعده مثال للمكثرة (قوله بعد يومك) أي متصلاً به فيكون الاولى أن يقال عقبه ولم يذكر التثنية وعدمه في غدو ما بعده لها منقاة دائماً مع عدم الاضافة وأل (قوله وهي ثلث الليل الاول) أي من بعد العشاء أو من قبيل وقتها ق ل (قوله وهو أول النهار) أي من الفجر إلى الزوال لأنه مقابل المساء اه ق ل (قوله إلى آخر النهار) وقد عتدي نصف الليل وبعقبه الصباح على ما تقدم ق ل (قوله وهو الزمان المستقبل) فلا يصح ما سمعته أنك أبداً ق ل (قوله أو أبداً) (الآتين) أي الموجودين في الابد فكانه قال لا أكلم زيدا مادام أحد موجود في الابد اه من عبد المعطى (قوله وأمداً) هو بمعنى أبداً ولولا الشارح هكذا كان أخسراً وأوضح (قوله أو أمد الدهرين) أي الموجودين في الدهر فكانه قال لا أكلم زيدا مادام أحد موجود في الدهر من عبد المعطى (قوله نحو ضحى وضوءة) قال في القاموس الضحوة والضحية كشمسية ارتفاع النهار والضحى فوقه ويذكر اه (قوله ثابت التصرف والانصراف) التصرف هو وقوعه خبراً أو مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه أو حالاً أو

أسماء الزمان المبهمة نحو وقت وساعة وزمان والمختصه نحو ضحى وضوءة واعلم أن هذه الامثلة منها ما هو ثابت التصرف والانصراف كقوله وليله ونها ما هو منفي التصرف والانصراف نحو سهر إذا كان ظرفاً ليوم بعينه فانه لا ينون لعدم انصرافه ولا يفارق النصب على الظرفية لعدم انصرافه ونها ما هو ثابت التصرف منفي الانصراف

فخو غدوة وبكرة علمين ومنهما ما هو ثابت الانصراف منصرف نحو عمة ومساء (وظرف المكان هو اسم المكان) المبهم (المنصوب)
باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (في) الدالة على الظرفية (نحو أمام) ٧٩ وهو بمعنى قدام تقول جلست أمام الشيخ أى

قدامه (وخلف) وهو ضد
قدام تقول جلست خلفك
(وقدام) وهو مرادف لامام
تقول جلست قدام الأمير
(وراء) بالماء وهو مرادف
خلف تقول جلست وراءك
(وفوق) وهو المكان العالي
تقول جلست فوق المنبر
(وتحت) وهو ضد فوق
تقول جلست تحت الشجرة

(وعند) وهو لما قرب من
المكان تقول جلست عند
زيد أى قريبا منه (ومع)
وهو اسم المكان الاجتماع
تقول جلست مع زيد أى
مصاحبا له (وازاء) وهو
بمعنى مقابل تقول جلست
إزاء زيد أى مقابله (وحذاء)
بالذال المججمة والماء بمعنى
قريبا تقول جلست حذاء
زيد أى قريبا منه (وتلقاء)
بمعنى إزاء تقول جلست
تلقاء الكعبة (وهنا) بضم
الهاء وتخفيف النون اسم
إشارة للمكان القريب تقول
جلست هنا أى في المكان
القريب (وتم) بفتح الشاء
المتلثة اسم إشارة للمكان
البعيد تقول جلست ثم أى
هناك في المكان البعيد
(وما أشبه ذلك) من
أسماء المكان والامكنة
المبهمة نحو بين وبين
وما أشبههما

(باب الحال)

غير ذلك والانصراف الجربا اسكسرة مع التنوين أو ال أو الاضافة (قوله نحو غدوة وبكرة علمين) أى لانهما
منوعان من الانصراف حيث نال العلمة والتأنيث اللفظي ويخرجان عن النصب على الظرفية إلى غيره وأشار
بقوله نحو إلى أن أهم انظار وهو كذلك كشيء من رمضان خلافا لمن زعم أنه ليس هناك غيرهما من عبء
المعطى (قوله نحو عمة ومساء) أى وعشيا وعشاء وصباحا وكذا عند فاعنا لا تستعمل الاظرفا ومجرورة
عن خاصة ومن هنا حكمه وبالله على ما اشتهر على السنة العامة في كتب مراسلاتهم من قولهم الواصل إلى
عندكم (قوله المبهم) بالرفع صفة الاسم وانما قبله بالمبهم وأطلقه في ظرف الزمان لان ظرف المكان لا يكون
الامبهما من عبد المعطى (قوله المنصوب باللفظ) أى الشامل للفعل وما أشبهه كما مر وألحق به هذا الظرف
أسماء المقادير نحو سرت فرسها وبريد او ماصبح من الفعل كرميت مرمى زيدو جلست مجلس عمرو ولا
يكون العامل في هذا الامن جنسه فلا يقال جلست مقعد زيد

(باب الحال)

أصله حول قلبت الواو ألفا التحركها وانفتاح ما قبلها وهي تذكرو وتؤنث وهي لغة ما عليه الشخص من خير أو
شر واصطلاحا ما ذكره المتن والشارح (قوله الاسم) صريحا وهو ظاهر أو تأويلا كالجملة الواقعة حالا نحو جاء
زيد يضحك فان الحال تكون جملة ماضوية ومضارعية واسمية وظرفا وجارا ومجرورا وهي في جميع ذلك في
محل نصب على الحال فخرج الفعل والحرف (قوله الفضلة) المراد بالفضلة هنا ما ليس جزأ من الكلام
لا ما يستغنى الكلام عنه فلا يخرج نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فانه حال ولا يستغنى الكلام عنه
وخرج بالفضلة الخبر من نحو قولك زيد ضاحك فان ضاحكا وان كان اسما مفعيلا للهيئة فهو عمدة لافضلة
(قوله المنصوب) هذه صفة لازمة له لانه لا يكون الا كذلك لانه فضلة والنصب أعراب الفضلات لكن
نصبه لا بأى ناصب بل مقيد بكونه الفعل أو شبهه فخرج النعت لانه ليس كذلك أى ليس منصوبا بالفعل أو
شبهه وانما هو تابع للنعت هكذا قال الشيخ النبتي وقد يقال عليه النعت ايضا منصوب بالفعل أو شبهه
لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع على أن هذا القيد اذا كان مخرجا للنعت لا يصح قوله انه صفة
لازمة أى لا حاجة اليها كذا في الحاشية وأقول والاولى أن يقال ان النعت خارج بغيره ملحوظ في قوله
المنصوب أى المنصوب لزوما لان نصبه ليس بالزمن بل هو تابع للنعت كذا أفاده الاتصاف في هذا المراد شبهه
الفعل هنا ما يعمل عمله ويشاركه في الحروف الأصلية كاسم الفاعل والمصدر مثلاً أو ما يفهم منه معنى الفعل
ولا يشاركه في الحروف الأصلية كالظرف واسم الإشارة (قوله المفسر لما بينهم) أى خفي واستترى ما لم
يعلم وقوله من الهيئات جمع هيئة وهي الصفة محسوسة أو غير محسوسة كما قال الشارح أى الصفات
فالمحسوسة كجاء زيد راكبا وغيره ونحوه كالمزاد صا قوا والمعنى أن الحال انما يجيء بها قصدا للتمييز حالة
صاحب الوقت إيقاع الفاعل منه وهذا القيد أعني المفسر الخ مخرج للتمييز المشتق نحو لله دره فارسا فانه تمييز على
الصحيح ان لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل البيان المتعجب منه فالتعجب من الفروسية لا فهم لان التمييز على
تقدير من لافى ومخرج ايضا نعت التذكير المنصوب نحو رأيت رجلا راكبا لان راكبا مذكور اختصاص
المفعول ببيان الهيئة بالتمييز والنعت وقع ضمنا لا قصدا فخرج جاقوله المفسر الخ لان المراد المقصود منه بالذات
تفسير ما بينهم من الهيئات (قوله نصا) أى غير محتملة لان تكون من غيره ولا فرق فيه بين الظاهر والمضمّر
ومن المضمّر نحو زيد في الدار قائما لان قائما حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور العائد على زيد وهو فاعل
(قوله ومن المفعول) لا فرق فيه بين اللفظي كما مثل أو الحكمي نحو قوله تعالى وهذا ملي شيخنا فاعلم هنا
اما معنى ما التنبه أى أنه أو معنى ذا أى أشبه وحيث أنه يكون بعلى مفعولا به وشيخا حال منه ولم يقيد المفعول

(الحال هو الاسم) الفضلة (المنصوب) بالفعل وشبهه (المفسر لما بينهم من الهيئات) أى الصفات اللاحقة لذوات العاقلة وغيرها وتجيء
الحال من الفاعل نصا (نحو جاء زيد راكبا) فراكبا حال من زيدوزيد فاعل يجاء (و) من المفعول نصا نحو (ركبت الفرس مسرجا)
فسرجا حال من الفرس والفرس مفعول بركبت (و) محتملة لان تكون من الفاعل أو من المفعول نحو (أقيت عبدا لله راكبا) فراكبا حال

تحتله لان تكون من التاء التي هي فاعل ٨٠ اني اومن هدا الله الذي هو مفعول اني (وما شبه ذلك) من الامثلة ولا يخفى الحال من المبتدا ونحجي عن الفاعل والمفعول كما تقدم ونحجي عن المجرور بالحرف نحو مرت بهند جالسة من المجرور بالاضاف نحو قوله تعالى ايجب اهدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فتبنا حال من اخيه والغالب ان الحال لا تكون الامثلة منتقلة (ولا تكون) الحال (الانكسرة ولا تكون الابد تمام الكلام ولا يكون صاها الامعرفة) كما تقدم من الامثلة من ذلك جاء زيدرا كبا فراكبا حال مشتقة من الركوب ومشتقة غير لازمة وواقفة بعد تمام الكلام وصاحبها زيد وهو معرفة بالعلمية وقد يخاف جميع ذلك فمن تخلف الاشتقاق قوله تعالى فانفروا ثبات فثبات يعني متفرقين حال جامدة ومن تخلف الانتقال هو الحق مصدقا فصدق حال لازمة غير منتقلة ومن تخلف التثنية كجاء زيد وحده فوحده حال معرفة وهي بمعنى منفردا ومن تخلف وقوع الحال بعد تمام الكلام نحو كلف جاء زيد فكيف حال متقدمة على تمام الكلام والمراد بتمام الكلام ان يأخذ المبتدا خبره والفعل فاعله سواء تؤذف حصول الفائدة على الحال كما في قوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما الا بعين ام لا نحو جاء زيدرا كبا ومن تخلف

ومثاله يشهد بان المراد المفعول به ويحتمل ان المراد به الاعم ولا ينافيه المثل اعمه مجيئه من المفاضي نحو و بار بناء فمما ومن المفعول به نحو سرت والنبل جارب ومن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا فاده قول (قوله) تحتله لان تكون الخ) لا يصح ان تكون حالا منها ما والاول ان لا تكون (قوله من المبتدا) اي على الصحيح خلافه ويحتمل ان يكون المجرور هذا زيدا قائما في مجيئه من اسم كان خلاف (قوله) ومن المجرور بالاضاف) وهو بالاضاف اليه بشرط ان يكون المضاف زامنه كمثال الشارح او كالجزء من الاستثناء عنه بالاضاف اليه كقوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا فان حنيفا حال من ابراهيم وهو مضاف اليه ويصح الاستثناء به عن المضاف الذي هو ملة فلوقبل في غير القرآن ان اتبع ابراهيم حنيفا الصحيح ان يكون المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوه ما نحو هذا ضرب همد مجردة وأعجبني قيام زيد مسرعان فقد واحد من هذه الثلاثة لا يخفى الحال من المضاف اليه فلا يصح جاء غلام همد جالسة قال ابن مالك ولا يجوز حال من المضاف له * الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزءا له اضافة * او مثل جزئه فلا يخفى (قوله والغالب ان الحال الخ) اي الكثير فيهم خمسة امور ان تكون مشتقة بان تكون دالته على ذات باعتبار معنى هو المقصود وذلك هو اسم الفاعل واسم المفعول والصيغة المشبهة واسم التفضيل وانما كان الكثير فيها الاشتقاق لان تدل على حدث وصاحبه وما كان كذلك لا بد ان يكون مشتقا ومؤولا به نحو مرت بقاع عرج اي خشن (قوله) منتقلة اي مفارقة صاحبها غير لازمة له ان يكون اما اخوذة من وصف غير لازم فلا تقول جاء زيد طويلا اذا فائدة فيها (قوله) انكسرة لان المقصود بيان المشبهة وذلك حاصل بلفظ النكرة فلا حاجة لتعريفه صونا لفظ عن الزيادة والخروج عن الاصل الغير غرض وتكبرها وصف دائم نظرا للحقيقة لان ما جاء معرفة في الظاهر فقط نحو جاء زيد وحده فهو مؤول بالنكرة كما يشير اليه الشارح بقوله يعني منفردا فقوله والغالب بالظن للصورة والظاهر وهذا مذهب البصريين واجازيونس والبعديون تعريفه مطلقا بالانواعيل فاجازوا جاء زيد الراكب وفصل الكوفيين فقالوا ان تضمنت معنى الشرط صح تعريفه المضاف نحو عبد الله المحسن افضل منه المسمى فالمحسن والمسمى حالان وصح مجيئه ما بلفظ المعرفة لانها ما بالشرط اذا التقدر برع والله اذا احسن افضل منه اذا شاء فان لم تتضمن معنى الشرط لم يصح تعريفه فلا يصح جاء زيد الراكب اذ لا يصح جاء زيد ان ركب (قوله) بعد تمام الكلام) ان يكون افضل (قوله) الامعرفة) لانه محكوم عليه فلا يكون نكرة الابن سوغ كما قال ابن مالك ولم يذكر غاها في الحال ان لم يتأخر او يخصص او يبين من بدني او مضاهيه كلا * يبع امرؤ على امرئ متقبلا فقول المتن الامعرفة اي او نكرة معها مسوغ (قوله) حال جامدة اي في الظاهر اما في الحقيقة فهي مشتقة لانها في معنى متفرقين كما اشار اليه الشارح (قوله) ومن تخلف التثنية اي في الظاهر كما تقدم (قوله) على تمام الكلام) والمسمى على اي حال جاء زيد وتديم الحال واجب لان كيف لها الصدارة لتضمنها الاستفهام (قوله) فاعله الاول ان يقول مرفوعة اي ان كان صاحب الحال مرفوعا غائرا كان الحال من المفعول فحقها ان تتأخر عنه اه ش (قوله) ومن تخلف تعريف صاحب الحال اي بان يكون نكرة بلا مسوغ مما تقدم في كلام ابن مالك (قوله) نحو وصلى الخ) اي وهو مقصور على السماع (باب التمييز) هو لغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى واما تازوا اليوم اي المجرمون واصطلاحا هو الاسم المنصوب الخ في التمييز في كلامه مصدر اراد به اسم الفاعل اي الكلمة المميزة المخصوصة (قوله) هو الاسم اي الصريح لان التمييز لا يكون جملة وهذا مما غارق فيه التمييز الحال (قوله) المنصوب خرج المجرور فلا يطلق القول فيه فان منه ما ليس بتمييز مثل برجل ومنه ما هو تمييز كثلثة رجال وقد تميز والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يترض به واما الخراج المرفوع الاشكال فيه (قوله) المفسر يخرج ما عدا الحال من المصوبات وقوله من الذوات

تعر بف صاحب الحال نحو وصلى وراءه رجال فيما هو المراد صاحب الحال من الحال وصف له في المعنى الانرى مخرج
 ان راكباني قولنا جاء زيدرا كبا وصف لزيد في المعنى (باب التمييز) اي التفسير (التمييز) والاسم المنصوب المفسر لما انهم من الذوات

أومن النسب فالثاني (نحو قولك تصيب ز يدعرقا وتنفقا) أي امتلا (بكر شعما وطاب محمد نفسا) فعرقا تميز لاهام نسبة التصيب الى زيد وشعما تميز لاهام نسبة النفقا الى بكر ونفسا تميز لاهام نسبة الطيب الى محمد وأصل الكلام تصيب عرق ز يدعرقا وشعما بكر وطابت نفس محمد فقول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه فحصل لاهام في النسبة بقى عبا مضاف الذي ٨١ كان فاعلا وحمل تميزا والباعث على ذلك

أن ذكر الشيء مبهما
ذكره مفسرا أو وقع في
النفس والناصب للتمييز
في هذه الامثلة هو الفاعل
المستند الى الفاعل (و)
مثال الاول أعني تميز
الذوات نحو قولك (أشترت

عشرين غلاما وما كنت
تسعين نجمة) فغلاما تميز
للاهام الحاصل في ذات
عشرين ونجمة تميز للاهام
الحاصل في ذات تسعين
لان أسماء الاعداد مبهمة

ليكونها اصالحة لكل معدود
ومنه تميز المقادير كركطل
زيتا وقفيز براوشبر ارضا
وما أشبه ذلك والناصب
للتمييز بعد الاعداد والمقادير

ما يدل على عدد أو مقدار
وقوله (وزيدا كرم منك
أبا وأجل منك وجهها) ليس
من هذا القسم وإنما هو من
قسم تميز النسبة فكان

حقه ان يقدّم على ذكر
العدد وشرط نصب التمييز
الواقع بعد اسم التفضيل
أن يكون فاعلا في المعنى كما
في هذين المثالين ألا ترى

أنك لو جعلت مكان اسم
التفضيل فعلا وجعلت
التمييز فاعلا وقلت زيد كرم
أبوه وجل وجهه لصح
وأنما قلنا انهما من تميز
النسبة لان الاصل أبوزيد

مخرج للحال فانه رفع الابهام وليكن لاعت ذات وانما رفعه عن هبة الذات (قوله أومن النسب) اشارة الى أن
في كلام المتن اكتفاء بدليل التمثيل له الاتي والى أن التمييز نوعان مفسر لما انهم من النسب ويسمى تمييز الجملة
وهو ما رفع الابهام نسبة في جملة وهو نوعان محمول وغير محمول والمحول ثلاثة أقسام محمول عن الفاعل كالامثلة
الثلاثة الاول في كلامه ومحمول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيوننا ان الاصل عيون الارض ومحمول عن
المبتدأ نحو وأنا أكثر منك مالا وغير المحمول عن شيء أصلا نحو وما تلاءمنا ماءه فلهذا ليس محمول عن فاعل
وأصله امثلة ماء الاناء ولا عن المفعول وأصله ملاءمات ماء الاناء ولا عن مبتدأ وأصله ماء الاناء امثلة لان الماء
مائي لا يمتلئ والنوع الثاني من نوعي التمييز مفسر لما انهم من الذوات ويسمى تمييز مفرد وهو ما رفع الابهام
اسم قبله بمحل الحقيقة وهو الواقع بعد العدد الصريح نحو اشترت عشرين غلاما والخ والعدد الكنائى وهو
تمييز كم نحو كرمك هبة لك أو بعد المقادير من وزى كركطل زيتا أو كيلي كقفيز برا أو مساحى كشبر ارضا وشبهها
مما أجزته العرب مجراها في الافتقار الى تميز وهو الاوعية المراد بها المقادير كذئوب ماء وحب عسلا ونحو سمن
(قوله ومثله) أي من تميز الذوات الخ يفهم من قوله هذا ومنه الخ كما يفهم من عطفه المقادير على الاعداد في
قوله الاتي والناصب للتمييز بعد الاعداد والمقادير الخ أن العدد ليس من جملة المقادير وهو قول المحققين لان
المراد بالعدد ما أرادت حقيقة وبالمقدار ما لم ترد حقيقة بل مقداره حتى انه تصح اضافة لفظ المقدار اليه
والعدد ليس كذلك فتقول عندى مقدار رطل زيتا ولا تقول عندى مقدار عشرين رجلا فالمراد بالعشرين
نفس الرجال والمراد بالرطل كمية الزيت (قوله ما يدل على عدد الخ) وهو الاسم الواقع قبله المفسر به فاذا قلت
عشرون درهما فالناصب لدرهما عشرون وكذا رطل وقفيز وغيرهما من المقادير وما أشبهها وجاز أن تعمل
مع جودها لانها أشبهت اسم الفاعل اطلم السماء بعد تمامها ومعنى تمام الاسم أن يمنع من الاضافة فقولك
عشرون رجلا شبهه بشار بين رجلا (قوله وانما هو من قسم تميز النسبة) وانما اخره وفصل بينه وبين مشاركة
في الاسم لان له شرط في النصب بخلاف نصب ما تقدم كما اشار الى ذلك الشارح بقوله وشرط نصب التمييز الخ
فهو قسم مستقل برأيه لكن كان عليه أن يذكر ما يعرف به أنه ليس من قسم تميز الذوات واعلمه اكتفى
بكونه معلوما بين أهل الفن قال الفيشى اعلم أن النكرة الواقعة بعد أفعال التفضيل نوعان أحدهما فاعل في
المعنى مثل ما مثل به المصنف وهو السببي وعلامته أن يصلح للفاعلية عند جعله أفعال فعلا نحو أنت أعلى
منزلا فانه يصلح لذلك أيضا أن تقول علامته في هذا النوع ينصب على التمييز والاخر أن لا يكون فاعلا في
المعنى وهو ما أفعال التفضيل بعضها وعلامته أن يحسن وضع بعض موضع أفعال ويضاف الى جمع قائم مقام
النكرة نحو أنت أفضل فقيه فانه يحسن فيه ذلك فتقول أنت بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالاضافة
الا أن يكون أفعال التفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو أنت أكرم الناس رجلا اه قال في الافية

والفاعل المعنى انصب بأفعلا * مفضلا كانت أعلى منزلا
(قوله وأبامنه صوب على التمييز) والناصب له ولوجه بعده أفعال التفضيل (قوله على الزيادة) والاصل
طبت نفسا (باب الاستثناء)

يصح جملة على المستثنى وهو المناسب لان الكلام في المنصوبات من اطلاق المصدر واردة اسم المفعول وهو
الاسم الواقع بعد الواحده أو واحدى اخوانه أو يصح جملة على المصدر وهو الاخراج وعلى الاول يكون في كلام
الشارح استخدام لذكره الاستثناء بمعنى المستثنى واعادة الضمير عليه في قوله وهو الاخراج بمعنى المصدر

١١ - الى الخ) أكرم منك ووجهه أجل منك فقول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وجعل المضاف تميزا فصارت زيدا كرم
منك أبا وأجل منك وجهها فزيد مبتدأ أو كرم خبره ومنك جار ومجرور متعلق بأكرم وأبامنه صوب على التمييز وأجل معطوف على أكرم
منك جار ومجرور متعلق بأجل ووجهها تميز (ولا يكون) التمييز (النكرة) خلافا لالكوفيين ولا يحمله في قوله
أيتك لما أن عرفت وجهها * صديقت وطبت النفس يا قيس عن عمرو لا يمكن حمل ال على الزيادة (باب الاستثناء)

وهو الاخراج بالاواحد ذى اخوانه اما لولا لدخل في الكلام السابق (وحروف الاستثناء) أى أدواته (ثمانية) وسماها حروفا ثمانية (وهي) في الحقيقة ثلاثة أقسام حرف باتفاق وهو (الا) واسم باتفاق (و) هو (غير وسوى) كرضا (وسوى) كهدى (وسواء) كسماه ومتردد بين الفعلية والحرفية (و) هو (خلا وعدا وحاشا) والمستثنى بهذه الأدوات حالات (فالمستثنى بالانصب) وهو (اذا كان الكلام) قبلها (ثامنا) (و) هو (المراد بالانصب) أن يذكر فيه المستثنى منه والمراد بالوجوب بفتح الجيم ما لا يسميه نفى ولا شبهه وذلك (نحو) قولك (قام القوم الا زيدا) فقام فعل ماض والقوم فاعل والاحرف استثناء وزيد منصوب بالا على الاستثناء (و) مثله (خرج الناس الا عمرا) فخرج فعل ماض والناس فاعل والاحرف استثناء وعمر منصوب بالا على الاستثناء (و) في هذا المثالين من كلام تام موجب أما كونه تاما فلذلك كالمستثنى منه وهو القوم في المثال الاول والناس ٨٢ في المثال الثاني وأما كونه موجبا فلأنه لم يسبق بنفى ولا شبهه (وان كان الكلام) الذي قبل

(قوله وهو) أى اصطلاحا ما لفته فيمنه مطاق الاخراج (قوله الاخراج) أى الدلالة على الخروج لأن المتكلم أدخل المستثنى في المستثنى منه ثم أخرجه والالزم التناقض والخراج جنس وبالأخص اخرج الاخراج بالصفة والشرط والغاية وغير ذلك وقوله ما مفعول اخرج أى شيئا وفي بعض النسخ لما وقوله لولا أى لولا الاخراج موجود فلولاجارة للضمير الواقع في محل الرفع بالابتداء والخبر محذوف هذا قول سيويه وقال أبو الحسن الاخفش ان لولا غير جارة وان الضمير بعدها مرفوع وليكنهم استعارة واضع الخبر مكان ضمير الرفع وقوله لدخل أى ذلك الشيء المعبر عنه بما أى اتوهم السامع دخوله وقوله في الكلام السابق أى في منطوقه بالنسبة للاستثناء المتصل أو مفهوما بالنسبة للمنقطع فإذا قيل جاء القوم فهم عرفا مجيء ما يتعلق بهم أيضا فقولك الا لغير اخراج من هذا المفهوم والمراد بالسابق الذي حقه السبق وان تأخر لفظا (قوله ثمانية) بناء على أن كلام من لغات سوى أداته مستقلة (قوله في الحقيقة) أى نفس الامر (قوله كسماه) وكسماه فاللغات أربع (قوله ينصب وجوبا بالخ) أى سواء كان الاستثناء متصلا كما مثل أو منقطعا كقام القوم الاحجار او كان عليه أن يثنى له وتكريره مثال المتصل للتوضيح للمعنى (قوله بان تقدم عليه نفى وشبهه) مثل للنفي ومثال شبهه وهو النفي والاستفهام لا يقيم أحد الا زيدا وهل قام أحد الا زيدا والمراد بالنفي ما يشمل النفي افظا ومعنى كما مثل أو معنى فقط كقوله

الا (منفيا) بان تقدم عليه نفى أو شبهه وكان (ثامنا) بان ذكر المستثنى منه (جاز فيه) أى في المستثنى (البدل) من المستثنى منه بدل بعض من كل سواء كان المستثنى منه مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضا (و) جاز أيضا (النصب) بالا (على الاستثناء نحو) قولك (ما قام القوم الا زيدا) بالرفع على البدل من القوم ويجب في بدل البعض من الكل اتصاله بضمير المبدل منه افظا أو تقديرا وهو هنا مقدور وقد رده الا زيدا منهم (و) يجوز (الا زيدا) بالنصب على الاستثناء ونحو قولك ما مررت بالقوم الا زيدا بالجر على البدل والا زيدا بالنصب على الاستثناء ونحو قولك ما رأيت القوم الا زيدا بالنصب لا غير سواء جعلته بدلا من المنصوب أو منصوبا بالا على الاستثناء

وبالصبر عمة منهم منزل خلق عاف تغير الا لا نؤى والرتد

فان تغير بمعنى لم يبق على حاله (قوله جاز فيه البدل) وهو الراجح وهذا في المتصل أما المنقطع فان لم يمكن تسلط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا ونحو ما زاد هذا المال الامانقص وما نفع أحد الا ما ضر اذا يقال زاد النقص ونفع الضر وان أمكن تسلطه فاهل الحجاز يوجبون النصب فيقولون ما فيه أحد الا حجارا وبنو عجم يجيزون البدل ويختارون النصب واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقا أى متصلا كان أو منقطعا فتقول ما قام الا زيدا القوم وما فيه الا حجارا أحد دولاي يجوز الاتباع لان التابع لا يتقدم على المتبوع والحاصل أن النصب واجب في المقدم مطلقا وفي المؤخر من كلام تام موجب وكذا من كلام تام منفى أو شبهه اذا لم يمكن تسلط العامل اجماعا وكذا ان أمكن عند البصريين في المنقطع ويترجح البدل في المتصل ويضعف النصب ويكون على حسب العوامل في المفرغ (قوله وتقدم عليه نفى) سواء كان ما غوطابه كما مثل أو معنويا كما في قوله تعالى ويأبى الله الا أن يتم نوره فان معناه لا يريد الله الا تمام نوره وقوله أو شبهه تقدم انه النفي والاستفهام وانما شرط فيه النفي أو شبهه لانه لا يفيد بدونه غالبة افظا لفرضه ما أنه أفاد بدونه مثل قرأت الا يوم الخميس لم يحتج اليه ويشترط فيه أيضا الاتصال فلا يكون منقطعا

ويظهر أثر الاحتمالين في الناصب له ما هو وفي تقدير الضمير وعدمه فعلى تقدير أن يكون بدلا فالناصب له (قوله)

رأيت مقدرا بناء على أن البدل على زنة تكرار العامل وهو الصحيح ويجب تقدير الضمير معه على ما مر وعلى تقدير أن يكون منصوبا على الاستثناء يكون الناصب له الأعلى الصحيح عنه دابن مالك ولا يحتاج الى تقدير ضمير (وان كان الكلام) منفيا (ناقضا) بان لم يذكر المستثنى منه وتقدم عليه نفى أو شبهه (كان) المستثنى (على حسب العوامل) المقترضة له من رفع ونصب وخفض وأنى عمل الا فان كان ما قبل الا يطالب فعلا رفعت المستثنى على الفاعلية نحو ما قام الا زيدا فزيد مرفوع على الفاعلية بتمام والاملاء وان كان ما قبل الا يطالب مفعولا فنصب المستثنى على المفعولية (نحو ما ضربت الا زيدا) فزيد منصوب على المفعولية بتمام والاملاء (و) ان كان ما قبل الا يطالب جارا ومجرورا يتعلق به خفض المستثنى بحرف جر نحو (ما مررت الا زيدا) فزيد مخفوض بالباء متعلق بجر والاملاء

ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغا لان ما قبل الامن العوامل تفرغ للعمل فيما بعد هذا حكم المستثنى بالا (و) اما (المستثنى بغير وسوى) بكسر السين (وسوى) بضمها مع القصر فيهما (وسواء) بالمد وفتح السين أفصح من كسرها فهو ٨٣ (مجرور) بضافه غير وسوى وسوى وسواء اليه (لا غير) أى

لا يجوز فيه غير الجر وحذف ما أضيف اليه غير و بناؤها على الضم تشبيها بقبل وبعد وتعطى غير وسوى وسوى وسواء ما يعطاه الاسم الواقع به من الامن وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب ان يكون على الحال ومن جـ واز الاتباع بعد التام المنفى ومن الاجراء على حسب العوامل فى الناقص المنفى (والمستثنى بخـ لا وعدا وحاشا يجوز نصبه وجوه) على تقدير الحرفية والفعلية (فموقام القوم خلازيدا) بالنصب على أن خلا قبل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً وزيدا مفعول به (و) خلا (زيد) بالجر على أن خلا حرف جر وزيد مجرور بخـ لا (وعدا عمرا) بالنصب على أن عدا قبل ماض وفاعله مستتر فيه وجوباً وعمرا مفعول به (و) عدا (عمرو) بالجر على أن عدا حرف جر وعمرو مجرور بعدا (وحاشا زيدا وزيدا) بالنصب والجر على وزن ما قبله (باب لا النافية للجنس) (اعلم) بكسر الهمزة فعلا أمر من علم لم يعلم (أن لا تنصب النكرات) وجوباً لفظاً أو محلاً (بغير

قوله) ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغا لان ما قبل الامن العوامل تفرغ للعمل فيما بعد هذا (أى) لم يعمل فى المستثنى منه بل تساط على ما بعد الا وحينئذ تكون الامن حيث اللفظ وجودها كعدمها لانك تحذف المستثنى منه وتقيم المستثنى مقامه فيعرّب باعرابه وأما من حيث المعنى فلها تأثير فالتفرغ فى الحقيقة هو العامل فتسمية الاستثناء به مجازية (قوله تشبيها) أى حالة كونه مشبها بالما قبل وبعد أى فى الابهام اذا حذف المضاف اليه ونوى معناه ولامن قوله لا غير نافذة بمعنى ليس والمضاف اليه لفظ غير محذوف هو وخبر لا والتقدير لا غير الجر جائزا فتقول فى اعرابه لانافية بمعنى ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وغيرهما مبنى على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه فى محل رفع وخبرها المحذوف منصوب والاصل لا غير الجر جائزا وقال بعضهم ان لانفى الجنس وغير مبنى على الضم لما تقدم فى محل نصب اسم لا وخبرها المحذوف مرفوع كما هو الثاب اذا علم قال ابن هشام فى شرح الشذور ما معناه ولا يحذف ما تنضاف اليه غير وتبنى هى على الضم الابد ليس خاصة وأما ما يقع فى عبارات العلماء من قولهم لا غير فلم تتسكلم به العرب انه وعد فى المعنى لا غير لحنا وجوز ما بن مالك (قوله امكن على الحال) أى امكن نصب غير فيما يجب فيه نصب المستثنى على الحال لا على الاستثناء فتقول قام القوم غير زيد وما قام القوم غير جار بالنصب على ما تقدم (قوله المنفى) فموقام القوم غير زيد بالرفع واجتماعى البذل والنصب على الحال مرجوحا (قوله فى الناقص المنفى) فموقام غير زيد وما رأيت غير عمرو وما مررت بغير بكر وقس عليهم سوى بسائر لغاتهم (قوله وفاعله مستتر فيه وجوبا) وهو عائد على البعض المفهوم من كاه السابق كالقوم فى المثال والتقدير عددهم عمر (قوله وعدا عمرو) بالجر الخ) جواز الوجودين مختص بمحال تجرد خلا وعدا عن ما المصدرية كما يشهد الى ذلك تمثيل المصنف وهو الذى عليه الجمهور أما اذا دخلت عليهم ما متعين النصب لان ما المصدرية لا يلزم احرف الجر وانما توصل بالجر فتعين عددا وخلا حينئذ للفعلية وأجازا لجرهما بغيره فى حالة الافتراض ان كان على تقدير ما زائدة لا مصدرية وهو ان قاله بقباس ففاسد لان ما لا تزداد قبل الجار بل بعده نحو وعمرا قبل وان قاله بالسماح فشاذ بحيث لا يحتاج به وأما حاشا فلا حاجة لتقييدها بالتجريد عن ما لانها لا تدخل عليها الاشدوا كقوله

فاما الناس ما حاشا قريبا فانما نحن أفضلهم فعلا

وبقى على المصنف من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون وهما الرفعان الاسم الناصبان الخبر فالمستثنى بهما يجب نصبه لكونه خبرا واعلم حكمهما مما تقدم فى الفوايح لم يذكرهما ولا يقع الاستثناء المنقطع بهما ولا بعد خلا وعدا وحاشا بخلاف الاوغير وسوى بلغاتهم يقع بعدها (باب لا النافية للجنس) أى النافية لحكمه لاله فى كلامهم على حذف مضاف فاذا قلت لارجل فى الدار دلت لاعلى نفى الكينونة فى الدار عن جنس الرجل لاعلى نفى الرجل اذن المعلوم ان الذوات لا تنفى وانما ينفى المعنى والمراد النافية للجنس على سبيل التخصيص لخرج العامة عمل ليس فانها نافية للوحدة نحو لارجل قائما فيصح أن تقول مع هابل رجلا ن أو رجال بخلاف الاولى فلا تقول مع هابل ذلك وانما تقول بل امرأة وقد تكون هذه الخارجية نافية للجنس على سبيل الاحتمال والظهور وتعين ذلك بالقصد والاقرائن وخرج بقوله النافية الزائدة كقوله تعالى ما منعك أن لا تسجد بدليل الآية الاخرى ما منعك أن تسجد وخرج بقوله للجنس العاطفة (قوله فاصل) نظرا كان أو غيره (قوله فنصب النكرة لفظا) أى لا تنوين للاضافة وقوله مضافة لمثلها وكذا الى معرفة حيث لا تعرف بالاضافة نحو لا مثل زيد حاضر وانما اشترط ذلك لان لانما تعمل فى النكرات اسمها وخبر اولم يذكر المصنف والشارح حكم النكرة الشبيهة بالمضاف وانما ذكر حكم المضاف والمفرد وحكمها أنها تنصب لفظا مع التنوين اعدم الاضافة وضابطها ما اتصل به شئ من تمام معناه امام مرفوع به نحو لا تبيحا فعلة محذوف ومنصوب نحو لا طالع ابا حيا حاضر أو معطوف عليه نحو لا ثلاثة وثلاثين هنا ومخفوض بخافض

تنوين اذا بشرت (لا) (النكرة) بان لم يفصل بينهما فاصل (ولم تكرر لا) فتنصب النكرة لفظا اذا كانت النكرة مضافة لمثلها نحو لا غلام حاضر وتنصب النكرة محلا اذا كانت النكرة

مفردة عن الاضافة وشبهها (نحو لارجل ٨٤ في الدار) فلا حرف نفى ورجل اسمها مبنى معها على الفتح وموضعه نصب بلا وفي الدار خبرها

متعلق به نحو لاخير امرن زيد عن دنا (قوله مفردة عن الاضافة وشبهها) اشار بذلك الى ان المراد بالمرء دنا ما ليس مضافا ولا شبيها به وذلك انه ينصب على لا بلاى ويبنى لفظا على ما ينصب به لو كان معه ربا فاذا كان مفردا اى غير المثنى والجمع السالم او كان جمع تكسير بنى على الفتح نحو لارجل ولا رجل في الدار وان كان مثنى او جمع مذكرا لمابنى على الياء نحو لارجلين ولا مسلمين عن دى وان كان جمع مؤنث سالما بنى على الكسر نظر الى انه ينصب به لو كان معربا وعلى الفتح للتحفة وروى به الذات من قوله

ان الشباب الذي يجد عواقبه فيه نلذولالذات للشيب

(قوله منصوب لفظا) اى فقحته فحة اعراب وقوله من غير تنوين اى للتحفيف (قوله فان لم تبشرها) اى النكرة بان فصلت من النكرة الموجودة معها ولم تكن هناك نكرة بل معرفة عملاقة بهم السالبة تصديق بنفى الموضوع ولذلك قال الشارح بان فصل الخ فقوله او دخلت لا على معرفة احد قسمي عدم المباشرة فهو داخل في كلام المتن كذا في الحاشية اى فيكون هذا مشتملا على محترز قوله سابقا للنكرات وقوله اذا بشرت (قوله جزاعاها والغاؤها) فعدم التكرار موجب للعمل على ان والتكرار مجوز له ولا اهمال (قوله خمسة اوجه الخ) حاصلها مع توجيهها ان تفتح الاول وترفع الثانى بالعطف على محل لامع الاول فان محلها مرفوع بالابتداء عند سيبويه وحيد فتكون الثانية زائدة لتوكيد النفي او تنصبه اى الثانى بالعطف على محل الاسم الاول وتكون الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف او تفتح اى الثانى كالاول على الاعمال او ترفعهما اسم لا الاولى بالابتداء واسم الثانية بالعطف عليه او ترفع الاول بالابتداء كما تقدم وتفتح الثانى وتكون لا الثانية عاملة ولا يجوز نصب الثانى حينئذ لان نصبه انما يكون بالعطف على منصوب لفظا او محلا وهو حينئذ منتف ففتح الاول معه ثلاثة في الثانى ورفعه معها اثنان فيه فتأمل (باب المنادى)

(قوله بفتح الدال) احتراز من المنادى بكسر ها وهو طالب الاقبال ومعلوم ان المنادى من اقسام المفعول به الذى حذف عامله وجوبا وهو لغة المطلوب اقباله مطلعا واصلا للاحكام ذكره الشارح (قوله المطلوب الخ) هذا تعريف للمنادى باعتبار معناه واما تعريفه باعتبار لفظه فهو الاسم الذى يدخل عليه با واحد اى اخوانها ففى التعريف مسامحة لان النحوى انما يبحث عن الالفاظ اه من عبد المعطى ودفع التحشى ذلك بان كلام الشارح على حذف مضاف اى اسم المطلوب اقباله اى توجهه الى الطالب بقبالة الوجه والمراد المطلوب اجابته اى حقيقة كالعلاء او حكما كالمنزل منزلتهم نحو باسماء اقلبي (قوله واحد اى اخوانها) اى نظائرها فى العمل ففى كلامه تشبيه النظائر بالاخوات لما بينهما من التقارب ثم اطلق اسم المشبه به وهو الاخوات على المشبه وهو النظائر فهى اسم تعارفة مصرحة ونظائر باسماء الهمة نحو ازيد اقبل مقصورة ومحدودة واى كذلك فهذه اربعة والخامس ابا والسادس هيا والسابع والكن سيبويه والجمهور على اختصاصها بالندبة فالهمة للمنادى القريب واى للتوسط ويا وكذا ابا للبعيد او ما فى حكمه كالساحى والنائم (قوله والمراد بالمفردة الخ) كان الانسب ذكر ذلك هناك والاحالة عليه هنا كما هو العادة من الاحالة على الاول اه من عبد المعطى (قوله المقصودة) اى التى قصدها الطالب بالذات (قوله دون غيرها) من النكرات والفرق بين المقصودة وغيرها انك اذا رايت جماعة تدعى اسماءهم وأردت واحدا بعينه قلت يا رجل فان اجابك غيره لم يحصل القصد والقصد هو الذى يعرف ويوجب الضم (قوله غير المقصودة بالذات) اشار الشارح رحمه الله لدفع ما يقال ان المنادى مقصود على كل حال فكيف يتأتى عدم القصد فاشار الى ان النكرة لم يقصد بها الا فرد مما شتمته وذلك الفرد غير معين فهناك قصده ولا بد (قوله وهو ما اتصل به الخ) اى اسم اتصل به شئ اى لفظ من تمام معناه اى لفظ به تمام معناه ونفسه يرشئ بلفظ اولى مما قيل ان المراد بقوله شئ المعنى لان الاتصال الحقيقى لا يكون للمعنى وانما هو لالفاظ ووجه شبه هذا النوع بالمضاف من ثلاثة اوجه احدها كونه متعلق به شئ من تمام معناه كما ان المضاف اليه من تمام المضاف الثانى انه عامل فيما بعده كما ان المضاف عامل فيما بعده الثالث طول الكلام بما بعده وكل واحد منهما

وذهبت طائفة من البصريين الى ان رجلا ونحوه منصوب لفظا من غير تنوين وهو ظاهر كلام المصنف ونسب الى سيبويه هذا ان بشرت لا النكرة (فان لم تبشرها) بان فصل بينهما فاصل اودخلت لا على معرفة (وجوب الرفع) على الابتداء (ووجب) عند غير المبرد وابن كيسان (تكرار لا نحو) ولا في الدار رجل ولا امرأة) ونحو لا زيد في الدار ولا عمرو (وان تكرر لا) مع مباشرة النكرة (جاز اعمالها والغاؤها فان شئت قلت) على الاعمال (لارجل في الدار ولا امرأة) بفتح رجل ورفع امرأة او فتحها ونصبها (وان شئت قلت) على الالغاء (لارجل في الدار ولا امرأة) برفع رجل ورفع امرأة او فتحها والحاصل ان للنكرة بعد لا الثانية خمسة اوجه ثلاثة مع فتح النكرة الاولى واثنان مع رفعها وتوجيه كل منها مذكور في المطولات (باب المنادى)

بفتح الدال (المنادى) هو المطلوب اقباله بيا واحد اى اخواتها وهو خمسة انواع المفرد العلم والمراد بالمفرد هنا وفي باب لا السابق ما ليس مضافا ولا شبيها به (والنكرة المقصودة) بالنداء دون غيرها (والنكرة

غير المقصودة) بالذات وانما المقصود واحد من افرادها (والمضاف) الى غيره (والمشبه بالمضاف) وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه (قوله

(قوله فاما المفرد العلم) أى الذى لم يكن موصوفاً بن مضاف الى علم فان كان كذلك فهو يازيد بن سعيد جاز فيه الضم على الاصل والفتح اتباعاً لآبى بن فانهما مفتوحة لا غير لكونه مضافاً (قوله فيمينا) أى ومحلها نصب وقوله على الضم أى لفظاً كما مثل أو تقديراً كضم سيمويه في قولك ياسيمويه فيجوز فى تاءه الرفع مراعاة لذلك الضم المقدر والنصب مراعاة للتحليل فتقول ياسيمويه العلم أو العالم ولا يجوز الجبر وكضم الفتى والذامى وهذا تأبط شرا والمراد ما يشمل الضم حقيقة أو حكماً فيشمل نائبه وهو ألف المثنى كياحسانان وواو الجماعة كيازيدون فساوت عبارته حينئذ عبارة بعضهم من قوله المنادى المعروف مبنى على ما رفع به لكن هذه العبارة أصح فى المقصود وانما بنى المنادى المعروف لمشايمته كاف الخطاب فى نحو أذعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه وموقعه وكاف الخطاب مبنى على ما كان ذلك المجمع على حرفيتها ومشايمته المشابهة فيها فىكون مبنياً أيضاً وبنى على حركة لا اعلام بان بناءه غير أصلى اذا اوصل فى الاسماء الاعراب وكانت على صورة الرفع للفرق بينهما وبين المنادى المضاف الى باء المتكلم فى بعض لغاته اذ لو بنى على الكسر لالتبس به عند حذف يائه كقضاء باء كسرة عنها أو بنى على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاءً بالفتحة عنها (قوله فى حالة الاختيار) أما فى الاضطرار فيمنون وللشاعر حينئذ وجهان الاول الضم مع التنوين تشبيهاً برفع ممنوع من الصرف اضطراراً الى تنوينه والثانى النصب تشبيهاً بالمضاف اطوله بالتنوين وكلا الوجهين مسموع من العرب والضم مختار للتحليل وسيمويه وعاليه قوله
سلام الله يا مطر عليها * وايس عليك يا مطر السلام

(فاما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيمينا على الضم من غير تنوين) فى حالة الاختيار فمثال المفرد العلم (نحو يازيد) مثال النكرة المقصودة نحو (يا رجل) لمعين هذا اذالم تكن النكرة المقصودة موصوفة فان كانت موصوفة فانه رب تؤثر نصبها على ضمها بقولون يا رجلاً كرمياً قبل ومنه الحديث يا عظيم ما يرجى لكل عظيم نقله ابن مالك عن الفراء وأقره عليه (والثلاثة الباقية) التى هى النكرة غير المقصودة والمضاف والمشبه بالمضاف (منصوبة) وجوبا (لا غير) أى لا يجوز فيها غير النصب مثال النكرة غير المقصودة قول الواعظ يا غافلاً والموت يطلبه اذ لم يقصد غافلاً بعينه ومثال المضاف نحو يا عبد الله ومثال المشبه بالمضاف نحو يا حسن يا وجهه ويا طامعاً حبلاً ويا رفيقاً بالعباد ويا ثلاثة وثلاثين فيمن سميت بذلك (باب المفعول من أجله) ويسمى المفعول له والمفعول لأجله

والنصب مختار أبى عمرو وطائفة وعلمه قوله ضربت صدرها الى وقالت * يا عبد يا قد وقتك الاواقى (قوله لمعين) فى موضع نصب على الحال أى حال كونه لمعين من افراد النكرة اذ لو كان لغبر معين صارت نكرة غير مقصودة (قوله موصوفة) أى مفرد أو جوار مجرور أو ظرف أو جمل (قوله تؤثر) بالواو الساكنة أى تقدم نصبها على ضمها وهذا على مذهب الكسائى فانه يجوز الامر بنى النصب عنه أوجب وأما على مذهب الجمهور فالنصب متعين لا غير (قوله يا رجلاً كرمياً) تقدم أن النكرة المقصودة معرفة فى هذا المثال وصف المعرفة بالنكرة ويجاب بانها فى هذه الحالة صارت غير معرفة نظراً الى اللفظ لظهور نصبها وتنوينها وان كانت معرفة بالقصد اذ اللفظية أقوى من المعنوية (قوله يا عظيم ما يرجى الخ) مبنى على أن جملة يرجى الخ صفة ألامر لجعلها حالاً من الضمير المستتر فى عظيم وجب نصبه لانه حينئذ من الشبهة بالمضاف (قوله منصوبة) أى لفظاً والافعال المنادى المعروف منصوب أيضاً لكن محلاً وانما نصبت هذه الثلاثة لفظاً لانها ليس فيها علة تقتضى البناء ما المضاف فاعدم مشابيمته لكاف الخطاب من حيث الافراد لانها كلمة وهو كلمتان وأما الشبهة به فله كونه مشابهاً للمنادى المضاف فيما مر وأما النكرة غير المقصودة فالتة كبرها فلم تشابه السكاف فى التعريف ويشترط فى المضاف أن لا يكون مضافاً للضمير المخاطب فلا يقال يا غلامك لاسئلامه اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغايرهما (قوله فيمن سميت) فى موضع نصب على الحال أى حالة كونه فيمن سميت من الرجال بذلك أى بالمعطوف والمعطوف عليه معاً أما نصب الاول فلانه شبيه بالمضاف من حيث ان الثانى من تمام الاول وأما نصب الثانى فبالعطف على الاول ولا يجوز ادخال يا عليه لانه الجزء الثانى من العلم وخرج بقوله فيمن سميت ما اذا ناديت جماعة عدتهم ذلك فيه تفصيل فان كانت غير معينة نصبتهما أيضاً وان كانت معينة ضممت الاول وعرفت الثانى بالونصبته فتقول يا ثلاثة وثلاثين أو رفعت فتقول يا ثلاثة والثلاثون فان أعدت معه ياتين ضمته وتجر يده من آل (باب المفعول من أجله)

(قوله ويسمى الخ) يعنى له ثلاثة أسماء ومماها واحد أى ما فعل لاجله فعله وعرفه بعضهم بتعريف جامع اشروطه الخمسة فقال هو المصدر القلبى المعمل لحدث شاركه فى الزمان والافعال ولو تقدرب الخ جبر المصدر فلا يجوز جعلك العلم والعسل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وخرج غير القلبى فلا يجوز جعلك

(وهو الاسم) المنصوب

(المنصوب الذي يذ كر)

عليه (بيان السبب وقوع

الفعل) الصادر من فاعل

(نحو قولك قام زيد اجلالا

لعمرو) فاجلالا منصوب

منصوب ذكره وسببها

لوقوع الفعل الصادر من

زيد فان سبب قيام زيد

لعمرو هو اجلاله وتعظيمه

واعرابه قام زيد فعل وفاعل

واجلالا مفعول لاجله

ولعمرو متعلق باجلال

(وقصد تلك ابتغاء مفعولك)

فابتغاء منصوب

ذكره لبيان سبب

القصد واعرابه قصدك

فعل وفاعل ومفعول

وابتغاء مفعول لاجله

ومفعولك مضاف اليه

وبنه من المثنان على

انه لا فرق في ذلك بين

الفعل المتعدي واللازم ولا

بين المصدر والمضاف وغيره

(باب المفعول معه)

(المفعول معه هو الاسم

المنصوب بعد الواو المعية

الذي يذ كر لبيان من

فعل معه الفعل) أي

المذكور لبيان من صاحب

معمول الفعل (نحو قولك

جاء الامير والجيش)

فالجيش اسم منصوب

مذكور لبيان من صاحب

الامير في الجي (واستوى

الماء والخشبة) فالخشبة

اسم منصوب مذكور

لبيان من صاحب الماء في

الاستواء وبه هذين

قراءة للم لا لان القراءة من أفعال اللسان ولا قتلا ل لا كافر لان القتل من أفعال اليد وخرج بالمعنى الحديث
بقية المفاعيل اذ لا تعيىل فيم اخرج بقوله شاركة في الزمان ما لم يشاركه فيه فلا يجوز تأنيب اليوم السفر
غدا لان التأنيب زمنه غير زمن السفر وخرج بقوله والفاعل ما لم يشاركه فيه فلا يجوز حثنك بحثنك اياي لان
فاعل الجي المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وقولنا ولو تعدى الادخال خوفا من قوله تعالى يريكم البرق خوفا
وطمعا فانه في تقدير مجيءكم ترون وهذه الشروط تؤخذ من تعريف المتن مع المثال الذي مثل به وهي شروط
لجواز النصب للوجوب به قال ابن مالك واما يمنع مع الشروط الخ (قوله وهو الاسم) ولوتا وبلا نحو
حشك ان ابني معروفك (قوله المصدر) خرج اسم الذات فانه لا يكون علة كما تقدم كحشك السم والسم
(قوله المنصوب) أي جوازا كما تقدم وناسبه الفعل على تقدير اللام عند البصر بين وهو الراجح (قوله الذي
يذ كر علة الخ) هذا شامل لما كان غرضه مقصودا كاجلالا وابتغاء في مثاليه ولما كان غير غرض نحو قدمت
عن الحرب جينا اذ لا يكون الجنب غرضه الا حادثة لا يكون ذلة في الالة لا يخصصانه بالاول كما هو شأن المثال

(باب المفعول معه)

(قوله هو الاسم) أي الصريح لان المفعول معه لا يكون الاسما صر محال الاسم يشعل المفرد والمثنى والجمع
لذلك رواؤث تصيحوا ونكسيرا وخرج به الفعل نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن والجملة نحو سرت والشمس
طالعة برفعهما فان الواو ان كانت بمعنى مع فيها الا انها داخلية في المثال الاول في اللفظ على الفعل وفي الثاني
على جملة (قوله المنصوب) أي بما سبقه من فعل أو شبهه على الصحيح خلافا للجرجاني في دعواه ان الناصب له
الواو اذ لو كان الامر كما ادعى لصح اتصال الضمير بها فكان يقال جاست وك كما يتصل بغيرها من الحروف
العاملة نحو وانك ولك وذلك ممنوع باتفاق قال في الخلاصة

بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو في القول الاحق

وخرج بهذا القيد المرفوع والمجرور كما خرج بقيد ملحوظ في كلامه وهو الفضلة نحو اشترك زيد وعمرو لان
الثاني عمدة اذا اشترك لا يقع الامن اثنين فاكتر (قوله بعد الواو المعية) أي التي بمعنى مع أي الدالة على
المصاحبة بالانتماء في الجملة نحو سيري والطريق مسرعه فان الواو في الطريق دالة على مصاحبة السائرة
لها دون التشارك أي دون اشتمالها في السير اذ من المعلوم أن الطريق لا تسير تأمل وقس اه من
المعنى أقول قوله بالانتماء في الحكم اخذ من خصوص المثال أعني سيري والطريق الخ ويلزم عليه
فساد مثال المصنف الأول وهو قوله جاء الامير والجيش فان فيه مشاركة في الحكم كاملة كثيرة مثلوا بها
وبنا فيه قول الشارح وبه هذين المثالين الخ فان تجوز العطف الذي ذكره يقتضي المشاركة في الحكم
والحامل له على ذلك خروج نحو واشترك زيد وعمرو بهذا القيد وقد علمت مما تقدم انه خارج بقيد ملحوظ
صرح به العلامة الاشعري وصرح به ايضا حشبي هذا الكتاب عبد المعطي وأخر جاماذ كره ولم يذ كر هذا
القيد في مع فتأمل بانصاف وخرج بهذا القيد أعني بعد الواو المعية الاسم الواقع بعد مع كجئت مع زيد (قوله
ليسان من فعل معه الفعل) أي لبيان الذات التي فعل الفاعل الفعل بمصاحبتها فالمفعول معه اصطلاحا هو
اسم تلك الذات (قوله الفعل) أي اللغوي وهو الحديث وكان الاولى أن يزيد في التعريف المسبق بجملة
فعلية كسرت والنيل أو اسمية فهم معنى الفعل وحروفه كانهما سائر والنيل يخرج ما لم يسبق بجملة نحو كل
رجل وضعته فلا يجوز فيه النصب خلافا للصيرى وبقولنا أو اسمية الخ نحو هذا لك وأباك بالوحدة فلا يتكلم
به خلافا لابي علي (قوله قد يجوز عطفه على ما قبله الخ) اعلم ان الاسم الواقع بعد الواو من حيث هو له خمس
حالات لانه على قسمين اما أن يصلح اكونه مفعولا له أولا فاما الاول فله ثلاثة احوال رجحان العطف رجحان
النصب على المعية وجوب النصب فالاول نحو جاء الامير والجيش بنصب الجيش على أنه مفعول معه وبرفعه
عطف على الامير وهو أرجح لانه الاصل وقد أمكن بلاضعف في اللفظ والمعنى قال في الخلاصة والعطف ان
يمكن بلاضعف أحق والثاني نحو رفت وزيدا بالنصب على أنه مفعول معه وبالرفع عطف على التاء وهو

وقد لا يجوز كالخشبة) وأما

خبركان وأخواتها) نحو
كان زيد قائماً (واسم ان
وأخواتها) نحو وان زيدا
قائم (فقد تقدم ذكرهما
في المرفوعات) استطراداً
عقب باب المبتدأ والخبر فلا
حاجة الى أعادتهما

(وكذلك التوابيع) المنصوبة
(قد تقدمت هناك) في
أبواب أربعة عقب النواصب
ومن جملتها تابع المنصوب
المقصود بالذكر هنا ومثاله
في النعت رأيت زيدا
العاقل وفي العطف رأيت
زيداً وعمرًا وفي التوكيد
رأيت زيدا نفسه وفي البدل
رأيت زيدا أهلك وما أشبه
ذلك

(باب مخفوضات الاسماء)
بإضافة باب الى المخفوضات
وأضافتها الى الاسماء لبيان
الواقع وهي خاتمة الكتاب
(المخفوضات) المشهورة
على (ثلاثة) أقسام قسم
(مخفوض بالحرف) نحو
زيد (و) قسم (مخفوض
بالإضافة) نحو غلام زيد
وقسم مخفوض بالتبعية
على رأى الاخفش والسبيل
وهو ضعيف وهو مراد
المصنف بقوله (وتابع
للمخفوض) فزيد
الفاضل وقد اجتمعت الثلاثة
في البسملة (فأما المخفوض
بالحرف فهو المخفوض عن)
وهي أم حروف الخفض
نحو من البصرة (والى)
نحو الى الكوفة

ضعيف لان العطف على ضمير الرفع المنصل بالفاصل ضعيف قال في الخلاصة

والنصب مختار لدى ضعف النسق * والثالث نحو واستوى الماء والخشبة بنصب الخشبة لا غير ولا يجوز فيه
الرفع على العطف لضعف المعنى لانه يقتضي حينئذ أن الاستواء الذي معناه الارتفاع وقع من الماء والخشبة
مع انه لم يقع الامن الماء وأما القسم الثاني من قسمي الاسم الواقع بعد الواو وهو الذي لا يصلح ان يكون مفعولاً
فهو قسمان ما يمتنع فيه العطف نحو واشترك زيد وعمر وكل رجل وضعفته وجاز يد وعمر وقبله أو بعده وما
لا يصلح فيه العطف ولا النصب على المعية نحو * علقنماتنا وما باردا * وقوله

اذا ما الغنائات برزن يوما * وزججن الحواجب والعبونا

قال عطف فيهما منع لانتفاء المشاركة التي يقتضيها العطف وكذا النصب على المعية لانتفاء المصاحبة في المثال
الاول وانتفاء فائدة الاعلام به في الثاني فيقول العامل فيهما ما عامل - ل يصبح انصبابه على ما بعده فيؤول
علقنماتنا لثمننا وزججن برزن كما ذهب اليه الجرمي وبعضهم أو يضم عامل ملائم لما بعده الواو وانصب له فيقدر
في علقنماتنا وما باردا أو أسقنماتنا ما باردا وفي البيت وكمان العبونا والى هذا ذهب الفراء والفارسي ومن
تبعهما (قوله) وقد لا يجوز كالخشبة لان المراد بالخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته
واستوى هنا بمعنى ارتفع كما تقدم لا بمعنى تساوى والذي يرتفع هو الماء لا الخشبة - فلو مراد أن الماء صاحب
الخشبة وقت حصول الارتفاع منه (باب مخفوضات الاسماء)

من اضافة الصفة للموصوف أى الاسماء المخفوضات أو على معنى من أى المخفوضات من الاسماء (قوله لبيان
الواقع) لانه لا يخفض الاسماء (قوله المشهورة) احترز بذلك عن غير المشهورة وهي نوعان المخفوض
بالمجاورة كهذا حجر ضب خرب روى بجرح مجاورة لضب وهو في محل رفع صفة جرح وعلى الرفع أكثر
العرب والمخفوض بسبب توهم دخول حرف الجر نحو وايس زيد قائماً ولا فاعله بالجر على توهم دخول الباء في
قائماً فاعله المجرورات خمسة والتحقيق أن هذين يرجعان الى الجر بالمضاف والى الجر بالحرف كما قاله ابن
هشام في شرح لهجة أبي حيان وأن المجرور بالتبعية الذي ذكره المصنف مجرور بما جرم متبوعه من حرف نحو
مررت بزيد الفاضل أو مضاف نحو جاء غلام زيد الفاضل هذا في غير البدل أما فيه فهو على نية تكرار العامل
نحو ومررت بزيد أخيك (قوله على ثلاثة أقسام) أى مشتملة على ثلاثة الخ من اشتمال الكل على جزئياته
(قوله بالإضافة) أى بسميها أى ان بالإضافة سبب لجر المضاف اليه ولا يلزم من كونها سبباً كونها عاملة لان
كون الشيء سبباً أعظم من كونه عاملاً وحديثه ذلك يكون جارياً على الصحيح وهو أن المضاف اليه مجرور بالمضاف
لا بالإضافة ولا بالحرف المنزوي بالإضافة لغة الاسناد واصطلاحاً حاسمة تقييدية بين اسمين تقتضي انجرار
ثانيهما لبداء الاسمين احترز من قام زيد ولا ترد اضافة الجمل لانها في تقدير الاسم وقولنا تقييدية احترز من
زيد قائم وقولنا تقتضي انجرار ثانيهما لاحتراز من زيد الخطاط قائم وقولنا أبدأ - تراز من زيد الخطاط فانه
لا يلزم فيه الجر أبدأ (قوله وهو ضعيف) تقدم ما فيه من أن الصحيح أن الجر بما جرم المتبوع لا بنفس التبعية
كما قاله المتن (قوله وهو مراد المصنف الخ) أى فيكون قوله وتابع للمخفوض من عطف النفس - بر على
ما قبله (قوله وهي أم حروف الخفض) أى أصلها لانها تنفرد بجر الظروف التي لا تنصرف كقبل وبعد وعند
ولدن ولذا قدمها المصنف في الذكرو من معانيها التبعية كقوله تعالى حتى تنفقوا مما تحبون وعلامتها
أن تصح أن يخلفها بعض ولذا قرئ بعض ما تحبون ومنها بيان الجنس كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من
الزواني وعلامتها أن يصح أن يخلفها اسم موصول مع الضمة - بران كان ما قبلها معرفة فتقول الرجس الذي
هو الزواني فان كان نكرة فعلا من أن يصح أن يخلفها الضمة برفق كقوله تعالى من أساور من ذهب ومنها
الابتداء كما أشار اليه الشارح بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله والى) ومن معانيها المصاحبة كقوله
تعالى ولاننا كلوا أموالهم الى أموالكم ومنها التبيين وهي المبينة لافعالية مجرورها بعدما يفيد حباً أو بغضاً
من فعل تخب أو اسم تفضيل كقوله تعالى رب السهين أحب الى ونحو الظلم أبعض الى ونحو ما أحب زيداً

الى وانقض عرا الى ومنها الانتهاء كما اشار اليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله وعن) ومن معانيها
 البعدية كقوله تعالى لتركن طبقة عن طبق ومنها الاستعلاء كقوله تعالى فانما يحفل عن نفسه ومنها المجاوزة
 كما اشار اليه بالمثال وقد تقدم في أول الكتاب (قوله وعلى) ومن معانيها الظرفية كقوله تعالى على حين
 غفلة ومنها التعديل كقوله تعالى واتكبر والله على ما هداكم ومنها الاستعلاء كما اشار اليه بالمثال وقد تقدم
 أول الكتاب (قوله وفي) ومن معانيها السببية كقوله تعالى لمسلم فيما أخذتم وفي الحديث دخلت امرأة النار
 في هرة وتسمى حينئذ النعليلة ومنها المصاحبة كقوله تعالى قال ادخلوا في أمم ومنها الظرفية كما اشار اليه
 بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله ورب) قد تقدم أول الكتاب بعض ما يتعلق بها فراجع (قوله والباء)
 ومن معانيها البديل نحو ما يسرنى بها جر النعم ومنها الظرفية كقوله تعالى واقد نصركم الله بعدد ومنها التعدية
 كما اشار اليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب (قوله والكاف) ومن معانيها التعديل كقوله تعالى واذا كروه
 كما هداكم ومنها التشبيه كما اشار اليه بالمثال وقد تقدم أول الكتاب وهي لا تحجر الا الظاهر وقل جرها ضمير
 الغيبة المتصل كقوله * وأم أوعال كهأ وأقربا * وهو مختص بالضرورة وأقل منها جرها ضمير الرفع نحو
 ما أنا كهو وضمير النصب نحو ما أنا كايك * وشذرها ضمير المتكلم كقوله * واذا الحرب شمرت لم تك كى *
 (قوله واللام) ومن معانيها الملك وقد تقدم أول الكتاب مع زيادة وقد تكون زائدة لمجرد التوكيد كقول
 الشاعر وما كنت ما بين العراق ويثرب * ما كالأجار لمسلم ومعاهد

(وعن) نحو عن زيد
 (وعلى) نحو على السطح
 (وفي) نحو في المصنف
 (ورب) بضم الراء نحو رب
 رجل كريم (والباء) نحو
 بالمدبل (والكاف) نحو
 كالاسد (واللام) نحو لبلد
 (و) ما يخفض (سحروف
 القسم) أي اليمين (وهي
 الواو والباء والتاء) نحو
 والله وبالله وتالله (وبواو
 رب) نحو ولبل أي ورب
 ليل (وبذومند) نحو مذ
 يوم الخميس ومنذ يوم الجمعة
 (وأما ما يخفض بالاضافة
 فهو قولك غلام زيد)
 فزيد مخفوض باضافة
 غلام اليه (وهو) أي
 المخفوض بالاضافة

وقد تكون التقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه فرعاً من غيره كقوله تعالى ان كنتم للرب رؤيا تعبرون وقوله
 تعالى فعال لما يريد (قوله وما يخفض بحروف القسم الخ) تقدم الكلام عليها أول الكتاب فراجعها (قوله
 وبواو رب) الصحيح أن الجار رب المقدر لا الواو خلافاً للصنف تبعاً للمبرد والكوفيين وكما تحذف رب بعد الواو
 فتكون هي العاملة على الصحيح كذلك تحذف بعد الفاء وهي العاملة على الصحيح أيضاً وتحذف بعد بدل وهي
 العاملة عليه أيضاً وتحذف بدون الواو والفاء وبلى وقد مثل الشارح للأول ومثال الثاني
 * فثلث حبلى قد طرقت ومرضعا * ومثال الثالث * بل بلدى ذى صدوداً كام * ومثال الرابع
 * رسم دار وقت في طله * وحذفها بعد الفاء كثير وبعد الواو أكثر وبعد بل قليل وبدون أن أقل (قوله
 نحو وليل) أي من قول امرئ القيس

وليل كوج البحر أي سدره وأرخى سدوله ليل أي ستوره وليلة تلي أصله ليلتلي تحذف
 المفعول به أي لينظر ما عندي من الصبر أو الجزع (قوله وبذومند) هما لا يجران الا الوقت وأما قوله -م
 ما رأيت منذ أن الله خلقه فتقديره منذ زمن أن الله خلقه أي منذ زمن خلق الله إياه ولا بد أن يكون معنا
 لا منهما ماضياً أو حاضراً المستقبلاً تقول ما رأيت منذ يوم الجمعة أو منذ يومنا ولا تقول منذ يوم ولا منذ غدا
 وقس مذو يستعملان اسمين وذلك في موضعين أحدهما أن يدخلا على اسم مرفوع نحو ما رأيت منذ أو منذ
 يومان أو منذ أو منذ يوم الجمعة أو منذ أو منذ يومنا وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير قال
 في المغنى ومعناهما اللامان كان الزمان حاضراً أو معدوداً أو أول المدة أن كان ماضياً أو التقدير أنه انقطاع
 الرؤية يومان أو يومنا أو أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة تانها ما أن يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب
 كقول الفرزدق

ما زال منذ عتقت بداه أزاره * فسمي فأدرك خمسة الأشبار
 أو اسمية كقول ميمون الأعشى * وما زالت أنبي المال منذ أنا بافع * قال في الاوضح وهو ما حينئذ ظرفان
 باتفاق مضافان الى الجملة وقبل الى زمن مضاف الى الجملة وقال في المغنى وقبل مبتدآن فيجب تقدير زمن
 مضاف الى الجملة يكون هو الخبر (قوله فهو قولك غلام زيد) اقتصر في التمثيل على مثال أفادت فيه الاضافة
 تعريف المضاف ومثله ما أفادت فيه تخصيصه وهو ما إذا كان المضاف اليه مذكراً كما في قولك غلام رجل
 وتسمية الأول زمر يفاوهذا تخصيصاً أمراً صلاحي والافالاول فيه تخصيص معنوي ومثله ما تقدم أيضاً

ما لم تقدم فيه الاضافة تعريفا ولا تخصيصا وهو ما كان المضاف اليه وصفا بمعنى الحال أو الاستقبال اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو مثال مما الغة فان ذلك كله باق على تنكيره وان اضيف الى معرفة بدليل دخول رب عليه كقوله **يا رب غابطنالوكان يطالبكم** * لافى مبادعة منكم وحرمانا واطافة هذا القسم تسمى لفظية لان فائدتهم ارجعة الى اللفظ فقط بتخفيف أو تحسين وهي في تقدير الانفصال بخلاف القسمين الاولين فانها فاهم ما تسمى معنوية لان فائدتهم ارجعة الى المعنى كما تقدم **(قوله على قسمين)** أى مشتمل الى آخر ما تقدم **(قوله ما يقدر باللام)** أى ما تكون الاضافة فيه على معنى اللام ولا يلزم من كون الاضافة على معنى اللام صحة التصريح بها بل تكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلولها فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك على معنى اللام ولا يضح اظهارها فيه **(قوله ما يقدر بن)** أى ما تكون الاضافة فيه على معنى من الدالة على بيان الجنس وهذه الاضافة هي المسماة بالاضافة الابدائية لان المراد بن من الابدائية كما تقدم ومضابط هذه الاضافة ان يكون المضاف بعضا من المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه كقوله خز وخاتم حديد أى ترى ان الثوب بعض الخز والخاتم بعض الحديد وأنه يقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم حديد فان انتفى القيدان معا نحو ثوب زيد أو الاول فقط نحو يوم الخميس أو الثانى فقط نحو يدز بد فالضافة بمعنى لام الملك كالمثال الاول أو لام الاختصاص كالمثال الثانى والثالث **(قوله وزاد بن مالك الخ)** أشار لهذا ابن مالك فى خلاصته بقوله * والثانى اجر وانومن أوفى اذا لم يصلح الا ذلك الخ ومضابطه أن يكون المضاف اليه طرفا للمضاف زمانا نحو بل مكر الليل أو مكانا حقيقة نحو يا صاحبي السجن أو مجازيا نحو ألد الخصاص وما زاده ابن مالك مخالف لما ذهب اليه سيديويه والجمهور من أن الاضافة لا تعد وأن تكون بمعنى اللام أو من وموهم الاضافة بمعنى فى محمول على أنها فيه بمعنى اللام الدالة على الاختصاص فيكر الليل على معنى مكر مختص بالليل لكونه فيه والله أعلم * وهذا آخر ما يسر الله تعالى جمعه أسأله أن يديم نفعه بفضله واحسانه آمين وصلى الله على سيدنا محمد كباذا ذكرك وذكره اذا كرون وغفل عن ذكرك وذكره انما فلولن وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين **(قال مؤلفها)** وتم تبويبها فى يوم الثلاثاء سادس شهر ربيع الثانى من شهور ألف ومائتين وثلاث وعشرين من هجرة صلى الله عليه وسلم

(على قسمين) الاول (ما يقدر باللام) الدالة على الملك (نحو غلام زيد) أو الاختصاص نحو باب الدار (و) القسم الثانى (ما يقدر بن) الدالة على بيان الجنس (نحو ثوب خز وباب من ساج وخاتم حديد) أى ثوب من خز وباب من ساج وخاتم من حديد والخز نوع من الحرير والساج نوع من الخشب وزاد بن مالك تبعا لطائفة قسمائنا وهو ما يقدر بنى الدالة على الظرفية نحو مكر الليل وترى أربعة أشهر (وما أشبه ذلك) من أمثلة القسمين الاولين أو الثلاثة وأما تابع المحفوظ فقد تقدم فى المرفوعات فليراجع جميع ذلك (قال مؤلفه) وهذا آخر ما أردنا ذكره على هذه المقدمة وكان الفراغ من تصنيف هذا الشرح بعد عصر الجمعة أول يوم من رجب الفرد سنة سبع وثمانين وثمانمائة من الهجرة الشريفة النبوية على صاحبها أفضل الصلوة وأزكى التسليم وسلام على جميع الانبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين

(يقول مصححه الراجى عفوره العلى القبوى ابراهيم بن حسن بن على)

الحمد لله الذى رفع حجب الاغبار عن قلوب أهل محبته ونصب الدلائل على تفرد بالوجود لذوى مشاهدته والصلاة والسلام على المفرد العالم وعلى آله وأصحابه هذا الاثمة ومصابيح الظلم **(وبعد)** فقد تم طبع حاشية العلامة المحقق والفهامة المدقق الشيخ أبى النجاشي أحسن الله اليه وجعله من المقربين لديه على الشرح للطيف كثير الفوائد تأليف العلامة الازهرى الشيخ خالد على متن الاجرومية فى علم العربية رحم الله مؤلفيها وأفرغ الرحمة والرضوان عليهما بحملة الهامش بالشرح المذكور من ضمنها اليه بعض تقريرات من تقرير العلامة الهمام والمدقق الفهامة شمس الدين الانبائى رحمه الله وجعل الجنة متقلبه ومثواه وذلك بالمطبعة العامرة الشرفية التى محل ادارتها شارع الخرنفش بمصر المحمدية وكانت نهاية طبعه الميمون وتمثيل شكله الزائق المصون فى سنة أربعة عشر وثلاثمائة وألف من هجرة من خلقه الله على أكل وأتم وصف صلى الله وسلم عليه وعلى آله وشرف وكرم

خطبة الكتاب	۲
باب الاعراب	۱۷
باب معرفة علامات الاعراب	۲۳
فصل المعربات قسمان	۳۴
باب الافعال	۳۶
باب مرفوعات الاسماء	۴۷
باب الفاعل	۴۸
باب المفعول الذي لم يسم فاعله	۵۱
باب المبتدأ والخبر	۵۳
باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر	۵۶
باب النعت	۶۰
باب العطف	۶۷
باب التوكيد	۷۱
باب البدل	۷۳
باب منصوبات الاسماء	۷۵
باب المفعول به	۷۵
باب المصدر	۷۷
باب ظرف الزمان وظرف المكان	۷۷
باب الحال	۷۹
باب التمييز	۸۰
باب الاستثناء	۸۱
باب الانافية للجنس	۸۳
باب المنادى	۸۴
باب المفعول من أجله	۸۵
باب المفعول معه	۸۶
باب محفوضات الاسماء	۸۸